شرح الكافية
لابن الحاجب

٤١٥ (الاملاء على الكافية) كلاهما لابن الحاجب، عثمان
١٠ ج بن عمر - ٦٤٦هـ بخط عيسى بن أحمد بن
ابي القاسم بن أحمد ٧٩٧هـ

١٣٨٧ ١٣١ق ٢٣س ٢٢ × ١٤,٥سم
نسخة حسنة، خطها نسخ معتاد
الاعلام ٤ : ٣٧٤ الظاهرية (النحو) :٥٨

١ - النحو، اللغة العربية أ - المؤلف
ب - الناسخ ج - تاريخ النسخ د - شرح
ابن الحاجب على الكافيه

الإحالة إلى الكافية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده وصلى الله وسلم على محمد وآله قال الشيخ الامام العالم الاوحد الكامل جمال الدين ابو عمرو عثمان بن عمرو بن ابي الحاجب بكر المالكي المعروف بابن الحاجب الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد قوله لفظ يشمل الكلمة وغيرها لانه لما يتلفظ به سواء وضع لمعنى او لا قوله وضع لمعنى يخرج عنه المهملات لانها لم توضع لمعنى قوله مفرد احترازا من مثل قام زيد وشبهه فانه لفظ وضع لمعنى ولكنه مركب وهو نسبة القيام الى زيد فلولا اخراجه لدخل الكلام في حد الكلمة وهما حقيقتان مختلفتان قوله وهي اسم وفعل وحرف يعني ان انواعها ثلاثة والدليل على انحصار ذلك انها ان تدل على معنى في نفسها او لا الثاني الحرف والاول وهو ما يدل على معنى في نفسه اما ان يقترن باحد الازمنة الثلاثة او لا فان لم يقترن فهو الاسم وان اقترن فهو الفعل وقد علم بهذا الحصر ان انواعها لا تخرج عن ثلاثة وقد علم بذلك حد كل واحد منها لان الاقسام الصحيحة انما تنفصل باعتبار ما تتميز به مع اخواتها وذلك يحصل ان يكون فصلا لها قوله الكلام ما تضمن كلمتين يشمل الكلام وغيره لان قولك غلام زيد وفي الدار كلمتان وليس كلاما وقوله بالاسناد ليخرج ما ليس بكلام ونعني بالاسناد نسبة احد الجزئين الى الآخر لافادة المخاطب قوله ولا يتأتى ذلك الا في اسمين او في فعل واسم لان وضع الاسم ليسند ويسند اليه ووضع الفعل ليسند ولا يسند اليه ووضع الحرف لمعنى في غيره لا يسند ولا يسند اليه والتركيب العقلي لا يزيد على ستة اسم واسم واسم وفعل واسم وحرف وفعل وفعل وفعل وحرف وحرف وحرف فاربعة منها لا تتأتى ان تكون كلاما فلم يبق الا اثنان اسمان وفعل واسم فاما الاسم والحرف فلا يستقيم منهما كلام اما لعدم مسند او لعدم مسند اليه يكون الحرف غير صالح لاحدهما

صالح لاحدهما والفعل والفعل لا يستقيم منهما كلام لعدم ما يصلح ان يكون مسندا اليه اذ كل واحد منهما لا يصلح لذلك والفعل والحرف ابعد والحرف مع الحرف ابعد واذا بطلت الاربعة لم يبق الا قسمان فثبت صحة قوله ولا يتأتى ذلك الا في اسمين او في فعل واسم قوله الاسم ما دل على معنى الى اخره قوله ما دل على معنى يشمل الكلمات كلها قوله في نفسه الحرف وقوله غير مقترن يخرج الفعل قوله باحد الازمنة الثلاثة ولم يقتصر على قوله غير مقترن احترازا من الغبوق والصبوح لانه لو اقتصر عليه لخرج عن الحد وهو منه لانه من جملة الاسماء وهو دال على معنى في نفسه ولكنه مقترن بزمان فلو قيل غير مقترن لخرج لان الصبوح يدل على شرب في اول النهار والغبوق يدل على شرب في اخره وكذلك ما اشبههما من الاسماء فقيده باحد الازمنة الثلاثة ليبقى غير مخرج لانه وان اقترن بالزمان فليس مقترنا باحد الازمنة الثلاثة التي هي الماضي والحاضر والمستقبل فاذا لا يخرج الا المقترن باحدها وهو غير مقترن باحدها فلا يخرج فبقي الحد سالما وقد اورد على هذا الحد الفعل المضارع من نحو يقوم ويقعد فانه يدل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة معينا لكونه وضع فيهما مشتركا على المذهب الصحيح واذا كان الغبوق والصبوح داخلا في الحد لكونه لا يختص باحد الازمنة الثلاثة معينا فكذلك ينبغي ان يدخل هذا في الحد لكونه لا يدل على احد الازمنة الثلاثة معينا فاذا دخل في الحد بطل كونه حدا لدخول ما ليس من المحدود فيه والجواب عن ذلك بعد تسليم كونه مشتركا انه مقترن باحد الازمنة الثلاثة على التحقيق باعتبار الوضع فان الواضع لم يضع الفعل المضارع الا دالا على احد الازمنة الثلاثة ابتداء وانما اللبس

حصل عند السامع لكون اللفظ يطلق على احدهما تارة وعلى الاخر اخرى
لا لانه غير موضوع لاحدهما بخلاف الصبوح والغبوق فانه لم يوضع
قط دالا على احد الازمنه لا بظهور ولا باشتراك فثبت انه ليس في الدلاله
على احد الازمنه كدلاله يقوم ويقعد فوجب دخول باب الصبوح
والغبوق وخروج باب المضارع ؛ واشكل من هذا الاعتراض
اسم الفاعل في قولك زيد ضارب عمرا فانه مفهوم منه الدلاله على
احد الازمنه وان كانت دلالته مشتركة فليمنع خروج ضارب عن
الحد لانه دل على احد الازمنه وان كانت دلالته مشتركة ؛ والجواب
عن ذلك ان ضاربا موضوع لمعنى من غير زمان في اصل وضعه ؛ وانما
عرضت فيه دلاله الزمان في بعض مواقعه ؛ بدليل قولك زيد ضارب
ولا دلاله لضارب على زمن البته ولو كان موضوعا للزمان لم ينفك
عنه كما لم ينفك الفعل عن الدلاله على الزمان لما كان في اصل وضعه
دالا على الزمان واذا ثبت ان وضعه في الاصل لمعنى من غير زمان
فقد صح دخوله في حد الاسم ولا اثر لما عرض فيه على غير القياس الا
ترى ان قولك ان قام زيد قمت يحكم عليه بكونه فعلا ماضيا لما كان
ذلك وضعه في الاصل وان كان المعنى في هذا المحل الاستقبال
وذلك عارض فيه بقرينة دخول الشرط فيه ؛ وكذا قولك لم يضرب
على العكس فقد ان ضاربا داخل في حد الاسم ؛ وان صحت فيه دلاله
على الزمان فعارضه واشكل من ذلك عسى ونعم وبيس وفعلا
التعجب وحبذا فانها تدل على معنى في نفسها غير مقترنة باحد
الازمنه ؛ ومع ذلك فانها افعال وهي داخله تحت هذا الحد فقد
دخل في الحد ما ليس منه ؛ والجواب عن هذا ان تجريدها عن
معنى الزمان عارض واصل وضعها للدلاله على الزمان ولما

اخرجت

اخرجت الى معنى الانشا وجب قطعها عن الزمان ؛ ومثاله
اذا قلت بعت قاصدا الانشا تجرد عن معنى الزمان لعروض ذلك
فيه ؛ ومع ذلك فلا يخرج عن كونه فعلا ؛ واذا ثبت ذلك في كلامهم
في غير هذا الباب ثبت مثله فيه ؛ ولذلك حكم النحويون فيما امكن
فيه النقل من هذه الافعال بالنقل فحكموا ان نعم منقول عن نعم
وبيس منقول عن بيس وحبذا منقول عن قولك احب الشي
وحب وحبب الشي اذا صار محبوبا ؛ كل ذلك ليكون تجريده عن
الزمان عارضا فيه فيدخل تحت حد الفعل ويخرج عن حد الاسم
ولم يمكن ذلك في عسى فحكم بان اصل وضعها للزمان ولكنهم الزموا
فيها الانشا فوجب تجريدها عن معنى الزمان لهذا العرض فحصل
من ذلك انها غير داخله في هذا الحد ؛ وان تجردت عن الزمان لعروض
التجرد كما ذكرنا في ضارب على العكس لان تجرد عروض الزمان
لعروض الزمان قوله ومن خواصه دخول اللام اي للتعريف نحو
الرجل والغلام وانما اختص الاسم بذلك لان التعريف مهما حصل
يجعل المحكوم عليه معينا عند المخاطب والافعال لا تقع محكوما
عليها فلم تحتج الى تعريف اولان الافعال لا تقع الا محكوما بها
والاحكام لا تصح ان تكون الا نكرات في المعنى فلم تقبل تعريفا
وانما اختص بالجر ايضا لان الجر وضع علما للمضاف اليه والافعال لا تقع
مضافا اليها فلم يصح دخول الجر فيها ؛ وانما لم تقع الافعال مضافا
اليها لان المضاف اليه في المعنى محكوم عليه والافعال لا تقع محكوما
عليها اولان وضع المضاف اليه الاهم تعريف المضاف ووضع الافعال
على التنكير فلم تقبل الاضافة اليها وانما اختص الاسم بالتنوين
ويعني به تنوين التمكين والتنكير لا تنوين الترنم فان ذلك لا اختصاص

له بالاسم لان التمكن لامعنى له في الفعل لان معناه كون الاسم لم
يشبه الفعل فلم يصح وضعه في الفعل ولا يصح فيه تنوين التنكير
لان وضعه للتنكير فلم يحتج الى تنوين التنكير وانما اختص
الاسم بالاضافه لانه يقبل التعريف والافعال لا تقبل التعريف فلم
يصح دخول الاضافه فيها ثم قال وهو معرب ومبني فالمعرب
المركب الذي لم يشبه مبني الاصل قوله المركب يشمل المعرب
وغيره من نحو قولك قام نعم لا فان هذا مركب غير معرب فلا
بد من الاحتراز منه ومن امثاله وقوله الذي لم يشبه مبني
الاصل تخرج امثال هذه المبنيات وان كانت مركبه ونعني
مبني الاصل الحروف وفعل الامر والفعل الماضي على ما سياتي
في باب البنا ولم يستغن في حد المعرب عن قوله مركب بقوله لم يشبه
مبني الاصل لانه لو اقتصر على ذلك لدخل فيه نحو قولهم اب
ت ث وواحد اثنان واسما الاصوات فانها كلها لم تشبه
مبني الاصل وهي مبنيه باتفاق لان البنا قد يكون لانتفا
سبب الاعراب وقد يكون لعروض مانع فتعرض في حد المعرب
لوجود سبب الاعراب بقوله المركب ولانتفا المانع بقوله الذي
لم يشبه مبني الاصل وهذا اولى من حد المعرب بانه الذي
يختلف اخره باختلاف العامل فانه وان كان كذلك الا انه
حد الشي بما هو اخفا منه وذلك ان الغرض من
تعريف المعرب ليعرف كونه يختلف اخره فلا يليق ان يحد بالشي
الذي الغرض من معرفته معرفته وما هو الا كمن يحد الفاعل
بانه المرفوع بالفعل لانه فان الغرض من حد الفاعل ان يعرف
ليرفع فلا يليق حده بالرفع ثم قال وحكمه ان يختلف اخره باختلاف

العامل

العامل فيه لفظا او تقديرا تقسيم للاختلاف وسياتي بيان مواضع التقدير
فعلم ان ما سواه لفظي قوله والاعراب ما اختلف اخره به وهذا اولى
من حد الاعراب باختلاف الاخر فانه ان عني باختلاف الاخر ما
اردناه فهذه العباره اسد لابهام تلك وان عني غيره فهو امر لا
يتحقق اذ نحن نقطع ان المتكلم اذا قال جاني زيد ورايت زيدا ومررت
بزيد انه ليس في اخر زيد الا ضم وفتح وكسر لا امر اخر يسمى
اختلافا ثم وان سلمنا ان ثم امرا زايدا فلا بد ان يكون ناشيا عن متعدد
من الضم والفتح والكسر فاذا نشا عن متعدد بطل تقسيمه الى ثلاثه
اذ لا يعقل الاختلاف بعد تسليم كونه امرا زايدا على كل واحد من
الثلاثه على انفراده وايضا فانه آل الى ان يكون كل اسم في اول تركيبه
غير معرب والذي يدل على انه عند المحققين كذلك وان وقع في
بعض عبارات المتاخرين ما يشعر بخلافه انهم متفقون على ان
انواعه رفع ونصب وجر وان الرفع والنصب والجر اسما للضمه
والفتحه والكسره في قولك جاني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد
وهذا عين ما قصدناه قوله ليدل على المعاني المعتوره عليه
تنبيه على عله وضع الاعراب في الاسما لان الاسما تطرا عليها
معان مختلفه بالتركيب فلو غيروا الصيغ ادى الى كثرتها وان
بقوها من غير تغيير اصلا ادى الى التباس معانيها فبقوا
الصيغه على حالها وغيروا اواخرها فحصل بقا الصيغه مفرده
وانتفا اللبس لما حصل من التغيير على اواخرها وهو من حكمه
معاني العرب ووضعوا الرفع للفاعليه والنصب للمفعوليه والجر
للاضافه قوله والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي فسر العامل
هاهنا لانه تضمنه قوله ويختلف اخره باختلاف العامل والعامل

هو الذي يتقوم به المعنى للاعراب وقد علمنا أن المقتضي للاعراب الفاعليه
والمفعوليه والاضافه خيفه التباسها ولا يتقوم كل واحد منها الا بامر
ينضم اليه في التركيب فذلك الامر الذي يستقل به ذلك المعنى هو الذي
يسمى عاملا ومثاله انك اذا قلت قام زيد فالمقتضي للرفع الفاعليه ولم
يتقوم الفاعليه في زيد الا بقام المسند اليه لانك لو قطعت النظر
عنه لم يتقوم الفاعليه فقام هو العامل وان وقع اختلاف في العامل
في بعض الصور فليس اختلافا في هذه القاعده وانما هو اختلاف
فيما يتحقق به المعنى المقتضي ثم قال فالمفرد المنصرف الى أخره لما
كان الاعراب امرا يطرأ على الاواخر على ما تقدم وانواعه رفع ونصب
وجر وكان الرفع بامور متعدده والنصب كذلك والجر كذلك احتيج الى
تقسيم الاسما ليعرف ما يستحقه كل واحد من الرفع والنصب والجر
فقسمت باعتبار مواقعها في ذلك فالمفرد المنصرف والجمع المكسر
المنصرف بالضمه في الرفع والفتحه في النصب والكسره في الجر وأراد
بالمفرد ما ليس بجمع ولا تثنيه وأراد بالجمع المكسر ما ليس بجمع
مصحح واراد بالمنصرف ما عدا غير المنصرف على ما سياتي بيانه قوله
جمع المونث السالم بالضمه والكسره يعني بجمع المونث السالم ما
الحق الفا وتا للجمع قوله غير المنصرف بالضمه في الرفع والفتحه في
النصب والجر قوله اخوك وابوك وحموك وهنوك وفوك
وذو مال مضافه الى غير يا المتكلم بالواو في الرفع والالف في
النصب واليا في الجر قوله المثنى وكلا مضافا الى مضمر واثنان
بالالف في الرفع واليا في النصب والجر واهمل النحويون ذكر اثنين
في هذا الموضع وهو وهم لانه لا يصح دخوله في قوله المثنى اذ ليس
بمثنى لان المثنى كل اسم كان لمفرد الحق اخره الف او يا ونون وليس

اثنان

٤

اثنان كذلك لان قولك اثن ليس لشي وانما اثنان اسم موضوع لمفردين
بالاصاله جمع المذكر السالم واولو وعشرون واخواتها بالواو في الرفع
وباليا في النصب والجر واهمل النحويون ذكر اولو في هذا الموضع
ولا يصح دخوله في جمع المذكر السالم لان حقيقه هذا الجمع ان يكون لمفرد
يلحق باخره يا او واو ونون وليس اولو كذلك وانما هو اسم موضوع
بالاصاله لجماعه بمعنى أصحاب كذوي وأما اسقاط ذووا
في قولك ذووا مال فلدخوله في جمع المذكر السالم لانك تقول في
المفرد ذو مال وفي الجمع ذوو مال وأهملوا أيضا عشرين واخواتها
وتقديره كتقدير اولي ولا يفيدهم وضع ثلثه وأربعه لان
ثلاثين ليس جمعا لثلثه وكذلك البواقي وعشرون واخواتها ليس
جمعا فيندرج تحت قولنا الجمع المذكر السالم اذ لم يرد جمع عشر
في عشرين ولا ثلاث في ثلاثين وانما هو اسم موضوع لهذا العدد
المخصوص بخلاف سنون وارضون فانه وان لم يكن جاريا على
القياس فانه من باب الجمع المذكر السالم فقد اندرج فيه وان كان
خارجا عن القياس وكذلك البواقي باب الجمع المذكر السالم واصل ما
أعرب أن يعرب بالحركات لانها اخف من الحروف فوجب ان لا
يعدل عنها الا لغرض وأصل ما اعرب بالرفع ان يكون بالضمه فيما
اعرب بالحركات وبالواو فيما اعرب بالحروف وكذلك النصب
باعتبار الفتحه والالف والجر باعتبار الكسره واليا فليطلب
لما عدل به عن ذلك علة فاما المفرد المنصرف والجمع المكسر
المنصرف فجار على القياس المذكور واما جمع المونث السالم
فانه جرى على القياس في الرفع والجر ولم يجر على القياس في النصب
بل حمل النصب على الجر وعلته أن جمع المذكر السالم حمل فيه النصب

على الجر كما سيأتي تعليله فهذا أجدر ان تحمل لئلا يكون للمؤنث
على المذكر مزيه واما غير المنصرف فجرى على القياس في الرفع
والنصب وخولف به في الجر فحمل على النصب وعلته انه اشبه
الفعل لما فيه من العلتين الفرعيتين على ما سيأتي فقطع عن
لفظ الجر الذي لا مدخل له فيما شبه به واما أخوك واخواته والمثنى
والمجموع فاعربت بالحروف وخولف بها عن الحركات لانها لما
تكثرت واواخرها حروف تقبل ان تكون اعرابا جعل إعرابها
بالحروف اما تكثر المثنى والمجموع فواضح واما تكثر أخوك
واخواته فلأنه لما كان معناه متوقفا على الاضافه لانها كلها
امور نسبية جعل المضاف والمضاف اليه كالشي الواحد مع كثرتها
في الكلام وأما اخوك واخواته فجرى في اعرابه بالحروف على القياس
الواو للرفع والالف للنصب واليا للجر واما المثنى والمجموع
فخولف بهما في بعض ذلك فالمثنى خولف به في الرفع والنصب والمجموع
خولف به في النصب خاصة وعلة ذلك انهما لو جريا على القياس
لوجب ان يقال في التثنيه ضاربان في النصب وفي الجمع ضاربان ولو
قيل ذلك لادى ذلك الى اللبس بينهما عند الاضافه لانك كنت
تقول ما رايت ضاربا زيد فيهما جميعا فلما أدى الى اللبس رفض
الاعراب بما جا اللبس منه وهو الالف في النصب فاسقطت فيهما
وحمل النصب على أخيه الجر لما ثبت بينهما في غير هذا الباب من
المقاربه ثم لما كان الالف اخف الحروف وقد سقطت عن النصب
قصد الى جعلها بدلا عما هو اثقل منها وهي اخف منه فجعلت بدلا
عن الرفع في المثنى لانه السابق على الجمع فكان اولى بها عن الجمع
وجعلت في الرفع دون الجر لانه قد ثبت حمل النصب على الجر في اليا

التي

التي هي كالكسرة فلم يبق الا التعويض عن الرفع الذي هو بالواو
اولان الرفع أسبق الاعراب وأقواه فكان اولى بهذا الاخف فثبت
بذلك تعليل اعراب المثنى بالالف في الرفع واليا في النصب والجر
واعراب المجموع بالواو في الرفع وباليا في النصب والجر واما
كلا فانما اعرب بالحروف لكونه وافق المثنى في المعنى وشرطه
اضافته الى مضمر ليتاكد امر التثنيه فيه لفظا ومعنى فلما تاكدت
أجري مجراها واما اثنان فلما كان معناه معنى التثنيه ووضعه
وضعها اجري مجراها ثم قال التقدير فيما تعذر كعصا وغلامي
مطلقا فباب عصا قياسه ان يعرب بالحركات لانه اسم مفرد
ولكنه لما كان اخره الفا تعذر قبوله للحركات لان الالف لا
تكون الا ساكنه فوجب اعرابه تقديرا في جميع وجوهه واما
باب غلامي فهو كل اسم كان قبل يا المتكلم (الاضافة) معربا بالحركات
ولكنهم لما اوجبوا ان تكون حركه ما قبل يا المتكلم كسره لتناسبها
تعذر اعرابه بالحركات اما في حال الرفع والنصب فلمضادتها
الكسره واما الجر فلمضاهته مثله ايضا اذ الكسرتان لا تجتمعان
على حرف واحد وقد زعم بعضهم ان باب غلامي مبني وهو وهم
لان الاضافه الى المضمر لا توجب بنا بدليل غلامك وغلامه
فلا وجه لجعله مبنيا مع صحه كونه معربا ثم قال او استثقل
كقاض رفعا وجرا لان باب قاض وهو كل ما كان اخره يا قبلها
كسره لو اعرب بالضمه في الرفع لفظا والكسره خفضا لقيل جاني
قاضيٌ ومررت بقاضيٍ وذلك مستثقل مدرك بالضروره فحذفوا
الضمه والكسره فاجتمع ساكنان التنوين واليا فحذفت اليا لالتقا
الساكنين فان لم يكن تنوين ثبتت اليا ساكنه كقولك هذا

القاضي ومررت بالقاضي فاذا صرت الى النصب اعربته بالفتحة لفظا
كقولك رايت قاضيا لخفة الفتحة على اليا بخلاف الضمة والكسرة
فلذلك انقسم امره فاعرب في الرفع والجر تقديرا وفي النصب لفظا
ثم قال ونحو مسلمي رفعا وهو كل جمع لمذكر سالم اضفته الى يا
المتكلم فاصله في الرفع مسلموي فاجتمعت اليا والواو وسبقت احداهما
بالسكون فوجب قلب الواو يا وادغامها في يا المتكلم فصار
مسلمي فعلم انه عدل عن الواو التي كانت علامة الرفع لاجل
الاستثقال لها مع اليا كما عدل عن رفع قاض بالضمة لاجل الاستثقال
فوجب ان يحكم عليه في حال الرفع بالاعراب تقديرا واما في حال
النصب والجر فيا الاعراب فيه ثابتة على حالها تقول رايت مسلمي
ومررت بمسلمي فوجب ان يحكم باعرابه لفظا فيهما لان لفظ
الاعراب على حاله لم يتغير بالاضافة الا بالادغام والادغام لا يخرج
الحرف عن حقيقته وسكونه فلذلك حكم عليه في حال الرفع بالاعراب
التقديري وفي حال النصب والجر بالاعراب اللفظي فاذا
انحصر لك ما اعرب تقديرا على الوجهين المذكورين من عموم
وخصوص فما سوا ذلك معرب لفظا وهو معنى قوله واللفظي
فيما عداه يعني فيما عدا المعرب تقديرا قوله غير المنصرف ما فيه
علتان من تسع او واحدة منها تقوم مقامهما وهي التسع المذكورة
في البيتين وحكم غير المنصرف الا يدخله كسر ولا تنوين لشبهه
بالفعل وشبهه به لكونه فرعا من جهتين لان العلل كلها فرعية
فالعدل فرع عن المعدول عنه والوصف فرع عن الموصوف
والتانيث فرع عن التذكير والتعريف فرع عن التنكير والعجمة
فرع عن العربية لانها دخيلة في كلامهم والجمع فرع عن الافراد والتركيب

كذلك

او فرع عن الافراد

كذلك والالف والنون الزائدتان فرع المزيد عليه ووزن الفعل
فرع على وزن الاسم فاذا ثبت انها فروع وحصل في الاسم اثنان منها
صار بهما فرعا من جهتين فيشبه الفعل الذي هو فرع عن الاسم
من جهتين احداهما ان الاسم مستغن عنه وهو غير مستغن
وما كان مستغنيا فهو اصل والثاني ان الفعل مشتق من الاسم
والمشتق من الاسم فرع عن المشتق منه فلما اشبه الفعل قطع عما
ليس في الفعل وهو الجر والتنوين ثم قال ويجوز صرفه للضرورة
او التناسب فاما الضرورة فانها تجوز رد الشي الى اصله واصل الاسما
الصرف وقوله او التناسب كقوله تعالى سلاسلا واغلالا وسعيرا
وقوله قواريرا قواريرا فاما سلاسلا فانه لما انضم الى الاسم اسما
منصرفة حسن ان يرد بها الى اصله مراعاة للتناسب واما قواريرا
ونحوه فلانه راس اية ورءوس الاي في اخواتها بالالف فحسن صرفه
ليوقف عليه بالالف فيناسب رءوس الاي وما يقوله بعضهم من
ان صرف مثل ذلك لكونه الاصل اشارة الى تجويز الامرين فيه باطل
لامتناع جواز مثل قولك في جا ابراهيم واحمد في السعة اجماعا منهم
فثبت ان الوجه ما ذكرناه من قصد التناسب قوله وما يقوم
مقامهما الجمع والفا التانيث يعني المقصورة والممدودة وانما
قام الجمع مقام العلتين لانه صيغة منتهى الجموع فكانه جمعان
وانما قامت كل واحدة من الفي التانيث مقام علتين للزومهما الاسم
لزوما لا تنفكان عنه بحال فجعل لزومهما كتانيث ثان فصار
كانه تانيثان قوله فالعدل الى اخره العدل معناه ان تعدل
من صيغة الى صيغة اخرى وذلك على ضربين احدهما ان يتحقق العدل
بالنظر اليه في نفسه بدليل يدل عليه والاخر ان يكون غير متحقق

وانما صيروا اليه لضروره كونه وقع غير منصرف فالاول منه ثلاث
وبيان تحقيق العدل فيه ان معنى ثلاث ومثلث في قولك جاني
القوم ثلاث وجا القوم مثلث اي ثلاثه ثلاثه فتلتثم تلثثم هو الاصل
وبيان انه هو والاخر هوان معناه الحصر في تقسيم من هوله على
الصيغه المشتقه هي منها واصل ذلك في كلام العرب ان يكرر
الاسم المراد تقسيم الاشيا عليه فيقال جا القوم رجلا رجلا ورجلين
رجلين وجماعه جماعه فلما ورد ثلث غير مكرر علم انه فرع عن
مكرر وذلك المكرر انما هو ثلثه ويقال احاد وموحد ووحدان
وثنا ومثنى وثلث ومثلث ورباع ومربع وهل يقال فيما عداه
الى العشره او لا يقال فيه خلاف اصحهما انه لا يثبت وقد نص
البخاري في صحيحه على ذلك واما اخر ففيه عدل محقق والصفه
فلذلك امتنع من الصرف قال الله تعالى فعده من ايام اخر وتحقيق
العدل فيه انه جمع لاخرى واخرى تانيث أخر وأخر افعل التفضيل
وهذا الباب قياسه ان لا يستعمل اذا قطع عن الاضافه ومن
الا بالالف واللام كقولك جاني الافضل والفضلا والفضل ولو
قلت افضل وفضلى وفضل لم تجز فاذا استعمل أخر من غير اضافه
وعرى من فقياسه ان يستعمل ~~الاصليه تحقيقا اخذا من هذا الاستقرا~~
بالالف واللام فاذا استعمل بغير الف ولام فقد عدل به عن صيغته
الاصليه تحقيقا اخذا من هذا الاستقرا المعلوم وقد اورد ابو علي
الفارسي اعتراضا على قول النحويين في ذلك فقال لو صح ان
يكون معدولا عما فيه الالف واللام لوجب ان يكون معرفه
لان كل معدول عن معرفه فانما يقصد به قصد تلك المعرفه
فيجب ان تكون معرفه ولما ثبت كونه نكره بالاجماع بطل ان يكون

معدولا

معدولا عما فيه الالف واللام وجعله قادحا له ولم يذكر له جوابا
والجواب عن ذلك انه يصح ان يقال انه معدول عن الصيغه
التي هي قياسه ولا يلزم ان يكون معرفه وما ذكره ابو علي من
المعدولات انما كان معرفه بقصد اراده الالف واللام فيها كما
في امس ولذلك بني او يقصد كونها علما كما في سحر في نحو قولك
خرجت يوم الجمعه سحر اذا اردت به سحر ذلك اليوم ولذلك
اعرب ومنع من الصرف واذا كان كذلك فلا يصح ان يكون اخر
متضمنا معنى اللام لانه معرب ولا علما لكونه صفه والصفه
تضاد العلميه فثبت انه يجب ان يكون اخر غير معرفه وان كان
معدولا عما فيه الالف واللام لبطلان تقديرا التعريف فيه ويمكن
ان يقال ان قياس باب افعل التفضيل اذا جرد نكره غير مضاف
حقه ان يكون مفردا مذكرا مقرونا بمن فيقال مررت برجل
افضل منك وبامراه افضل منك وبنسا افضل منك واخر نكره
غير مضاف فكان قياسه ان يقال مررت بنسا أخر منك فعدل
عن صيغه أفعل الى صيغه فُعَل وهذا عدل محقق من صيغه الى
صيغه يرتفع معه اعتراض الفارسي من اصله واما جمع فتحقيق
العدل فيه انه جا جمعا الجمعا وجمعا مونث اجمع وقياس فعلاء
أفعل ان يجمع على فُعْل فكان قياس جمع ان يكون جُمْعًا فعدل
عن صيغه فُعْل الى صيغه فُعَل وقد اعترض الفارسي ايضا على ذلك
فقال قياس فعلا افعل في الالوان والعيوب الممتنع جمع مذكره
بالواو والنون ان يجمع على فُعْل فاما جمع مذكره بالواو والنون
فليس قياسه ان يجمع على فُعْل وقد جمع مذكرها بالواو والنون
فليس من باب فعلا افعل المذكور لانك تقول في مذكره اجمعون

ولا يقال في حمر مذكر حمراً احمرون فدل على انه من غير بابه
واذا ثبت انه من غير بابه لم يكن جمع معدولاً عن جمع اذ لم يثبت
العدل الا بنا على انه من باب حمر احمر فقد بطل كونه من باب
حمر احمر هذا معنى اعتراض الفارسي وجعل القايل به مخطيا
واشار الى ان الاولى ان يقال انه معدول عن جماعى لان فعلاً
الذي ليس بصفه قياسه ان يجمع على فعالى وقيل فيه فعل فهو
عدل محقق قوله اوتقديراً كعمر انما جعل هذا من باب التقدير
لانه ليس له قياس يستدل به على عدله ولولم يمنع العرب
صرفه لم يحكم فيه بعدل ولكنهم لما منعوه الصرف وقد علم انه لا
يمتنع الا لعلتين ولم يكن فيه ظاهراً الا العلميه حكم بتقدير العدل
فيه لامكانه لانه لولم يقدر للزم منه خرم قاعده معلومه من
كلامهم فهذا هو الوجه الذي اوجب التقدير ولذلك لم يقدر
عدل في مثل ادد علما لانه ورد في كلامهم منصرفا قوله وباب
قطام في تميم لان تميما يعربون هذا الباب ويمنعونه الصرف
فيقولون جات قطام ورايت قطام ومررت بقطام ووافقوا
الحجازيين في نحو حضار فوجب الحكم بالعدل في الباب
تقديرا اذ لا قياس يودي الى ان يكون معدولاً عن صيغه اخرى
الا ما ذكر من الحكم بالبنا ثم قال والوصف شرطه
ان يكون في الاصل كذلك الى اخره شرط الوصفيه ان يكون الاسم
في الاصل صفه فلو قدر غلبته في الاسميه وزوال الوصفيه عنه
لم تضر فهذا معنى قوله فلا تضر الغلبه وتحقيقه منعهم صرف اسود
وارقم ولادهم وان خرجت عن الوصفيه بالغلبه لان اصل وضعها
للوصفيه بدليل استعمالهم اياها صفات فلو قدر استعمال اسم صفه

وليس

٨

وليس في الاصل صفه لم نعتبر الوصفيه بدليل صرفهم مررت بنسوه
اربع فانه صفه لنسوه وهو على زنه الفعل الآن وصفيه ليست في الاصل
لانها من اسما الاعداد وهي لغير الصفه في الاصل وانما ضعف منع
افعى واجدل واخيل لانه لم يتحقق فيه وصفيه اصليه وليس فيها
الا وزن الفعل فضعف منع الصرف لذلك وانما منعه الصرف ناس من
العرب لما راوا من قوه الاشتقاق في اجدل لانه من الجدل وهو
القوه وهو للصقر واخيل من الخيلان وهو طاير ذو خيلان
واما افعى فكانهم توهموا معنى الخبث فطوا اجري ذلك في اصل
مجرى الصفات وهذا معنى كلام سيبويه ثم قال التانيث بالتا
شرطه العلميه والذي يدل عليه صرفهم قايمه في مررت بامراه قايمه
الحكم ولولم يكن كذلك لوجب منع الصرف لان فيه تا التانيث والصف
وانما شرطت العلميه لان التا في غيره غير لازمه لانك تقول في غيره
مررت برجل قايم وامراه قايمه فتجدها تنزع عن الاسم وتثبت ويبقى
الاسم على حاله فاذا انضمت العلميه اليه لزمت فلم ينفك عن الاسم فاعتد
بها عند لزومها ولم يعتد بها في غيره والمعنوي كذلك والكلام فيه
كالكلام في التانيث بالتا لانك تقول مررت بامراه جريح فتصرفه
وان كان فيه تانيث وصفه كما ذكرنا في التا قوله وشرط تحتم
تاثيره يعني تاثير المعنى المعنوي لان التانيث بالتا مع العلميه
محتم التاثير على كل حال وانما هذا مخصوص بالمعنوي لان التانيث
بالتا لا يوجد فيه ثلاثي ساكن الاوسط فلم يجر ذلك فيه وانما
اشترط في المعنوي احد هذه الاشيا لانه اذا كان ثلاثيا ساكن
الاوسط جرى على السنتهم خفيفا ومنع صرفه للثقل فكانت خفته
قابلت احد السببين فيصرف واما من منعه من الصرف فلم ينظر الى

خفته فاما اذا تحرك الأوسط لم تحصل فيه تلك الخفه المقابله
وكذلك اذا كان مع العجمه وان سكن وسطه فانها وان لم تكن معه
سببا لما سنذكره أن العجمه لا تكون مع الثلاثي الساكن الأوسط سببا
كما توهمه بعضهم فهي مقويه للتانيث حتى يتم تاثيره فلا يلزم من
تقويتها أمر التانيث متوجهة له أن تعتبر عله مستقله في منع الصرف
فهند يجوز صرفه لانه لم يوجد فيه واحد احد الشروط المعتبر كل واحد
منها في التحتم لانها على البدل وشغر كذلك لانه وان لم يزد على
ثلثه وليس معه عجمه فانه متحرك الاوسط وماه وجور ممتنع لانه مع
العجمه على ماذكرناه قوله فان سمي به مذكر فشرطه الزياده
يعني فان سمي بالمونث المعنوي لان الكلام فيه فالضمير له وانما
اشترط في المعنوي الزياده اذا سمي به مذكر لان التانيث المعنوي
باعتبار مدلوله فقد فات بتسميه المذكر به فلم يبق الا اعتبار
اللفظ فاعتبر الزايد على الثلاثه لانه فيه بمثابه تا التانيث
فكان فيه تا ولم يعتبر مادون ذلك لفوات المعنى وفوات ما
يقدر بالتا والذي يدل على ذلك تصغيرهم قدما بقديمه وعقرب
بعقيرب فدل على ان الحرف الزايد نايب مناب التا فاعتبر الزايد
ولم يعتبر في قدم اذ لا شي يقوم مقام التا والمعنى قد زال اعتباره
كما تقدم ثم قال المعرفه شرطها ان تكون علميه لان بقيه
المعارف اما مبنيه كالمضمرات واسما الاشاره والموصولات
فلا دخول لها في هذا الباب واما معرفه باللام أو مضافه وتلك
وان كانت معرفه فحكمها حكم المنصرف على ما سياتي في آخره وهذا
انما يكون اذا لم تجعل تعريف باب التوكيد أصلا ولم يعتد به
ايضا فاما اذا اعتد به في منع الصرف مثل مررت بالقوم اجمع وشبهه

الضم

الضم الى العلميه تعريف التوكيد قوله العجمه شرطها علميه في العجميه وتحرك
الأوسط او زياده على الثلاثه والدليل على اشتراط العلميه في العجميه في الاصل
انك لو سميت بديباج لصرفته وانما اشترطوا تحرك الاوسط لانهم لم يمنعوا نوحا
ولا لوطا ولم يوجد في كلامهم الامصروفا وفيه العلميه والعجمه فدل ذلك على
العجمه في الاصل لا اثر لها مع سكون الوسط والعله في اشتراط العلميه مع العجمه
في الاصل انه اذا نقل غير علم اعتورت عليه احكام كلامهم من الاضافه
والألف واللام فصار كانه جنس فضعف اعتبار العجمه فيه بخلاف ما
اذا نقل علما واما تحرك الاوسط والزياده على الثلاثه فلما في مخالفتهما
من الخفه التي قابلت عله اقوى منها فلذلك قابلتها فلم يكن لها
معها اثر قوله الجمع شرطه صيغة منتهى الجموع بغير ها كمساجد
هذا الجمع هو احد ما يقوم مقام علتين وسمي صيغة
منتهى الجموع وكانه جمع مرتين اما تحقيقا في نحو اكالب فانه جمع اكلب
جمع كلب او تقديرا في نحو افاضل وسمي لانه على تلك الصيغه واجري
مجراه وهذا اولى من قول الاكثرين انه جمع لا نظير له في الآحاد
فان ذلك منقوض بافلس وبابه وهو اكثر من ان يحصى فافعل
جمع لا نظير له في الآحاد فكان جديرا بان يمتنع من الصرف و
اجاب بعضهم عن ذلك بانه قد جاء افعُل في واحد تا التانيث
كأنْعُمَه في لغه رديه وتا التانيث لا يعتد بها على البنيه فقد صح مجي
أفعُل في الواحد وهذا فاسد لانه اولا لغه رديه وثانيا نادرا
والنادر لا اعتداد به كما في سراويل في ذلك البنا القايل هو يه وثالثا

ان تاء التانيث في مثل ذلك قد اعتد بها فان الاجماع على صرف
فرازنة لانه مثل كراهية وطواغية وبابه وليس يفارق هذا الباب
الذي يقول له الا بتاء التانيث والا فقد ورد اذاً مثله في الواحد
ولا يصح ان يقال انه لا نظير له في الاحاد وهو الذي يجيب به القائل
في صرف فرازنة وشبهه فانه يقول خرج بزيادة التاء الى زنة الواحد
الذي هو كراهية وطواغية فلذلك صرف فاعتد بتاء التانيث في خروج
هذه البنية عن صيغة الجمع الى صيغة الواحد فكيف يجعل تاء التانيث
في باب افعل غير مخرجة له عن صيغة الجمع الى صيغة الواحد وهل هذا الا
تناقض بيّن واذا قيل صيغة منتهى الجموع كان التعليل فيه في
قيامه مقام علتين اوضح من قولنا لا نظير له في الاحاد او اندفع
هذا النقض الذي لا جواب له واما فرازنة فمنصرف لان شرط هذه الصيغة
المعتبرة ان يكون بغيرها لانها اذا كانت بها شابهت كراهية وطواغية
لفظا ومعنى فكان اجراها مجراها اجدر وحضاجر علما للضبع غير منصرف
لانه منقول عن الجمع ووجه وروده ان يقال حضاجر اسم للضبع مفرد فكيف
امتنع من الصرف وهو مفرد ولا يجوز ان يقال وهو صيغة منتهى الجموع لان
ذلك شرط الجمع المانع فلا يوجد الشرط على انفراده سببا فلا بد من تحقق
الجمعية التي هي سبب والشرط جميعا فلذلك قيل لانه منقول عن الجمع كالاسما
المنقولة عن الصفة ما لم يمنع مانع كحاتم ولذلك لو سمي بمساجد كان ممتنعا
من الصرف باعتبار الجمع المشروط بما ذكر فحضاجر اذن كمساجد اذا سمي به لان
حضاجر في الاصل جمع لحضجر والحضجر العظيم البطن فاذا سمي الضبع بحضاجر
كان كتسمية رجل بمساجد فكما ان مساجد لا ينصرف عند ذلك فكذلك

حضاجر

حضاجر وسراويل في هذا الاعتراض على هذا الباب اشكل
من حضاجر اذا لم يصرف ولذلك اضطرب فيه فقال قوم اعجمي
حمل على موازنه في العربية كمصابيح فاجري مجراه تشبيها
له به لما لم يكن من جنس كلامهم اتبعوه مشابهه فحملوه
عليه ويلزم هولا ان يقولوا الجمع وما اشبه الجمع وكذلك يقول
بعضهم وقال قوم هو عربي ولكنه جمع في التقدير فيجعلون
سراويل في التقدير جمعا لسروالة ثم اطلق اسم جنس على هذه
الالة المفردة وهو بعيد في اسما الاجناس فان مثل ذلك لم يثبت
الا في الاعلام وجوابهم ان مثل هذه الصيغة لم تمنع الا اذا كان
جمعا وذلك معلوم باستقرا كلامهم وقد ثبت منعها منعها
هاهنا فوجب حملها على الجمع تقديرا وان كان مخالفا للقياس مرعمرجمع؟
مراعاة لما علم من كلامهم في هذه القاعدة واذا صرف فلا اشكال
على ما ذكرناه لانا قلنا الجمع المانع شرطه صيغة منتهى الجموع
وقد فقدها هاهنا كونه جمعا فلا اثر للشرط عند فقدان السبب
واما من قال العلة كونه لا نظير له في الاحاد فالاشكال عليه اذا
صرف او لم يصرف وهو جوار رفعا وجرا مثل قاض بالاتفاق بين
النحويين في اللفظ وان اختلف في التقدير فسيبويه واصحابه
يزعمون انه غير منصرف وان التنوين فيه تنوين عوض وبعضهم
يزعم انه منصرف لعدم الموجب لمنع الصرف ويستدل هولا على هذا
بانه لو كان فيه مانع من الصرف لم يكن الا الجمع وشرط الجمع ان
يكون بعد الالف حرفان فصاعدا وليس بعد الالف هاهنا الا
حرف واحد فانتفى الشرط المانع فوجب الصرف لذلك وصار صرفه
كصرف كلام وسلام مما وقع فيه بعد الالف حرف واحد والصحيح

ما ذهب اليه سيبويه والدليل عليه انه جمع على صيغة الجموع يمنع الصرف فيه والا انخرمت القاعده المعلومه في باب منع
الصرف وما ذكروه من الاعلال وبقا حرف واحد بعد الفه غير
مستقيم فانا نقطع باعتبار المحذوف في مثل ذلك والذي يدل
عليه امران احدهما انا نقول هذه جوارٍ بكسر الرا اعتدادا
بوجود اليا ولو كانت اليا في حكم المعدوم لوجب ان تقول هذه
جوارٌ فدل ذلك على انه ليس كسلام واذا ثبت الاعتداد بها
في كسر الرا وجب الاعتداد بها في منع الصرف لانه حكم لفظي
مثله والثاني انا متفقون على منع صرف مثل قولك رايت اشقي
واحوى وما اشبهه واصله اسقي واحوي فالمانع منه وزن
الفعل والصفه ووزن الفعل انما يكون باعتبار الصيغه التي
هي افعل فتحركت اليا وانفتح قبلها فانقلبت الفا فبقي احوى
فلو صح ان يكون الاعلال مخلًا بالزنه لوجب ان لا يعتدوا بوزن
الفعل فيقال هو احوى من كذا اي بالتنوين لانه حينئذ
غير مماثل لوزن الفعل ولا قايل به فان قال قايل ان احوى
مثل افعل بعد الاعلال لثبوت الالف بعد العين فهو فاسد
من جهه ان ثبوتها انما كان بعد الحكم بمنع الصرف الا ترا انك
لو صرفته لزالت الالف كما في جوارٍ فان جوارٍ لو اعللته من غير
صرف لبقيت اليا بعد الاعلال ثابته ولا وجه لحذفها وانما حذفت
بتقدير الانصراف عنده فالذي اوجب عنده ان يصرف جوار هو بعينه
موجود في احوى واشقى ولم يصرف باتفاق فان قيل فما هذا التنوين
على مذهب سيبويه قيل هو عنده تنوين عوض قالوا عن اليا
اليا المحذوفه والاولى ان يقال عن اعلال اليا بالسكون لان حذف اليا

انما

انما كان بسبب وجود التنوين فكيف يصح ان يكون عوضا عنها
ولم تحذف الا بعد وجوده وانما يكون الشي عوضا عن الشي بعد
ثبوت حذفه لغيره فوجب ان يقال انه عوض عن الاعلال لان
الاعلال ثابت قبل مجي التنوين فلما جا التنوين بعد ثبوت الاعلال ل
اجتمع ساكنان فحذفت اليا لالتقا الساكنين وسيبويه يطرد
هذا الاصل فاذا سمي امراه بقاض قال هذه قاضٍ وان كان
فيه علتان طردا للاصل في التعويض عن اعلال اليا وخالفوه
في جوارٍ لما تعذر عليهم في مثل قاض اسما لامراه ان يقدروه
عريا عن العله المانعه للصرف والتنوين عندهم في مثله تنوين
الصرف طردوا اصلهم في حذفه فيقولون جاتني قاضي باثبات اليا
لان التنوين لما زال بامتناع الصرف وحذفت الضمه استثقالا بقيت اليا
اليا ساكنه لا موجب لحذفها فاذا جاوا الى النصب اتفق الجميع على
قولهم رايت جواري لفظا وحكما ومن العرب من يقول
مررت بجواريَ في الخفض وهي قليله ووجهها انه قدره من اول الامر
ممنوعًا من الصرف والممنوع من الصرف حركته الفتحه في الجر
كما في النصب وقد قيل في النصب رايت جواريَ باتفاق لخفه
الفتحه فكذلك هذا قوله التركيب شرطه العلميه وان لا
يكون باضافه ولا اسناد احترز بقوله وان لا يكون باضافه من مثل
غلام زيد اذا كان علما لان الاضافه تدخل الممتنع من الصرف
في حكم المنصرف ولا اثر للمانع معه على ما سياتي قوله ولا اسناد
احترازا من مثل تابط شرا لانه لا يستقيم فيه اعراب ومنع الصرف
فرع الاعراب فاذا امتنع الاعراب من اصله امتنع ذلك قوله
الالف والنون ان كان اسما فشرطه العلميه كعمران او صفه

الى اخره وانما اشترطت العلميه فيما فيه الالف والنون اذا
كان اسما لانه يقوي شبهها بالف التانيث الاترى انك اذا
قدرت ندمان علما وجدت الالف والنون مشابهه لالفي التانيث
من حيث امتناع دخول تا التانيث عليها كامتناع دخولها على الالف
فلا تقول في العلم ندمانه كما لا تقول في سكران سكرانه ولولا
العلميه لقلت ندمانه فقد ظهر لك ان الالف والنون في الاسما لا
تكون مشبهه لالفي التانيث الا باعتبار العلميه وانما اعتبر فيها
اذا كانت في الصفه انتفا فعلانه او وجود فعلا على القول الاخر
ليتحقق ايضا شبهها بالفي التانيث لانها اذا كانت لها فعلا
لم تقل فيها فعلانه استغنا بفعلا وكذلك اذا انتفت فعلانه
فقد انتفى دخول تا التانيث عليه فقد حصل الشبه بذلك ومن ثم
يعني ومن أجل الاختلاف في الشرط اختلف في رحمن فمن زعم أن
الشرط انتفى فعلانه منعه من الصرف اذ ليس له فعلانه ومن زعم
ان الشرط وجود فعلا صرفه لانه ليس له فعلا والاول الوجه من وجهين
احدهما ان الالف والنون عندنا كانت مانعه لامتناع دخول
تا التانيث عليها واذا كان رحمن مما لا تدخل تا التانيث فقد
صح شبهه بالف التانيث ووجود فعلا ليس مقصودا في نفسه
وانما المقصود تحقيق امتناع دخول تا التانيث عليها فاذا امتنع
دخول تا التانيث عليها بغيره فقد حصل المقصود والثاني انه لو
قدر استوا الامرين فهذا اولى لانه الاكثر في كلامهم وينبغي ان كانهذا
تحمل على الاكثر الاترى ان باب سكران اكثر من باب ندمان
واذا احتمل ان يكون من كل واحد منهما فحمله على ما هو الاكثر
اولى ولم تختلف في ندمان لانه لم تنتف فيه فعلانه ولم توجد
لهفعلا

١٢

له فعلا وكذلك لم تختلف في سكران في انه ممتنع من الصرف
بخلاف ندمان لانتفا فعلانه ولوجود فعلا قوله وزن الفعل
شرطه ان تختص بالفعل كشمر وضرب وفعل ليس من ابنيه الاسما
فان وجد في الاسم فلا يكون الا منقولا عن الفعل كبذر وعثر او
أعجميا كبقم قوله او يكون اوله زياده كزيادته غير قابل للتا
هذا اولى من قول النحويين او يكون غالبا على الفعل فانه غير
مستقيم لوجهين احدهما انه رد الى جهاله اذ لا يعرف كثرته
على الاسم الا بعد الاحاطه بما وقع منه في الاسما والافعال ...
والثاني انه باطل بافعل فان افعل في الاسما اكثر منه في الافعال
وهو مع ذلك معتبر في منع الصرف فلو كان اعتباره لغلبته في
الفعل لم يمنع افعل لغلبته في الاسم والدليل على ان افعل في الاسما
اكثر انه ما من فعل ثلاثي الا وله افعل اسما اما للتفضيل واما
لغيره وافعل في الافعال لا يكون الا في بعض ما جا فيه فعل افعل ..
وفي غير ذلك قليلا ويقابله في القله وقوع افعل في الاسما من غير
فعل كاجدل واخيل وافعى وارنب واشباه ذلك فثبت ان هذا
القول اولى وهو مناسب في منع الصرف لشبهه بالفعل لزيادته
وهو معنى كلام سيبويه والذي تحقق لك ذلك ان فاعلا في
الاسما لا يكاد يوجد الا في نحو حاتم وهو قليل وفاعل في الافعال
اكثر من ان يحصا كضارب وخاصم وقاتل في باب المفاعله
وسافر في غيره ولو سميت بخاتم لصرفته قوله غير قابل للتا احتراز
من مثل يعمل في مثل قولهم جمل يعمل فلولم يحترز منه لورد نقضا
وانما كان قبوله التا مانعا من اعتباره لانه بقبوله التا يخرج عن شبه
الفعل لان الافعال لا تقبل هذه التا فلما قبل ما لا يقبله الفعل

خرج عن سببه وهو معنى كلام الفارسي قوله ومن ثم امتنع احمر
لانه لم يقبل التا فالشبه قايم وانصرف يعمل لقبوله التا وقوله وما
فيه علميه موثره اذا نكر صرف الى اخره قوله موثره احتراز
من ان يكون لا اثر لها كرجل سمي بمساجد او حمرا فانه لا اثر للعلميه
لاستقلال الحكم بالجمعيه والف التانيث وانما اعتبر كونها موثره
لانك اذا نكرت ما هذه صفته لم تزل الا العلميه وقد ثبت انه لا
اثر لها فيبقى الاسم ممتنعا على ما كان عليه فلو لم تحترز منها لكان
الحكم بانه اذا نكر صرف خطا لان نحو مساجد اذا نكر لا ينصرف لما
ذكرناه وانما انصرف كل ما فيه علميه موثره اذا نكر لما تبين من
تفصيل ما تقدم ان العلميه لا تجامع شيا من العلل وهي موثره
الا وهي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل فانها تجامعهما وليست
شرطا فيهما وبيان ذلك أن الوصف لا تجامعه موثره لما بينهما
من التضاد فسقط والتانيث ان كان بالالف فلا تجامعه موثره
فسقط وان كان بغيرها فقد تقدم انها شرط فيه والعجمه هي
شرط فيها والجمع لا تجامعه موثره فسقطا والتركيب شرطه
العلميه والالف والنون ان كانا في اسم فشرطه العلميه وان
كانا في صفه فلا تجامعه لما بينهما من التضاد فلم يبق الا العدل
ووزن الفعل فانها تجامعهما من غير شرط الا ترى انك
تقول ثلاث وأخر وجمع فتمنعه الصرف للعدل والصفه مع انتفا
العلميه وكذلك أسود واحمر فدل على ان العلميه ليست شرطا
فيهما لاستقلال الحكم دونها الا أنهما متضادان اعني العدل
ووزن الفعل المعتبر وبيان التضاد هو ان العدل لا يكون الا
بالاوزان المذكوره ولا شي فيها من اوزان الفعل فلا يكون اجتماع

العلميه

العلميه الا احدهما فان لم يكن فيه احدهما بقي بلا سبب أصلا
لان العلميه تزول بالتنكير ويزول كون النون سببا لكون
العلميه شرطا فيها واذا انتفى الشرط انتفى المشروط واذا نكر
وفيه أحدهما بقي على سبب واحد وهو اما العدل واما وزن
الفعل والعلميه تزول بالتنكير وان كان معهما أمر اخر زال
لزوال شرطه فتبين أن كل ما علميته موثره حكمه اذا نكر ان
ينصرف قوله وخالف سيبويه الاخفش في مثل احمر علما
ثم نكر اعتبارا للصفه بعد التنكير وكل صفه اذا سمي بها
وفيها علة مع الصفه ثم تكرت فالاخفش يصرفها بعد التنكير
ويطرد ما ذكرناه لانه اذا نكر زالت العلميه ولم يبق الا على سبب
واحد وسيبويه يمنعه الصرف ويعتبر الصفه بعد التنكير في منع
الصرف لما تقدم من ان المعتبر الوصف في الاصل وهذا وصف في
الاصل فوجب اعتبارها وان استعملت في غير ذلك كما ثبت في أسود
وارقم وادهم بالدليل المتقدم وأشكل ما يرد عليه باب حاتم وضابطه
اذا سمي به فانه يقال لو صح اعتبار الصفه الاصليه بعد زوالها
بالتسميه لوجب امتناع حاتم من الصرف للعلميه والوصفيه وهو
مصروف بالاجماع واذا ثبت ان الصفه الأصليه غير معتبره مع الاسميه
اجماعا فنحن اذا نكرنا لم ننكر الا ما انتفا فيه اعتبار الوصفيه فلا
وجه لتقديرها بعد الحكم بانتفايها والجواب أنه قد ثبت
اعتبار الوصفيه بعد الاسميه في مثل أسود وارقم وانما لم تعتبر
في باب حاتم لمانع خاص وهو انا نعلم ان الوصفيه تنافي العلميه
في المعنى لان العلميه وضع الشي لمدلول بعينه لا يتجاوزه والوصفيه
وضع الشي لمن قام به ذلك المعنى مطلقا فكيف يكون الشي مختصا

غير مختص فامتنع لامتناع اعتبار المتضادين في حكم واحد وهو منع
الصرف فلما نكر زال المانع لاعتبار الوصفيه فاعتبر لزوال
المانع فوافقت عله اخرى فوجب منع الصرف لذلك ومذهب
سيبويه اولى لما ثبت متقدما من اعتبار الوصفيه الاصليه
وان زال تحقيقها معنى ويلزم الاخفش صرف ما علم ان
العرب تمنعه الصرف نحو اسود ومنع صرف ما علم ان العرب تصرفه
نحو مررت بنسوه اربع قوله وجميع الباب اعني باب ما
لا ينصرف اذا دخلته الالف واللام او الاضافه اعني ان يكون مضافا
ينجر بالكسره كقولك مررت بالاحمر ومررت باحمركم وانما انجره
بالكسره اما لانه دخل عليه ما هو من خواص الاسما فقابل شبه
الفعل فرجع الى اصله واما لان الجر لم يمتنع فيه الا تبعا لزوال
التنوين للعلتين ولما كان زوال التنوين ها هنا لاجل اللام
او الاضافه لا للعلتين زال موجب منع الجر فدخل وهذا قول
اكثرهم المرفوعات هو ما اشتمل على علم الفاعليه فمنه
الفاعل وهو ما اسند الفعل او شبهه اليه وقدم عليه على جهه
قيامه به قوله ما اسند الفعل او شبهه اليه ليدخل فيه نحو
زيد قايم ابوه فابوه فاعل لانه اسند اليه ما اشبه الفعل قوله
وقدم عليه ليخرج عنه نحو قولك زيد قام فانه يوهم ان زيدا هو
المسند اليه قام فيظن انه داخل في الحد وليس هو فاعلا وانما
هو مبتدا قوله على جهه قيامه به احترازا من مفعول ما لم يسم
فاعله نحو قولك ضرب زيد فانه اسند الفعل اليه وقدم عليه
فلو لم يحترز منه لدخل في الحد وليس هو بفاعل عند من حد بهذا
الحد والذين يجعلونه من انواع الفاعل لا يحترزون عنه بهذا

القيد

القيد واكثر المصريين المتقدمين هو عندهم فاعل فاذا حدوا
الفاعل لم يحترزوا عنه ليدخل في حده واختير قوله على جهه قيامه
به ولم يقل قايما به ليدخل فيه نحو ما هو قايم به على الحقيقه وما هو
جار مجراه في التعبير والتقدير كالنسب والاضافات فالاول مثل
قولك علم زيد وشبهه والثاني مثل قولك قرب زيد وبعد وشبهه
والباب كله واحد سوا كان فيه معنى محقق يقوم بالفاعل او
يجري مجراه من نسبه او اضافه فاختير قوله على جهه قيامه به لذلك
قوله والاصل ان يلي فعله لانه احد جزئي الجمله الجمله معه وما
عداهما فضله وقد وجب تقديم الفعل فوجب ان يكون الاصل ان
يلي فعله لانه محتاج اليه والمحتاج اليه اولى بالتقديم من غيره فان
قدم عليه المفعول كان في النيه موخرا لما ذكرناه قوله ومن ثم
جاز ضرب غلامه زيد وامتنع ضرب غلامه زيدا يعني من اجل ان
اصل الفاعل التقديم على غيره جاز في المساله الاولى وامتنعت
الثانيه وبيانه انك اذا قلت ضرب غلامه زيد فلا بد من متقدم
يرجع عليه هذا الضمير تقدما لفظيا او معنويا وهو راجع الى زيد
وهو متاخر لفظا فلولا انه متقدم من حيث المعنى لم يجز ولكنه
لما كان فاعلا والفاعل رتبته التقديم جازت المساله الاولى لانه في
حكم قولك ضرب زيد غلامه وامتنعت المساله الاخرى وهي قولك
ضرب غلامه زيدا لان الضمير في غلامه راجع الى زيد وهو متاخر
لفظا ومعنى اما اللفظ فمعلوم حسا واما المعنى فلانه راجع الى
المفعول ورتبته التاخر فرجع الضمير الى غير مذكور فامتنعت المساله
لذلك قوله واذا انتفى الاعراب لفظا فيهما والقرينه الى اخره
بيان لما يعرض فيوجب تقديم الفاعل الذي هو الاصل بعد ان كان

جائزا تاخيره فمنه ان ينتفي الاعراب في الفاعل والمفعول جميعا
والقرينه فقولك ضرب موسى عيسى لانه لو لم يتقدم الفاعل
هاهنا لادى الى اللبس فالتزم التقديم لذلك بخلاف قولك اكل
موسى الكمثرى فهذا وان انتفي فيهما الاعراب فما يزول
التقديم لما فيه من القرينه الرافعه للبس اذ لا يشكل ان موسى
اكل والكمثرى ماكول ومنها ان يقع الفاعل مضمرا متصلا فانه
يجب تقديمه على المفعول كيفما قدر كقولك
ضربت زيدا لانه لا يمكن تاخيره لبني وضعه متصل فلو اخر
لوجب ان يكون منفصلا وذلك غير سايغ ومنهما ان
يقع مفعوله بعد الا او معناها مثال الاول ما ضرب زيد
الا عمرا والثاني انما ضرب زيد عمرا لبن ما بعد الا المفرغه هو
المقصود بالاثبات دون ما عداه من الجنس المنفي قبله الا
ترى انك اذا قلت ما ضرب زيد الا عمرا فقد نفيت جنس من
وقع عليه ضرب زيد واثبت منه عمرا لا غير فلو ذهبت تقدم
وتوخر فتقول ما ضرب عمرا الا زيد انعكس المعنى وكذلك اذا
قلت انما ضرب زيد عمرا لان ما يقع ثانيا في مثل ذلك بمثابه
الواقع بعد الا ليحصل الغرض المقصود فوجب فيه ما وجب
في المذكور معه الا قوله واذا اتصل به ضمير مفعول الى اخره
بيان لما يعرض فيوجب تقديم المفعول على الفاعل الذي هو
خلاف الاصل فمنها ان يتصل بالفاعل ضمير المفعول كقولك
ضرب زيدا سيده لانه ان لم يتقدم المفعول هاهنا رجع الضمير
الى غير مذكور لا لفظا ولا معنى فيرجع من باب ضرب غلامه
زيدا وقد تقدم ان ذلك ممتنع فوجب التاخير لما ذكرناه

ومنها ان يكون المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير ضمير متصل
نحو ضربني زيد وما ضربني الا انت وشبهه لانه لو لم يتقدم المفعول
المفعول لوجب ان يكون منفصلا وقد ثبت له في مثل ذلك
الاتصال فامتنع تاخيره لذلك ومنها ان يقع الفاعل
بعد الا كقولك ما ضرب عمرا الا زيد لان الغرض هاهنا نفي جنس
الفاعليه واثباتها لزيد خاصة عكس ما ذكرناه من قبل عند
تاخير المفعول بعد الا فلو ذهبت توخر المفعول لانعكس
المعنى الا ترى انك اذا قلت ما ضرب عمرا الا زيد فلو قدرت ضاربا
اخر لعمرو غير زيد لم يصدق الكلام المذكور ولو قدرت مفعولا
اخر غير عمرو لم يصدق الكلام المذكور ولو قدرت فاعلا اخر غير زيد لم
يخل به فقد تبين ان كل واحده من المسلتين عكس الاخرى
في المعنى فوجب التزام ما ذكر في كل واحده منهما قوله وقد
يحذف الفعل جوازا وذلك عند قيام القراين حاليه كانت او
مقاليه كقولك لمن يقول من قام زيد فزيد فاعل لفعل محذوف
دل عليه قول القايل من قام ولولا ذلك لم يسع حذفه الا ترى
انك لو قلت زيد من غير قرينه لم يفد ذلك شيا ومنه قوله
تعالى يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال في قراءة ابن عامر
وابي بكر بفتح البا وذلك ان قوله رجال لا يصلح ان يكون
بيسبح لا فاعلا ولا مفعولا لما لم يسم فاعله اما الاول فلانا
يسبح البنا الذي يجب حذف الفاعل معه واما الثاني فلفساد
المعنى لانه يودي الى ان يكون الرجال هم المسبحين في البيوت
المذكوره بالتعظيم فوجب ان يقدر فاعلا حذف فعله لتقدم
ما يدل عليه من جمله اخرى لانه اذا قيل يسبح فقد علم ان ثم

لم يحاربه واذا قلت ما ضرب زيدا الا عمرا
ولو قدرت مفعولا اخر غير عمرو
مرفوعا صح

فاعلا ولكنه لم يذكره فكان سايلا سال عنه فقال من يسبح فقال
رجال اي يسبحه رجال فرجال فاعل لفعل مقدر على نحو ما تقدم
وكذلك قول الشاعر ليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح
لانه لما قال ليبك يزيد علم ان ثم من يبكيه فكانه قيل من يبكي
عليه فقيل ضارع لخصومة فهو كما ذكرنا في الايه قوله ووجوبا
في مثل وان احد من المشركين استجارك فاجره وهو كل موضع
وقع بعد محل الفعل المحذوف فعل او ما ينزل منزلته مفسر
للفعل المحذوف وانما التزموا حذفه كراهية ان يجمعوا بين المفسر
والمفسر لانهم لم ياتوا بالثاني الا تفسيرا للاول فلو ذكروا الاول
معه لوقع ذكر الثاني ضايعا كقولك ان زيد قام قمت فلو
قلت ان قام زيد قام قمت لم تجز لما ذكرناه ومثال ما يتنزل
منزله ذلك الفعل المفسر ان المفتوحه الواقعه بعد لو كقولك
لو انك جيتني لاكرمتك فالتقدير لو ثبت انك جيتني ولكنهم
حذفوه لما ذكرناه لان ان المفتوحه تدل على الثبوت فكانت
كالمفسر فاجريت مجراه لذلك ولذلك لو قلت في مثل لو انك
جيتني لجيتك لو ثبت جيتك لم تجز لعوات لفظا ان المفسره
في المعنى للفعل المحذوف قوله وقد يحذفان جميعا يعني الفعل
والفاعل وذلك ايضا عند حصول القرينه كما اذا قيل اقام
زيد فقيل نعم فالتقدير نعم قام زيد ولولا ما تقدم لم تكن نعم
مفيده شيا لانه حرف فلا يفيد الا مع جمله فعليه او اسميه وتحت
تقدير الجمله وقدرت فعليه لتكون موافقه لقرينتها وهو اولى
من تقديرها اسميه لما يلزم من المخالفه بينها وبين قرينتها واما
مثل قولهم الاحظيه فلا اليه مرفوعا فهو فاعل ايضا الفعل محذوف

قرينته عند ايراد هذا الكلام فيما قصد به جرى مثلا في مثل ذلك
وما قاربه فيقال في كل قضيه كان الانسان اهلا لها مجتهدا فيها
ولكنها امتنعت عليه لعارض عرض من غير جهته واصله ان
رجلا كانت لا تحظى عنده امراه فتزوجته امراه ولم تال جهدا
فيما تحظى به عنده ولم تحظ بعد ذلك فقالت الاحظيه فلا اليه
ثم جرى مثلا في ذلك وشبهه والله اعلم قوله واذا تنازع الفعلان
ظاهرا بعدهما الى اخره قوله ظاهرا بعدهما لانهما اذا وجها الى
مضمر استويا في صحه الاضمار فيهما لانهما اذا كانا للمتكلم قلت ضربت
واكرمت ونحوه وان كانا للمخاطب قلت ضربك واكرمك ونحوه
وان كانا للغايب قلت زيد ضرب واكرم ونحوه فلم يبقنا زعا شيا
لان كل واحد منهما يجب له مثل ما يجب للاخر فان قلت
فما تصنع مثل ما ضرب واكرم الا انت او الا انا او الا هو ونحوه فانهما
فعلان وجها الى مضمر بينا زعانه لانه يصلح ان يكون لكل واحد
منهما كالظاهر قلت قد ذكر ذلك بعض المتاخرين وهو غلط
لانه لو كان من هذا من الباب لوجب ان يكون في احدهما
المضمر لانه فاعل فيقال ما ضربت واكرم الا انت وما ضرب واكرمت
الا انت وعند ذلك يفسد المعنى وانما هذا الكلام محمول على الحذف
وتقديره ما ضرب الا انت وما اكرم الا انت فحذف ذلك من احدهما
تخفيفا قوله خلافا للكسائي لانه لا يجيز الاضمار في المسله
المذكوره بل يوجب الحذف ويظهر ذلك في التثنيه والجمع كقولك
ضربني وضربت الزيدين حذرا من الاضمار قبل الذكر وهو مردود
لما علم ان العرب لا تحذف الفاعل قوله وجاز خلافا للفرا لان

الفرا يمنع هذه المسئله وامثالها لما يلزم من الاضمار قبل
الذكر او حذف الفاعل وهو مردود لانه ثبت مثله عن العرب
كقولك وكنا مدماه كان متونها جرى فوقها واستشعرت لون مذهب
قوله وحذفت المفعول اذا استغنى عنه احترازا من ان يكون
المفعول ثانيا من باب علمت كقولك حسبني منطلقا وحسبت
زيدا منطلقا لانك لو حذفت المفعول الثاني حذفت ما لا يسوغ
حذفه وسياتي في بابه وان اضمرته اضمرت مفعولا قبل الذكر
فلما لم يسغ حذف ولا اضمار وجب العدول الى الظاهر
قوله في اعمال الاول ويظهر المفعول على المختار الا ان يمنع
مانع فيظهر يعني في مثل حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان
منطلقا اظهرت منطلقين لتعذر الاضمار لانك لو اضمرته مفردا
لم يستقم لانه مفعول ثان لحسبتهما فيجب ان يكون مثنى ولو
اضمرته مثنى لم يستقم لانه عايد على منطلقا وضمير المفرد لا يكون
مثنى فلما امتنع وجب الاضمار وجب الاظهار واما قوله
ولو انما اسعى لادنى معيشه كفاني ولم اطلب قليل من المال
فقد استدل به الكوفيون على ان اعمال الاول هو الافصح
لان الشاعر فصيح وكان يمكنه اعمال الثاني فلما اعمل الاول
من غير ضروره دل على ان اعمال الثاني ليس بالافصح واذا لم
يكن الافصح ثبت ان اعمال الاول افصح اذ لا قايل بغير ذلك
ويقوي ذلك انه اعمل الاول مع ارتكاب ما يلزمه من حذف المفعول
من الثاني ولو اعمل الثاني لم يلزمه ارتكاب امر محذور وذلك
ظاهر في ان اعمال الاول الافصح والجواب منع ان يكون

هذا البيت من

هذا البيت من هذا الباب وبيانه ان شرط هذا الباب ان
يكون الفعلان موجهين الى شي واحد من حيث المعنى ولو وجه
الفعلان هاهنا الى شي واحد لفسد المعنى لان البيت ولو ان
ما اسعى لادنى معيشه كفاني ولم اطلب قليل من المال ولو تدل
على امتناع الشي لامتناع غيره فاذا كان بعدها مثبتا كان منفيا
في المعنى واذا كان منفيا كان مثبتا لانها تدل على امتناعه وامتناع بعدها ؟ ع
النفي اثبات واذا ثبت ذلك فقوله ولو ان ما اسعى لادنى معيشه
فيه نفي السعي لادنى معيشه فلو وجه ولم اطلب الى قليل لوجب
ان يكون فيه اثبات لطلب القليل لانه منفي في سياق جواب لو
فيكون نافيا للسعي لادنى معيشه مثبتا لطلب القليل من المال
وهو عين ما ثبت نفيه فيودي الى ان يكون نافيا مثبتا لشي واحد
في كلام واحد وهو فاسد فثبت انه ليس من هذا الباب لما
ادى اليه من فساد المعنى قوله مفعول ما لم يسم فاعله هو مفعول كل
حذف فاعله واقيم هو مقامه يريد في جهه الاخبار عنه قوله وشرطه
ان يغير صيغه الفعل الى فعل ويفعل يريد الى معنى فعل ويفعل
حتى ان استخرج ودحرج يدحرج تحته قوله ولا يقع المفعول
الثاني من باب علمت ولا الثالث من باب اعلمت والمفعول له
والمفعول معه كذلك قلنا انما لم يقع الثاني من باب علمت
والثالث من باب اعلمت لان افعالهما تدخل على المبتدا والخبر
والمفعول والمفعول الثاني في الاول والثالث في الثاني هما خبر
المبتدا في المعنى فلو اقيما مقام الفاعل لصار مخبرا عنهما وهو
باطل لان الخبر لا يكون مخبرا عنه وانما قلنا ان المفعول له كذلك
لانه قد يكون علة لافعال متعدده تقول ضربت واكرمت

واعطيت اكراما الزيد فلو اقيم هذا المفعول ها مقام الفاعل
لكان اما ان يقام مقام المجموع او مقام احدها وعلى كل
تقدير فيلزم خلو بعض الافعال عن الفاعل وهو باطل فلما
لم تطرد هذه القاعده للعرب امتنعوا من اثباتها في هذا
الموضع الذي لا يعود فيه الافعال لذلك وانما قلنا ان
المفعول معه كذلك لانه مذكور بحرف العطف فلو اقمناه
مقام الفاعل لكنا اما ان نحذف الواو او نبقيها فان حذفناها
خرج المفعول معه عن ان يكون مفعولا معه فانه لا يعقل
بدون الواو وان لم نحذفها امتنع التركيب لما لم يسم فاعله فانه
يكون عطفا على غير معطوف عليه قوله واذا وجد المفعول به
تعين له وانما يكون كذلك لان المفعول به اقرب الى الفعل مما
سواه فان الفعل يستدعي المفعول به كما يستدعي فاعلا لا
يقال ان استدعا الفعل للمصدر اقرب فكان يلزم ان يكون
الاولى لانا نقول ان في الفعل دلاله على المصدر فلو اقمناه مقام
الفاعل لم يكن في الكلام فايده متجدده فان قولنا ضرب ضرب
لا يفيد شيا فان ضرب اشعر به قوله والاول من باب اعطيت
اولى من الثاني قلنا انما كان كذلك لان الاول من باب اعطيت
فيه فاعليه ما من جهة الاخذ فاشبه بها الفاعل فترجح قيامه بها
مقامه قوله المبتدا والخبر فالمبتدا هو الاسم المجرد عن العوامل
اللفظيه احترازا عما يدخل ان واخواتها وكان واخواتها وظننت
واخواتها لانه في المعنى مثله وما يتميز الا بالتجريد قوله مسندا اليه
احترازا من الالفاظ التي نعددها كالفاظ العدد والفاظ حروف الهجا
فانها مجرده عن العوامل اللفظيه لكنها غير معربه لفقدان سبب
الاعراب

الاعراب وهو التركيب الاسنادي قوله والصفه الواقعه بعد
حرف النفي والف الاستفهام رافعه لظاهر ليدخل فيه اقايم
الزيدان وشبهه اذ لم يدخل فيما تقدم لانه ليس مسندا اليه فان
اقايم مبتدا باتفاق والزيدان فاعل فلا بد من التعرض له
ليدخل تحت الحد وهو كل صفه على ما ذكر قوله رافعه لظاهر
احترازا من توهم متوهم جوزه اذا رفع مضمرا مثل قولك اقايمان
هما او قايما ان الزيدان فانه لو اقتصر دونه لدخل فيه وليس
بمبتدا باتفاق قوله فان طابقت مفردا جاز الامران مثل اقايم
زيد فانه يجوز ان يكون اقايم مبتدا وزيد مرتفع بقايم فيدخل
تحت الحد ويجوز ان تقول زيد مبتدا واقايم خبر متقدم فلا
يدخل تحت الحد لانه لم يرفع ظاهرا اذ زيد مرفوع بالابتدا قوله
والخبر هو المجرد المسند المغاير للصفه المذكوره يعني الواقعه
بعد حرف النفي والف الاستفهام رافعه لظاهر ولو لم يقيد الخبر
بمغايرتها لدخلت في حد الخبر وهي مبتدا مجرده عن العوامل
اللفظيه مسنده لان قولك اقايم الزيدان بمعنى ايقوم الزيدان
وقولك اقايم خبر عن الزيدان وكذلك لو لم يضم الى المبتدا الصفه
المذكوره لخرجت عن حد المبتدا الا انها مخبر بها لا عنها قوله واصل
المبتدا التقديم لانه المحكوم عليه فلا بد من تقديمه عقلا ليكون
الحكم على محقق قوله ومن ثم جاز في داره زيد وامتنع صاحبها
في الدار فان الضمير في داره عايد على المبتدا الموخر لفظا المقدم
رتبه والضمير في صاحبها عايد على الخبر وهو موخر لفظا ومعنى
~~المبتدا المقدم في المعنى~~ فكان عايدا على غير مذكور وهذا كما سبق
في ضرب علامه زيد وضرب غلامه زيدا قوله وقد يكون الخ

المبتدا نكره اذا تخصصت بوجه ما لانه اذا تخصص قرب من
المعرفه فاجري مجراها فمنه باب ولعبد مومن فانه تخصص
بالصفه ومنه باب ارجل في الدار ام امراه فانه تخصص بثبوت
الخبر لاحدهما وانما تسال عن التعيين وباب ما احد خير
منك فانه تخصص بما حصل من افاده العموم وباب شر اهر
ذا ناب فانه تخصص بشبهه بالفاعل اذ معناه ما اهر ذا ناب
الا شر فالوجه الذي تخصص به الفاعل حتى جاز ان يكون نكره
حاصل له وباب في الدار رجل فانه تخصص بتقدم حكمه عليه
وكانه موصوف كما في الفاعل ولا يلزم جواز قايم رجل وان
كان الخبر متقدما لانهم اتسعوا في الظروف ما لم يتسعوا في
غيرها ولان قايم لا يتعين للخبر بخلاف الظرف ولانه كان يلتبس
بالمبتدا بخلاف في الدار رجل وباب سلام عليكم تخصص بنسبته الى
المتكلم اذ اصله سلمت سلاما ثم حذفوا الفعل فبقي سلاما عليكم
ثم عدل عن النصب الى الرفع لغرض الثبوت والمعنى على ما كان
عليه في مدلوله وقد كان مخصصا فوجب ان يكون مخصصا
قوله والخبر قد يكون جمله والجمله ضربان على ما ذكرناه وصح وقوع
الجمله خبرا لانها تفيد من الاحكام مثل ما يفيده المفرد وشرطها
الضمير ليحصل الفايده والا كان لغوا قوله وقد يحذف يعني
الضمير اذا كان معلوما كقولهم البر الكر بستين والسمن
منوان بدرهم اي منه ولكن لما علم ساغ حذفه قوله وما وقع
ظرفا في مثل قولك زيد في الدار فالاكثر انه مقدر بجمله نظرا
الى انه متعلق واصل التعلقات للافعال وقيل يتعلق
بمفرد نظرا الى انه خبر واصل الخبر الافراد والصفه والصحيح

الاول

الاول لقولهم جاني الذي في الدار اذ معناه هاهنا كمعناه في
غيره ولا خلاف انه متعلق هاهنا بجمله فيجب تعليقه في محل
الاختلاف بجمله وكذلك قولهم كل رجل في الدار فله درهم
فجواز دخول الفا هاهنا تدل على تقدير الفعل متعلقا فلذلك
امتنع كل رجل قايم فله درهم قوله واذا كان المبتدا مشتملا
على ما له صدر الكلام كالاستفهام والشرط وضمير الشان وجب
تقديمه لما يلزم من تاخير ما له صدر الكلام او كانا معرفتين
مثل زيد القايم لان في تقدير الاول خبرا مخالفة الاصل من غير
فايده فكان حمله على الاصل هو الوجه وكذلك اذا كانا
متساويين مثل افضل منك افضل مني وشبههما
او كان الخبر فعلا له احترازا من ان يكون فعلا لغيره مثل قولك
زيد قام ابوه فان تقديمه جايز كقولك قام ابوه زيد واذا كان
فعلا له لم يجز مثل زيد قام لانك لو قدمته لالتبس باب الفاعل
بباب المبتدا قوله واذا تضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام
احترازا من ان يكون جمله ويكون المبتدا الاول متقدما مثل
زيد ابو من ابوه وانما جاز ذلك لانه قد وقع الاستفهام في صدر
الكلام وما عدا الجمله التي هو فيها بخلاف ابو من زيد فانه لو اخر
لخولف هذا الاصل قوله او كان مصححا له مثل في الدار رجل وجب
تقديمه لانه لو تاخر لزال المصحح فكان فاسدا قوله او لمتعلقه
ضمير في المبتدا اي يرد لمتعلق الخبر قوله مثل على التمرة مثلها زبدا
لانه لو تاخر هذا الخبر لكان الضمير في مثلها راجعا الى غير مذكور
فكان فاسدا فهو مثل ضرب غلامه زيد فاسد قوله او يكون خبرا
عن ان مثل قولك عندي انك منطلق لانهم قصدوا التنبيه من

اول الامر بتقديم الخبر على انها المفتوحه خوفا ان يلتبس بموضع
المكسوره وقيل انما فعلوا ذلك ليفرقوا بينها وبين ان التي
بمعنى لعل لان تلك لا تكون الا في صدر الكلام فخالفوا في هذه
صدر الكلام ليحصل الفرق بينهما من اول الامر وقيل انما
فعلوا ذلك كراهة بقاء ان المفتوحه عرضه لدخول العوامل
فيودي الى دخول ان عليها قوله وقد يتعدد الخبر لانه حكم
وقد يحكم على الشي باحكام متعدده كما في الصفات قوله
وقد يتضمن المبتدا معنى الشرط وذلك فيما ذكر لما فيه من
الابهام وذكر ما يصح ان يكون شرطا من فعل مذكور لفظا
او مقدر متعلق للظرف فاذا قصد الى ان الاول سبب للثاني
جي بالفا لهذا الغرض كما في الشرط قوله وليت ولعل مانعان
باتفاق لانه يودي الى تناقض معنوي وذلك ان خبر ليت ولعل
غير محكوم عليه بالصدق او الكذب وما يقع بعد الفا خبر محض
فكان في الجمع بينهما وبين الفا تناقض واختلفوا في ان فمنعه
لا يجوز دخول الفا معها واجازه الاخفش فكان الاول نظر
الى ان الشرط لا يدخل عليه ان فكذلك ما يشبه الشرط ومن
اجازه نظر الى أنّ إنّ لا تغير المعنى الاخباري بخلاف ليت ولعل
وكل من التعليلين مستقيم وانما النظر فيما اعتبره الواضع
فان ثبت دخول الفا مع ان فالتعليل هو الثاني وان لم يثبت
بعد الاستقرا فالتعليل هو الاول وقد نظر فوجد دخول
الفا مع ان في مثل قوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون
منه فانه ملاقيكم وقوله تعالى ان الذين فتنوا المومنين
والمومنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم فاذا القول ما قاله

الاخفش

الاخفش قوله وقد يحذف المبتدا لقيام قرينه جوازا الى قوله
ووجوبا لا اشكال فيه قوله ووجوبا فيما التزم في موضعه
غيره لان فيه قرينه تشعر بخصوصيته ولفظا ملتزما ذكره في
موضعه فكان فيه توجيه بالمعنى واللفظ جميعا فالتزم الحذف منه
لذلك وهو في ابواب منها باب لولا لانها تدل على امتناع
الشي لوجود غيره فكان فيها اشعار بحكم الوجود على ما يذكر
بعدها وملتزم مجي جوابها بعدها في موضع خبره فاغنى عن ذكره
ومثل ضربي زيدا قايما وهو كل ما دل على معنى منسوب الى
فاعله او مفعوله او اليهما مذكور بعدهما حال منهما او من
احدهما في المعنى وهي لمضمر في الخبر المقدر واصله عند البصريين
ضربي زيدا حاصل اذا كان قايما حذف حاصل كما يحذف
متعلقات الظروف العامه فبقي اذا كان قايما ثم حذف
الظرف لدلالة الحال عليه فبقي ضربي زيدا قايما فكان الخبر
ملتزما حذفه لما ذكرناه من الامرين الدلاله على خصوصيه
المحذوف واللفظ الواقع موقعه وهذا اولى من مذهب
الكوفيين فانه معمول عندهم لضربي والخبر مقدر بعده
اي ضربي زيدا قايما حاصل وهو فاسد لفظا ومعنى اما
اللفظ فهو ان كل موضع التزم فيه حذف الخبر فلا بد فيه من
واقع موقعه وتاويلهم ان يجعل قايما من تتمه المبتدا
ومعمولا له فلم يقع في موضع الخبر لفظ يقوم مقامه واما
من جهه المعنى فان المفهوم من ضربي زيدا قايما الحكم على كل
ضرب مني واقع على زيد بانه في حال القيام وهذا لا يستقيم الا
على تاويل البصريين لبقا الضرب الواقع على زيد عاما فيكون المعنى

كل ضرب مني لزيد واقع فانه في حال القيام واذا جعلنا
قايما معمولا للضرب خرج عن ذلك العموم وبقي خاصا الضرب مني
واقع على زيد في حال القيام محكوم عليه بالحصول وهو معنى اخر
مخالف لذلك المعنى من حيث العموم والخصوص والمفهوم منه
الحصول العموم ولا يستقيم الا تاويل البصريين فوجب القول
به ومنه قولهم كل رجل وضيعته وهو كل مبتدا عطف عليه
بالواو التي بمعنى مع وكان القصد بالاخبار المقارنة فانه يجب
الحذف لحصول الامرين الدلالة على خصوصية الخبر بما في الواو
من معنى المعية ووقوع المعطوفات في موضع الخبر ومنه لعمرك
لافعلن كذا وهو كل موضع ابتدي فيه بقسم فانه تجب فيه حذف
الخبر لحصول الامرين الدلالة على خصوصية الخبر بما في الكلام
من معنى القسم فيفهم ان المراد بالخبر قسمي او يميني وما اشبهه
والاخر وقوع ما لا بد منه في جواب القسم في الموضع الذي
كان يكون فيه الخبر كقولك لافعلن كذا قوله خبر ان واخواتها
هو المسند بعد دخول هذه الحروف لانه لا يتميز عن خبر المبتدا
الا بهذه الحروف فوجب تمييزه بها وامره كامر خبر المبتدا
يريد في اقسامه من وقوعه مفردا او جملة واحكامه في
انه يكون متحدا ومتعددا او مثبتا او محذوفا وغير ذلك
وشرائطه في انه اذا وقع جملة فلا بد من ضمير ولا يحذف الا
اذا علم وفي انه لا يحذف الا لقرينة الا في تقديمه لانك تقول
قائم زيد ولا تقول ان قايم زيدا الا كانهم كرهوا ان يجعلوا
الحرف الفرعي متصرفا كتصرف الفعل او قصدوا الى ان يكون
عمله عمل الفعل الفرعي لان اعماله فرعي او قصدوا الى التسوية

بالمقصور

بالمقصور على الفرق بين ما هو فعل وبين ما هو حرف
قوله الا اذا كان ظرفا فانه يجوز ان يتقدم ويكون كخبر
المبتدا في صحة التقديم لاتساعهم في الظروف فيجوز ان يقول
ان في الدار زيدا قوله خبر لا التي لنفي الجنس هو المسند بعد
دخولها اي بعد دخول لا التي لنفي الجنس لئلا يرد لا غلام خبرا
فانه مسند بعد دخول لا باعتبار لفظ لا وليس بالخبر المحدود
لانه حينئذ خبر لا المشبهة بليس لا خبر لا التي لنفي الجنس
وهما امران متميزان قوله مثل لا غلام رجل ظريف فيها النحويون
يمثلون في هذا الموضع بقولهم لا رجل ظريف وليس يحسن في
في التمثيل لامرين احدهما انه في الظاهر صفة ولا يليق بذي
الفهم ان يمثل بمثال ظاهر في غير ما قصد تمثيله واقله الاحتمال
فيكره ايضا لذلك وهذا المثال لا يحتمل ان يكون ظريف الا
خبرا لان المضاف المنفي لا يوصف الا بمنصوب فوجب ان لا
يكون صفة فزال الاحتمال عنه فحسن التمثيل به الثاني هو
انا نقول بعد ذلك وبنو تميم لا يثبتون الخبر مع لا فاذا كان التمثيل
بلا رجل ظريف غلب على الظن امتناع هذه في لغتهم فموقع ذلك
في الخطا لانهم يقولون بها قوله ويحذف كثيرا اي في لغة من
يثبته ومن ثم كان لا رجل ظريف اظهر في الصفة حملا على الاكثر
في حذف الخبر واما بنو تميم فلا يثبتونه اصلا اما للعلم به وهو
مراد او لان النفي اغنى عنه كقولك اسعى القيام عن تقدير خبر له
قوله اسم ما ولا المشبهتين بليس هو المسند اليه بعد دخولها
يعني دخول هذه في مسلتها وهذه في مسلتها لا انهما يجتمعان
لان ذلك معلوم والكلام في ما ولا هذين كالكلام على لا التي

لنفي الجنس في ان المراد بقوله بعد دخول ما ولا اي المشبهتين بليس لئلا يرد ما قام زيد ولا غلام رجل ظريف
فانه اذا كان المعتبر صورة ما ولا ورد قطعا ودخل في الخبر
ماليس منه فلا يكون مانعا **قوله** وهو في لا شاذ يعني ان
الرفع بلا في المسند اليه تشبيها بليس قليل انما يأتي للضرورة
لا في سعة الكلام **قوله المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية**
فمنه المفعول المطلق وهو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور
بمعناه **قوله** ما فعله فاعل فعل احتراز عن اسم ما لم يفعله
فاعل **قوله** مذكور احتراز عن قوله اعجبني القيام فان ما
فعله فاعل فعل ولكنه ليس فاعلا لفعل مذكور **وقوله** بمعناه
احتراز عن قولك كرهت قيامي فانه اسم ما فعله فاعل فعل مذكور
لان القيام اسم ما فعله المتكلم وهو فاعل الفعل المذكور فاذا
قلت بمعناه وجعلته وصفا للفعل خرج عنه قولك كرهت
قيامي لان كرهت ليس بمعنا قيامي وحكم هذا المفعول ان
يكون فعله موافقا لمعناه **قوله هاهنا** اسم ولم يذكر لفظ اسم
في غيره من الحدود لانه لو لم يذكره لورد عليه ضربت ضربا وهو
شي فعله فاعل فعل مذكور بمعناه ولفظه فاختير مجي اسم
وقد اورد على هذا قولهم ضُرِبَ ضَرْبٌ شديد فانه اسم لما فعله
فاعل فعل مذكور ولفظه معنا بمعناه فيجب ان يدخل في الحد
واذا دخل في الحد فيجب ان ينصب لانه انما حد ليعرف فينصب
كما ان الفاعل انما حد ليعرف فيرفع وهو غير وارد لانه عندنا
داخل في الحد ولا شك انا ذكرنا تعريفه هاهنا النصب ولكن
بعد ان عرفنا ان منه قسما يجب رفعه وهو اذا قصد اقامته
مقام

مقام الفاعل وجعله احد الجزئين فاذا حصل الاعلام بذلك ثم
حدوا المفعول المطلق باعتبار ما هو مفعول مطلق فيجب
دخول المرفوع في الحد وان كان الغرض من حده تعريف
نصبه لان ما تقدم يفيد تخصيصه لانه خاص وقد ذكر ان حكمه
الرفع فكانه قيل هاهنا ينصب هذا المحدود في غير المحل الخاص
الذي عرفناه ان رفعه واجب فيما تقدم واستغنى عن ذكره
هاهنا لان ذكره راجع الى تكرير محض لا فائدة فيه زايده
لانا لو ذكرناه ذكرنا عين ما تقدم فتبين انه لا حاجة الى
الاحتراز عنه ولزم وجوب انه لو ذكر كان خطا الا ترى انه
يكون مخرجا من حد المفعول المطلق وقد قلنا ان المفعول
المطلق يرتفع اذا اقيم مقام الفاعل فصار حاصل الامر هو مفعول
مطلق وليس بمفعول مطلق من جهة واحدة وهذا ظاهر الفساد
غير خاف بالنظر المستقيم وهو السر في حذف امثال ذلك في
حدود ذكرت في هذه المقدمة وجعل انتفا ذلك شرطا في نصبه
غير اخراج له عن حقيقته فانه في الحقيقة مثله وقد ورد مثل ذلك
في المفعول به والمفعول فيه والمفعول معه وغير ذلك على ما
سياتي في المستقبل ان شا الله تعالى **قوله** ويكون للتاكيد
والنوع والعدد فاما ما للتاكيد فما لا تزيد دلالته على دلالة
الفعل والذي للنوع هو ان يختص ببعض انواع الفعل اما
باسم خاص مثل رجع القهقرى او بصفة مع وجوده مثل
ضربت ضربا شديدا او مع حذفه مثل ضربت اي ضربا وضربت
ضرب الامير او بتعريف العهد مثل ضربت الضرب الذي
يعلمه او للعدد وهو ما يصاغ للمرات كقولك ضربت ضربة وضربتين

قوله فالاول لا يثنى ولا يجمع لانه موضوع للحقيقة بدليل صحة اطلاقه
للقليل والكثير منه على اختلاف انواعه فاذا كان كذلك تعذرت
تثنيته وجمعه اذ حقيقة التثنية ان يقصد الى امرين متميزين
اشتركا في اسم واحد ويريد علامة في احدهما اختصارا وهذا
قد تعذر ان يكون معه مثله واما الثاني والثالث فصح ذلك
لصحة حصول مثله معه اما الثاني فلانه للنوع المتميز عن نوع
اخر فاذا انضم اليه نوع اخر ثبت الامر الذي به تكون التثنية واما
الثالث فظاهر قوله وقد يكون بغير لفظه اي بغير لفظ الفعل
الفعل مثل قعدت جلوسا لان المشترط ان يكون اسم ما فعله
فاعل فعل بلفظه كان او بغير لفظه قوله وقد يحذف الفعل جوازا
ظاهر قوله ووجوبا سماعا اي طريق علمها السماع وحاصلها
انها مصادر كثرت في استعمالهم فخففوها بحذف افعالها وجعلوا
المصدر عوضا عنها للكثرة فهي في المعنى معللة بالكثرة الا ان
الكثرة لما تعذر معرفة ما كثرت فيه بعينه احتيج الى السماع اذ
لا يقدر على ضابط يعرف به ما كثر مما لم يكثر قوله وجوبا
قياسا في مواضع وانما كانت هذه قياسا لانه قد علم فيها ضابط
كلي بالاستقراء علم انهم يحذفون معه الفعل لزوما هذا معنى
القياس في اللغة عندنا قوله منها ما وقع مثبتا احترازا من
ان يقع منفيا مثل قولك ما زيد سيرا بعد نفي احترازا من ان
يقع مثبتا من غير نفي كقولك زيد سيرا او معنى نفي لم يدخل
فيه مثل قولك انما انت سيرا لان معناه ما انت الا سيرا
قوله داخل على اسم احترازا من نفي داخل على فعل كقولك ما
سرت الا سيرا قوله لا يكون خبرا عنه اي عن الاسم احترازا

لان الحقيقة الكلية على اختلافها يستحيل ان يحصل معه مثله

من قولك ما سيري الا سير شديد فاذا وجد هذا الضابط وجب
حذف الفعل كقولك ما انت الا سيرا وما انت الا سير البريد قوله
او وقع مكررا كقولهم زيد ضربا ضربا وكذلك ما اشبهه كانهم
جعلوا التكرار قائما مقام ذكر الفعل وعوضا منه ولذلك لم
يجمعوا بينهما وليس ذلك مثل ضربت ضربا ضربا فان ذلك جائز
كقوله تعالى كلا اذا دكت الارض دكا دكا وانما المراد
تكرار المصدر في موضع خبر عما لا يصح ان يكون خبرا عنه ظاهرا
كما تقدم في مثل ما زيد الا قتلا قوله ومنها ما وقع تفصيلا لاثر
مضمون جملة قوله تفصيلا احترازا من ان يقع غير تفصيل
كقولك منا منا قوله لاثر مضمون جملة متقدمة احترازا
من ان يقع تفصيلا لا لاثر مضمون جملة متقدمة كقولك زيد
اما ان يسافر سفرا بعيدا او قريبا فاذا حصل هذا الضابط وجب
الحذف كقوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء
فقوله فاما منا بعد واما فداء تفصيل لاثر مضمون جملة
متقدمة لان فشدوا الوثاق جملة متقدمة ومضمونها شد الوثاق
وشد الوثاق اثره ذلك التفصيل قوله ومنها ما وقع
للتشبيه علاجا بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه
قوله للتشبيه احترازا من ان يقع لغير التشبيه كقولك لزيد
صوت صوت حسن وقوله علاجا احترازا من له علم علم الفقهاء
وزهد زهد الصلحاء وقوله بعد جملة احترازا من ان يقع بعد غير
جملة كقولك الصوت صوت حمار وقوله مشتملة على اسم
بمعناه احترازا من قولك مررت فاذا ضرب صوت حمار قوله
وصاحبه احترازا من قولك مررت فاذا في الدار صوت صوت حمار

قوله ومنها ما وقع مضمون جمله لا محتمل لها غيره قوله ما
وقع مضمون جمله احتراز من قولك ضربت ضربا فانه مضمون
المفرد وقوله لا محتمل لها غيره احتراز من القسم الذي بعده
وسياتي ومثاله له على الف درهم اعترافا فقولك له على الف
درهم مضمونها اعترافا ولا محتمل لها سواه فيجب حذف الفعل
وسميه النحويون توكيدا لنفسه قوله ومنها ما وقع مضمون جمله
لها محتمل غيره قوله ~~منها~~ ما وقع مضمون جمله احترازا من
قولك رجع القهقرى فانه مضمون المفرد لها محتمل غيره
احترازا مما قبله في مسئله اعترافا مثل زيد قايم حقا وسميه
توكيدا لغيره قوله ومنها ما وقع مثنى وحاصله اعني كونه
مثنى راجع الى السماع لانه خلاف القياس ووجوب حذف
الفعل فيه قياس فاذا وجد المثنى حكم بوجوب حذف الفعل
له قياسا فهذا معنى القياس وانما حذف الفعل فيه لان التثنيه
في المعنى تكرير لما قصد اليه فكانه قال لبا لبا وسعدا سعدا
فجعلوا اللفظ المكرر نايبا مناب الفعل ودالا عليه فلذلك
حذفوه قوله المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل
يعني بالوقوع تعلقه بما لا يعقل الا به ولذلك لم يكن المفعول
به الا للفعل المتعدي وسيتضح ذلك في باب الفعل قوله وقد
يتقدم على الفعل لان عمل الفعل اصل فيتصرف في معموله بخلاف
ان واخواتها قوله وقد يحذف الفعل لقيام قرينه جوازا
ظاهر قوله ووجوبا في اربعه ابواب الاول سماعي وهي
مفعولات كثرت في لسانهم فالتزموا حذف الفعل فيها لانه في المفعول
به وزانه سقيا ورعيا في المصادر والعله واحده قوله الثاني المنادى

وهو

وهو المطلوب اقباله بحرف نايب مناب ادعوا لفظا او تقديرا
قوله المطلوب اقباله عام يدخل فيه المنادى وغيره لان قولك
انا اطلب اقبالك طلب لاقبال المخاطب قوله بحرف نايب مناب
ادعوا يفصله والحرف النايب مناب ادعوا هي حروف النداء وهي يا
وايا وهيا واي والهمزه وستاتي قوله لفظا او تقديرا تفصيل
للحروف ومثال اللفظي يا زيد ومثال التقديري يوسف اعرض
عن هذا قوله ويبنى على ما يرفع به ان كان مفردا معرفه هذا
اولى من قولهم ويبنى على الضم لان نحو يا زيدان ويا زيدون مفرد
مبني وليس على الضم فاذا قيل ويبنى على ما يرفع به جمع الجميع
مثل يا زيد ويا رجل ويا زيدان ويا زيدون ويعني بالمفرد
انه ليس بمضاف ولا مشبه بالمضاف وهو كل اسمين الاول منهما
مرتبط بالثاني وعله بنايه شبهه بالمضمر معنا ولفظا فانه واقع
موقعه اذ هو مخاطب معين ومثله في الافراد فاجرى مجراه
في البنا وبني على حركه اما لان منه ما يسكن ما قبل اخره فلو بني
على السكون لادى الى اجتماع الساكنين وهو محذور فوجبت
الحركه وحمل باقي الباب عليه لانه منه كراهيه ان يخالف به
او لان بناه عارض فبني على حركه تنبيها على ان له اصلا في
الاعراب قوله ويخفض بلام الاستغاثه مثل يا لزيد لانه
حرف الجر لا يمكن الغاوه فكان اعتباره اولى قوله ويفتح
لالحاق الفها لان الالف لا يكون ما قبلها الا مفتوحا
قوله فلا لام فيه لانها تعاقب الالف ولولم تعاقبها لالغي اثرها
اثر الالف فكرهوا الجمع بينهما قوله وينصب ما سواهما يعني
ما سوا المفرد المعرفه والمستغاث وهو المضاف والمشبه به والنكره

لان علة البنا مفقوده قوله وتوابع المنادى المبنى المفرده من
التاكيد والصفه وعطف البيان والمعطوف بحرف الممتنع دخول
ياعليه يرفع على لفظه وينصب على محله قوله وتوابع المنادى المبني
احترازمن المعرب قوله المفرد احترازمن توابع المبني المضافه
قوله والمعطوف بحرف الممتنع دخول ياعليه يريدما فيه الالف
واللام من نحو الحسن والصعق والرجل يرفع على لفظه لان حركته
اشبهت حركه المعرب من حيث كانت عارضه فجعلت حركه التابع
وان كان معربا مماثلا لحركته بها في الصوره لدخوله معه في
الحكم وينصب على محله لانه في موضع نصب وحكم المبني ان يجري
على موضعه لا على لفظه ومثال التاكيد يا تميم اجمعون
واجمعين ومثال الصفه يا زيد العاقل والعاقل ومثال
عطف البيان يا غلام بشر وبشرا ومثال المعطوف بحرف الممتنع
دخول ياعليه يا زيد والحارث والحارث قوله والخليل في
المعطوف يختار الرفع يعني المعطوف المخصوص ووجهه انه
منادى ~~كما حرك يا ايها الرجل~~ بان في التحقيق فينبغي ان يحرك
بحركه المنادى تنبيها على انه منادى كما حرك يا ايها الرجل
بحركه المنادى اتفاقا قوله وابو عمرو النصب ان المعطوف
على المبنيات انما تجري على المواضع لا على الالفاظ مثل لا رب
هولا وزيدا قوله وابو العباس يعني المبرد ان كان كالحسن
فكالخليل يعني ان كان المعطوف المذكور مثل الحسن
في صحه تقدير نزع اللام منه فهو كالخليل في اختيار الرفع
فيه والا فكابي عمرو اي وان لم يكن كالحسن بل كان مما لا
يصح تقدير نزعها كالصعق والنجم واشباههما فهو كابي

عمرو

٢٥

عمرو في اختيار النصب ووجهه انه اذا كان كالحسن صح تقدير
دخول حرف الندا عليه لصحه تقدير نزع اللام فكان اولى ان
يحرك بحركه المنادى وان كان كالصعق لم يصح دخول ياعليه
لامتناع تقدير نزع اللام فكان اولى ان يجعل تبعا له واذا جعل
تبعا فالموضع اولى به قوله والمضافه منصوبه لان
الرفع انما كان في التابع المفرد لانسحاب حكم الندا عليه وحكمه
في المفرد الضم فجعل اعرابه رفعا لذلك والمضاف لو قدر دخول
ياعليه لم يكن الا منصوبا فلم يكن للرفع وجه قوله والبدل
والمعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المستقل مطلقا لان البدل
هو المقصود بالندا وفي حكم تكرير العامل فجعل حكمه حكم
ما باشره حرف الندا قوله والمعطوف غير ما ذكر مقصود بالندا
ايضا وامكن تقدير حرف الندا لزوال المانع فكان حكمه
حكم المستقل ايضا قوله مطلقا اي في كل موضع بعد المفرد
وبعد المضاف مضافه او مفرده قوله والعلم الموصوف بابن
مضافا الى علم يختار فتحه كقولك يا زيد بن عمرو وانما اختير
فتحه لطوله بغيره والفتح اخف من الضم وانما اشترطوا ان يكون
مضافا الى علم لانه انما يكثر في ذلك بخلاف قولك يا زيد بن
اخينا فانه لم يكثر كثرته قوله واذا نودي المعرف باللام
قيل يا ايها الرجل ويا ايهذا الرجل ويا هذا الرجل لانهم لما تعذر
عليهم الجمع بين حرفي تعريف اتوا في الصوره بمنادى مجرد
عن حرف تعريف واجروا عليه المعرف باللام المقصود
بالندا والتزموا رفع الرجل لانه المقصود بالندا فجعلوا اعرابه
بالحركه التي كان يستحقها لو باشره حرف الندا تنبيها على انه

المنادى قوله وتوابعه لانها توابع معرب اي برفع توابعه
لانها جرت على معرب مرفوع ولا تكون الا مرفوعه مضافه
كانت او غير مضافه فلذلك تقول يا ايها الرجل ذو المال ولا
تقول ذا المال كما تقول جاني الرجل ذو المال لانه مثله
في الاعراب وقالوا يا الله خاصه فادخلوا يا على الاسم وان
كان فيه لام التعريف اما لانها منزله منزله الاصل للزومها
وعوضها عن الهمزه التي هي فالان اصله الاله فنقلت حركه
الهمزه الى اللام فحذفت فصارت اللام ثم ادغموا اللام في
اللام فقالوا الله ثم فخموا بعد الفتح والضم دون الكسر صا
فصارت عوضا عن المحذوف اولان الندا فيه اكثر من غيره
فخفف بحذف الوصله اولانهم كرهوا ان ياتوا باسم مبهم يطلقونه
على الباري اولان اطلاق الاسما تتوقف على الاذن ولم يجي اذن
في ايها وهذا حتى يصح ان يقال يا ايها الله قوله ولك في مثل
يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقيكم في سوءه عمر ٥ الضم والنصب
يعني في الاول اما الضم فظاهر لانه منادى مفرد فكان مضموما
كقولك يا زيد واما النصب فعلى وجهين احدهما ان يراد
تيم الاول اضافته الى عدي المذكور اخرا ثم اكد تاكيدا
لفظيا بلفظ تيم الثاني والتاكيد اللفظي ياتي ولا يغير ما قبله
ولا ما بعده عما كان عليه فلذلك بقي منصوبا على حاله
الثاني ان المراد يا تيم عدي تيم عدي فحذف المضاف اليه استغنا
عنه بذكر اخراه لانه هو الا ترى انهم قالوا :: يا من راى عارضا
ارقت له بين ذراعي وجبهة الاسد :: فحذفوا النون من ذراعي
لكونه عندهم مضافا ولا مضاف اليه الا ما بعد من الاسد

وهو

وهو مستغنى بذكره اخرا وهو ها هنا احرى لاتفاق المضاف
والمضاف اليه جميعا في اللفظ وما تقدم فالمضاف فيه مختلف
فاذا جاز ذلك فيه مع اختلاف المضاف لاتفاق المضاف اليه
فهو مع اتفاق المضاف والمضاف اليه اولى قوله والمضاف
الى يا المتكلم يجوز فيه ما ذكر اما اثبات اليا فعلى الاصل
فتحا او سكونا واما حذفها وبقا الكسر فللتخفيف للكثره
واما ابدالهم من اليا الفا فانها اخف والحاق الها لبيان الالف
وهي ها السكت فلا تكون الا في الوقف وقالوا يا ابي ويا امي
على القياس ويا ابت ويا امت بقلب اليا تا على غير قياس وكانت
مكسوره لانها بدل عن حرف يناسب الكسر ومفتوحه
لانها بدل عن حرف متحرك بالفتح قوله ويا الالف دون اليا يعني
انهم يقولون يا ابتا ويا امتا ولا يقولون يا ابتي ويا امتي لان
التا بدل عن اليا فلم يجمعوا بين البدل والمبدل منه بخلاف
الالف فانها ليست بدلا كالتا قوله ويا ابن ام ويا ابن عم خاصه
مثل باب يا غلامي مطلقا وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم يعني ان
المنادى اذا كان مضافا الى المضاف الى يا المتكلم كقولك يا
غلام غلامي ويا ابن غلامي لا تجري فيه الاحكام المتقدمه
وانما تجري منه في قولهم يا ابن امي ويا ابن عمي خاصه وسببه
ان هذا كثر كثرته يا غلامي وان لم يكن من بابه فعومل معاملته
لمشاركته له في السبب بخلاف بقيه الباب فانه لم يكثر فلم
يعامل تلك المعامله وكان الفتح ها هنا فصيحا وان لم يجي
في باب يا غلامي اما لانه اطول لفظا من ذلك فناسب من التخفيف
اكثر منه واما لانه في صوره المركب فجعلت حركته حركه المركبات

قوله وترخيم المنادى جائز وفي غيره ضرورة يريد ان الترخيم
في المنادى جائز في سعة الكلام وفي غير المنادى انما يكون في
ضرورة الشعر وهو حذف في اخره تخفيفا قوله وشرطه ان لا
يكون مضافا لتعذر ذلك فيه لانه ان رخم اخر الثاني رخم ما ليس
في حكم المنادى ولو رخم الاول لحاق وسط الاسم لان المضاف
اليه من حيث اللفظ اسم مستقل ومن حيث المعنى في حكم جزء
الاول فلما روعي الامران تعذر الترخيم ولا يلزم امتناع ترخيم
معدي كرب لان امتزاجهما ليس كامتزاج المضاف والمضاف
اليه الا ترى انك تقول هذا معدي كرب ترفع اخره فلولا قوة
الامتزاج لم يعرب بهذا الاعراب فقد زال عن الثاني حكم
الاستقلال لفظا بخلاف الاول وهو الوجه الذي منع من
ترخيم المضاف اليه فظهر الفرق بينهما بمعنى مناسب للترخيم
في معدي كرب وتركه في المضاف اليه قوله ولا مستغاثا لان
المستغاث مطلوب فيه رفع الصوت والجؤار به فهو مطلوب
لتطويله لا الحذف منه ولهذا المعنى زيد في اخره الف قوله ولا
جملة لان الجملة تحكى على اعرابها الاصلي في انفصال كل كلمة
من الاخرى من جهة اللفظ فهو كالمضاف مع المضاف اليه سوا
قوله ويكون اما علما زائدا على الثلثة وانما اشترطت العلمية
لان نوا الاعلام هو الكثير في الكلام فناسب لكثرته التخفيف
ولم يكثر غيره كثرته وانما اشترط ان يكون زائدا على الثلثة
لانه لو رخم وهو على ثلثة لادى الى جعل الاسم على بنية ليست
في ابنيتهم بالترخيم الذي هو تخفيف لا اعلال ولا سيما على لغة
من يقول يا حار لانه عندهم اسم برأسه والعلمية المذكورة ليست

قوله

شرطا معينا وانما هي احد شرطين لا بد من احدهما لا بعينه
وهو العلمية او تا التانيث وانما قامت تا التانيث مقام العلمية
من جهة انها تناسب التخفيف ايضا لفظا ومعنى ولم يشترط مع تا
التانيث زيادة على الثلثة لانه اذا رخم انما يحذف تا التانيث فلم
يؤدي الترخيم فيه الى نقص البنية بخلاف ما تقدم واما النقص
المعتبر فيه ان كان بعد الترخيم فلم يوجب الترخيم اخلالا
قوله فان كان في اخره زيادتان هذا بيان لما يحذف من المرخم
لانه قد يحذف منه حرف واحد وقد يحذف منه حرفان وقد تحذف
الكلمة الثانية فان كان اخره زيادتان في حكم زيادة واحدة
يعني انهما اجتلبتا معا في اصلهما لمعنى واحد لان الالف في
صحرا مجتلبتان معا في اصلهما لمعنى واحد وهو التانيث وكذلك
الالف والنون معا مجتلبتان معا في اصلهما لمعنى واحد وهو
التذكير مثل سكران ويا في النسب اجتلبتا معا لمعنى النسب
فيحذفان معا لما تنزلا منزلة الزيادة الواحدة قوله او حرف صحيح
قبله مدة كان يغني عنه وعما قبله انه يقال تحذف حرفان
في كل ما كان قبل اخره مدة وهو اكثر من اربعة الا انه عدل
الى هذا التفسير تنبيها على علة حذف الحرفين واعلاما بتفصيل
حكم الواقع في كلامهم مما يحذف منه حرفان ويراد بقولهم قبله
مدة زيادة حرف من حروف المد ساكن هذا الذي يعني بالمدة
فلذلك لو رخم منصور وعمار ومسكين قيل يا منص ويا عم
ويا مسك ولو رخم مختار لقيل يا مختا باثبات الالف لانها
ليست مدة اذ هي عين الكلمة واصلها مختير وكذلك مستنيس
تثبت اليا لانها ليست زائدة وكذلك مستمال وما اشبهه قوله

وان كان مركبا يعني بالمركب ما ليس مضافا ولا جمله لان ذلك قد
استثني ويحذف الاسم الاخر لانه بمنا به زياده الحقت بعد تمام
الاسم فاشبهت تا التانيث والفي التانيث محذفت بكمالها
اجواله مجرا مشبهه مع ما فيه من الاستقلال بزياده لفظه **قوله**
وان كان غير ذلك بحرف واحد لانه لم يوجد مناسب تحذف من
اجله اكثر من حرف واحد وهذا هو الاصل والزياده انما كانت
لعارض فاذا زال العارض بقي على الاصل **قوله** وهو في حكم
الثابت على الاكثر اي على الاكثر في اللغه لانه في حكم الموجود
لفظا ومعنى لانه مراد اذ القايل يا حار معلوم منه انه قاصد
حارث واذا كان في حكم الموجود لفظا ومعنى فالاولى بقاما
بقي على ما كان عليه فلذلك يقال يا حار ويا ثمو ويا كرو في
حارث ويا ثمود وكروان فيبقى ما قبل المحذوف على حاله
قوله وقد يجعل اسما براسه وهذه لغة قليله ووجهها انهم
يقدرون المحذوف نسيا منسيا حتى كان الاسم بني على هذه الحر
الحروف الباقيه فلذلك عاملوه معامله الاسم المستقل لان الحذف
فيه لا للاعلال ومن لغتهم ان ما كان الحذف فيه لا للاعلال
يقدر كالمعدوم بدليل قولهم يد ودم وهن وغير فانهم اعربوه
على ما بقي منه لما كان حذفه تخفيفا ولو كان المحذوف للاعلال
لم يكن كذلك بدليل قولهم عصا وقاض في امتناع الاعراب على
الصاد والضاد فهذا وجه ظاهر يقوي هذه اللغه مستقرا من
لغتهم فعلى هذا تقول في حارث يا حار بالضم لانه كذلك يكون
لو كان مستقلا وتقول في ثمود يا ثمي لانك لما حذفت الدال
وقدرت الباقي اسما براسه وجب ان يعامل معامله قياس كلام

وقياس

وقياس كلامهم انه اذا وقع اخر الاسم المتمكن واو قبلها
ضمه قلبوا الضمه كسره والواو يا فوجب ان يقال يا ثمي ويقول
في كروان يا كرا بالالف لانك لما حذفت الالف والنون بقي
اخر الاسم واو متحركه قبلها فتحه وحكم امثالها ان تقلب الفا
فوجب ان يقال يا كرا ولو رخمت حولايا لقلت يا حولا لانك
لما حذفت الالف بقي اخر الاسم يا متطرفه بعد الالف زايده
نقياسها ان تقلب همزه وقد زعموا انك اذا رخمت قاضون
اسم رجل قلت على اللغه الاولى يا قاضي باثبات اليا وعلته ان
حذفها انما كان لعارض لفظي وهو وجود صوره الواو فلما
حذفت في الترخيم زال الموجب لحذفها فوجب ردها فورد عليهم
اذا رخم محمر فقياسه على ذلك ان يقال يا محمر بكسر الرا لان
اصلها الكسر وانما سكنت لعارض الادغام لوجود مثلها
فاذا رخمت فقد زال الموجب للسكون وهم لا يقولونه ويقولون
يا محمر باسكان الرا فاجيب عن ذلك بان تلك اليا تثبت في كثير
من المواضع فلها اصل في الاثبات لفظا وانما زال الاثبات
لعارض بدليل قولهم رايت قاضيا وقاضيان وقاضيه بخلاف
الرا في محمر فانها لم يثبت كسرها فيه بوجه من الوجوه فلذلك
وجب الرد في قاضون ولم تجب الكسر في محمر وهذا قول
الفارسي **قوله** وقد استعملوا صيغه الندا في المندوب ووجهه
انهما لما اشتركا في باب الاختصاص حمل عليه المندوب وكثيرا
ما يحمل العرب بابا على باب اخر مع اختلافهما لاشتراكهما
في امر عام ومثل ذلك قولهم اما انا فافعل كذا ايها الرجل وقولهم سوا
علي اقمت ام قعدت **قوله** وهو المتفجع عليه بيا او وا الا ان

المندوب لا تدخل عليه سواهما من بقيه حروف النداء
كانهم حملوه على اللفظ المشهور في الندا وجعلوا له حرفا
نصا اذا اقصدوا المنصوصيه عليه وهو وا وهو معنى قوله
واختص بوا قوله وحكمه في البنا الاعراب والنا حكم
المنادى لانهم لما حملوه على لفظه اجروه مجراه في تفاصيله
فان كان مفردا ضم وان كان طويلا نصب وكذلك توابعه كتوابع
المنادى والعله واحده قوله ولك زياده الالف في اخره لما
كان غرضهم تطويل الصوت به جوزوا الزياده لذلك وكانت
الالف اولا لانها اخف وزيادتها اكثر قوله فان خفت اللبس
قلت واغلامكيه واغلامكموه تريد ان زياده الالف اذا كانت
توجب لبسا عدل عنها الى غيرها من حروف المد حسب ما يكون
في اخر الاسم من الحركات فان كان ضمه قالوا واوان كان
كسره فاليا وبيانه انك لو قلت في ندبه غلام مخاطبه واغلامكاه
لالتبس بندبه غلام المذكر فلما اوجب اللبس عدل عنها الى
ما يجانس حركه الاخر وهي اليا لان الكاف مكسوره وكذلك
لو قلت في ندبه غلام جماعه مخاطبين واغلامكماه لالتبس
بندبه غلام المثنى فعدل عن الالف وجاءت الواو لان الميم
اصلها الضم وكذلك ما اشبهه قوله ولك الها في الوقف لانها
ها السكت التي تلحق لبيان الحركه او حرف المد فتختص بالوقف
لانه وضعها قوله ولا يندب الا المعروف فلا يقال وارجلاه
لان الغرض بالندبه الاعلام بالتفجع واقامه العذر او اجرهما
وذلك لا يحصل بغير معروف قوله وامتنع وازيد الطويلاه خلافا
ليونس يريد ان الصفه لا تلحقها علامه الندبه وانما تلحق الموصوف

خلافا

خلافا ليونس فانه تجوز الحاق علامه الندبه بالصفه قال الخليل
لو جاز وازيد الطويلاه لجاز جاءني زيد الطويلاه يريد ان الاسم
الاول هو المندوب وجاءت الصفه بعد كماله بجملته فلو لحقت
علامه الندبه الطويل للحقت ما ليس بمندوب وكان يجب لذلك
ان يلحق ما ليس بمندوب مطلقا قوله ويجوز حذف الحرف الندا
الا مع اسم الجنس والاشاره والمستغاث والمندوب يريد حذف
حرف الندا من المنادى الا مع اسم الجنس يريد باسم الجنس
كل نكره قبل الندا يصح تعريفها وانما امتنع حذف الحرف منه
لان اصله ان ينادى بيا ايها الرجل ويا ايها الرجل على ما تقدم
واذا قيل يا رجل فقد حذفت الالف واللام استغنا عنهما
بحرف الندا وحذف ما كان بينهما لحذف اللام فكرهوا
حذف حرف الندا ايضا لئلا يجمعوا بين وجوه من الحذف فيخلوا
وكذلك اسم الاشاره واصله ان يقول يا ايها ذا كرهوا اجتماع
التعريفين ثم حذفوا المتوسط اما لان التعريفين مختلفان
الا انهم قدروا تعريف الاشاره منتفيا كما يقدر بعضهم انتفا
تعريف العلميه فبقي يا هذا فكرهوا الحذف خوف الاخلال
قوله ولا عن المستغاث والمندوب لان معناهما يناسب
التكثير حتى جوزوا الزياده على لفظ الاسم فكان معناهما
ينافي الحذف ولذلك لم يرخم كما تقدم قوله وقد يحذف المنادى
لقيام قرينه مثل الا يا اسجدوا الا انه مفعول وقد تقدم ان
المفعول يحذف لقيام قرينه فلا بعد في حذف المنادى قوله
الثالث ما اضمر عامله على شريطه التفسير قوله وهو كل اسم
بعده فعل او شبهه مشتغل عنه بضميره او متعلقه لو سلط

عليه هو او مناسبه لنصبه قوله كل اسم هو المقصود قوله بعده
فعل ليخرج عنه ما بعده اسم او غيره مثل زيد منطلق وزيد ابوه
منطلق وزيد في الدار قوله اوشبهه ليدخل فيه ما بعده شبه
الفعل مثل قولهم ازيدا انت محبوس عليه وشبهه قوله
مشتغل عنه بضميره ليخرج ماليس لذلك مثل قولهم زيدا ضربت
فان ذلك ليس من هذا الباب قوله او متعلقه ليدخل ما
تعلق الفعل فيه بمتعلق الضمير كقولهم زيدا ضربت غلامه قوله
لوسلط عليه لنصبه احترازا من زيد هل ضربته فانه اسم وبعده
فعل مشتغل عنه بضميره ولكنه لوسلط عليه لم ينصبه لانه لا
يعمل ما بعد الاستفهام فيما قبله قوله ينصب بفعل يفسره ما
بعده اي يفسره وضعه اي ضربت وجاوزت واهنت ولابست
وانما انتصب لان ما بعده قرينه تدل على الفعل الناصب ولم
يصح ان يكون منصوبا بما بعده لان الفعل لايستقيم اعماله
اعمالين من جهه واحده وهذا المقدر ان امكن تقديره
مثل الفعل المذكور كان اولى مثل زيدا ضربته وان لم
يمكن ضعناه مع معموله الخاص وان لم يمكن ضعناه مع
معموله العام فان لم يمكن فالملابسه فالاول زيدا ضربته
والثاني زيدا مررت به والثالث زيدا ضربت غلامه والرابع
زيدا حبست اي لابست قوله ويختار الرفع بالابتدا عند
عدم قرينه خلافه يعني عند عدم قراين النصب المختار
واللازم والقراين المسويه بين الامرين على ما سياتي ومثاله
زيد ضربته قال سيبويه النصب عربي كثير والرفع اجود
وانما كان اجود لانه ليس يلزم معه تقدير ولاحذف وفي

النصب



٣٠

النصب يلزم التقدير مع الحذف فكان الرفع اولى لذلك قوله او عند
وجود اقوى منها من قراين الرفع ومثاله قام زيد واما عمرو فقد
ضربته وقام زيد واذا عمرو يضربه بكر فان قولك قام زيد قرينه من القراين
التي يختار معها النصب على ما سياتي الا انه لما وجدت اما واذا المفاجأة
ترجح الرفع من حيث ان اما حرف يقع بعدها المبتدا غالبا واذا كان
كذلك ترجح الرفع ايضا لما كان عليه قبل ذلك من سلامته من التقدير
والحذف قوله مع غير الطلب تقييد في اقتضا اما للرفع احترازا
ليعلم انها اذا كانت مع الطلب الذي هو احد قراين النصب لا تقوى
لمقاومته في اقتضا الرفع كما قويت على غيره وترجحت بل يكون هو
مرجحا عليها كقولك اما زيدا فاكرمه وانما ترجح الطلب في
اقتضا النصب على الاصل وعلى قرينه الرفع التي هي اما لانه اذا رفع
كان الطلب خبرا له والطلب لا يصلح خبرا لمناقضته له الا بتاويل
بعيد بخلاف النصب فانه لا يعرف فيه الا وقوعه على غير الاكثر قال
ابو علي ما معناه انه كان يظن انه لا يقع الامر خبرا للمبتدا البته
لما بينهما من المناقضه حتى وجدت ذلك في كلامهم فوجب تاويله
بتقدير مقول ولا اذا كان الامر كذلك كان النصب منه اولى وان
وجدت قراين الرفع قوله ويختار النصب بالعطف على جمله
فعليه للتناسب لانه اذا كان تقدمت جمله فعليه على ما تحرر فيه
فلو رفع لكان جمله اسميه فيكون قد عطف جمله اسميه على جمله
فعليه وهو غير مناسب والتناسب في كلامهم مقصود مهم عندهم
ورجح ذلك على ما يلزم من الحذف لان الحذف وان كان خلاف
الاصل فهو كثير غير مكروه بخلاف المخالفه بين الجمل المعطوف
بعضها على بعض قوله وبعد حرف الاستفهام وحرف النفي واذا

يريد ان الرفع مختار اذا لم يوجد قرينة النصب او اذا وجد احد او وجد اقوى منها صح

او وجد ما هو اقوى من قراين الرفع صح

الشرطيه وحيث وفي الامر والنهي لان الاستفهام بالفعل اولى
فاذا امكن تقدير الفعل معه كان اولى توفيرا له على ما يقتضيه
من الاولويه واذا كان تقدير الفعل اولى كان النصب اولى لانه
لازمه وانما قال بعد حرف الاستفهام تنبيها على ان ذلك لا يكون
مع اسما الاستفهام وانما كان النصب مع النفي اولى لاقتضايه
الفعل معنى كالاستفهام فعلته كعلته واذا الشرطيه لاقتضايها
الفعل لما فيها من معنى الشرط وكان يلزم من مذهبه ان اذا
الشرطيه لا تدخل الا على الفعل لفظا او تقديرا كان الشرطيه ان
تكون في هذا الباب واجبا معها النصب لوجوب تقدير الفعل
واذا وجب تقدير الفعل وجب النصب كما في ان الشرطيه
فتجويزهم الرفع مع اذا الشرطيه دليل عليهم غالبا في انه لا يلزم
دخولها على الفعل وحيث كاذا في اقتضا الفعل غالبا فكانت
بالفعل اولى وفي الامر والنهي لما تقدم من ان جعله خبرا
عسير لمنافاه الطلب للاخبار حتى يرجح النصب مع وجود قرينه
الرفع التي هي اما فلان يختار مع عدمها اولى قوله وعند خوف
لبس المفسر بالصفه مثل انا كل شي خلقناه بقدر وهي ايضا قرينه
من قراين النصب المختار ووجهه انه لو رفع لكان المعنى المقصود
غير متعين بنفس الاخبار الا ترى انه يجوز اذا رفعت ان تكون
خلقناه بقدر خبرا فيفيد المعنى المقصود وصفه فيفيد غير المقصود
لان المقدر معه كل شي مخلوق لنا بقدر وهو معنى غير المعنى
المقصود فكان النصب اولى لما فيه من البيان والنصوصيه
على المعنى المقصود لانك اذا نصبت نصبت بفعل يفسره خلقناه
فيكون التقدير خلقنا كل شي خلقناه بقدر فيفيد العموم في

المخلوقات

المخلوقات وهو المعنى المقصود قوله ويستوي الامران في مثل زيد
قام وعمرا اكرمته لان الجمله الاولى ذات وجهين اسميه من وجه
بالنظر الى الجمله الكبرى وفعليه بالنظر الى الجمله الصغرى فاستوى
الامران فان رجحت قرينه الرفع بالاصل الذي لا تقدير فيه رجحت
قرينه النصب لقربها من الجمله التي الكلام فيها قوله ويجب النصب
بعد حرف الشرط وحرف التحضيض لانها حروف لم يقع بعدها
الا الافعال وفهم ذلك من استقرا لغتهم فاذا وقع بعدها
الاسم وجب تقدير الفعل مفسرا بفعل بعد الاسم ولذلك التزموه
عند الحذف لتكون قرينه لتقدير الفعل فيقولون ان زيدا امر بته
ضربته ولا يقولون ان زيدا مضروب ولا ما اشبه ذلك واذا وجب
تقدير الفعل وجب النصب كما تقدم والتحضيض كذلك ومثاله
الا زيدا ضربته قوله وليس مثل ازيد ذهب به منه اي ليس مثل
هذه المسله من هذا الباب فالرفع فيه لازم على انه مبتدا او فاعل
لدخوله في حدهما وامتناع تقدير عامل سواهما على الابتدا لدخوله
في حد المبتدا وامتناع تقدير عامل سواه وبيانه من وجهين
احدهما ان الفعل شرطه ان يكون مشتغلا عن العمل فيما قبله
بضميره على وجه لو لم يشتغل عنه لعمل فيه وهذا ليس كذلك
لانه لو لم يشتغل لم يعمل فيه شيا لانه يقتضي مرفوعا ولا يعمل
رفعا فيما قبله الثاني ان شرطه ان يكون لو سلط عليه لنصبه
فلو سلط ان ذهب يعمل فيما قبله لم يكن منه ايضا لان عمله
رفع قوله وكذلك وكل شي فعلوه في الزبر ليس من هذا الباب
ايضا لانه موهم اذ هو اسم وبعده فعل مسلط على ضميره فيتوهم
المتوهم انه لو سلط عليه لنصبه فيدخله في هذا الباب وهو غلط

لان تقدير تسليطه عليه لنصبه على ما قبله انما يكون على حسب المعنى
المراد وليس المعنى هاهنا انهم فعلوا كل شي في الزبر حتى يصح تسليطه
على ما قبله وانما المعنى وكل شي مفعول لهم ثابت في الزبر وهو
مخالف لذلك المعنى فوجب ان لا يكون من هذا الباب فيجب رفعه
قوله ونحو الزانيه والزاني فاجلدوا ظاهره انه من هذا الباب لانه
اسم بعده فعل مسلط على ما يتعلق بضميره لو سلط عليه لنصبه
ولكن لما اتفق القرا على الرفع ارشد ذلك الى ان المقصود غير
الظاهر فقال المبرد ان الالف واللام بمعنى الذي والفا جي لتدل
على السببيه كما في قولك الذي ياتيني فله درهم وعلى ذلك لا يكون
من هذا الباب لانه لا يصح ان يعمل ما بعد الفا الجزائيه فيما قبلها
فلذلك تعين الرفع كما تعين فيما قبله فان فرق فارق بين فا الجزا
وبين هذه الفا بان قال فا الجزا انما امتنع عمل ما قبلها اجرا
لجملتها مجرى جمله اختها التي هي ان الشرطيه لم يفده ذلك
لفوات معنى السببيه في القضيه لان معنى السببيه هاهنا
انما يستقر اذا كان المنصوب مبتدا او في حكمه على قول مخبرا
عنه بالجمله التي تضمنت الفا واذا نصب هذا بفعل مقدر خرج عن
ذلك فيفوت المعنى المقصود فلزم خروجه من هذا الباب عند
هذا التقدير اذ تقدير الفعل للنصب مخرج لمعنى السببيه
كما تقدم وقال سيبويه التقدير ومما يتلى عليكم حكم
الزانيه والزاني فهي جمله ابتدائيه مستقله مع قطع النظر عن
الفعل الذي بعدها ثم ذكر الفعل جمله مستقله تبيينا للحكم الم
الموعود بذكره واذا كان كذلك لم يجز ان يقدر فاجلدوا مسلطا
على الزانيه والزاني لانه مبتدا مخبر عنه بغيره وهذا من جمله
اخرى

اخرى ولا يستقيم عمل فعل من جمله في مبتدا مخبر عنه بغيره
من جمله اخرى ومثاله زيد مضروب فاكرمه فلا يستقيم ان يكون
فاكرمه مسلطا على زيد عاملا نصبا بوجه لاختلال الكلام
بذلك قوله والامر المختار النصب لما تقدم من ان ظاهره انه
من هذا الباب وقرينة الطلب معه وهي اقوى قراين النصب
قوله الرابع التحذير وهو ضمير منفصل معمول بتقدير اتق
تحذيرا قوله ضمير ليخرج عنه غير الضمير ومنفصل ليخرج المتصل
وقوله معمول بتقدير اتق ليخرج ضمير المنصوب المنفصل المعمول
بتقدير غير اتق كقولك اياك لمن قال من ضربت فانه ليس من
هذا الباب قوله تحذيرا مما بعده احترازا من قولك اياك لمن
قال من اعني فانه ليس من هذا الباب مثل اياك والاسد واصله
اتقك الا انهم لا يجمعون بين ضميري الفاعل والمفعول لواحد فعدل
الى اتق نفسك ثم حذفوا الفعل لكثرته في كلامهم فعدلوا عن لفظ
النفس لانتفا موجبها فوجب رجوع الضمير ووجب ان يكون
منفصلا لزوال ما يتصل به فتعين الضمير المنصوب المنفصل وهو
اياك وبابه على حسب من يامره والاسد عطف عليه والمعنى
اتق نفسك عن الاسد واتق الاسد عنك ولا يلزم اشتراك
المعطوف مع المعطوف عليه الا في المعنى الذي كان اعرابه بسببه
وهي المفعوليه وقالوا اياك من الاسد فمن الاسد متعلق بالفعل
المحذوف اي باعد نفسك عن الاسد ويقولون اياك وان تحذف
وهو مثل اياك والاسد سوا لان ال تحذف بتاويل الاسم كانه قال
اياك والحذف ويقولون اياك من ان تحذف وهو مثل اياك
من الاسد سوا وقالوا اياك ان تحذف ولم يقولوا اياك الاسد

والفرق بينهما ان حروف الجر تحذف جوازا مع ان وان قياسا
مستمرا فجاز ان يقال من في اياك من ان تحذف اياك ان تحذف
واجرا على هذه القاعده وتعين ان تكون فرعا على اياك من ان
تحذف لا على اياك وان تحذف لان حرف العطف لا يحذف فاذا استقر
ذلك ظهر الفرق بين اياك ان تحذف واياك الاسد وان حمل اياك
الاسد في الجواز على اياك ان تحذف غلط لان حرف الجر لا يحذف من
باب الاسد ويحذف من باب ان وحذف حرف العطف ممتنع
مطلقا فان تمسك المجيز بقوله ٭ اياك اياك المرا فانه ٭ الى الشر دعا وللشر جالب
فليس فيه حجه لامور منها انه على خلاف القياس واستعمال الفصحا
ومثل ذلك مردود لا يثبت به الاصول الثاني انه في ضروره الشعر
والكلام في سعه الكلام الثالث ان المرا مصدر بمعنى ان تماري
فحمل عليه لكونه بمعناه بخلاف باب الاسد فانه لا يقدر فيه ذلك
التقدير الرابع قول الخليل ان المرا مصدر منصوب بفعل مقدر
واياك اياك مستقل ثم شرع في كلام اخر فقال المرا واذا
احتمل ذلك لم يبق فيه حجه لان اصول الابواب لا تثبت بالمحتملات
المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور قوله فعل مذكور
احتراز من قولك يوم الجمعه حسن فانه مما يفعل فيه الفعل ولكنه
لم يفعل فيه فعل مذكور قوله وشرطه نصبه بتقدير في لانها اذا
وجدت وجب الخفض بها فاذا حذفت تعدا الفعل فنصبت وظروف
الزمان كلها تقبل ذلك اي يصح ان تنتصب بتقدير في من غير
تفصيل وظروف المكان ان كان مبهما قبل النصب بتقدير في
وان لم يكن مبهما لم يقبل والنظر فيما هو المبهم فقال الاكثرون
المبهم ما كان للجهات الست والمعين ما سواه فما جا منصوبا

تقدير

الست كثيرة

تقدير في من غير ذلك فهو عندهم مسموع غير قياسي وقال قوم الامكنه
الواقعه ظروفا من غير الجهات فينبغي ان تضبط بغير ذلك فجعل
فيه ذلك فقالوا المبهم كل مكان كان له اسمه بامر لا يدخل في
مسماه والمعين خلافه فدخل في ذلك الجهات الست وما جا مستثنى
عند الاولين وبقيت امكنه ليست من الجهات الست ولا مما ثبت
استثناوه فتعين فيها الخلاف فمن جهه انها ليست من الجهات الست
ولا من المستثنى عند الاولين يجب منع وقوعها ظرفا ومن جهه انها
لها اسمها من جهه امر غير داخل في مسماها يصح وقوعها ظرفا وانما
لم يقع من ظروف الامكنه ذلك الموقع الا المبهم دون المعين ووقعت
ظروف الازمنه كلها ذلك الموقع من جهه ان الافعال التي تعدى
اليها تقتضيها لها دلاله على الزمان المعين فتعدت الى المعين
وليس للفعل دلاله على الامكنه المعينه وانما تقتضي مكانا
غير معين فتعدت الى غير المعين وهو المبهم حسب ما كان
اقتضاها قوله وحمل عليه عند ولدى وشبههما لابهامهما على
قول الاولين اما القول الثاني فهي داخله في حد المبهم الاصلي
وكذلك لفظ مكان لكثرته قوله وما بعد دخلت بريد ما يقع
بعدها من الامكنه المعينه وهو مستثنى على قول لكثرته قوله
في الاصح اشاره الى الاختلاف فان بعضهم يقول ما يقع بعد
دخلت من ذلك مفعول به والنظر في دخلت هل هو متعد
او غير متعد فمن راى انه غير متعد حكم بان الدار ظرف ومن راى
انه متعد حكم بانه مفعول به قوله ونصب بعامل مضمر يعني
كما ينصب المفعول به كقولك لمن قال متى سرت يوم الجمعه
اي سرت يوم الجمعه وكذلك ما اشبهه وينصب على شريطه التفسير

حسب ما ذكر في المفعول به مفصلا فيختار رفعه تارة ونصبه اخرى
ويستوي الامران تارة ويجب نصبه تارة كقولك يوم الجمعه
سرت فيه وايوم الجمعه سرت فيه ويوم الجمعه سار فيه عبد الله
ويوم الجمعه سار فيه عمرو وان يوم الجمعه سرت فيه وهلا يوم الجمعه
سرت فيه كل ذلك على نحو ما فصل في باب ما اضمر عامله على شريطه
التفسير **المفعول له ما فعل لاجله فعل مذكور قوله** فعل
مذكور احتراز عن مثل اعجبني التاديب وكرهت التاديب فهو وان
كان علة الفعل فليس علة لفعل مذكور **قوله خلافا للزجاج** فان
الزجاج يزعم ان نصبه على المصدر وان قولك ضربته تاديبا نوع
من انواع الضرب وانتصب انتصاب قولك رجع القهقرى ويمكن
ان يقال المعنى ضربته ضرب تاديب فيكون ايضا مصدرا وخولف
في ذلك فانا نفهم التعليل مع قطع النظر عن المصدر كقولك ضربته
لاجل التاديب وقوله ضربته تاديبا بمعناه واذا وجب ان يكون ذلك
تعليلا وجب في الاخر لان المصدريه والتعليل راجع الى المعنى لا الى
مجرد امر لفظي وقد توهم بعض النحويين ان المفعول من اجله مسبب
عن الفعل نظرا الى مثل ضربته تاديبا واسلمت لدخول الجنه وشبهه
فان الضرب سبب للتاديب والاسلام سبب لدخول الجنه وليس بمستقيم
لانه قد ثبت قولهم قعدت عن الحرب جبنا وتطايرة ولا يستقيم ان
يقال القعود سبب الجبن بوجه ويستقيم ان يقال التاديب هو
السبب هو الحامل على الضرب فاذا استقام ذلك وجب رد الجميع
اليه لاطراد الباب **قوله** وشرط نصبه تقدير اللام لانها اذا وجب
وجب اعمالها لان حروف الجر لا تلغى **قوله** وانما يجوز حذفها اذا
كان فعلا لفاعل الفعل المعلل ومقارنا له يعني مقارنا في الوجود للفعل

المعلل

المعلل وانما اشترط ذلك لان اكثر ما يكون الحامل على الفعل كذلك
والغرض الدلاله على حذف اللام فكان اشتراطهما لانهما ملازمان
للتعليل غالبا دليلا على حذف اللام فاذا فقدا او احدهما فلا بد
من اللام مثال فقدانهما قولك جيتك لاكرامك لي غدا والسمن
ومثال فقدان الاول جيتك لاكرامك لي ومثال فقدان الثاني
جيتك لاكرامي لك غدا **المفعول معه** المذكور بعد الواو
لمصاحبة معمول فعل لفظا او معنى **قوله** بعد الواو ليخرج ما وقع
بعد غير الواو كالفا وثم وغيرهما ومن قال مشارك للفاعل فانه
توهم اختصاص المفعول معه بذلك لاتفاقهم على ان عمرا في نحو ضربت
زيدا وعمرا ليس منه ويضعفه اتفاقهم على ان زيدا في حسبك وزيدا
درهم مفعول معه والمعنى كفاك وزيدا درهم والجواب عن مثل ضربت
زيدا وعمرا انه وجد ما هو اولى منه فحمل عليه **قوله** لمصاحبة معمول
فعل احتراز مما يصاحب معمول غير فعل مثل زيد وعمرو اخواك
قوله لفظا او معنى تفصيل للعامل المراد ليدخل فيه النوعان
فاللفظي مثل قولك جيتك والمعنوي مثل قولك ما لك وما شانك
قوله فان كان العامل لفظيا وجاز العطف فالوجهان
والنصب على المفعول معه **قوله** فان لم يجز العطف تعين النصب
مثل جيت وزيدا وانما تعين النصب لتعذر العطف وهو فعل صريح فاذا جاء
مثل ذلك مع معنى الفعل فهو في صريح الفعل اجوز وان كان العامل
معنى وجاز العطف تعين مثل ما لزيد وعمرو لانه الاصل فلا حاجه
حاجه الى تكلف من جهه اخرى والفرق بينه وبين الاول ان
الاول فعل صريح فجاز معه النصب مع جواز العطف لقوته وهذا
معنا ليس بفعل فلم يقو تلك القوه فلذلك تعين العطف **قوله**

والانعين النصب اي وان لم يجز العطف فيتعين النصب لتعذر
العطف فيجب الرجوع الى تقديرما يستقيم مثل مالك وزيدا وما
شانك وعمرا لان المعنى ماتصنع فيحمل عليه عند تعذر العطف الذي هو
الاصل **قوله الحال ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به**
لفظا اومعنا **قوله** الفاعل او المفعول احترازمن الصفه لانها
تبين هيئة الفاعل والمفعول لا باعتبار كونه فاعلا ولا مفعولا
لكن باعتبار الذات وهذه باعتبار نسبه الفعل اليه فاعلا
اومفعولا فقط فيتقيد الفعل المذكور بها فاذا قلت جا زيد راكبا
فقد حكمت على المجي المذكور بقيد الركوب **وقوله** لفظا اومعنى
احترازعن ان يتوهم ان الفاعليه او المفعوليه في
اللفظ خاصه فمثال الفاعل والمفعول لفظا ضربت زيدا قايما
يجعل قايما حالا من ايهما شيت ومثال الفاعل المعنوي زيد في
الدار قايما لان التقدير استقر في الدار وفي الدار قايم مقامه
ومثال المفعول المعنوي هذا زيد قايما لان المعنى المشار اليه او شبهه
قايما زيد **قوله** وعاملها الفعل او [illegible] او معناه لان العامل
ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب والمعنى المقتضي كونه
حالا وكونه حالا انما يتقوم بالفعل اللفظي او المعنوي اذ به
حصلت الحالية فيه والا كانت صفه **قوله** وشرطها ان تكون نكره
لانها لو لم تكن كذلك لالتبست بالصفه في مثل قولك ضربت زيدا
الراكب وصاحبها معرفه غالبا لان الحاجه الى احوال المعارف
اهم بخلاف النكره فان وصفها يغني **قوله** وارسلها العراك
ومررت به وحده متاول في تاويله وجهان احدهما انها في المعنى
نكرات وان كان اللفظ معرفه فمعنى ارسلها العراك ارسلها

معتركه

٣٥

معتركه ومررت به وحده اي منفردا والوجه الثاني وهو اختيار
الفارسي ان التقدير ارسلها تعترك العراك فالحال هو الفعل
المحذوف والعراك مصدر على حاله وكذلك مررت به وحده
تقديره ينفرد وحده فالحال محذوف وهو ينفرد ووحده مصدر
على حاله **قوله** فان كان صاحبها نكره وجب تقديمها لانها
لو اتت موخره لالتبست بالصفه فقدمت للتمييز **قوله** ولا يتقدم
على العامل المعنوي بخلاف الظرف لان العامل المعنوي ليس
بقوى قوه اللفظي فاذا تاخر ضعف لانه وضع غير موضعه وقد
يضعف العامل اللفظي بالتاخر وهذا احد ربدليل جواز لزيد ضربت
وامتناع ضربت لزيد بخلاف الظرف لان الظروف اسع فيها لكثرتها
واغتفر فيها ما لا يغتفر لغيرها **قوله** ولا على المجرور في الاصح وهو
مذهب اكثر البصريين ووجهه انه اذا كان مجرورا فالحال في
المعنى له وحكمه منسحب على الحال في المعنى وكما لا يتقدم المجرور على
الجار فكذلك ما هو في حكمه فهذا معنى مناسب لامتناع تقدم
حال المجرور ولم يسمع عن العرب مخالفه في الحكم فلا يصار
الى سواه بمجرد القياس وتمسك الاخرون بكونه حالا وقد كثر
تقديم الحال في كلامهم حتى صار ذلك معلوما غير محتاج الى نقل
في موضع مخصوص فجعلوا الباب كله واحدا والصحيح ما تقدم
قوله وكل ما دل على هيئه صح ان يقع حالا لفيامه بمعنى الحاليه
فلا حاجه فيها الى اشتراط الاشتقاق ولا الى تكلفه لاستقلال
ما يدل على الهيئه مثل هذا بسرا اطيب منه رطبا فرطبا وبسرا
حالان لاستقلالهما بدلاله الهيئه وليسا مشتقين وقد اختلف العلما
في بسرا ومثله ما العامل فيه فذهب قوم الى ان عامله اسم الاشاره

وذهب قوم الى انه اطيب وهذا هو الصحيح والاول غير مستقيم لوجوه
منها ان اسم الاشارة اذا تقيد بحال لم يكن الخبر مقيدا به بدليل قولهم
هذا زيد قايما فان الخبر بزيد عن المشار اليه غير مقيد بالقيام فان زعم
زاعم انه مقيد فانه اذا كان قايما فهو زيد ايضا فلجبار ع بزيدا نما هو في حال
القيام لم يستقم لانه يودي الى ان يكون غير زيد في غير حالة القيام فان زعم
زاعم ان ذلك من قبيل المفهوم وهو غير لازم فليس الامر كما زعم لما بينا
ان الحال حكم بالقيد على ما قيد به كقولك جاء زيد راكبا فانت حاكم على المجي
المذكور بقيد الركوب فلو قدرت المجي من غير ركوب لكان مخالفة للمنطوق
لا للمفهوم وانما المفهوم امر وراء ذلك وهو عكسه وذلك هو تقدير عدم
الركوب عند عدم المجي فاذا ثبت ذلك فلو جعل الاخبار بزيد مقيدا
بالقيام كان كالاخبار بجاي المقيد بالركوب فكما لا يستقيم تقدير
المجي من غير ركوب فكذلك لا يستقيم بتقدير زيد من غير قيام
وذلك فاسد واذا لم يكن الخبر مطلقا غير مقيد فسد المعنى واذا لم
يكن الخبر مطلقا غير مقيد فسد المعنى الثاني ان الشي اذا قيد
بحال لزم ان يكون على تلك الحال في قصد المتكلم فاذا جعل بسرا معمولا
لهذا وجب ان يكون في حال الاشارة بسرا لا غير ونحن نعلم ان
المعنى المقصود بخلاف ذلك حتى لو قيل عند وجود بلح او رطب
هذا بسرا اطيب منه رطبا كان مستقيما الثالث انا نقول
تمر نخلتي بسرا اطيب منه رطبا وزيد احسن ما يكون افضل منك
احسن ما تكون والمعنى بحاله والتعلق امر معنوي واذا وجب
تعلقه هاهنا بالخبر وجب تعلقه في المسايل الاخر ضرورة لان
المعنى واحد والا لم يكن المعنى واحدا الرابع ان تفضيل الشي على
نفسه لا يعقل الا باعتبار حالين واذا جعل بسرا من تتمة هذا

بقيت

بقيت الافضلية للشي على نفسه باعتبار حالة واحدة فكانك جعلت
الرطب مفضلا من غير مفضل وهو لا يسوغ اذ لا يجوز ان تقول
زيد احسن منه قاعدا الخامس ان اطيب نسبته الى البسرية
والرطبية والتمر نسبة واحدة وقد وجدنا عمله في رطب فوجب عمله
في الاخر فلا وجه لمن قال العامل فيه اسم الاشارة سواء استبعد من
ان يكون افعل التفضيل عاملا فيما قبله ولا يقال بل ذلك شيا مما ذكرناه
ولا بعد في عمل افعل في الحال متقدما لشبهه بالفعل كما جاز عمله
في الظروف ولا يلزم من قصوره عن العمل في المفعول به الا عمل
في الحال فقد ثبت ان العامل اطيب في هذه المسلة وفي امثالها
وممن قال ان العامل اسم الاشارة ابو علي الفارسي ولم يات
بشي اكثر مما ذكرته واستبعد عمل افعل فيما قبله قوله ويكون
جملة خبرية لانها حكم والاحكام تقع في المفرد وفي الجملة كما في
خبر المبتدا ويكون جملة خبرية لان الاحكام الخبرية لا تكون الا لما
يحتمل الصدق والكذب فوجب ان يكون كذلك قوله فالاسمية
بالواو والضمير او بالواو او بالضمير على ضعف فلا بد من الواو على
الافصح لان الحال في المعنى انما هي مقدرة بجزء هذه الجملة وهو
الجزء الثاني فقصدوا الى الاتيان بما يشعر بالحالية داخلا على الاسم
الاول ولذلك ضعف حذف الواو وقد جا كلمته فوه الى في وهو قليل
قوله والمضارع المثبت بالضمير وحده يعني من غير واو لانه منزل
منزلة اسم الفاعل في المعنى وجار عليه في اللفظ فاجري مجراه في
الاستغنا عن الواو والضمير واحتيج الى الضمير كما احتيج في الاصل الى الضمير
وما سواهما بالواو والضمير او باحدهما وهي ثلاثة اقسام مضارع
منفي وماض منفي وماض مثبت اشتركت في ان تكون بالواو والضمير

بلغ

او باحدهما وهو اما الواو واما الضمير وذلك ثلاثة اقسام صارت
تسعه اوجه جاني زيد وما يتكلم غلامه ما يتكلم غلامه وما يتكلم
عمرو وجاني زيد وقد خرج غلامه قد خرج غلامه وقد خرج عمرو
وجاني زيد وما خرج غلامه ما خرج غلامه وما خرج عمرو قوله
ويجوز حذف العامل كقولك للمسافر راشدا مهديا وذلك عند
قيام القراين كما تقدم في مثله قوله ووجب في الموكده مثل زيد
ابوك عطوفا وانما وجب في ذلك لان في الابوه ما يشعر بالعطف
فاستغني عن التصريح بالعامل الذي هو احقه وشرطها ان تكون
مقرره لمضمون جمله اسميه لتحقق ما ذكرناه لانها اذا لم تكن
مقرره لمضمون جمله اسميه كانت غير موكده كما في قولك جا زيد
راكبا ولو قلت زيد ابوك منطلقا لم تجز اذ ليس في الانطلاق [تستقم]
ما يقرر معنى الابوه وليس في الجمله ما يصح تقييدها بها فيكون
غير موكده ولذلك لا يستقيم زيد ابوك منطلقا قوله التمييز ما يرفع
الابهام المستقر عن ذات مذكوره او مقدره قوله ما يرفع الابهام
جنس يدخل تحته التمييز وغيره كالحال والصفه واشباههما
قوله المستقر احتراز عن مثل قولهم ابصرت عينا جاريه فانه يرفع
الابهام عن ذات الا ترى ان قولك عين محتمله الجاريه والمبصره
وغيرهما فاذا قلت مبصره فقد بينت ذاتا مبهمه ولكنه ليس مستقر
في وضعه وانما وقع الابهام عند المخاطب لحصول الاشتراك وهو
موضوع دال على ذات معينه في كل موضع تطلق فيه بخلاف عشرون
فانه لم يكن دالا على ذات معينه في اصل وضعه فاذا قلت المستقر
خرج الاسم المشترك المذكور ونظايره قوله عن ذات مذكوره او
مقدره يشمل نوعي التمييز المنتصب عن المفرد والنسبه على ما

احتراز عن الحال ونظائرها فانها ترفع الابهام ولكن عن هيئة لا عن ذات قوله صح

تفصل فان قيل قولنا رجع القهقرى وامثاله نوع لم يكن مفهوما
من المصادر يرفع الابهام المستقر عن ذات لان القهقرى وامثالها له
نوع لم يكن مفهوما من قولك رجع في اصل وضعه كما ان الدرهم
لم يكن مفهوما من قولك عشرون فقد دخل في الحد ما ليس منه
والجواب ان القهقرى وشبهه بيان لهيه الرجوع لا لذات الرجوع ع
والرجوع اسم للذات بوضعه له فالقهقرى في قولك رجع القهقرى
مثل راكبا في جاني زيد راكبا لانه بيان الهيئه وقد خرج عن ذلك
بقولك عن ذات قوله فالاول عن مفرد مقدار غالبا يعني
بالاول تمييز الذات المذكوره وذلك لا يكون الا عن مفرد
مقدار غالبا عددا او وزنا او كيلا او مساحه او ما هو بمنزلته من
مقادير معروفه عند المخاطبين قوله اما في عدد مثل عشرون
درهما وسياتي في باب العدد لانه اخص به لئلا يتكرر ذكره قوله
واما في غيره مثل رطل زيتا يعني في غير العدد مع كونه مقدارا قوله
فيفرد ان كان جنسا الا ان يقصد الانواع ويجمع في غيره يعني بالجنس
ما يطلق على القليل والكثير من جنسه كالتمر والعسل فيفرد لانه
لا يستقيم فيه جمع على ما تقدم في المصادر الا ان يقصد الانواع دالا
عليها فيجب الجمع لصحته وقصد الدلاله عليها كما تقدم قوله ثم ان
كان بتنوين او بنون التثنيه جازت الاضافه والا فلا لانه امكنت
اضافته وكما يرفع الابهام بالنصب يرفع بالاضافه فجاز الوجهان لاستوي
دلالتهما على الغرض المقصود والا فلا اي وان لم يكن بتنوين او نون
تثنيه فلا تجوز الاضافه وذلك لتعذرها لانه ان كان مثل عشرين درهما
تعذرت اضافته اذ لا يستقيم حذف النون مع الاضافه ولا ابقاوها
فتعذرت الاضافه وكذلك على التمره مثلها زبدا اذ لا يمكن اضافه

مثلها الى زيد مع بقا الضمير وان حذف فسد المعنى **قوله** وعن
غير مقدار وهو الثاني من اقسام المفرد والاول هو المقدار
وهو كل نوع اضيف الى جنسه كقولك خاتم حديد او باب
ساجا او ما اشبهه والخفض اكثر لانه ليس من باب المقادير
والاضافه مستقيمه وهي الاصل في الباب فكانت اولى لذلك **قوله**
والثاني عن نسبه في جمله او ما ضاهاها مثل طاب زيد نفسا وزيد
طيب ابا وابوه ودارا وعلما او في اضافه مثل يعجبني طيبه
ابا وابوه ودارا وعلما فالتمييز في هذا القسم عن نسبه يقصد بها
الى امر يتعلق بالمذكور ثم يميز الامر بعد ذلك فلولا ذلك لم يكن ثم
ما يحتاج الى تمييز لان قولك طاب زيد لا ابهام في واحد منهما
ولكن الابهام نشا من نسبه الطيب الى امر يتعلق بزيد واحتيج الى
تفسيره للابهام وكذلك في الاضافه فانه قد يضاف الشي الى امر
والمراد اضافته الى ما يتعلق به مثل نسبه الجمله سوا فياتي التمييز
ايضاحا ايضا وهذا الذي سميه النحويون تمييز جمله **قوله** ثم ان كان
اسما يصح جعله لما انتصب عنه جاز ان يكون له ولمتعلقه والا فهو
لمتعلقه يريد ان التمييز قد يكون اسما راجعا الى المنسوب اليه وقد
يكون راجعا الى امر يتعلق به كما في قولك طاب زيد ابا فجايز ان
يكون زيد هو الاب وجايز ان يكون الاب لمن ولده وكذلك اذا
قلت ابوه فجايز ان يكون لكل واحد من المسميين فهو معنى قوله
جاز ان يكون له ولمتعلقه وان لم يكن الاسم صالحا لذلك كان لمتعلق
من انتصب عنه على حسب مدلوله كقولك [illegible] وعلما فليس يحتمل
دارا وعلما جهتين كما احتمله ابا وابوه ولا يحتمل الا جهه واحده على
حسب ما هو له **قوله** فطابق ما قصد فيهما الا ان يكون جنسا الا
ان

ان يقصد الانواع يريد بالمطابقه التثنيه اذا قصد التثنيه والجمع اذا
قصد الجمع **قوله** فيهما يعني اذا جعلته للاول او لمتعلقه في نفسه فمن ذلك
اذا قلت طاب زيد ابا وقصدت الى ان الاب هو زيد وجب ان تقول
طاب زيد ابا فلو ثنيت زيدا على هذا المعنى قلت طاب الزيدان
ابوين وتجمع اذا جمعت ولو قصدت بقولك ابا ابا لزيد وقصدت
به واحدا قلت طاب زيد ابا فان قصدت الى اب وام او جد وجده
قلت طاب زيد ابوين فان قصدت الى جماعه من ابايه قلت طاب
زيد ابا فطابق بالاب من هو له **قوله** الا ان يكون جنسا مثل
قولك ابوه وعلما فانك تاتي به مفردا اذا قصدت الى معنى الابوه
والعلم من حيث هي ابوه وعلم لانه تعذر جمعه على ما تقدم الا ان
يقصد الانواع والدلاله عليها فيجب حينيذ التثنيه والجمع على
حسب القصد كما تقدم في المفرد **قوله** وان كان صفه كانت له
وطبقه واحتملت الحال يعني به مثل قولهم لله دره فارسا فان
التمييز قوله فارسا وهو في المعنى للضمير في دره وهو معنى قوله كانت
له فيجب ان تكون مطابقه له فلو قلت لله درهما لقلت فارسين وكذلك
لو جمعت وقال قوم هو حال والمعنى التعجب منه في حال كونه فارسا
عندهم والصحيح انه تمييز لان المعنى على مدحه مطلقا بالفروسيه ولو
جعل حالا اختص المدح فيتقيد فيتغير المعنى المقصود فلذلك قال الاكثرون
بكونه تمييزا **قوله** ولا يتقدم التمييز والاصح ان لا يتقدم على الفعل
خلافا للمازني والمبرد وانما امتنع تقديم التمييز عند المحققين على الفعل
لانه في المعنى فرع عن الفاعل والفاعل لا يصح تقديمه فالفرع اجدر
الثاني ان الاصل في التمييزات ان تكون موصوفات بما انتصبت عنه
وانما خولف بها لغرض الابهام اولا ثم التفسير ثانيا وتقديمه مما يخل

بمعناه فلما كان تقديمه يتضمن ابطال معنى كونه تمييزا لم
يستقم فاذا امتنع التقديم في الفعل فهو في غيره اجدر **قوله
المستثنى متصل ومنقطع** فالمتصل المخرج من متعدد لفظا
او تقديرا بالا واخواتها والمنقطع المذكور بعدها غير مخرج لا
يمكن حد المستثنى باعتبار المعنى بحد واحد لان احدهما مخرج
من حيث المعنى وهو فصله الذي يتميز به عن المنقطع والاخر غير
مخرج واذا اختلفا في الحقيقه التي تفصيل تعذر جمعهما بحد واحد
نعم يمكن حدهما باعتبار اللفظ وهو ان يقال هو المذكور بعد الا
واخواتها وقد توهم بعض النحويين ان المتصل هو المستثنى من الجنس
وليس بمستقيم فانه قد يكون مستثنى من الجنس وهو غير متصل كقولك
عن قوم ليس فيهم زيد ضربت القوم الا زيدا فهذا منقطع وهو مستثنى
من الجنس الا ان يراد بالجنس الذي دخل فيه المستثنى في قصد المتكلم
واخرج باستثنائه **وفي تحقيق** معنى الاستثنى ثلاثه اقوال منهم
من يقول الاستثنى مبين لغرض المتكلم بالمستثنى منه فهو مثل
التخصيص عندهو لا في المعنى لا فرق بينهما الا من جهه وجوب الاتصال
بصيغ مخصوصه وهو غير مستقيم لجواز له عندي عشره الا درهما
والعشره نص في مدلولها ولا يصح ان يقال ان المتكلم بعشره اراد بها
تسعه وذكر الا واحدا ليبين مراده لبطلان النصوصيه واجماع
النحويين على ان الاستثنى المتصل اخراج مبطل له ايضا **ومنهم** من قال
المستثنى منه واله الاستثنى والمستثنى جميعا المعنى واحد منه من غير
تقدير الاول لمعنى ثم اخرج منه حتى كان العرب وضعت للتسعه
عبارتين احداهما تسعه والاخرى عشره الا واحدا وهو ايضا غير مستقيم
لانا قاطعون بان المتكلم بقوله له عندي عشره الا واحدا معبر بالعشره

عن



عن مدلولها الذي هو خمسة ان وبالا عن معنى الاخراج وبالواحد
على انه مخرج ولو كان بمثابه تسعه لم يستقم فهم هذه المعاني المذكوره
منها كما لا يستقيم ان يفهم من بعض حروف تسعه عند اطلاقها
على مدلولها معنى اخر هذا معلوم من لغه العرب في الطرفين ...
المذكورين ثم هو باطل باجماع النحويين على انه اخراج وايضا فانه
لم يعهد بكلمات مركبه وضعت لمعنى بعرب في وسطها هذا معلوم
انتفاوه من كلام العرب والذي حمل الفريقين على مخالفه الاخراج
ما توهموه من لزوم الكذب في كل استثنى وبيانه انه اذا قال
له عندي عشره وقصد اليها على انفرادها بجملتها ثم اخرج الدرهم
منها كان ما اقر به اولا نافيا له ثانيا فيلزم الكذب في احد الامرين
وعند ذلك يتعذر الاستثنا في كلام الله تعالى فانه اذا قال فلبث
فيهم الف سنه الا خمسين عاما واراد بالف سنه على الانفراد جميع
مدلولها فقد اخبر بانه لبث الجميع فيستحيل انه يخرج شي لانه يودي
الى ان يكون لبث اقل من الف سنه وقد علم انه لبث الفا وهذا الذي
ذكروه يلزمهم امثاله له في غير هذا الباب من الابدال كبدل
البعض وبدل الاشتمال ويستحيل على ذلك ايضا وقوعه في كتاب
الله تعالى وقد قال الله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع
اليه سبيلا واذا كان يجب من ذكر الناس معا الوجوب على جميعهم
فيستحيل ان يذكر مع ذلك ما يدل على انه واجب على بعضهم اذ يصير
المعنى امرت الجميع ما امرت الجميع في وقت واحد وهو باطل فان زعم
الاولون ان الناس ها هنا هم المستطيعون وانه انما ذكر المستطيعين
ليبين به المقصود بالناس كان الرد عليهم ما تقدم وزياده وهو ان
التقدير من استطاع منهم بغير خلاف والضمير في منهم راجع الى الناس
فيصير المعنى ولله على المستطيعين من استطاع من المستطيعين وهذا

ظاهر الفساد فان زعم الفريق الثاني ان المراد بما يسمى بدلا ومبدلا
منه غير ما يفهم منه احواكما في المستثنى عندهم كان اظهر فسادا
لان جميع ما تقدم يبطله ايضا وكذلك الضمير في منهم المذكور لانه
يعود عندهم على بعض مدلول الكلمة وهو فاسد وايضا فانه
يودي الى ان يكون الناس والمستطيعين جميعا عبارة عن المستطيعين
وفساد هذا مقطوع به والمذهب الثالث وهو المستقيم المندفع
عنه الاشكالات كلها ما قرروا منه وما الزمهم ان المستثنى منه
مراد به الجميع بالنظر الى الافراد من غير حكم بالاسناد فاخرج منه
المستثنى على التحقيق ثم حكم بالاسناد بعد تقدير الاخراج ولذلك
لا يحكم عالم بلغة العرب على كلام متكلم بالاسناد فيما ذكره الا بعد
تمامه فلو ظن ظان ان المتكلم اذا قال له عندي عشرة عند نطقه
بالتا من غير ان يعلم قطعه الكلام عليها انه مقر بالعشرة مسندا اليها
الاقرار لكان مخطيا للعلما بانه يجوز له ان يذكر ما يخرجه قبل الحكم
بالاسناد فاندفع بذلك اشكال الكوب في الاستثنى والابدال
واندفع ما لزم الفريقين فيما ارتكبوه في جميع ما ذكر عنهم **قوله** وهو
منصوب اذا ذكر بعد الا الى اخره شرع يبين المواضع التي يكون
المستثنى فيها منصوبا **فمنها ان يقع** بعد الا المذكورة كقولك قام
القوم الا زيدا واشترط ان يكون غير صفة لانها اذا كانت صفة
كانت تابعة لما قبلها **وقوله** في كلام موجب احترازا من القسمين
اللذين يذكران بعد ذلك فانه لا يكون منصوبا على الاستثنا الا ربما
قوله او مقدما على المستثنى منه مثل قولك ما جاني الا اخاك احد
وشرطه ان يتقدم احد جزي الجملة كالمثال المذكور فلو قلت الا زيدا ما
جاني اخوتك لم يجز **قوله** او منقطعا كقولك ما جاني احد الا حمارا وبعض
العرب يقول الا حمار على البدل وليس بشي لانه لا يستقيم فيه احد الابدال

فلم يبق الا نصبه على الاستثنا **قوله** او كان بعد خلا وعدا في الاكثر
لانه قد نقل عن بعض العرب انهما يخفض بهما لانهما حرفا جر عندهم
ولم يذكر هذا القول سيبويه ولا المبرد **قوله** و ما خلا وما عدا وليس
ولا يكون لانها افعال مضمر فاعلوها فيها فلم يبق الا نصب المستثنى
بها وكذلك عله خلا وعدا على مذهب الاكثر وما سوا ذلك فمنصوب
بالفعل بواسطه الا ان كان ثم فعل فان لم يكن فالعامل المستثنى منه
بواسطه الحرف هذا هو الوجه في مثل قولك الزيدون الا اخاك
اصحابك **قوله** ويختار البدل فيما بعد الا في كلام غير موجب
والمستثنى منه مذكور قوله غير موجب احترازا من الموجب فانه
قد تقدم انه منصوب ليس الا قوله والمستثنى منه مذكور احترازا من
قولك ما ضربت الا زيدا فانه لا يجوز فيه البدل ومثاله قوله تعالى ما
فعلوه الا قليل منهم وقرا ابن عامر الا قليلا منهم بالنصب على الاستثنى
والاكثر على البدل لانه اظهر في قياس عوامل العربيه فلذلك كان
الاكثر عليه بخلاف الاستثنا فلما امكنا كلاهما كان استعمال ما هو
على قياس الاكثر في كلامهم اولى وقد قرى ولا يلتفت منكم احد الا
امراتك بالرفع والنصب واكثر القرا على النصب فحمل بعضهم النصب
على الاستثنا من قوله فاسر باهلك والرفع على البدل من قوله
ولا يلتفت منكم احد فرارا من ان يحمل قراه الاكثر على غير البدل وظن
انه قد اتا بما يخلص من ذلك وهو غلط لان القصه واحده فاذا
استثنى من قوله فاسر باهلك كان غير مسري بامراته فاذا ابدل
من قوله ولا يلتفت منكم احد الا امراتك كان مسريا بها فيودي ذلك
الى ان تكون مسريا بها غير مسري بها وهو باطل وانما يقع في مثل ذلك
من يعتقد ان القراات السبع احاد يجوز ان يكون بعضها خطا فالا

يبالى في حمل القرائن على ما يتناقضان به فاما من يعتقد الصحه
في جميعها فبعيد عن مثل ذلك قوله ويعرب على حسب العوامل اذا
كان المستثنى منه غير مذكور وهذا الذي سميه النحويون الاستثنا
المفرغ لانه فرغ له العامل قبل الا فحذف المستثنى منه وجعل اعرابه
لما بعد الا وسمي باسمه وان كان في المعنى مخرجا من مستثنى منه محذوف
الا ترى ان معنى ما قام الا زيد ما قام احد الا زيد والا لم يستقم الاستثنا
ولم يفهم ومما يدل بذلك على انهم اعتبروا ذلك قولهم ما قام الا هند
وامتناع ما قامت الا هند لان هندا في قولك قامت هند فاعل في التحقيق
ومع قولهم ما قام الا هند الفاعل في التحقيق هو المستثنى منه وهند
مستثنى ولكنه لما حذف المستثنى منه تفرغ العامل له فعمل
فيه عمله في المحذوف قوله وهو في غير الموجب ليفيد مثل ما ضربني
الا زيد وهذا هو الكثير في هذا الباب لان المستثنى منه محذوف
ولا بد من تقديره معنى وانما يقدر عاما من جنس المستثنى وهذا
التقدير انما يستقيم مع النفي الا ترى انك اذا قلت ما ضربني الا زيد استقام
تقديره ما ضربني احد ولو قلت ضربني الا زيد لم يستقم فيه مثل ذلك
بوجه قوله الا ان يستقيم المعنى يريد ان ذلك قد جا قليلا فيما كان
فضله ويستقيم فيه المعنى كقولك قرات الا يوم كذا لانه يجوز ان
يقرى الايام كلها الا يوما بخلاف ضربني الا زيد فانه لا يستقيم ان
يضربه كل احد ويستثنى زيدا قوله ومن ثم لم يجز ما زال زيد الا
عالما لان معنى ما زال ثبت فصار استثنا مفرغا في الواجب
فلا يستقيم المعنى فيه ثم لو سلم انه يجوز الاستثنا المفرغ في الواجب
فانه لا يستقيم المعنى ههنا لان وضع ما زال لاثبات ما انتفت بها
والا بعد الاثبات للنفي فيما بعدها وهو خبر ما زال فيصير هذا

المنصوب

المنصوب مثبتا منفيا لكونه خبرا لما زال منفيا بوقوعه الا بعد
الاثبات فيصير مثبتا منفيا في حاله واحده وهو محال قوله واذا
تعذر البدل على اللفظ ابدل على الموضع مثل ما جاني من احد الا زيد
ولا احد فيها الا زيد وما زيد شيا الا شي لا يعبا به اما امتناع البدل ل
على اللفظ في قوله ما جاني من احد الا زيد فلانك لو ابدلت على اللفظ
لوجب تقدير من بعد الا وهو اثبات فيلزم زيادتها بعد الاثبات
وهي انما زيدت في النفي خاصه الا ترى انك لو قلت ما جاني الا من
زيد لم تجز واما امتناع البدل على اللفظ في قولك لا احد فيها الا زيد
ولا غلام رجل في الدار الا زيد فلان العامل في اللفظ هو لا ولا انما
عملت لكونها نفيا فاذا ابدلت من معمولها على اللفظ وجب
تقديرها بعد الاثبات وهي عملت للنفي فكيف تعمل مع انتقاض
ما عملت لاجله وايضا فانه يودي الى باطل لان الا تقتضي اثباتا لما
بعدها ولا تقتضي نفيه فيصير مثبتا نافيا في حال واحده وهذا بعينه
جار في قولك ما زيد شيا الا شي لا يعبا به لان ما عملت للنفي فاذا
ابدلت شيا من معمولها وجب تقديرها واذا قدرتها بعد الاثبات
واعملتها في الاثبات اخرجتها عن المعنى الذي عملت لاجله وايضا
فانه يودي الى التناقض المذكور فاذا اورد على هذا التعليل قولهم
ليس زيد شيا الا شيا لا يعبا به وقيل في تقدير امتناعه ما قبل
في نحو ما فالجواب عن الاول انها لم تعمل للنفي وانما عملت
لكونها فعلا فلا اثر لنقض معنى النفي لبقا الامر العامله هي لاجله
وهو كونها فعلا فان الاثبات لا يخرجها عن كونها فعلا بخلاف الاثبات
في ما فانه يخرجها عن المعنى الذي عملت لاجله وهو النفي والجواب
عن الثاني وهو التناقض وتقديره انك اذا قدرت ليس بعد الا

فقد صار ما بعدها مثبتا بالا منفيا بليس وهو محال فنقول ان
ليس لها جهتان احداهما النفي والاخرى الفعليه وعملها انما كان
لاجل الفعليه لا لاجل النفي والحاجه هاهنا انما هي باعتبار العمل
لا باعتبار النفي فيقدر باعتبار الفعليه لا باعتبار النفي فجوازها وان
كانت لفظه واحده وزان قولك ما كان زيد شيا الا شيا لا يعبا
به فليس بمعنى ما كان وانت اذا نصبت شيا بعد الا في مسله
ما كان انما تقدر الفعل العامل الذي هو كان من غير النفي
وكذلك اذا قدرت ليس بعد الا في مسله ليس زيد شيا الا شيا
انما تقدرها مجرده عن معنى النفي وانما وقع الاشكال من جهه
كونها لفظه واحده افادت ما افاده قولك ما كان وذهل عما فيه
من الجهتين والذي يدل على ان اعتبار ذلك لغه صحيحه قولك ليس زيد
الا قايما كما تقول ما كان زيد الا قايما ولا يقولون ما زيد الا
قايما لما يودي اليه من اعمال ما عمل للنفي في الاثبات ولئلا
يودي الى ذلك التناقض المذكور وهذا التعليل المذكور في لا احد
فيها الا زيد خير من تعليل ابي علي فانه في انه انما امتنع البدل
على اللفظ لانه يودي الى دخول لا على المعارف وهي مختصه بالنكرات
فانه يرد عليه لا احد فيها الا رجل واشباهه فقد انتفت العله
التي ذكرها والاجماع باق على امتناع البدل على اللفظ قوله ومخفوض
ومخفوض بعد غير لانه مضاف اليه فلا يكون الا مخفوضا وبعد
سوى وسواء لانه كذلك وبعد حاشى في الاكثر لانهم يستعملونها وسواء
حرف خفض وقد جا منصوبا بعدها في مثل قولهم اللهم اغفر لي ولمن
سمع حاشى الشيطان وابن الاصبع وهو قليل ووجهه ان يقدر
فعلا بمعنى جانب بعضهم الشيطان قوله واعراب غير فيه كاعراب

المسى

المستثنى بالا على التفصيل يريد اذا استعملت استثنا واما اذا استعملت
استعملت صفه فحكمها حكم الصفات على ما سياتي فاذا استعملتها
استعملتها استثنا اعربتها باعراب ما بعد الا لانها اسم لا بد لها
من اعراب وقد وجب لما بعده الخفض بالاضافه فجعل اعرابه
الاعراب المستحق لما بعد الا فلذلك تقول جاني القوم غير زيد
وما جاني غير اخيك احد وما جاني احد غير حمار وما جاني احد
غير زيد وغير زيد وما جاني غير زيد قوله وغير صفه حملت الى
اخره لانها اسم بمعنى المغايره وخلاف المماثله كقولك مغاير
فكما ان مغايرا صفه فكذلك غير واستعمالها في المغايره على
جهتين احدهما المغايره في الذات كقولك مررت برجل غير زيد
بريد بانسان اخر والثاني المغايره في الصفات وان كانت الذات
واحده كقولهم دخلت بوجه غير الوجه الذي خرجت به بهذه
مغايره الصفه قوله وحملت الا عليها في الصفه اذا كانت تابعه
لجمع منكور غير محصور لتعذر الاستثنا لما حملوا غير على الا
في الاستثنا حملت الا عليها في الصفه في الموضع الذي يتعذر فيه
الاستثنا وهذا مذهب المحققين كقولك جاني رجال الا زيد
لانك لو جعلت زيدا مستثنى من رجال لم يستقم لان شرط
الاستثنا ان يدخل المستثنى لو سكت عنه في المستثنى منه
وهاهنا لا يدخل زيد في قولك جاني رجال اذ لا دلاله عليه له
ومثله قوله تعالى لو كان فيهما الهه الا الله وقد زعم قوم
انها يصح حملها على الصفه مع صحه الاستثنا ومتمسكهم
قول الشاعر وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان
وهو شاذ عند الاولين قوله واعراب سوى وسواء النصب وسواء

هذا مذهب سيبويه وهو عنده ظرف من حيث المعنى لانك اذا قلت
جاني القوم سوى زيد فكانك قلت مكان زيد ولم يسمع منهم
الا منصوبا فلذلك التزم فيه النصب وقد اجاز قوم اجراه مجرى
غير ومتمسكهم قوله ولم يبق سوا العدوان دناهم كما دانوا
تجانف عن جو اهل اليمامه ناقتي وما قصدت من اهلها لسوايكا
اي لغيرك وليس ببعيد وهو عند الاولين شاذ قوله خبر كان
واخواتها هو المسند بعد دخولها مثل كان زيد قايما لا يتميز خبر
كان عن خبر المبتدا في المعنى الا بدخول كان فلذلك جعل المميز
له وهي واخواتها سياتي الكلام عليها في الافعال وامره على نحو
خبر المبتدا فيما يجوز ويمتنع قوله ويتقدم معرفه تخصيص له
عن خبر المبتدا الا ان خبر المبتدا لا يتقدم معرفه وهذا يتقدم وسبب
ذلك ان الحكم على خبر المبتدا بالتقديم اذا كان معرفه لا وجه له
وهذا هاهنا ان قدر متقدما انتصب فيبين قصد المتكلم بنصبه
قوله ويحذف عامله في مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا
فخير وان شرا فشر هذه المسله ونظايرها يجوز فيها اربعة اوجه
هذا افصحها وعكسه اضعفها ونصبهما ورفعهما متوسط فوجه
النصب في الاول ان كان خيرا اي كان عمله خيرا ووجه
الرفع في الاول ان كان في عمله خير فالنصب اذا اولى لقله
التقدير وقوة المعنى ووجه الرفع في الثاني ان يكون خبر المبتدا
اي فجزاوه خير ووجه النصب ان يكون على ان كان جزاوه خيرا فالرفع اذا
اقوى لان فيه اضمار المبتدا بعد فا الجزا الا غير وهو كثير وفي
النصب اضمار كان واسمها وليس بكثير وايضا فان فيه تقدير
الفعل الماضي مع وجود الفا وهما لا يجتمعان فقد ثبت ما ذكرنا

من ان نصب الاول ورفع الثاني افصح وعكسه اضعف والوجهان
الاخران متوسطان قوله ويجب الحذف في مثل اما انت منطلقا
انطلقت اي لان كنت منطلقا انطلقت حذفت اللام حذفا قياسا
ثم حذفت كان اختصارا فوجب رد المتصل منفصلا لتعذر الاتصال
وزيدت ما بعد ان في موضع كان عوضا عنها ودلالة عليها فصار
الكلام اما انت منطلقا انطلقت ومنه قوله ابا خراشة اما انت ذا نفر
فان قومي لم تاكلهم الضبع والكلام عليه وعلى امثاله مثل ذلك
سوا قوله اسم ان واخواتها هو المسند اليه بعد دخولها مثل ان زيدا
قايم ثم لا يتميز اسم ان من المبتدا في المعنى الا بدخول لفظ ان عليه
فلذلك جعل فصلا والكلام على ان واخواتها سياتي في الحروف
المنصوب بلا التي لنفي الجنس قوله المنصوب بلا التي لنفي الجنس
هو المسند اليه بعد دخولها يليها نكره مضافا او مشبها به لما كانت
ترجمه هذا الفصل بقولهم المنصوب بلا وجب ان يحدها بكون معه
منصوبا فلذلك ذكرت هذه الشرايط فلو ترجم باسم لا لاستغنى
بان يقال هو المسند اليه بعد دخولها وسيبين فايده اشتراط كل
واحد من هذه القيود مثل لا غلام رجل ولا عشرين درهما لك
والمعني بالمشبه بالمضاف ان يكون الداخل عليه لا متعلقا باسم
اخر على غير جهه الاضافه فاجري مجرى المضاف لشبهه به في
الارتباط قوله فان كان مفردا فهو مبني على ما ينصب به هذا
اولى من قولهم مبني على الفتح فانا نقول لا غلامين لك وليس مبنيا
على الفتح وكذلك لا مسلمين لك واذا قلنا مبني على ما ينصب به
شمل ذلك كله وانما بني المفرد معه لما تضمنه من معنى الحرف
لان معناه لا من رجل ولم يبن المضاف ولا المشبه به اما لان
يبن

الاضافه مانعه لخصوصيتها بالاسما واما لان البنا بنا تركيب فكره
تركيب اكثر من كلمتين قوله وان كان معرفه او مفصولا بينه وبين
لا وجب الرفع والتكرير اما وجوب الرفع في المعرفه فلان وضع
لا على نفي النكرات واما التكرير فلانه لما فات التنكير المودي الى
نفي معنى الاحاد جعل التكرير كالعوض لما فيه من افاده التعدد وانما
وجب الرفع في المفصول بينه وبين لا لما حصل من الفصل فضعف
امرها ولاراده المشاكله بينه وبين ما يقدر جوابا له على ما يذكر في
عله وجوب التكرار واما وجوب التكرار عند الفصل فلانهم قصدوا
مطابقته لما هو جواب له فاذا قلت لا فيها رجل ولا امراه فهو جواب
لقول من يقول افي الدار رجل ام امراه ه فجعل الجواب مشاكلا
للسوال في الفصل وفي التكرار وفي الرفع جميعا فهذه عله تصلح
لثلثه احكام الفصل والرفع والتكرار فان قيل فمقتضى ذلك ان
يجوز ولا فيها رجل جوابا لمن قال افي الدار رجل فالجواب من
وجهين احدهما انه ليس جوابا لمثل ذلك على التحقيق وانما جواب
مثل ذلك نعم او لا ولا يلزم الا بجاب الا بذلك لانه قد يجاب بزياده
على ما يحتاج اليه في الجواب كما لو قيل اقام زيد صح ان يقال ما قام
زيد وان كان الجواب في التحقيق لا والثاني انه لا يلزم من القصد
الى مناسبه الفاظ متعدده مناسبه الفاظ اقل منها قوله ومثل
قضيه ولا ابا حسن لها متاول ووجه ايراده انه دخل النفي على المعرفه
من غير تكرير وجوابه انه لم يقصد قصد المعرفه وانما قصد الى نفي
المماثل وهو في المعنى نكره فكانه قال ولا مثل ابي حسن لها وهذا
نكره في المعنى قوله وفي مثل لا حول ولا قوه الا بالله خمسه اوجه
اما فتحهما فوجهه ان يقدر كل جمله على حيالها وهي اذا انفردت

كان

كانت كذلك واما فتح الاول ونصب الثاني فتقدير الاولى جمله
مستقله وتقدير الثاني معطوفا على لفظها ولا الثانيه مثلها في قولك
ما جاني رجل ولا امراه لتاكيد معنى النفي فهي على هذا جمله واحده
ووجه الرفع في الثاني والاول مفتوح مثل وجه النصب الا انه
على الموضع ووجه الرفع فيهما احد امرين اما لانه جواب لما
يقولهم ارجل في الدار ام امراه على ما ذكر في قولهم لا رجل في الدار
ولا امراه واما لانهما لو فتحا على اصلهما لتوهم التركيب فيهما وليس
من جنس كلامهم تركيب هولا العدول باحدهما لما فيه من التحكم
فعدلوا بهما جميعا فهذا وجه حسن لهذه اللغه واما رفع الاول
وفتح الثاني فوجهه ان الاولى جعلت لا المشبهه بليس فلذلك
قيل على ضعف لان استعمال لا بمعنى ليس قليل واما فتح الثاني
فواضح قوله واذا دخلت الهمزه لم تغير العمل ومعناها الاستفهام والعرض
والتمني لان العامل لا يتغير عمله لدخول كلمه الاستفهام عليه
سوا كان لحقيقه الاستفهام او لما حمل عليه وهذا جار في كل
باب فلذلك بقي عمل لا بعد دخول الاستفهام فتقول الا رجل
في الدار مستفهما والا نزول عندي في العرض والا ما ابرده في
التمني واما قوله الا رجلا جزاه الله خيرا يدل على محصله تبيت
فهذه عند الخليل ليست لا الداخله عليها همزه الاستفهام ولكنها
حرف موضوع للتحضيض براسه فكانه قال الا تروني رجلا وقال
ولذلك نصب ونون وهي عند يونس لا دخلت عليها همزه الاستفهام
بمعنى التمني وكان القياس الا رجل ولكنه نونه لضروره الشعر
والوجهان مستقيمان قوله ونعت المبني الاول مفردا يليه مبني
ومعرب فالحكم فيه جواز الامرين البنا والاعراب وقوله رفعا

ونصبا تفصيل للاعراب الجايز فيه وانما قال ونعت المبني احترازا من
نعت المعرب فانه لا يكون فيه الا الاعراب مثل لا غلام رجل ظريفا فيها وقوله الاول احترازا من النعت الثاني وما بعده لانه
لا يكون فيه الا الاعراب مثل لا رجل ظريفٌ عاقلًا وعاقلٌ وقوله
مفردا احترازا من نعتٍ مضافٍ فانه لا يكون فيه الا الاعراب كقولك
لا رجل حسن الوجه وقوله يليه احترازا من ان يفصل بينه وبين
المنعوت فاصل مثل لا رجل في الدار ظريف فانه لا يجوز فيه الا الاعراب
وذلك مثل قولك لا رجل ظريفَ فيها وظريفٌ فيها فيجي فيه البنا والاعراب
رفعًا ونصبًا اما البنا فلتنزلهما منزله شي واحد واما الرفع فعلى
المحل لان البنا فيه عارضٌ على ما تقدم في مثل يا زيد الظريف وان
كان المعرب الاعراب بالعكس والنصب على اللفظ لان الحركه في قولك
لا رجل عارضه في هذا الموضع فاشبهت لعروضها حركه الاعراب
فلذلك جا النعت عليها ونصب النعت في هذا الباب كرفعه في يا
زيد الطويل لان الضمه في يا زيد عارضه مثل الفتحه في لا رجل وقد
تقدم ما يرشد اليه قوله وفي مثل لا ابا له ولا غلامي له جايز لشبهه
بالمضاف لمشاركته له في اصل معناه فيجوز على ذلك ان تقول لا اباله
ولا غلامي له فيعطي هذا المنفي احكام المضاف فلذلك اثبت الالف
في لا ابا له وحذفت النون في لا غلامي له لان ذلك حكمه اذا كان
مضافا وهو على هذه اللغه معرب لانه اجري مجرى المضاف خلاف
اللغه الاخرى فانه فيها مبني لانه غير مشبه بالمضاف بل
يجري مجرى المفردات وانما شبه بالمضاف في هذه اللغه القليله
لمشاركته المضاف في اصل معناه لان معنى قولك ابوك اب
لك فقد اشتركا في هذا المعنى وهو نسبه الابوه الى المذكور بعد اللام

٤٥
مثلها في الاضافه وان اختلفا في ان الحذف يفيد قوه الخصوصيه حتى
يصير معرفه واثبات اللام لا يصير معه كذلك فلما اشتركا في اصل معنى
الاضافه حمل على المضاف واجري مجراه فلذلك قيل لا ابا له ولا غلامي
له والذي يوضح ان هذا الحكم في مثل ذلك انما كان لشبهه به
بالمضاف فيما ذكرناه انهم لا يقولون لا ابا فيها ولا رقيبي عليها لان
الاضافه لا تكون بهذا المعنى قوله وليس بمضاف لفساد المعنى خلافا
لسيبويه فمذهب سيبويه ومن تابعه ان ما ذكرناه مضاف
واللام لتاكيد الاضافه فلذلك كانت فيها احكام الاضافه وانما
غره من ذلك وجود احكام الاضافه فظن انه مضاف وليس بمستقيم
لامرين احدهما انا نقطع بان قولهم لا ابا لك بمعنى لا اب لك ولا
خلاف في ان لا اب لك غير مضاف فوجب ان يكون الاخر مثله والوجه
الثاني ان لا هذه لا تدخل الا على النكرات ولو كان مضافا لكان
معرفه وحينئذ يمتنع دخول لا عليه وصحه دخولها دليل على انه
غير مضاف فقد وضح ان الحق ما قدمناه من انه انما اعطي
هذا الحكم لشبهه بالمضاف لا لكونه مضافا بالتحقيق جمعا ولا
المشبهتين بليس قوله خبرما ولا المشبهتين بليس هو المسند
بعد دخولهما وقد تقدم الكلام على مثل ذلك في خبر ان وهي لغه
اهل الحجاز واما لغه بني تميم فيرفعون ما بعدهما على الابتدا
والخبر ولغه اهل الحجاز هي التي جا عليها التنزيل قال الله تعالى ما
هذا بشرا وما هن امهاتهم ووجه شبههما بليس في النفي والدخول
على المبتدا والخبر الا ان ما اقوى شبها لكونها لنفي الحال وكان
استعمال لا بمعنى ليس شاذا قوله واذا زيدت ان مع ما او انتقض
النفي بالا او تقدم الخبر بطل العمل اما وجه ابطالها اذا دخلت ان

فلانها عامل ضعيف عمل على خلاف القياس لسبه ليس بالقوى
فلما فصل بينهما وبين معمولها ضعفت عن العمل واما وجه الا
ابطالها اذا انتقض النفي بالا فلانها انما عملت لما فيها من معنى
النفي فاذا دخلت الا حصل الاثبات فانتقض معنى النفي وهو
المعنى الذي عملت لاجله فبطل العمل واما وجه ابطالها اذا
تقدم الخبر فلما تقدم من كون عملها على غير القياس فلم يقو
في التصرف بخلاف ليس فانها اصلية في العمل فلم يبطل عملها التقدم
الخبر فلذلك جاز ليس قايما زيد **قوله** واذا عطف عليه بموجب
فالرفع مثاله قولك ما زيد قايما بل قاعد وما زيد قايما ولكن
قاعد فلا يجوز في هذا المعطوف الا الرفع لما ذكرناه من ان عملها
يبطل فيها لما قصد فيه الاثبات لانها عملت للنفي فاذا كان ذلك
مبطلا لعملها في الاصل المعطوف عليه فهو في المعطوف الذي هو
فرع عليه اجدر ويكون المحلوف رفعه على العطف على المحل لانه لما بطل
معنى النفي فيه صار كانه معطوف على اسم غير معمول للنفي
واذا قدر الاول غير منفي باعتبار هذا المعطوف [illegible] بالنسبة
اليه رفع لوجوب رفعه عند عدم النفي فاما اذا عطف
بغير حرف موجب فحكمه في الاعراب حكم المعطوف عليه كقولك
ما زيد قايما ولا قاعدا ويشترط فيه ما يشترط في غيره في انه
منزل منزله المعطوف عليه فلذلك لم يجز ما زيد قايما ولا قاعدا
عمرو لانك اذا جعلت قاعدا معطوفا على قايما لم يجز لخلو الثاني
من الضمير الذي يجب للاول وان جعلته معطوفا عليه عطف الجملة
على الجملة الا انك قدمت الخبر اعملت ما في الخبر مقدما وهو غير
جايز في الاصل فكيف يجوز في الفرع فاما اذا قلت ليس زيد قايما

ولا



ولا قاعدا عمرو فهذه جايزه على التقدير الثاني ممتنعه على التقدير
الاول المجرورات **قوله** المجرورات هو ما اشتمل على علم
المضاف اليه لا بغير المجرور الا بذلك كما تقدم في المرفوع
والمنصوب **قوله** والمضاف اليه كل اسم نسب اليه شي بواسطه
حرف جر لفظا او تقديرا مرادا فقد دخل تحت ذلك المجرور بالحرف
والمضاف اليه والمجرور بالحرف مضاف اليه ايضا الا ترى انك
اذا قلت مررت بزيد فقد اضفت المرور الى زيد بواسطه حرف
الجر ولذلك تسمى حروف جر لانها تجر معاني ~~الاسم اليه~~ **قوله** او تقديرا
ليدخل فيه المجرور باضافه الاسم اليه **قوله** مرادا احترازا من
مثل قولك قمت يوم الجمعه فانه نسب اليه القيام بواسطه حرف
جر تقديرا ولكنه محذوف غير مراد وسياتي شرط كونه مرادا **قوله**
فالتقدير شرطه ان يكون المضاف اسما مجردا تنوينه لاجلها هذا تفسير
للمخفوض باضافه اسم اليه والغرض ان يندرج فيه المعنوي واللفظي
ولا يمكن التشريك بينهما الا بذلك فاذا فصل فصل باخص من ذلك
قوله مجردا تنوينه لاجلها يريد التنوين وما قام مقامه وكذلك
ما ليس فيه تنوين يقدر ان لو كان فيه تنوين كان محذوفا لاجلها
قوله وهي معنويه ولفظيه فالمعنويه ان يكون المضاف الى اخره
فسر المعنويه بان يكون المضاف غير صفه مضافه الى معمولها لانها
لا تلتبس الا به فاذا قصد تمييزها حصل بذكر ما يلتبس به منفيا عنها
وهي على ثلثه اضرب بمعنى اللام وبمعنى من وبمعنى في قليلا فالذي
بمعنى من شرطه ان يكون المضاف نوع المضاف اليه كقولك خاتم
فضه والذي بمعنى في شرطه ان يكون المضاف اسما مضافا الى ظرفه كقولك
ضرب اليوم والذي بمعنى اللام ما عدا هذين القسمين **قوله** ويفيد

فحله

هو ... لم يستلم ...

الانفصال اي الاسم **قوله** لفظا المجرور ...

٤٦

تعريفها مع المعرفه وتخصيصا مع النكره يعني الاضافه المعنويه لان
الكلام فيها بخلاف اللفظيه فانها لا تفيد امرا معنويا على ما سياتي
وانما افادت هذه تعريفا مع المعرفه لان وضعها على ان تفيد ان
بين المضاف والمضاف اليه خصوصيه ليست لغيره فيما دل
عليه لفظ المضاف فلذلك افادت التعريف واما تخصيصها اذا
اضيفت الى النكره فواضح قوله وشرطها تجريد المضاف من
التعريف لان الاضافه ان كانت الى معرفه ادا الى الجمع بين التعريفين
وهو مطرح في لغتهم وان كان الى نكره لم يستقم لان تعريفه ابلغ
من تخصيصه قوله وما اجازه الكوفيون من الثلاثه الاثواب
وشبهه من العدد ضعيف لانهم جمعوا بين التعريفين الاضافه الى
المعرفه ودخول الالف واللام في المضاف وليس بمستقيم لمخالفته
للقياس واستعمال الفصحا اما القياس فما ذكرناه واما استعمال
الفصحا فالمسموع منهم ثلثه الاثواب قال
وهل يرجع التسليم او يكشف العمى ثلث الاثافي والديار البلاقع
وقال ما زال مذ عقدت يداه ازاره فسما فادرك خمسة الاشبار
والذي غر الكوفيين ما نقل عن قوم غير فصحا ووجهه في القياس ضعيف
وهو ان الثلاثه هي الاثواب بخلاف قولك غلام زيد لانهما متغايران
ولما كانت هي الاثواب وهي المستند اليها كانت اشبه بالتعريف
من الثاني وهذا ضعيف لانها مضافه اضافه معنويه وليس ما
ذكروه بالذي يجوز ذلك الا ترى انك اذا قلت خاتم الفضه فالخاتم
هو الفضه وليس يجوز تعريف الاول فبطل ما تمسكوا به قوله
واللفظيه ان تكون صفه مضافه الى معمولها مثل ضارب زيد وحسن
الوجه قوله صفه ليخرج ما ليس بصفه قوله مضافه الى معمولها

ليخرج

لتخرج الصفه المضافه الى غير معمولها كقولك مصارع مصر وشبهه
فانها صفه مضافه اضافه حقيقيه لانها اضيفت الى غير معمولها
ونحوه مالك يوم الدين على الاصح وذلك انما يكون في باب اسم الفاعل
وباب اسم المفعول وباب الصفه المشبهه بها وسياتي لكل واحد
منهما باب يذكر فيه قوله ولا تفيد الا تخفيفا في اللفظ لانهم لم يقصدوا
فيها الا مجرد تخفيف والمعنى كما كان الا ترى انك اذا قلت مررت برجل
ضارب زيدا كان في المعنى كقولك مررت برجل ضارب زيد فعلم
انهم لم يقصدوا الا التخفيف والمعنى على ما كان عليه في العمل
والذي يدل على انه عندهم كذلك قولهم رب ضارب زيد وقوله عز
وجل هذا عارض ممطرنا قوله ومن ثم جاز مررت برجل حسن الوجه
الى اخره يعني ومن جهه انها لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ جاز مررت
برجل حسن الوجه لانها لو افادت غير ذلك لوجب ان يكون حسن
الوجه معرفه فيمتنع جريه صفه على النكره وامتنع بزيد حسن
الوجه فلو كان حسن الوجه معرفه لما جرى به على المعرفه ولما كان
نكره لم يجز وجاز الضاربا زيد لانه افاد تخفيفا بحذف النون للاضافه
وامتنع الضارب زيد لان التنوين قد زال لاجل الالف واللام فلم تكن
الاضافه مفيده تخفيفا فلذلك امتنع خلافا للفرا فانه اجازها اما
لانه توهم ان التعريف انما دخلها بعد الحكم باضافتها فحصل التخفيف
بالاضافه فلما قصد التعريف عرف بما يليق به واما لانه توهم انه
مثل قولهم الضارب الرجل والضاربك وكلا الامرين غير مستقيم
اما الاول فلان الالف واللام هي السابقه والاضافه انما اتت بعد
الحكم بذهاب التنوين فلا يستقيم نسبه حذف التنوين اليها واما
الثاني فسياتي الكلام عليه قوله وضعف الواهب المائه الهجان وعبدها

[illegible]

لان قوله وعبدها معطوف على المايه المضاف اليه الواهب
والمعطوف حكمه حكم المعطوف عليه فكانه قال الواهب عبدها
فتكون مثل الضارب زيد وانما جوزه بعض النحويين لانه ليس
مباشرا وانما هو تابع وقد يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع كما
في قولهم رب شاه وسخلتها بدرهم ولو قيل رب سخلتها لم يجز
وانما جاز الضارب الرجل حملا على المختار في الحسن الوجه لانهم
لما شبهوا الحسن الوجه في النصب بالضارب الرجل شبهوا الضارب
الرجل في صحه الاضافه بالحسن الوجه وذلك انما كان في الحسن
الوجه لمجي الالف واللام في الثاني فينبغي ان يشبه به ما كان موافقا
له في ذلك فلا يلزم من جواز الضارب الرجل جواز الضارب زيد لما
ذكرناه واما الضاربك وشبهه فمن قال انه مضاف فلانهم
حملوه في صحة الاضافه على ضاربك الا ترى انهم اذا وصلوا اسما
الفاعلين والمفعولين بمفعولاتها وكانت مضمرات متصلات
التزموا الاضافه ولم ينظروا الى تخفيف لانهم لو اثبتوا فيه التنوين
او النون لجمعوا بين النقيضين لان التنوين والنون مشعران
بالتمام والضمير المتصل في حكم تتمه الاول فيصير متصلا منفصلا
في حال واحده ولما التزموا الاضافه من غير تحقيق تخفيف في ضاربك
حملوا الضاربك عليه لانه باب واحد فقد ثبت انه لا تغيير فيه
تخفيف لمانع منع فحصل من ذلك انه لا يلزم من صحه اضافه الضاربك
صحه اضافه الضارب زيد وهذا كله على قول من يقول انه
مضاف فاما من زعم انه مفعول وليس بمضاف فسوال الغرا
مندفع عنه من اصله ولا يجد بعد في الوجهين جميعا قوله ولا
يضاف موصوف الى صفته ولا صفه الى موصوفها لتعذر ذلك لفظا

ومعنى

ومعنى اما الاول فلو ذهبت تضيف الموصوف الى صفته لكنت معرفا
للشي بغيره ما لم يقصد به الذات الا ترى انك اذا قلت مررت بزيد
العالم فالمقصود بالذات زيد العالم لم يجي الا لغرض الحكم عليه
بالعلم وايضا فان كونه صفه يقتضي له حكم التبعيه وكونه مضافا
اليه يقتضي له حكم المقصود بالنسبه اليه فيكون فكيف يكون
الشي تابعا متبوعا من جهه واحده وايضا فان الصفه تقتضي ان
تكون باعراب الموصوف وكونه مضافا اليه يقتضي ان يكون مخفوضا
بالاضافه فيودي الى ان يكون الشي مخفوظا مرفوعا وهو باطل
واما امتناع اضافه الصفه الى موصوفها فالكلام فيه كالكلام في
الاول وزياده وهو انه يودي الى تقديم التابع وتاخير المتبوع فهو
عكس حقيقتهما ولذلك امتنع تقديم الصفه على الموصوف قوله ومثل
مسجد الجامع الى اخره وجانب الغربي وصلوه الاولى وبقله الحمقا متاول
هذا يرد شبهه في اضافه الموصوف الى صفته لانهم يقولون المسجد
الجامع والجانب الغربي والصلوه الاولى والبقله الحمقا فاذا قالوا
مسجد الجامع فقد اضافوا الموصوف الى صفته والجواب انه قد
تقدم ما يمنع من ذلك فوجب تاويل هذه المواضع بما يستقيم به جريها
على قياس لغتهم فيكون قولهم مسجد الجامع متاولا بمسجد الوقت
الجامع وكما يصح وصف المسجد بكونه جامعا لانه موضع الاجتماع فيه
يصح وصف الوقت بكونه جامعا لكونه وقتا تجتمع فيه فصحت الاضافه
لا باعتبار اضافه الموصوف الى صفته وجانب الغربي متاول بجانب
المكان الغربي وصلوه الاولى متاول بصلوه الساعه الاولى وبقله الحمقا
متاول ببقله الحبه الحمقا فاضيفت البقله الى الحبه التي هي البزر
والحمقا صفه للحبه وكما يصح وصف البقله بالحمقا يصح وصف الحبه بالحمقا

قوله ومثل جرد قطيفه واخلاق ثياب متاول هذا يرد شبهه
في اضافه الصفه الى موصوفها لانهم يقولون قطيفة جرد وثياب
اخلاق فاذا قالوا جرد قطيفه واخلاق ثياب فانما اضافوا ما
كان صفه الى الموصوف والجواب انه قد تقدم ما يمنع ذلك
فوجب تاويله على جهه وجه يستقيم وتاويله انهم حذفوا قطيفه
من قولهم قطيفه جرد حتى صار كانه اسم غير صفه فلما قصدوا
تخصيصه لكونه صالحا لان يكون قطيفه وغيرها مثل خاتم في كونه
صالحا لا يكون فضه وغيرها اضافوه الى جنسه الذي يتخصص به
كما اضافوا خاتما الى فضه فقالوا خاتم فضه وقد شبه النحويون
هذا الباب في كونهم حذفوا الموصوف واستعملوا الصفه مكانه
فلما احتاجوا الى تبيين ذكر موصوفها بعدها لوجه من التبيين
اعبد بقوله والمومن العايذات الطير يمسحها ركبان مكه بين الغيل
وان لم يكن مثلها في الاضافه قوله ولا يضاف اسم مماثل للمضاف
اليه في العموم والخصوص كليث واسد وحبس ومنع لعدم الفايده
لان الاضافه لم تات الا للتخصيص او توضيح فاذا اضفت الاسم الى
مثله كنت كانك اوضحته بنفسه او خصصته بنفسه وهو غير
مستقيم بخلاف كل الدراهم وعين الشي فانه ليس مثله لان كلا
صالح للدراهم وغيرها فاذا اضفته الى الدراهم فقد حصلت فايده لم
تكن وكذلك عين الشي ونفس الشي وما كان مثله فان المضاف
يختص بهذه الاشيا المانعه من صلاحيه ان يكون للمضاف اليه وغيرا
قوله وقولهم سعيد كرز ونحوه متاول هذا يرد اعتراضا على
قولهم لا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه ~~كليث واسد~~ من غير في العموم
والخصوص وتقديره ان سعيدا وكرزا اسمان لمسمى واحد كليث واسد

من غير

من غير ان يكون في احدهما خصوص او عموم وقد صحت اضافه
سعيد الى كرز باتفاق فلتصح اضافه ليث الى اسد والجواب
انه قد تقدم ما يمنع من ذلك فوجب تاويل ما نحن فيه وتاويله
ان الاسم يطلق ويراد به اللفظ ويطلق ويراد به المدلول فيحمل
الاول منهما على المدلول والثاني على اللفظ فكانك اذا قلت جاني
سعيد كرز قلت جاني مدلول هذا اللفظ فهو في الحقيقه اضافه الشي
الى غيره لان مدلول اللفظ غير اللفظ ولا يمكن تقدير العكس فيه
لانك تسند اليه ما لا يصلح اسناده الى اللفظ كقولك جاني سعيد
كرز ولم يقولوا كرز سعيد وان كان يحتمل هذا التاويل لان
قصدهم بالاضافه التوضيح واللقب اوضح من الاسم فكانت الاضا
فه الى الاوضح اولى من العكس قوله واذا اضيف الاسم الصحيح والملحق
به الى يا المتكلم كسر اخره واليا مفتوحه او ساكنه فالاسم الصحيح
يعني به ما ليس اخره الفا ولا يا ولا واوا والملحق به ما كان اخره واو
او يا قبلها ساكن فمثال الصحيح ثوبي وداري والملحق به ظبيي
ودلوي لان حرف العله يخف النطق به متحركا لسكون ما قبله ووجب
كسر ما قبل يا المتكلم لمناسبتها ولان الضم والفتح فيما قبل اليا مستثقل
بخلاف الكسر الا ترى انهم يقولون رايت القاضي ولا يقولون رجيٌ
ولا قلنسوٌ بل رجىً وقلنسٍ استثقالا لذلك ويجوز في يا المتكلم الفتح
والسكون وقد اختلف في ايهما الاصل والصحيح انه الفتح لانها كلمه على
حرف واحد فوجب ان يبنى على حركه قياسا على الاكثر في كلامهم
كقولهم ضربتَ وضربتُ واشباه ذلك ثم سكنوها بعد ذلك على سبيل
التخفيف وشبهه اولئك انها حرف عله فيجب ان تبنى على السكون
وان كانت كلمه كواو ضربوا وجوابه ان تحريك الواو بعد الضم مستثقل

والدليل عليه اطراحهم اياه في الاسما اذا ادى اليه قياس فلا
يلزم من رفض الحركه في الواو استثقالًا لانها رفض الحركه في غيرها
مع انه القياس وانتفا قول المعارض قوله فان كان اخره
الفا ثبتت وهذيل يقلبها لغير المثنى يا لانه لا يخلو الاسم المضاف
الى يا المتكلم اذا لم يكن صحيحا ولا ملحقا به من ان يكون اخره الفا
او واوا او يا فان كان الفا ثبتت على حالها في اللغه الفصيحه
كقولك عصاي ورحاي وضاربي وهذيل يوافق في هذا الباب المثنى
ضاربي لما كان للمثنى ويخالف في غيره فيقلبها يا فيقول عصي
ورحي ووجهه ان اصله عصوي ورحوي فاستثقلت الحركه على الواو
واليا فحذفت فسكن حرف العله قبل يا المتكلم فوجب ادغامه فقالوا
عصيّ ورحيّ ولم يفعلوا ذلك في التثنيه لامرين احدهما ان العله التي
ذكرناها منتفيه اذ الالف في التثنيه لا اصل لها في واو او يا فيمكن ردها
اليها حتى تجري فيها ما جرى في عصي ورحي والثاني انهم لو فعلوا ذلك
في المثنى لالتبس المرفوع بغيره لانها علامه الرفع فاذا قلبتها يا لم
يبق للرفع علامه فان قلت فعصي في الاحوال الثلثه يلتبس فيه
الرفع بغيره قلت الفرق بينهما ان عصي اللبس فيه ليس لقلب
الالف يا لانها لو لم تقلب لكان الامر كذلك فلم يكن القلب فيها مؤديا
الى اللبس فلا يلزم من قلب الالف يا في المواضع الذي لا يؤدي القلب
فيه الى اللبس قلبها في موضع يؤدي القلب فيه الى اللبس المذكور
وان كان اخر الاسم يا فانك اذا اضفت الى يا المتكلم وجب الادغام
لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمه الواحده وان كان اخر الاسم واوا وذلك
انما يكون في المجموع جمع السلامه لا في غيره فانه اذا الحقته يا الاضافه
قلبت الواو يا وادغمت ثم لا يخلو ما قبلها من ان يكون مضموما فيكسر

ادغمتها فيها كقولك فتاي ... لانها اجتمعت ساكنة مع يا المتكلم

كقولك

٥٠

كقولك في مسلمون مسلمي اما قلب الواو يا فلان قياس لغتهم
اذا اجتمعت الواو واليا وتقدمت احداهما بالسكون قلبت الواو
يا وادغمت واما كسر ما قبلها فلانها لما انقلبت يا ساكنه لم يمكن
بقا الضمه قبلها فوجب تغييرها فحركت بالحركه المناسبه لها فقيل
مسلمي فان كان قبل الواو فتحه كان حكم الواو في قلبها يا كما تقدم
وبقي ما قبلها مفتوحا كقولك في مصطفون مصطفيّ وفي معلون
معليّ اذ لا موجب لتغيير الفتحه لسهوله النطق بها قبل اليا ويا
الاضافه مع ما ذكرناه من حروف العله مفتوحه لانها لو سكنت
لالتقا ساكنان فيلزم تحريكها بالفتح اما لانه اصلها لما ذكرناه
او لانها اولى من الضم والكسر لاستثقالهما عليها وقد جا الاسكان
فيها مع الالف اما لكون الالف فيها هذا يقوم مقام الحركه فيختص بها
واما لنيه الوقف وهو في قراه نافع في قوله ﴿و محياي﴾ وهو عند
النحويين ضعيف قوله واما الاسما الاسته وهي ابوك واخوك
وحموك وهنوك يعني اذا اضيفت الى يا المتكلم فانك تقول ابي واخي
كما تقول يدي لانهم لما حذفوا حرف العله من اخره تحذفهم من يد
ودم صار نسيا منسيا فلذلك اعربوه على ما قبله فقالوا اب واخ
فصار حكمه حكم الصحيح فلذلك قالوا ابي واخي واما المبرد فيجوز
ابيّ واخيّ ويتمسك بقول الشاعر: قدر احلك ذا المجاز وقد ارى
وابيّ مالك ذو المجاز بدار ۞ وليس فيه دليل لاحتمال ان
يكون اقسم بالاب مجموعا واصله ابين فلما اضافه سقطت النون
لاجل الاضافه فاجتمعت يا الاعراب ويا المتكلم فادغمت فيها فصار
لفظه ابيّ والدليل على ان الاب يجمع هذا الجمع قول الشاعر:
فلما تبين اصواتنا ۞ بكين وفديننا بالابينا ۞ واذا ثبت صحه جمعه

وهو قليل

على ما ذكرناه لم يكن لحمله على ما ذكره وجه لاثبات الباب بما يحتمل
غيره مما هو قياس لغتهم ثم لو سلم لذلك كان مردودا لانه خلاف
القياس واستعمال الفصحا واما حم وهن فانك اذا اضفتهما على
لغة من اعربهما بالحروف قلت حمي وهني والكلام فيهما كالكلام في
اخي وابي واما فوك فاذا اضيفته الى يا المتكلم فالافصح فيّ في الاحوال
الثلثة وقد جا فمي على غير الافصح فاما وجه فمي فانه يقال اذا افرد
فم وقياس هذه الاسما ان تلحق بمفرداتها يا المتكلم على ما هو عليه
كما قيل اخي وابي لانهم يقولون اخ واب فكما قيل في اخ اخي قيل في فم
فمي واما وجه فيّ وهي اللغة الفصيحة فهو انه انما قيل فم في المفرد لضرورة
تزول عند الاضافة وذلك انهم لو افردوه على اصل اخواته لقالوا فوٌ
فينقلب الواو الفا فيجتمع ساكنة مع التنوين فيحذف لالتقا الساكنين
فيبقى الاسم على حرف واحد وليس ذلك في المتمكن من كلامهم فاذا
اضافوا فقد زال التنوين من اجل الاضافة فوجب ان لا تحذف العين
لعدم المقتضي لحذفها واذا وجب ان تثبت العين وهي واو فقياس
هذه الواوات ان يكون ما قبلها من جنسها فصار اصله فوي فوجب
قلب الواو يا وادغامها في اليا على قياس مثل ذلك ثم قلبت ضمة الفا كسرة
ليصح النطق باليا بعدها فصار فيّ في الاحوال الثلاث **قوله** واذا قطعت
قيل اب واخ وحم وهن وفم يعني اذا قطعت عن الاضافة مطلقا ووقعت
مفردة التزموا حذف لاماتها وجعلوا الاعراب على عيناتها كما فعلو
في يد ودم ولذلك قلبوا الواو ميما في فم وتخفيف الميم افصح من غيره
تشبيها لها باخواتها ومنهم من يضم الفا لان الميم عوض عن الواو فضمت
لذلك ومنهم من يكسرها لانهم لما عوضوا عنها الميم صار كتعويض اليا
ومنهم من يشددها فيقول فمّ لانهم لما عوضوا جعلوه عوضا من العين

واللام

واللام فشددوا لذلك **قوله** وجا حم ايضا مثل يد وخبٍ ودلوٍ وعصا
مطلقا يعني انه جات في حم لغات اخر غير اللغة الاولى فالاولى ان تعربه
بالحروف عند الاضافة الى غير يا المتكلم وبالحركات عند قطعه عن
الاضافة على ما ذكر وهذه اللغات احداها ان يكون مثل يد مطلقا
يعني اذا اضيف او لم يضف فيقول هذا حم وهذا حمك فيوافق
اللغة الاولى في الافراد ويخالفها في الاضافة واللغة الثانية ان يجري
مجرى خب فيقول هذا حمك وهذا حم فيخالف اللغة الاولى في
الوجهين جميعا واللغة الثالثة ان يجري مجرى دلو فيقال هذا حمو
وهذا حموك والرابعة ان يجري مجرى عصا فيقول هذا حماك وهذا
حما وجا في هن لغة اخرى غير ما ذكر وهي ان يجري مجرى يد مطلقا
فيقال هذا هن وهذا هنك فيوافق اللغة الاولى في الافراد ويخالفها
في الاضافة **قوله** وذو ولا يضاف الى مضمر ولا يقطع يعني ان الكلام
عليها باعتبار اضافتها وقطعها عن الاضافة وذو ممتنع فيها ذلك
فلم يحتج الى الكلام عليها في هذا المعنى وانما لم تضف الى مضمر لان وضعها
ليتوصل بها الى الوصف باسما الاجناس كقولك مررت برجل ذي مال
فلم يضف الا اليه لذلك ولم يقطع لانها ليست بمقصودة وانما هي وصلة
الى المضاف اليه فلذلك لم يقطع **قوله التوابع كل ثان باعراب
سابقه من جهة واحدة قوله** كل ثان يشمل التابع وغيره لان
خبر كان واخواتها وخبر ان ثوان لاسمايها **وقوله** باعراب سابقه
يخرج عنه مثل ذلك **وقوله** من جهة واحدة يخرج عنه خبر المبتدا
والثاني والثالث من باب علمت واعلمت لانهما ثوان باعراب سابقها
ولكن من غير جهة واحدة **قوله النعت** تابع يدل على معنى في متبوعه
مطلقا **قوله** تابع يدخل فيه النعت وغيره **وقوله** يدل على معنى في

وحيز ما حيز لام

متبوعه لتخرج عنه ما سواه وقوله مطلقا يدفع عنه وهم المتوهم
في مثل ضربت زيدا قايما انه داخل في ذلك فانه ان سلم انه تابع
يدل على معنى في متبوعه فليست دلالته على ذلك المعنى مطلقا وانما هو
مقيد بحال الضرب كما تقدم قوله وفايدته تخصيص او توضيح فالمهم
فالتخصيص في النكرات والتوضيح في المعارف هذا هو الغالب في
مجي الصفه وقد تجي لمجرد الثنا كاوصاف الله تع في مثل بسم الله الرحمن الرحيم
وشبهه وقد تجي لمجرد الذم كقولك فحل زيد الفاسق الخبيث في الموضع
الذي زيد متعين فيه قبل ذكر الفاسق وقد تجي لمجرد التاكيد كقولك
ضربت ضربه واحده لانها معلومه انها واحده فلم يفد الا مجرد التاكيد
ومنه قوله تع نفخه واحده قوله ولا فصل بين ان يكون مشتقا او غيره
اذا كان وضعه لغرض المعنى يعني ان معنى النعت يكون تابعا يدل
على معنى في متبوعه فاذا كانت دلالته كذلك صح وقوعه نعتا ولا فرق
بين ان يكون مشتقا او غيره ولكن لما كان الاكثر في هذا المقصود
وضع المشتق توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط حتى تاولوا
غير المشتق الى المشتق والاسما التي وقعت صفات وهي غير مشتقه
منها ما وقع صفه مطلقا في جميع استعماله وهو معنى قوله عموما
مثل المنسوب وذو والمضاف الى اسم الجنس واشباههما كقولك مررت
برجل تميمي وذي مال ومنها ما وقع صفه في بعض احواله كاي
في قولك مررت برجل اي رجل فمعناه وصف الرجل بكمال
الرجوليه ومنها اسما الاجناس اذا كانت معرفه باللام تابعه لاسما
الاشاره كقولك مررت بهذا الرجل فقولك الرجل ها هنا عند
المحققين صفه لهذا وان كان وضعه للذات في غير هذا الموضع
وانما استعمل الرجل ها هنا صفه لان ما تقدم من اسما الاشاره

دال

٥٥

دال على الذات فيتعين دلالة الرجل على المعنى لتقدم ما دل على الذات
وهو معنى الصفه واختص وصف اسم الاشاره بذلك لانه لا دلاله
فيه على حقيقه الذات فاحتيج الى بيان حقيقتها فاتى باسما الاجناس
لذلك ومثل اسما الاشاره في ذلك قولهم يا ايها الرجل قوله وتوصف
النكره بالجمل الخبريه فيلزم الضمير وانما اشترط ان تكون خبريه
لانها في المعنى حكم على صاحبها كالخبر فلم يستقم ان تكون انشائيه
لذلك ولذلك اتفق على تاويل قوله جاوا بمذق هل رايت الذيب قط
في انه مقدر بمذق مقول عنده هل رايت الذيب قط وانما لزم الضمير
ليحصل الربط بينه وبين موصوفه كما كان كذلك في الخبر الا ترى
انك لو قلت مررت برجل قام عمرو لم تكن ربطت بينهما بشي قوله
ويوصف بحال الموصوف وحال متعلقه الى اخره اما الموصوف
بحال الموصوف فقولك مررت برجل عالم وهو القياس واما الموصوف
بحال متعلقه فالمنزله منزله حاله كما في الخبر لحصول الفايده بذلك
مثل قولك مررت برجل حسن غلامه قوله فالاول يتبعه في
الاعراب والتعريف والتنكير والافراد والتثنيه والجمع والتذكير
والتانيث والثاني يتبعه في الخمسه الاول وفي الباقي كالفعل يعني
بالاول الصفه بحال الموصوف كقولك مررت برجل عالم فمثل ذلك
يتبعه فيما ذكر اما تبعه في الاعراب فلانه معرب من الجهه التي
اعرب بها متبوعه فوجب اعرابه بمثله واما التعريف والتنكير
فلانه في المعنى هو الاول فقصد والى موافقتهما في ذلك لتوافقهما
في قصد المعنى المراد واما الخمسه البواقي فلما كان المعنى للذات
المتبوع لها فوجب تطابقهما في ذلك لان لا يختل المعنى يعني بالثاني
الوصف بحال المتعلق فهذا يتبعه في الخمس الاول الرفع والنصب

في

حتى اذا احتمل الكلام والخطاب صدق

البواقي
والجر التي عبّر عنها بالاعراب والتعريف والتنكير وفي التابع
في بعض الخمس البواقي وهي الافراد والتثنيه والجمع والتذكير والتا بالباقي م
وانما لم يتبعه في هذه الخمسه البواقي لان تبعه فيها في الاول انما كان
باعتبار الفاعل وهو ثم ضمير المتقدم فوجب ان يتبعه فيها لذلك
والفاعل هاهنا غير المتقدم وهي بالنسبه اليه في ذلك كالفعل فكما
ان الفعل انما يكون مفردا اذا تقدم على فاعله المظهر فكذلك هذه
وكما ان الفعل انما يذكر ويؤنث باعتبار فاعله فكذلك هذه قوله
ومن ثم حسن قام رجل قاعد غلمانه وضعف قاعدون غلمانه يعني
ومن جهه كونها كالفعل قبل فاعله فوحد وان كان فاعله جمعا
كما تقول قام رجل قعد غلمانه وضعف قاعدون غلمانه كما
ضعف يقعدون غلمانه وانما جاز قام رجل قعود غلمانه لمجيئه
على صيغه لم يشبه بها الفعل بخلاف قاعدون فانه مشبه لقولك
يقعدون فلم يلزم من امتناع قاعدون امتناع قعود قوله والمضمر
لا يوصف ولا يوصف به لان الصفه لتوضيح المعارف والمضمر واضح الا
ترى ان انا في نهايه الوضوح وحمل عليه باب المضمر لانه منه قوله
والموصوف اخص او مساوٍ لانه هو المقصود بالنسبه المفيده والصفه
غير مقصوده بذلك ولا يليق بالقياس ان يجعل المقصود دون غير
المقصود في الدلاله على الذات المراده قوله ومن ثم لم يوصف
ذو اللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله يعني ومن جهه كون الموصوف
اخص او مساويا لم يوصف ذو اللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله
لان ما عداه من الاسما اخص منه فلذلك لم يوصف الا بمثله او
بالمضاف الى مثله قوله وانما التزم وصف باب هذا بذي اللام
للابهام اورد ذلك اعتراضا لكون المبهم لم يوصف بمضاف الى العلم

او مضاف

او مضاف الى معرف باللام وهو اخص منها واجيب عن ذلك بقوله
للابهام ومعنى ذلك ان اسم الاشاره لما كان ليس له دلاله على حقيقه
الذات كان وصفه بما يدل على الذات قبل الصفات هو القياس
والاسما الداله على الذات هي اسما الاجناس وتعريفها باعتبار معنا ها
في نفسها انما هو باللام فمن ثم اختص وصف اسما الاشاره بذي اللام
قوله ومن ثم ضعف مررت بهذا الابيض وحسن مررت بهذا العالم
يعني ومن جهه كون الصفه للمبهم الغرض بها تبيين الذات ضعف
مررت بهذا الابيض اذ ليس في قولك الابيض ما يتبين به حقيقه الذات
المشار اليها بخلاف قولك مررت بهذا العالم لانه تبين به ان المشار اليه
رجل فكان في ضمنه تبيين حقيقه المشار اليه العطف تابع مقصود
بالنسبه مع متبوعه قوله مقصود بالنسبه يخرج عنه الصفه والتو كيد
وعطف البيان لانها ليست مقصوده بالنسبه الا ترى انك اذا قلت جاء
زيد العاقل فالمقصود بالنسبه انما هو زيد والصفه انما جي بها للتو ضيح
بها وشرطها ان تكون معلومه ليصح الايضاح بها قوله مع متبوعه
يخرج عنه البدل لانه غير مقصود متبوعه معه الا ترى انك اذا
قلت اعجبني زيد علمه فانما الاسناد الى العلم دون زيد فخرج بقولنا
مع متبوعه البدل عن هذا الحد قوله يتوسط بينه وبين متبوعه
احد الحروف العشره شرط بعد تمام الحد لان الحد قبله قد تم ولم
يستغن بقوله تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشره
لان الحروف قد توسط بين الصفات وعرضنا حد يفصله عنها
فلو حد العطف بذلك لدخل فيه بعض الصفات وسياتي الكلام
على حروف العطف في فصل الحروف قوله واذا عطف على المضمر
المتصل المرفوع اكد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد لان المتصل

المرفوع تاكد اتصاله لفظا ومعنى حتى صار كالجز ولذلك اسكنوا
اللام في نحو ضربت فلما صار كالجز كرهوا العطف عليه في الصوره فاتوا
باسم مستقل موافق له في المعنى ليكون كانهم عطفوا عليه في الصوره
الا ان يقع فصل فيجوز تركه ويجوز الاتيان به اما الاتيان به فعلى
ما تقدم واما تركه فلطول الكلام كقوله تع ما اشركنا ولا اباونا
ومثل ما عبدنا من دونه من شي نحن ولا اباونا **قوله** واذا عطف على
المضمر المجرور اعيد الخافض نحو مررت بك وبزيد لان اتصال المضمر المجرور
بالجار اشد من اتصال الفاعل بالفعل فكره ايضا ان يعطف عليه
في الصوره وليس للمجرور مضمر منفصل فيفعل فيه كما فعل في المرفوع
فاعيد العامل الاول ليكون كالمستقل بنفسه فقالوا مررت بك
وبزيد وكذلك قالوا المال بينك وبين زيد فاعادوا بين لهذا
الغرض لا لغيره الا ترى انه لو قيل المال بينك وزيد لم يستقم اذ لا تعقل البينيه
البينية الا في متعدد فثبت انه لم يعد الثانيه الا لما ذكرناه **قوله**
والمعطوف في حكم المعطوف عليه يريد فيما يجب له ويمتنع كما اذا
وقع صله وعطف عليه جمله اخرى فانه يشترط فيها من الضمير ما
يشترط في الاولى وكذلك اذا وقع خبرا وحالا او ما اشبهه ومن ثم لم
يجز في ما زيد بقايم او قايما ولا ذاهب عمرو الا الرفع لانك لو خفضته
لصار مشتركا بينه وبين قايم وقايم خبر عن زيد فيجب ان يكون
ذاهب عمرو يصح ان يكون خبرا عن زيد ايضا ولو قلت ما زيد بذاهب
عمرو لم يصح فكذلك اذا جعلته معطوفا عليه وكذلك اذا قلت ولا
ذاهبا عمرو لانه مشترك بينه وبين الخبر فاما اذا قلت ليس
زيد قايما ولا ذاهبا عمرو فهذه جايزه ولكن ليس على عطف ذاهبا على
قايما وعمرو فاعل لذاهب لانه لو كان معطوفا عليه لفسد المعنى على

ما ذكرناه ولكن على ان يكون ذاهبا عمرو جمله معطوفه على الجمله
التي قبلها وقدم الخبر فيها على الاسم كانك قلت ليس زيد قايما
ولا عمرو ذاهبا فان قلت فلم لم يقدر ذلك في المسله الاولى وهي
ما زيد قايما قلت ذلك في ما متعذر لانه لا يتقدم الخبر على الاسم
معمولا لها في الجمله التي تدخل هي عليها فلان لا يكون ذلك في
المعطوف لانه فرعها اجدر **قوله** وانما يجوز الذي يطير فيغضب زيد
الذباب لان الفا للسببيه وتقدير الاعتراض ان يقال يطير صله
للذي وفيه ضمير يعود عليها ويغضب زيد معطوف على الصله ولا
ضمير فيه فيصح ان يكون صله فبطل عطفه على يطير فالجواب ان هذه
الفا انما هي للسببيه لا للعطف ولذلك لو قلت الذي يطير ويغضب
زيد الذباب لم يجز باتفاق واما هذه الفا فهي فا السببيه وفا
السببيه ليس يشترط فيها ذلك **قوله** واذا عطف على عاملين
مختلفين لم يجز خلافا للفرا الا في نحو في الدار زيد والحجره عمرو خلافا
لسيبويه العطف على عاملين ممتنع عند البصريين المتقدمين
مطلقا وصورته ان زيدا في الدار وعمرا الحجره وجايز عند الفرا وبعض
الكوفيين ومستقيم امره عند كثير من المتاخرين كالاعلم وغيره
فمنه ما يجوز ومنه ما يمتنع فيجوزون مثل قولك في الدار زيد والحجره
عمرو ويمنعون ما عداه واذكر ضابط ما جوزوه ان يتقدم المجرور في
المعطوف عليه ويتاخر المنصوب او المرفوع ثم ياتي المعطوف على
ذلك الترتيب واما وجه الامتناع له فلان حرف العطف نايب
عن العامل الواحد وقايم مقامه فلم يقووا ان يقوم مقام عاملين
فاذا قلت زيد في الدار وعمرو الحجره فقد اقمته مقام عاملين ولذلك
تاولوا مثل قولهم ما كل سودا تمره ولا بيضا شحمه على ان المضاف

اليه على اعرابه وكذلك قوله أكل امرئ تحسبين امرأً ونار توقد بالليل نارا
وتأولوا قوله تع ان في السموات والارض لايات للمومنين وفي خلقكم
وما يبث من دابه ايات لقوم يوقنون والايه الثالثه واختلاف
الليل والنهار ~~الى وتصريف الرياح الى ايات وما انزل الله من السما~~
~~من رزق فاحيا به الارض بعد موتها~~ وتصريف الرياح الى ايات ايات
على القراتين على ان ايات هي بها توكيد الايات الاولى حتى كانه قيل
ايات ايات ووجه القايلين بالجواز ما ثبت ها من ظواهر الامثال
المذكوره وما ذكرناه من الترتيب المتقدم في مثل قولك في الدار زيد
والحجره عمرو فوجب تقييد الجواز بالباب الذي ثبت جوازه والبقا على
الامتناع فيما لم يثبت تمسكا بما ذكره المانعون في التعميم فثبت ان
الوجه في العطف على عاملين ما اختاره المتاخرون وان الظاهر من قوله
تعالى واختلاف الليل والنهار ايات انه مثل قولك في الدار زيد والحجره
عمرو وكذلك قوله ما كل سودا تمرة ولا بيضا شحمه وعليه حملوا قوله
والذين كسبوا السيات جزا سيه بمثلها عطفا على قوله للذين احسنوا
الحسنى وزياده فالذين كسبوا السيات عطف على الذين احسنوا
وجزا سيه عطف على الحسنى وليس مثل قولك ان زيدا قايم وعمرا
منطلق وضرب زيد عمرا وبكر خالدا من ذلك بالاتفاق لان العامل
واحد وان كان له اعمال متعدده ولو كانت الف معمول جاز
العطف عليها باتفاق وانما وقع الاختلاف في الموضع الذي يكون العامل
فيه متعددا التوكيد تابع يقرر امر المتبوع بالنسبه او الشمول
قوله تابع عام في كل تابع وقوله يقرر امر المتبوع يخرج عنه الصفه
والبدل والعطف وقوله في النسبه او الشمول يخرج عنه عطف
البيان لانه لم يوت به الا ليقرر امر متبوعه ويحققه ولكن لا في

النسبه



النسبه ولا في الشمول وقوله تع فاذا نفخ في الصور نفخه واحده من
باب الصفه لا من التوكيد وقد توهم بعض الناس انه من باب
التاكيد لا من باب الصفه قال والذي يدل على انه من باب التاكيد
ان قوله تع واحده دل على ما دل عليه نفخه وهي الوحده فصار
بمثابه قولك زيد زيد والدليل على انه ليس بتاكيد وانه صفه
انه داخل في حد الصفه اذ حدها ما دل على معنى في متبوعه وهذه
كذلك وليست بتاكيد لخروجها عن حد التاكيد لان التاكيد تابع يقرر
امر المتبوع في النسبه او الشمول وهذه ليست كذلك لانها لم
توضع لتقرير امر المتبوع الا ترى ان معنى المتبوع النفخه وليس في
واحده دلاله على نفخ وايضا فانها لا تقرر معنى نسبه ولا شمول فخرجت
عن معنى التاكيد اجمالا وتفصيلا فان قلت النفخه تدل على الوحده
وواحده تدل على الوحده فثبت انه تابع يقرر امر المتبوع فيما دل
عليه وهو معنى التاكيد وقولهم لكم في النسبه او الشمول لا يقدح
فيه لامرين احدهما انه لا يصلح للتعريف لما فيه من الترديد والثاني
انه يرجع دعوى النسبه غير مدلول عليها فيدعاها هنا والجواب
ان نفخه لم توضع للدلاله على الوحده على حيالها وانما وضعت للدلاله
على النفخ والدلاله على الوحده ضمني لا مقصود بوضع اللفظ المركب
فقصدوا الى صفه تدل على المعنى قصدا ليكون ابلغ من دلاله الضمني
فوضعوا ذلك له فان قلت فقوله جاني الزيدان كلاهما تاكيد باتفاق
فلم لم يقل انه مثل جاني رجلان اثنان في كونه صفه فالجواب انه
غير داخل في حد الصفه لانه لم يوضع لدلاله المعنى وهو داخل في حد
التاكيد لانه يدل على ما دل عليه الزيدان والدليل عليه انه يفهم
من كلا الزيدين ما يفهم من الزيدين فثبت انه يدل على نفس ما

ما دل عليه الاول فاذا دل على عين ما دل عليه الاول مقصودا
فهو المعنى بـ بالتاكيد واذا تقرر الحد فالتوكيد على ضربين لفظي
ومعنوي ويعني باللفظي ان يكرر لفظ الاول بعينه لتقرير النسبة
كقولك جاني زيد زيد وهو جائز في الاسم والفعل والحروف والجمل
والظاهر والمضمر وقد وقع في كلام الزمخشري رحمه الله وغيره
في مثل باز يد انه بدل وليس بمستقيم لانه خروج باب التاكيد
اللفظي لانه لو كان بدلا لكان جاني زيد زيد بدلا وايضا فانه لا
لامعنى للبدلية فيه والمعنوي انما يكون بالفاظ محصورة وهي
النفس والعين وكلا وكل واجمع واكتع وابتع وابصع مع ما
اخذ منها فالنفس والعين يوكد بهما ما يصح تاكيده من الاسما من
مفرد او تثنيه او جمع مذكر او موىث ويخالف فيه بين الضماير لتنزل
على من هو له وتجمع في التثنيه والجمع اما في الجمع فواضح واما في
التثنيه فلانه مثنى اضيف الى مثنى فقياسه الجمع فلذلك تقول زيد
نفسه والزيدان انفسهما والزيدون انفسهم وهند نفسها ولا
والهندان انفسهما والهندات انفسهن فانفسهما متفق المذكرين
والمونثين من حيث ان لفظ الجمع فيهما واحد ولفظ المضمر فيهما واحد
والثاني وهو كلا لا يوكد به الا المثنى فيخالف في ضميره باعتبار من
هو له من متكلم او مخاطب او غايب كقولك جينا كلانا وجيتما كلاكما
وجا كلاهما وان كان لمونث زدت التا فقلت كلتانا وكلتاكما
وكلتاهما والباقي لغير المونث المثنى من مفرد وجمع من مذكر
او مونث وتخالف بين ضمايرها في كل فتقول اشتراني كلي
واشترانا كلنا واشتراك كلك وكلك وكلكم وكلكن واشتراه
كله وكلهم وكلهن وسقط المثنى لانهم لم يستعملوه فيها استغنا

وكلاهما

استغنا بكلا وخالف بين الصيغ في البواقي وهي اجمع واكتع وابتع واصبع
فيقال للمفرد المذكر اجمع وللمونث جمعا وللجمع المذكر اجمعون
وللجمع المونث جمع ولا يقال للمثنى استغنا بكلا **قوله** ولا يوكد
بكل واجمع الا ذا اجزا يصح افتراقها حسا او حكما الى اخره لان
كلا واجمع وضعهما للتاكيد ليفيد الشمول والاحاطه فقصدوا
ان لا يستعملوهما الا في المحل الذي يستفاد منهما ذلك المعنى فاذا
كان الموكد ذا اجزا لا يصح لاافتراقها حسا ولا حكما لم يستفد منها
ذلك المعنى كقولك جاني زيدا وسار زيد ونحو ذلك لانك لو قلت
اجمع لم يفد شيا لم يستفد من قولك جا زيد واما اذا قلت اكرمت
القوم كلهم واشتريت العبد كله ونحو فظهرت فايدتهما باعتبار
افادتهما الشمول اذ لو اقتصر دونهما لجاز ان تكون الاكرام لبعض
القوم والشرا لبعض العبد على طريق التجوز فثبت الفايده بمجيها
بخلاف جا زيد كله **قوله** واذا اكد المضمر المرفوع المتصل الى اخره فقوله
المضمر احتراز من الظاهر وقوله المرفوع احتراز من المضمر المنصوب
لانه يوكد من غير شرط وقوله المتصل احتراز من المضمر المرفوع
المنفصل لانه يوكد من غير شرط وقوله بالنفس والعين احتراز من تاكيد
المضمر المرفوع المتصل بغير النفس والعين فانه يوكد من غير
شرطه وانما اختص ما ذكرنا تاكيده بالمضمر المنفصل اولا مثل ضربت
انت نفسك وضربتما انتما انفسكما وشبهه لان المرفوع المتصل منزل
منزله الجز فكرهوا ان يوكدوا الجز بما هو كالمستقل من الظواهر
لان النفس تستعمل من غير تاكيد فيقال قتل نفسه وجي نفسه وفي
نفسك ولا يقال قتل كلهم ولا في كلهم **نعم** قد استعمل مبتدا لا غير
لما كان العامل فيه غير لفظي فقصدوا ان يوكدوا ولا بمضمر بمعنى الاول

مستقل ثم تجروا هذا المستقل عليه واما ما سوى ذلك فمقصود فيه
العلة المذكورة لان المضمر المنصوب ليس كالمرفوع المتصل في شدة
الاتصال والمضمر المرفوع المنفصل ليس كالمرفوع المتصل لاستقلاله
بنفسه والنفس والعين ليستا كغيرهما في استقلالهما فلم تجريا على
غير المستقل وغيرهما غير مستقل تجريا على المستقل وغير المستقل
قوله واكتع واخواته اتباع لاجمع الى اخره يريد ان اجمع يكون
سابقا عليها وتكون هي اذا جائت تبعا له فلا تتقدم عليه ولا تجي
دونه اما كونها لا تتقدم عليه فلانه ادل منها على المعنى المقصود
فكان بالتقديم احدر واما كونها لا تذكر دونه فلقوة دلالته على
معنى الجمعية فكان اقعد لذلك وقد جاء ذكرها دونه ضعيف لقلته
واما تقديم بعضها على بعض فالظاهر اكتع ابتع ابصع أولى البدل
تابع مقصود بما نسب الى المتبوع دونه قوله مقصود بما
نسب الى المتبوع تخرج التوابع كلها الا المعطوف وقوله دونه
يخرج المعطوف لانه وان كان مقصودا فليس مقصودا دون المتبوع
بخلاف البدل فانه مقصود بالنسبة دون متبوعه فاذا قلت
اشتريت الجارية نصفها فالمشترى النصف واذا قلت جاء زيد وعمرو
فالمجي منسوب الى التابع والمتبوع معا وهو ينقسم باعتبار دلالته
ودلالة متبوعه على اربعة اقسام بدل الكل من الكل وبدل
البعض من الكل وبدل الاشتمال وبدل الغلط وذلك لانه لا يخلوا
اما ان يكون مدلوله مدلول الاول اولا فالاول بدل الكل من
الكل والثاني اما ان يكون بعضا من الاول اولا فالاول بدل
البعض من الكل والثاني اما ان يكون بينه وبين الاول ملابسة
بغير البعضية والكلية اولا فالاول بدل الاشتمال والثاني بدل

الغلط

الغلط والغلطا وان كان مما لا ينوف له ولكنه ذكرها هنا لانه
الذي يقال بعد الغلط لا انه غلط واضيف الى الغلط لانه كان
سبب للاتيان به الا ترى انك اذا اردت ان تقول اشتريت ثوبا
فسبقك لسانك الى ان قلت حمارا ثم تبينته كان سببا لان
تقول ثوبا فالغلط في ذكر المبدل منه على خلاف ما هو عليه
هو الذي اوجب ذكر البدل فسمي بدل الغلط لذلك واما غيره في
التسميه فواضح وانما وقع لبعض النحويين اختلاف في بدل الاشتمال ل
هل الثاني مشتمل على الاول ام الاول مشتمل على الثاني فان
اريد بالاشتمال التعلق فالثاني متعلق بالاول وان اريد بالاشتمال
الدخول فالثاني داخل في الاول فان حسن الدار داخل في الدار
اذا قلت اعجبني الدار حسنها ونحوه وان اريد بالاشتمال الملابسه
فكل واحد منهما ملابس للاخر فان زيدا ملابس لعلمه وعلمه
ملابس له قوله ويكونان معرفتين ونكرتين ومختلفين يعني بقوله
ويكونان البدل والمبدل منه وتمثيلهما واضح فصورتا عشر
صوره فالاول زيد اخوك والثاني زيد راسه والثالث زيد علمه
والرابع زيد الحمار والخامس رجل غلام لك والسادس رجل بدله ر
والسابع رجل علمه والثامن رجل حمار ومن التاسع الى السادس
عشر تاخذ الاول من الاربعه الاول مع الاربعه الثواني والاول من
الاربعه الثواني مع الاربعه الاول فتقول زيد غلام لك زيد بدله الى اخره
قوله واذا كان نكره من معرفه فالنعت كانهم كرهوا ان يكون المقصود
بالنسبه ناقصا في الدلاله عن غير المقصود من كل وجه فاتوا فيه بصفه
تكون كالجابر لما فيه من النقص قوله ويكونان ظاهرين ومضمرين
ومختلفين الى اخره هذا تقسيم اخر باعتبار الظهور والاضمار وليس من

بعينه ذلك التقسيم لانهما لا يستقيمان ان يكونا نكرتين ومختلفين
وهما مضمران فاذا عرفت امتناع دخولهما فيها علمت انه تقسيم
اخر وهي بهذا الاعتبار فتحت عشره فالاول كقولك زيد اخوك
الى اخر الاربعه الاول والخامس كقولك زيد ضربته اباك والسادس
بد زيد قطعته ابا ها والسابع جهل الزيدين كرهتهما اياه والثامن
كقولك بعد تقدم ذكر الحمار والزيدين كرهتهما اياه ومن التاسع
الى السادس عشر على ما ذكر من التاسع الى السادس عشر من
القسمه الاولى قوله ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا من
الغايب لانهم لو فعلوا ذلك لادا الى ان يكون المقصود بالنسبه اقل
دلالة من غير المقصود لان المضمر المتكلم والمخاطب اقوى واخص
من الظاهر ولم يقولوا ضربتني اخاك ولا ضربتك زيدا لذلك واما الغايب
فلم يكن في القوه كذلك لاحتمال ان يتوهم غيره فجوزوا ضربته زيدا ولم
يجوزوا ضربتك زيدا واما غير بدل الكل فجوزوا ان يبدل فيه الظاهر
من المضمر لفقدان المانع لان ما سواه من الابدال ليس مدلول الثاني
هو مدلول الاول فيقال ان الاول اقوى دلالة فيمتنع من حيث
ان غير المقصود لا يكون اقوى من المقصود لانه مغاير له لان
البعض ليس الكل وكذلك بدل الاشتمال ليس هو المبدل منه
وبدل الغلط اظهر فلذلك جاز ان تقول اشتريتك نصفك واشتريتني
نصفي واعجبتني علمك واعجبتك علمي وضربتك الحمار وضربتني الحمار
ومنه قول الشاعر ذريني ان امرك لن يطاعا وما الفيتني حلمي مضاعا
حلمي بدل من الضمير المفعول في الفيتني وهو من بدل الاشتمال
قوله عطف البيان تابع غير صفة يوضح متبوعه : غير صفه
تخرج الصفه وقوله يوضح متبوعه تخرج البواقي اذ ليس فيها ما يوضح

تخرج

متبوعه غير الصفه واشتراط بعضهم ان يكون عطف البيان اوضح
من متبوعه غير لازم فانه ليس هو المقصود بالنسبه ليعتبر فيه ذلك
وانما جا موضحا وقد يوضح الشي بالشي عند اجتماعهما وان كان الاول
اوضح من الثاني لو افترقا الا ترى انه لو كان جماعه كل واحد يكنى
ابا محمد واحدهم اسمه عبد الله والاخر عبد الرحمن والاخر عبد الرحيم
فاذا قلت جا ابو محمد عبد الله اوضحت ما كان محتملا وان كان ابو محمد
اوضح من عبد الله لو انفرد قوله ووصله من البدل لفظا في مثل
انا ابن التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا يعني انك
لو جعلت قوله بشر بدلا من البكري لكان التارك في التقدير داخلا
على بشر لانه المقصود بالنسبه فاذا كان المقصود بالنسبه كان
تقدير العامل له اولى او لان البدل في حكم تكرير العامل فكما لا
يجوز التارك بشر مصرحا به فلذلك لا يجوز مقدرا و هذا كله انما يجري
على قول من يقول ان الضارب زيد غير جائز قوله في مثل اشاره
الى انه قد يقع في غير هذا الباب كقولك يا غلام زيدٌ وزيدا لانه لو
جعل بدلا لم يكن بد من ان يكون له حكم الاستقلال لانه المقصود
بالنسبه في المعنى فكان حكم المنادى اولى فاذا جعل عطف بيان
كان المقصود هو الاول المبني فحركته كما تجري الصفات في جواز
الامرين تم الجزء الاول بحمد الله ومنه وعونه فله الحمد على ذلك
كثيرا مباركا طيبا وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم تسليما
يتلوه الجزء الثاني سهل الله تمامه امين

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد

المبني ما ناسب مبني الاصل او وقع غير مركب هذا اخر الكلام في الاسم المعرب لانه قسم الاسم اولا فقال وهو معرب ومبني فلما كمل المعرب شرع في القسم الاخر وهو المبني فقال ما ناسب مبني الاصل او وقع غير مركب قوله ما ناسب مبني الاصل تنبيه على ان البنا يكون لمشابهة ما كان مبنيا بالاصالة وان وجد فيه سبب الاعراب وهو التركيب وقوله او وقع غير مركب تنبيه على انه قد يكون بني الاسم لفقدان سبب الاعراب وهو التركيب فاذا وقع غير مركب تعذر الاعراب لفقدان شبهه وليست او هذه بالتي يفسد الحد بها لان المراد ها هنا ما كان على احد هذين الوضعين وانما يفسد الحد بها اذا كان المراد بها الشك ولم يقل في حده ما لا تختلف اخره لان انتفا اختلاف الاخر فرع على عقليته فلا يستقيم ان يجعل حد الموجودي الى الدور كما ذكر في الاعراب قوله والقابه ضم وفتح وكسر ووقف الى اخره يعني ان الحركات الثلاث والاسكان يقع فيه كما يقع في المعرب فالضم كقولهم منذ وقبل وبعد ويا زيد والفتح كقولهم اين وكيف ولا رجل والكسر كقولهم هولاء وامس والاسكان كقولهم من وكم وجعلوا لها تسميه مخصوصه كما جعلوا لحركات الاعراب وسكونه القابا مخصوصه ليكون اللقب اذا ذكر منبيا على انهم ارادوا حركه احد النوعين او سكونه دون الاخر فاذا قال قايلهم رفع علم انها حركه اعراب واذا قال ضم علم انها حركه بنا وكذلك باقيها وكذلك مرفوع ومضموم الى اخرها وهذا الاصطلاح للبصريين المتقدمين والمتاخرين واما الكوفيون فيجوزون كل واحد من اللقبين لكل واحد من المعنيين قال وانما اثبتت

المضمرات

المضمرات اما لان وضعها بالاصالة وضع الحروف في نحو ضربت وضربك فاشبهت الحروف بذلك ثم اجريت بقيه المضمرات مجراها لانها منها وان كانت على اكثر من حرفين نحو نحن وهما وانتما واياي واياه واياك الى اخرها واما الاحتياجها في وضعها الى ما يتبين به من قرينه التكلم والخطاب وتقدم المذكور في الغايب فاشبهت لذلك الحروف قوله المضمر ما وضع لمتكلم او مخاطب او غايب تقدم ذكره الى اخره يعني ان المضمر ما كان لاحد هذه الاشيا فلا يرد ذكرا او على ما تقدم تبيينه ولا يرد على ذلك قول المتكلم زيد منطلق وهو يعني نفسه او مخاطبه او غايبا تقدم ذكره لان ذلك وان صح فليس موضوعا ليدل به على انه متكلم او مخاطب او غايب تقدم ذكره بخلاف قولك انا وانت وهو فانه موضوع لما ذكرناه من الدلاله على المتكلم والمخاطب والغايب المتقدم الذكر اما المتكلم والمخاطب فواضح واما الغايب المتقدم الذكر فقد يتقدم الذكر لفظا تحقيقا او تقديرا وقد يتقدم معنى وقد يتقدم حكما فالتقدم اللفظي تحقيقا مثل ضرب زيد غلامه والتقديري مثل قولك ضرب غلامه زيد لان زيدا وان كان هنا متاخرا عن الضمير صوره فهو متقدم تقديرا والتقدم المعنوي كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان قوله اعدلوا لما دل على العدل صار كانه متقدم من حيث المعنى وقد يكون ذلك من لفظ وقد يكون من سياق الكلام فالسياق كقوله تعالى ولابويه لانه لما تقدم ذكر الميراث دل على ان ثم موروثا فجرى الضمير عليه من حيث المعنى والتقدم الحكمي انما جا في ضمير الشان والقصه وفي الضمير في نعم ورب وفي الضمير في نحو قولك ضربني وضربت زيدا فاما ضمير الشان والقصه فانها جي بها من غير ان يتقدم ذكر قصدا لتعظيم القصه فذكرها مبهمه ليعظم

وقعها في النفس ثم تفسر فيكون ذلك ابلغ من ذكره اولاً مفسراً
وصار كانه في الحكم عايد على الحديث المتعقل في الذهن بينك وبين
مخاطبك ولا يلزم على ذلك اضمار اسما الاجناس باعتبار هذا المعنى
لتعددها في الذهن وكثرتها فلا تحصل تلك الفايده منها ولان
الشوق الى تفسير الحديث المبهم ليس كالشوق الى المفسرات من
اسما الاجناس واما الاضمار في نعم وبابه فلانهم لما قصدوا المدح
العام والذم العام نسبوه الى متعقل في الذهن وعرفوه باعتبار العهد
الذهني باللام فقالوا نعم الرجل ونعم الضارب ونعم العالم زيد فلما
كان الغرض انما هو نسبته الى المتعقل في الذهن من ذلك الجنس
جوزوا الاضمار باعتبار ذلك المعنى ولما كان اضماره اضمار الجنس
يعني حقايق مختلفه التزموا بيان احد الحقايق بما يميز الجنس
المقصود فقالوا نعم رجلاً ونعم ضارباً وما اشبه ذلك ولذلك لو
قلت نعم زيد لم يجز والاضمار في رب على نحو الاضمار في نعم واما الاضمار
في نحو ضربني وضربت زيداً فانما جاز عند من يجوزه في المسايل باب
الفاعلين والمفعولين مجراً واحداً استغنا بذكر الظاهر احترازاً
عن ان يذكر مرتين فسوغوا الاضمار قبل الذكر حتى كانهم قدموا
الثانيه على الاولى قوله وهو متصل ومنفصل الى اخره فالمنفصل
فالمنفصل المستقل بنفسه يعني انه غير المحتاج الى كلمه اخرى
قبله يكون كالتتمه لها بل هو كالظاهر في استقلاله كقولك انا
وانت واياي واياك الى اخرها والمتصل غير المستقل يعني انه الذي
لا بد له من كلمه قبله يكون كالتتمه لها كقولك ضربت وضربت
وضربني وضربك وغلامي وغلامه وغلامك سمي متصلاً لاحتياجه الى ما
يتصل به كما سمي الاول منفصلاً لانفصاله عما قبله او عن هذا

الاتصال



٦٠

الاتصال قوله وهو مرفوع ومنصوب ومجرور شرع في تقسيم
المضمر فقال وهو منقسم الى ما ذكره لانه يوضع موضع الظاهر وكما
ان الظاهر يكون مرفوعاً او منصوباً او مجروراً فكذلك حال المضمر قوله
والمرفوع والمنصوب متصل ومنفصل والمجرور متصل فذلك خمسه
انواع وذلك واضح لانها اذا كانت ثلاثه انقسم منها اثنان كل واحد
منها الى اثنين وجب ان يكون خمسه انواع مرفوع متصل ومرفوع
منفصل ومنصوب متصل ومنصوب منفصل والمجرور لا يكون الا
متصلاً وانما كان المرفوع والمنصوب متصلاً ومنفصلاً لانهما
يقعان موقعاً ولا شي قبلهما يتصلان به على ما سياتي بيانه كقولك
اياك ضربت وانا ضارب وانا ضربت واشباهه فاضطروا لذلك الى ان وضعوا
لهما منفصلاً لتعذر الاتصال المتصل ولما كان المجرور لا يتقدم على جاره
ولا يحذف الجار في محل يكون المجرور مضمراً لم يقع موقعاً يحوج الى انفصاله
فبقي على اصله في الاتصال وكل نوع من هذه الانواع يكون لثمانيه
عشر مدلولاً لان كل واحد منها اما ان يكون لمتكلم او مخاطب او غايب
وكل واحد من هذه الثلثه اما ان يكون لمفرد او مثنى او مجموع
صارت تسعه وكل واحد من التسعه اما ان يكون مذكراً او مونثاً
فصار للمتكلم سته وللمخاطب سته وللغايب سته ووضعوا
للمتكلم منها لفظين يدلان على السته المذكوره وهما ضربت وضربنا
فضربت مشترك للواحد المذكر والواحد المونث وضربنا للاربعه
للمثنى المذكر والمثنى المونث والمجموع المذكر والمجموع المونث ووضعوا
ووضعوا منها للمخاطب خمسه الفاظ اربعه نصوصاً وهي ضربت وضربت
وضربتم وضربتن وواحد مشتركاً للمثنى المذكر والمثنى المونث وهو
ضربتما وحكم الغايب حكم المخاطب في النصوصيه والاشتراك كقولك

ضرب وضربت وضربنا وضربوا وضربن وبقيه الانواع الخمسه جاريه
هذا المجرى في ان المتكلم لفظين وللمخاطب خمسه وللغايب خمسه
وهذا المثال الذي ذكرناه في المرفوع المتصل انما هو باعتبار
الفعل الماضي للفاعل ولمفعول ما لم يسم فاعله دون غيره من
الفعل المضارع والصفات لان لتلك الفاظا تختص بها وانما قال
عاما في ولي تنبيه على ان هذا المضمر قد يتصل باسم وقد يتصل بالمتكلم
بحرف جر كما قال في المرفوع المتصل ضربتُ وضربتَ تنبيها على
عا انه يكون في الفعل الماضي للفاعل ولما لم يسم فاعله قوله
فالمرفوع المتصل خاصه الى اخره ثم شرع بعد ذلك في تبيين محال
المتصل المستتر من المضمرات على اختلافها فقال المرفوع المتصل
خاصه يستتر في الماضي للغايب والغايبه كقولك زيد قام وهند
قامت وليست هذه التا بضمير فتورد اعتراضا انما هي حرف يدل
على ان الفاعل مونث لا غير مثلها في قامت هند والفاعل مستتر
لا يظهر ابدا وما يظهر من قولهم قامت هي ليس هو الضمير المستتر
لان هذا ضمير منفصل يوكد به ذلك المستتر وانما جعلوا هذا مستترا
دون غيره لانه مفرد والمفرد سابق على المثنى والمجموع فجعلت الخفه
له او لانه يكثر اكثر من غيره فجعلت الخفه له وانما خص مفرد الغا
دون المتكلم والمخاطب اما لان قرينته لفظيه وقرينه غيره حاليه
واللفظيه اقوى واما لانه يعبر به اكثر فكان التخفيف بالكثير
اولى وانما اعتفروا الاستتار في الغايبه ولم يغفروه في المثنى
والمجموع حيث ابرز واخوف اللبس لان لفظ الغايبه مستلزم تا
التانيث فارتفع اللبس بها فجوزوا الاستتار لذلك قوله وفي المضارع
للمتكلم مطلقا كقولك اقوم ونقوم فلم يبرز ومع الهمزه المتكلم اصلا من

حيث

اما لان قرينته

حيث كان معه ما يرشد اليه فجعله كغيره من المضمرات لان الهمزه
تدل على انه المتكلم المفرد والنون تدل على انه لاحد الاربعه فان قلت
كيف اتوا به مستترا مع وجود اللبس فيه قلت هذا اللبس مغتفر في
غيره من البارز والمنفصل كقولك ضربنا وضربنا وانا ونحن فلان يغتفر
فيه مع تحقيق الخفه اولى قوله والمخاطب والغايب والغايبه وفي
الصفه مطلقا يعني ان الضمير يستتر في المضارع للمتكلم من غير
تفصيل والمخاطب اذا كان مفردا مذكرا كقولك لمخاطبك انت تقوم
ولا يستتر في المضارع للمخاطب غيره والغايب والغايبه يعني يستتر
في المضارع اذا كان للغايب المفرد المذكر وللغايبه المفرده المونثه
كقولك زيد يقوم هند تقوم قوله وفي الصفه مطلقا يعني ان الضمير
المرفوع لا يكون في الصفه الا مستترا كقولك زيد ضارب وهند ضاربه
والزيدان ضاربان والهندان ضاربتان والزيدون ضاربون والهندات
ضاربات وانما اوجبوا الاستتار من حيث ان في لفظها ما يدل على من
هي له فضارب للمفرد المذكر وضاربه بتا التانيث للمفرد المونث
وضاربان بالالف والنون للمثنى المذكر واتفق ان المثنى المونث فيه علامه
التانيث وان كان الفرق بين المثنى المونث والمثنى المذكر في باب
الاسما مطرحا وضاربون للجمع المذكر وضاربات للجمع المونث وليست الالف
في ضاربات والواو في ضاربون بضمير لانهما ينقلبان يا في النصب
والجر والضماير لا تتغير عن حالها لان يتغير عاملها والعامل هاهنا
ليس عاملا في الحقيقه في الضمير وانما هو عامل في اسم الفاعل والضمير
فاعله والضمير باق على ما كان عليه في الرفع فلو كانت ضماير لم
تتغير الا ترى ان اليا في تضربين والنون في تضربن والواو في تضربون لا
في تضربان لا تشعر بوجه لانها ضماير فلو كانت هذه ضماير لم

لف

سعيد وما نقل عن الاخفش من ان اليا في تضربين علامه لا ضمير غير مستقيم لانه لفظ اتصل باخر الفعل دال على من هو له فوجب ان يكون ضميرا كالالف في تفعلان والواو في تفعلون والثاني فعلت وكذلك جميع الضماير المرفوعه البارزه قوله ولا يسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل يريد ان اصل الضماير المتصل المستتر لانه اخصر ثم المتصل البارز عند خوف اللبس لتعذر الاستتار ثم المنفصل عند تعذر الاتصال لان المتصل اخصر فلم يسوغوا تركه الا عند تعذره فلذلك لا يقال ضرب انا ولا ضرب انت وكذلك جميع الباب الا عند تعذره على ما سياتي بيانه ثم شرع في تبيين الامور الموجبه للانفصال فقال وذلك قد يكون بالتقدم على عامله لانه اذا تقدم على عامله واتصاله انما يكون به تعذر ان يكون متقدما متصلا فوجب العدول الى الانفصال وكذلك اذا فصل بينه وبين عامله كقولك ما ضرب زيدا الا انا لانه لا يمكن ان يكون متصلا بعامله وقد فصل بينه وبينه فاصل قوله لغرض احتراز من مثل ضرب زيدا انا فانه قد فصل بينه وبينه فاصل ومع ذلك لم يجز الانفصال لان الفصل هاهنا لا فايده له اذ ضرب زيدا انا وضربت زيدا معنى واحد فقد تحول الى المنفصل من غير تعذر بخلاف قولك ما ضرب زيدا الا انا فانه مخالف في المعنى لقولك ما ضربت الا زيدا فوجب الانفصال قوله او بالحذف يعني او يكون العامل محذوفا فانه يتعذر ان يتصل به الضمير لعدمه كالفاعل والمفعول المحذوف فعلهما كقولك ان انت قمت قمت وزيدا ان اياه ضربت ضربت ومنه قوله تع لو انتم تملكون خزاين قوله او يكون العامل معنويا كالمبتدا والخبر لانه اذا كان معنويا تعذر الاتصال به اذ لا يتصل لفظ بما ليس بلفظ قوله او حرفا والضمير مرفوع لانه لو اتصل لوجب استتاره اذا كان مفردا غايبا

وجب الاستتار

فيودي

فيودي الى ان يستتر الضمير في الحرف وهو على خلاف لغتهم كقولك زيد ما هو قايما على لغه اهل الحجاز واما على لغه بني تميم فهو داخل في باب كون العامل معنويا لانه مرفوع على الابتدا قوله او يكون مسندا اليه صفه جرت على غير من هي له فعدلوا فيها الى المنفصل عند التعريض لما يودي اليه من اللبس في كثير من مواقعها بخلاف الفعل فانه لا يودي الاتصال فيه اذا وقع هذا الموقع الى مثل ذلك ولذلك اوقعوا هذا الضمير في الاسم منفصلا وفي الفعل متصلا فيقولون هند زيد ضاربته هي وزيد هند ضاربها هو لانك اذا قلت نحن الزيدون نضربهم علم بقولك نضربهم انه مسند الى ضمير المتكلمين فلا يلتبس باسناده الى الزيدين وكذلك انا زيدا ضربه وانت زيد تضربه بخلاف ضارب للجميع او ضاربون فانه صالح للمتكلم والمخاطب والغايب ولفظه واحد تقول انا ضارب ونحن ضاربون وانت ضارب وانتم ضاربون وهو ضارب وهم ضاربون بخلاف صيغه الفعل على ما بين فان قلت ضمير المفعول في قولك انا زيد ضاربه يبين ان ضاربا مسند الى انا اذ لو كان مسندا الى زيد لوجب ان يقال انا زيد ضاربي وفي نحو زيد عمرو يضربه او ضاربه فاللبس هاهنا حاصل في البابين جميعا فلا ينتفي اللبس في الفعل الا وينتفي في اسم الفاعل ولا يحصل في اسم الفاعل الا في الموضع الذي يحصل في الفعل فلم خص به اذا للفعل فالجواب ان ما ذكرتموه قرينه خارجه عن لفظ اسم الفاعل بخلاف الفعل فان القرينه الداله على من هو له من لفظ غير خارجه عنه وللعرب في مثل ذلك مقصد ظاهر فلا يجيزون بالقرينه الخارجه اذا كان قصدهم وضع الالفاظ الا على ما يقصد ولا لتنه عليه من غير لبس الا ترى انك تقول اكل زيد خبزا فلا بد من رفع زيد ونصب خبز وان كانت القرينه المعنويه تدل

على ان الاكل زيد والماكول الخبز ولكن وضعهم على ان تكون القرينه
في نفس اللفظ لا خارجه عنه ومثل ذلك كثير وايضا فان المفعول ليس
بلازم ذكره فاذا حذف فلا قرينه اذا فقصدوا الى ان تكون القرينه لازمه
في نفس الكلمه حتى لا يقع اللبس عند الحذف فلا يلزم من الاتصال
في الفعل الاتصال في الاسم ثم مثل مواضع المنفصل على الترتيب المذكور
فقال مثل اياك ضربت الى اخرها **قوله** واذا اجتمع ضميران وليس
احدهما مرفوعا الى اخره شرع يبين مواضع ملتبسه في وقوع
المتصل والمنفصل فيها او تجويز الامرين فمن ذلك انه اذا اجتمع
ضميران وليس احدهما مرفوعا في مثل الدرهم اعطيتكه وضربيك
قبيح فانه قد اجتمع في اعطيتكه ضميران وهما المفعولان وليس
احدهما مرفوعا وفي ضربيك ضمير المضاف اليه والمفعول وانما قال
وليس احدهما مرفوعا احترازا من مثل ضربتك واكرمتك فانه قد
اجتمع ضميران ولكن احدهما مرفوع وحكم البابين مختلف اذ لا
يجوز في مثل اكرمتك الا الاتصال وفي الا اعطيتكه يجوز الامران
قوله فان كان احد الضميرين اعرف وقدمته جاز ان يكون الثاني
متصلا ومنفصلا وهو قوله فلك الخيار في الثاني فيجوز ان تقول
اعطيتكه واعطيتك اياه وضربيك قبيح وضربي اياك قبيح وانما اشترط
في صحه الاتصال ان يكون احدهما اعرف مقدما كراهه ان يقدموا
الانقص على الاقوى فيما جعلوه كالكلمه الواحده فان قلت فقد
قدموا مثل ذلك في قولك ضرباني وضربوك قلت انما صح ذلك من جهه
ان الاول متوغل في الجزئيه لانه فاعل فصار اولى بالتقديم
بخلاف ما نحن فيه **قوله** والا فهو منفصل يعني ان لم يكن احدهما
اعرف وهو مقدم فلا بد من الانفصال وقد يكونان من باب واحد

واذا كان ... قد يكونا من ...

وقد يكون الاعرف موخرا كقولك اعطاك اياي واعطاه اياي واعطاه
اياك واعطاه اياه فلا بد من الانفصال الا انه جا في الغايبين اعطاهاه
واعطاهوها وهو شاذ ومنه قول الشاعر

وقد جعلت نفسي تطيب لضغمه لضغمهماها يقرع العظم نابها

قوله والمختار في خبر باب كان واخواتها الانفصال وانما كان كذلك
من جهه ان خبرها ليس مفعولا على التحقيق وانما هو في المعنى حكم على
فاعلها والمعنى فيه الخبر على ما كان عليه فاجري في الانفصال مجراه
قبل دخولها تنبيها على استقلاله في الخبريه وخروجه عن المفعوليه
من حيث المعنى ومنهم من يشبهه بالمفعول في ذلك فيجريه فيجريه
في الاتصال مجراه فيقول زيد قايم وكنته يعني وكنت قايما والفصيح
وكنت اياه **قوله** والاكثر لولا انت الى اخرها وعسيت الى اخرها
وقد جا لولاك وعساك والاكثر هو الجاري على القياس لانه مضمر مبتدا
او فاعل محذوف الفعل عند قوم فوجب ان يكون مرفوعا منفصلا
وقوله لولا انت الى اخرها يعني لولا انت وانت وانتما وانتم وانتن وكذلك
المتكلم والغايب وان اتفق في الغايب ضميرا المثنى والمجموع المونث
والمذكر في اللغتين جميعا لانك تقول لولا هما ولولا هم ولولا هن
الا انه مقدر على الاول مضمرا منفصلا مثله في نحو قولك هما قايمان
وهم قايمون وهن قايمات ومقدر على اللغه الثانيه متصلا مثله
في قولك غلامهما وغلامهم وغلامهن وكذلك عسيت الكثير على
القياس لانه مضمر فاعل متصل بفعل ماض فوجب ان يكون
كذلك وقوله عسيت الى اخرها يعني عسيت وعسيت وعسيتما وعسيتم
وعسيتن وكذلك المتكلم والغايب **قوله** وجا لولاك وعساك الى اخرها
يعني ان في لولا وعسى لغه اخرى عند مجي المضمر معها على خلاف

القياس فاوقعوا بعد لولا صورة الضمير المتصل المخفوض واوقعوا
بعد عسى صورة الضمير المتصل المنصوب وهذه اللغه وان كانت مكثوره
بالاخرى الا انها ثابته في لغتهم وان انكرها بعض النحويين وقد اختلف
في توجيهها فمذهب سيبويه وقد حكاه عن الخليل ويونس ان
الكاف واخواتها بعد لولا في موضع جر وان لولا على هذه اللغه تعمل
جرا في المضمر تشبيها بلدن في عملها الجر في غير [illegible] غدوه وعملها
النصب في غدوه تنبيها على ان اللفظ قد تكون لها حالان مختلفان
باعتبارين وان الكاف واخواتها في باب عساك في موضع نصب
على معنى لعلك فاعملوها اعمال لعل وعند الاخفش ان المضمران
بعد البابين في محل الرفع على ما كان عليه في اللغه الاخرى الا
انه استعير لفظ المجرور المتصل للمرفوع المنفصل ولفظ المنصوب
المتصل للمرفوع المتصل ورجح مذهب سيبويه بان فيه تغييرا
واحدا وهو تغيير الداخل على المضمر وتغيير المضمر بعد ذلك تبع لا يلزم
منه الا تغيير واحد ومجي المضمران بعد ذلك فيهما جار على القياس
ومذهب الاخفش يلزمه ان يكون قد غير في لولا اثني عشر لفظا
من اول الامر وفي عسا كذلك لانه لم يبن على شي جرى فيه قياسا
ورجح مذهب الاخفش بان ايقاع الضماير بعضها مكان بعض
شايع كثير واما كون الكلمه يتغير عملها باعتبار حال ما
تدخل عليه فنادر ضعيف لا يكاد يوجد الا في مثل لدن غدوه كانهم اجروا
نونها مجرى التنوين لما راوها تنزع وتثبت اما توهما من المغيرانه
تنوين واما تشبيها له بالتنوين قوله ونون الوقايه مع اليا لازمه
الى اخره تبيين ان بعض الضماير يشترط فيه في بعض المحال زياده
حرف اخر غيره وقد يكون ذلك ملتزما وقد يكون مختارا وقد يكون

ضعيفا

ضعيفا وهذه النون تلزم يا المتكلم مع الفعل الماضي لزوما كقولك
ضربني وقتلني واكرمني فلا يجوز حذفها وكذلك المضارع المعرى
عن نون الاعراب كقولك يضربني ويكرمني وانما قال المعرى عن نون
الاعراب احترازا عن مثل يضربانني وتضربونني وتكرمونني وتكرمينني
فانك في ذلك بالخيار فالحذف كراهه اجتماع النونين مع الاستغنا باحد هما
والاثبات جريا على القياس المتقدم وما هو المحذوف عند الحذف فالصحيح
ان المحذوف نون الوقايه لا نون الاعراب لان نون الوقايه اذا
حذفت قامت نون الاعراب مقامها بخلاف العكس ولانها الثانيه
ومنها نشا الثقل فكانت اولى بالحذف وكذلك انت مخير في لدن
فتقول لدني ولدني حد وان لم تكن فعلا ولا حرفا ولكنها لما كانت
مبنيه على السكون حوفظ على سكونها البنائي وحذفت منها اجرا
لها مجرى الاسما لوقوعها على ثلثه احرف واما ان واخواتها
فان وان ولكن وكان تجري فيها الوجهان فاثبات النون
على تشبيهها بالفعل من الوجه الذي شبهت به في العمل وحذفها
كراهيه اجتماع النونات واذا كانوا جوزوا الحذف في مثل تضربونني
مع كونه فعلا فلان حذفها في انني اولى واما ليت فيختار فيها الاثبات
لفقدان الامر المقتضي جواز حذفها اذ لا نون في اخرها وجاز
حذفها تشبيها لها باخواتها لانها منها ومن وعن وقد وقط مثلها في
اختيار النون اما من وعن فلكونهما على حرفين مبنيين على
السكون فحوفظ على بنائهما ان يدخلهما الكسر كما حوفظ على الفعل
ان يدخله الكسر وقد وقط مثلهما في كونهما على حرفين وان كانتا
اسمين وعكسها لعل بمعني عكس ليت لان المختار في لعل الحذف
وانما اختير في لعل الحذف من حيث ان من لغاتها لعن واللام الاولى

لبس بينها وبين اللام الثانيه الاحرف مع شبهها بالنون فكرهوا ذلك فاجروها في الاكثر على احد لغتي اخواتها **قوله** ويتوسط بين المبتدا والخبر قبل دخول العوامل وبعدها صيغه مرفوع منفصل مطابق للمبتدا يسمى فصلا الى اخره يعني انه يكون صيغه هذا الضمير مع وجود العوامل اللفظيه في المبتدا والخبر وعدمها كقولك زيد هو المنطلق وكان زيد هو المنطلق وقوله صيغه مرفوع تنبيه على انه لم يتعين ان يكون ضميرا وانما هو صيغه يجوز ان يكون ضميرا وان يكون غير ضمير على ما سياتي وقوله مطابق للمبتدا يريد ان كان مفردا مذكرا كان هذا المتوسط على صيغه المفرد المذكر وكذلك المونث والمثنى والمجموع وكذلك لو كان الاول متكلما او مخاطبا او غايبا كقولك ان الزيدين هما القايمان وان الزينبات هن القايمات وكذلك انا نحن القايمون وانكن انتن القايمات ويسمى فصلا عند البصريين لانه فصل بين كون ما بعده خبرا او نعتا لانك اذا قلت زيد المنطلق جاز ان يتوهم السامع ان المنطلق صفه فينتظر الخبر وجاز ان يفهم انه خبر فاذا قلت زيد هو المنطلق تعين للخبر فصارت هذه الصيغه هي التي فصل بين الخبر والنعت وعينته للخبر وتسميه الكوفيون عمادا لانه اعتمد عليه في هذا المعنى والفصل اخص اذ كل ما وضع للفصل فقد اعتمد به وليس كل ما يعتمد به في شي يكون فصلا فكان تسميته فصلا اولى لخصوصيته **قال** وشرطه ان يكون الخبر معرفه لانه اذا لم يكن معرفه لم يقع لبس فلم يحتج الى ما به يقع الفصل اذ ليس في زيد منطلق انه خبر وانما اجروا افعل من كذا مجرى المعرفه لما كانت من فيه قايمه مقام اللام قرينه منها ولذلك لم يجمعوا بينهما فلما اشبهه

اجروه

اجروه مجراه والا فالقياس ان لا يكون الفصل فيه **قوله** ولا موضع له عند الخليل المعروف من قول الخليل انه لا موضع له من الاعراب وبعض النحويين يزعم ان له موضعا من الاعراب وهو مبني على انه حرف او ضمير فان قلنا بانه حرف وضع للفصل يشعر من المبتدا اليه في المعنى كما تعتبر صيغه حروف الخطاب في قولك ذلك وذلك وذلكما وذلكم وذلكن وان كانت حروفا واذا كان حرفا فلا موضع له من الاعراب كغيره من الحروف والذي يبين انه حرف انه لو كان اسما وقد وقع مركبا فلا بد ان يكون موضعه موضع اعراب كالضماير كلها ولو كان موضع موضع اعراب لم يخل اما ان يكون تابعا او مستقلا وكلاهما غير مستقيم اما التبعيه فلانه لو كان تبعا لاختلف باختلاف المتبوع وهو لا يختلف ولو كان مستقلا لوجب ان يكون مبتدا ولا يستقيم لان ما بعده يكون منصوبا كقولك كان زيد هو المنطلق ولو كان مبتدا لتعين رفع ما بعده بالخبر واما بعض النحويين فيقول هو ضمير له موضع من الاعراب ويختار مما تقدم ان يكون تابعا ويجيب عن قولهم لو كان تابعا لاختلف باختلاف المتبوع ان ذلك مخصوص بغير التاكيد بالضماير واما التاكيد بالضماير فلا يكون في غير هذا الباب الا بصيغه المرفوع وان اختلف المتبوع كقولك مررت بك انت وبه هو وبنا نحن وكذلك ما اشبهه وان كان كذلك فلا يستبعد ان يكون تابعا على ذلك الموضع لظهور صيغته في الضماير واختلافها باختلاف ما تقدم عليها **قوله** وبعض العرب يجعله مبتدا وهذا واضح فيكون خبرا عن الاسم الاول بالجمله الابتدائيه وهو الضمير وما نسب اليه فتقول كان زيد هو المنطلق وعليه نقل من غير السبعه ولكن كانوا هم الظالمون **قوله**

ويتقدم قبل الجمله ضمير غايب يسمى ضمير الشان والقصه هذا الضمير
على خلاف باب الضماير وانما وضعوه لغرض التعظيم في القصه
لان ذكر الشي مبهما ثم مفسرا اوقع في النفس من ذكره مفسرا من
اول الامر فقدروا لذلك الحديث المعهود في الذهن ثم اضمروه لهذا
الغرض وجعلوه غايبا لانه للغايب على التحقيق وسماه النحويون
ضمير الشان وضمير القصه لانه في التحقيق اضمارهما فاضافوه الى ما
هو ضمير له كما تقول في زيد ضربته الهاء ضمير زيد والتزموا تفسيره
بالجمله لانها المراده بالاضمار فلا يستقيم تفسيره الا بها ويكون
متصلا ومنفصلا مستترا وبارزا على حسب العوامل فاعتبروا فيه
قياس باب الضماير فاذا وقع مبتدا وجب ان يكون مرفوعا منفصلا
كقولك هو زيد قايم واذا وقع فاعلا وجب ان يكون مستترا لانه
ضمير مفرد غايب في فعله فلا يكون الا مستترا كقولك كان زيد قايم
وليس زيد قايم كما تقول زيد ضرب فلا يكون ضمير الفاعل في مثل
ذلك الا مستترا فاذا وقع منصوبا فلا بد من ان يكون بارزا اذ لا
يستتر المنصوب كقولك انه زيد قايم **قوله** وحذفه منصوبا ضعيف
يعني في مثل قول الشاعر: ان من يدخل الكنيسه يوما يلق فيها جاذرا
وقوله: ان من لام في بني بنت حسان: المه واعصه في الخطوب
وانما حكم بضعفه من حيث كان حذفا الضمير مراد لا دليل عليه
قوله الا مع أنّ اذا خففت فانه لازم يعني حذفه منصوبا لازم في
ان اذا خففت كقوله تعالى واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين
وانما التزموا ذلك لانه قد ثبت أنّ إنّ المكسوره اذا خففت جاز
اعمالها كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم مع كونها ابعد عن شبه الفعل
من المفتوحه فان يجوز العمل احدر ولم يات اعمالها في الملفوظ انا

بعدها

بعدها فلا يقال علمت ان زيدا قايم ولكن ان زيد بالرفع فقدروا
لذلك ضمير الشان معمولا لان محذوفا تخفيفا لان الموضع موضع
خفه ليلا يكون لإنّ المخففه على أنِ المخففه مزيه في العمل **اسما الاشاره**
ما وضع لمشار اليه انما بنيت اسما الاشاره اما لان وضعها بالاصا له
وضع الحروف ايضا خوذا وتادتي ثم حملت بقيتها عليها لانها من باب
واحد واما لاحتياجها في وضعها الى ما تبين به قرينه الاشاره
فاشبهت بذلك الحروف **قوله** ما وضع لمشار اليه وهذا الحد وان
ذكر فيه لفظ المشار اليه فليس من قبيل قولك العلم ما اوجب لمحله كونه
عالما لان العالم متوقف على العلم فاذا حد به العلم كان دورا لان
المحدود ها هنا ما سمي باسما الاشاره في اصطلاح النحويين ولم يهمل الاشاره
اللغويه ولا المشار اليه لغه فاذا ذكر في الحد ذلك فلا دور اذ لا يتوقف على
المحدود ولا يتوقف المحدود عليه اذ قد يعرف الاشاره اللغويه ولا تعرف
اسما الاشاره في الاصطلاح والمشار اليه في المعنى على سته اضرب مذكر
ومونث كل واحد منها مفرد ومثنى ومجموع الا ان العرب وضعت
لفظ الجمع للمذكر والمونث مشتركا فصارت الالفاظ خمسه اربعه نصوص
وواحد مشترك ثم من هذه الخمسه ما ليس له مرادف كذا وذا وذان
ومنها ما له مرادف كلفظ المفرد المونث فانك تقول تا وتي وته وذه
وتهي وذهي وحرف التنبيه الذي يلحق باوايلها ليس في الحقيقه منها
وانما هو حرف جي به للتنبيه على المشار اليه قبل لفظه كما جي به للتنبيه
في النسب الاسناديه كقولهم ها زيد قايم وها ان زيدا قايم وما يتصل باسم
الاشاره من الكاف واخواتها حروف للخطاب والمخاطب باعتبار المعنى
لا يزيد ايضا على سته كالمضمر واحد مشترك بين المذكر والمونث وهو المثنى
فبقي خمسه الفاظ اربعه نصوص وواحد مشترك وهذه الحروف انما جي

العقلي
ودي

بعما تنبيها على حال من خاطبه فاجعل الاشارة لما تشير اليه اولا على
طبقته من مفرد ومثنى ومجموع ومذكر ومونث ثم اجعل حرف الخطاب
من بعدها على حسب من تخاطبه في ذلك فاذا خاطبت مونثا اشرت
الى واحد مذكر وخاطبت مثله قلت ذاك واذا خاطبت مونثا قلت ذاك
ثم ذاكما ثم ذاكم ثم ذاكن فهذه خمسه مع المفرد المذكر ومثلها مع
الاربعه البواقي فتكون خمسه وعشرين لفظا لسته وثلثين معنى
لان المعاني سته في سته والالفاظ خمسه في خمسه وهي ذاك الى
ذاكن وتاك الى تاكن وذانك الى ذانكن وتانك الى تانكن واولئك الى
اولئكن فهذا بيان الخمسه والعشرين لان كل واحد منها لخمسه وقد
ثبت ان كل خمسه منها لسته معان ولكن لما كان في كل خمسه
واحد مشترك وجب ان تكون السته والثلثون خمسه وعشرين تنقص
احدى عشر لان الواحد من احدى الطرفين ينقص لاجل مقابله سته
ثم ينقص لاجل نقص السادس من الجانب الاخر خمسه من مقابلة فيكون
احد وعشر قوله ويقال ذا للقريب يزعم كثير من النحويين ان ذا للقريب
وذلك للبعيد وذاك للمتوسط ثم تجعل تلك ثنائيه ذلك وذانك وتانك
المشددتين بمنزله ذلك واولالك في الجمع بمنزله ذالك واما ما هو بمنزله
ذا فواضح ومما هو ذكرناه اولا واما ما هو بمنزله ذاك فواضح ايضا
وهو الاتيان بها مع كاف الخطاب من غير زياده وانما وقع الاشكال
فيما هو مثل ذلك الذي للبعيد في المونث والمثنى والمجموع فتعرض
لبيانه قوله وثم وهنا وهنّا للمكان خاصه يعني انه قد وضع
للاشاره لفظ اخر تختص بالمكان وهو قولهم هنا وهنا وثم فهنا
للقريب وثم وهنا للبعيد الموصول ما لا يتم جزا الا بصله وعايد
الى اخره قال وليس ذلك مثل قولك العالم من قام ثم العلم لان الاد

حد الموصولات في الاصطلاح لا حد الموصول لغه ولو جعلت
موضع قولك بصله قولك بجمله ارتفع الاشكال ولكن جرى في
ذلك على الاصطلاح في تسميتها صله ولذلك فسر الصله ليرفع الاشكال
وهو اولى من قول من يقول ما لا يتم اسما فان الذي بانفراده اسم
ولكنه لم يكن احد جزئي الجمله الا بجمله وعايد اليه وانما بنيت الاسما
الموصوله اما لان فيها ما وضعه وضع الحروف وهو ما ومن واللام
ثم حملت البواقي عليها لانها من باب واحد واما لاحتياجها في
تمامها جزا الى صله وعايد فاشبهت بذلك الحرف لاحتياجه
الى متعلق واما الشبه الذي بلام التعريف من حيث ان وضعها
لتكون الجمله الداخله هي عليها معرفه كما ان وضع اللام ليكون
الاسم الداخل هو عليه معرفه فلما كانت في التعريف مثل اللام
بنيت ثم جرت الموصولات كلها هذا المجرى وان امتنع بعضها من
جريه صله لما اشبهت الذي في كونها معرفه وكونها موصوله
قوله وعايد لان من الاسما ما لا يتم الا بجمله وليس بموصول في
الاصطلاح كحيث واذا واذ وما اشبهها ولذلك قال وعايد
قوله والصله جمله خبريه لان الذي وضع صله الى وصف المعارف
بالجمل فكما انه لا يوصف الا بالجمله الخبريه فكذلك لا يدخل الذي الا
عليها والبواقي مثلها في المعنى فوجب ان يكون حكمها واحد قوله
والعايد ضمير له اذ لم يرد بالعايد الا ذلك فاحتيج اليه لان الذي
لما وضع لغرض التعريف وضع مبهما فاحتيج الى ربط بينه وبين
صلته لئلا تكون اجنبيه عنه وعن الموصوف ثم شرع في تبيين
ان صله الالف واللام لا تكون الا اسم فاعل او مفعول وان كان
بمعنى الذي كاتيهم لما رد وهما للتعريف وهي موافقه للالف

وقصدوا

واللام في نحو الرجل لفظا ومعنى فقصروا الا تدخل الا على ما يدخل
عليه تلك للمشابهة المذكورة وخصوها بالجملة الفعلية ليسبكوا
من الفعل اسم فاعل او مفعول حسب ما يقتضيه المعنى ففي نحو جاني
الذي ضرب تقول الضارب وفي نحو جاني الذي ضُرب تقول المضروب
ولم يدخل على الجملة الاسمية لتعذر ان يسبك منها مفرد يصح
دخول الالف واللام عليه ثم شرع في تعدادها فالذي للمفرد
المذكر والتي للمفرد المونث واللذان واللتان لمثناهما **قوله**
بالالف واليا يعني بالالف في الرفع واليا في النصب والجر وهذا
التغيير عند الاكثرين ليس باعراب لقيام علة البنا مع ذلك وكذلك
الالف واليا في هاذا وهذين وقد توهم بعض القاصرين انه اعراب
وانما هي صيغ موضوعة للمرفوع والمنصوب وانما اتفق هذا التغيير
في محل يشبه تغيير الاعراب فتوهم اعرابا ولذلك لم يقل اللذيان
واللتيان رفعا لذلك التوهم ولذلك جا اللذان واللتان فيهما جميعا
ولو كان معربا لم يسع ذلك **قوله** والالى والذين للجماعة المذكرين
واللذون في الرفع على بعض اللغات مثلها في اللذان في الرفع على
الفصيح والفصيح الذين في الاحوال الثلاث واللاي بهمزة ويا بعدها
وبغير يا وباليا بغير همزة مكسورة ساكنة كل ذلك لغات فيها
واللاتي واللواتي لجماعة المونث وما فيما لا يعقل غالبا ومن فيمن يعقل
او منزلته منزلة من يعقل واي وايه للتفصيل في المذكر والمونث
وذو بمعنى الذي في لغة طي وذا بعد ما الاستفهام بمعنى الذي على
ما سياتي والالف واللام بمعنى الذي والتي على حسب ما يبينه عايد
ثم شرع يبين ان العايد المفعول يجوز حذفه لينبه على انه انقسم
امره الى ما يجوز حذفه والى ما لا يجوز فتعرض لما يجوز وهو المفعول

تقول

فتقول جاني الذي ضربته ويجوز ضربت كل ذلك فصيح وكذلك جاني
اللذان ضربت والذين ضربت لما في الكلام من قوة الاشعار به ولا
يحذف المرفوع لانه فاعل والفاعل احد جزوي الجملة فلا يستقيم حذفه
ولا يحذف المجرور لان حذفه يستلزم حذف جار فيكثر الحذف
وهذا الضمير المفعول يجوز حذفه واثباته فصيحا في هذا الباب
وان كان الاصل اثباته كقوله تع الله يبسط الرزق لمن يشا ويقدر
ومنه قوله تع وما عملت ايديهم وما تشتهيه الانفس قري بالحذف
والاثبات جميعا والاحسن اثباته اذا وقع في جملة صفة عايدا على
موصوفها كقولك مررت برجل ضربت او اكرمت واحسن منه من الاثبات
اذا وقع في جملة خبر المبتدا عايدا على المبتدا كقولك زيد ضربت لان
الصلة والموصول جزو واحد والمبتدا والخبر جزان والصفة بينهما
فلذلك كان حذفه في الصلة احسن منه في الصفة وحذفه في الصفة
احسن منه في الخبر **قوله** واذا اخبرت بالذي صدرتها وجعلت موضع
المخبر عنه ضميرا لها واخرته خبرا الى اخره معنى قولهم اخبر عن زيد
ونحوه من ضربت زيدا او قام زيد ونحوه بالذي اي بين المنسوب
او المنسوب اليه اذا كان معلوما على جهة غير كونه زيدا بانه زيد
فان المنسوب او المنسوب اليه قد يكون مبهما او مسما من جهة
غير جهة كونه زيدا فاذا قصد المتكلم الى ان يبينه من جهة كونه زيدا
عمل هذا العمل فليس قولهم اخبر عن زيد على ظاهره وانما المعنى
اخبر عن مبهم هو زيد في المعنى بزيد وقولهم بالذي البا فيه بمعنى
الاستعانة كقولك كتبت بالقلم اي اخبر متوصلا الى هذا الاخبار المقصود
بالموصول والا فالذي مخبر عنه لا به وزيد مخبر به لا عنه والمعنى على ما
بينته وكذلك الالف واللام في الجملة الفعلية خاصة لما تقدم من انها لا

تكون صلتها الا اسم فاعل او مفعول ليصح بنا اسم الفاعل او المفعول
لان الاسميه لا يصح بنا ذلك منها فالجمله الفعليه تخبر فيها بالامرين
والجمله الاسميه لا تخبر فيها الا بالذي الا انك اذا اخبرت بالالف
واللام وكان الفعل مسندا الى ضمير غير المخبر عنه في المعنى فجرى
اسم الفاعل او المفعول على غير من هو له فيجب ابراز الضمير كما
تقدم على ما هو مذهب البصريين فاذا اخبرت عن زيد من ضربت
زيدا قلت الضاربه انا زيد لان الالف واللام لزيد والضارب للمتكلم
وهو غيره فقد جرى على غير من هو له وطريقه الاخبار ان تصدر
الجمله بالموصول وتجعل موضع المخبر عنه ضميرا عايدا عليه وتوخر
ذلك خبرا وانما صدرت بالموصول لانه الذي يقصد الى الاخبار
عنه وجعلت موضع المخبر عنه ضميرا لان المعنى على انك عملت تلك
النسبه على غير جهه المخبر عنه فلا بد من ذكر ذلك مضمرا عايدا على الذي
وانما اخرت ذلك الاسم خبرا لان المقصود الاخبار به ليتبين المبهم
من جهته فان تعذر امر من هذه الامور تعذر الاخبار على هذه الطريقه
فلا يستقيم الاخبار عن ضمير الشان لاستحقاقه صدر الكلام فلو ذهبت
تخبر عنه لاخرته خبرا ولا عن الموصوف لانك تجعل موضعه ضميرا فيودي
الى ان يكون الموصوف مضمرا ولا عن الصفه لانه يودي الى ان تكون
الصفه مضمره ولا عن المصدر العامل لانه يودي الى ان يكون المضمر
عاملا ولا عن الحال لانه يودي الى ان يكون المضمر حالا ولا عن الضمير
المستحق لغيرها في مثل قولك زيد ضربته فلا تخبر عن الضمير في
ضربته لان غير الذي استحقه وهو المبتدا فلو ذهبت تخبر عنه لبقي
الموصول بلا عايد لانك اذا جعلت موضعه مضمرا بقي على ما كان عليه
في عوده على زيد فيبقى الموصول بلا عايد ولا يستقيم ان يكون المضمر

الموخر

الموخر خبرا عايدا على الموصول لانه انما ياتي بعد تمام الموصول
والعايد على الموصول لا يكون في جز اخر بعد تمامه **قوله** ولا عن
الاسم المشتمل عليه يعني ولا يصح الاخبار عن الاسم المشتمل على الضمير
المستحق لغير الموصول نحو قولك زيد ضربت غلامه فلا يصح الاخبار
عن غلامه لانك اذا جعلت موضعه ضميرا فان اعدته على الموصول
بقي المبتدا بلا عايد وان اعدته على المبتدا بقي الموصول بلا عايد
كما تقدم في الضمير المستحق لغيرها **قوله** وما الاسميه موصوله
واستفهاميه وشرطيه الى اخره لما كان في المبنيات ما يوافق لفظ
الموصول لم يجعل له باب براسه وبين في ضمن الموصولات كما
بين ما وافق اسم الفعل في اللفظ من المبنيات في اسما الافعال كباب
فجار وباب فساق وباب قطام والا فكان القياس يقتضي ان تجعل
من اقسام المبنيات ابوابا براسها فمنها ما وتكون موصوله
واستفهاميه وشرطيه وموصوفه وتامه بمعنى شي وصفه وهذا
كله اذا كانت اسما واما اذا كانت حرفا فلها معان ليس هذا
موضعها فالموصوله تقدمت نحو عرفت ما عرفته والاستفهاميه
كقولك ما صنعت وما اكلت والشرطيه كقولك ما تصنع اصنع
واستعمالها فيهما لما لا يعقل كاستعمال الموصوله والموصوفه
كقوله ربما تكره النفوس من الامر له فرجه كحل العقال
فنكره جمله واقعه صفه لما كانه قيل رب شي تكرهه النفوس من
الامر ولو قيل ان ما هذه هي التي في قولك ربما زيد قايم لكان مستقيما
وهي المهيه لدخول رب على الجمله وانما استحسن ذلك اجرا الرب
على بابها الكثير ولما يلزم من حذف الموصوف واقامه الصفه وهي
جار ومجرور في محله لان قولك من الامر صفه على هذا التاويل على معنى

تكره النفوس شيا من الامر والتامه بمعنى شي كقوله تع فنعما
هي اي فنعم شيا هي والصفه كقولك اضربه ضربا ما اي ضربا اي ضرب
كان وهذه عند بعضهم حرف للتقليل واما من فقد جات مجي
ما الا في التمام والصفه فالموصوله تقدمت والاستفهاميه كقولك
من ابوك ومن ضربت والشرطيه كقولك من تضرب اضرب والموصوفه
كقولك رب من يكرمني واستعمالها في وجوهها فيمن يعقل كالموصوله
واي دابه كما الا في التمام فالموصوله كقولهم اضرب ايهم خرج
وايهن خرجت والاستفهاميه كقولك ايها الرجل اي الرجلين
عندك والشرطيه كقولك ايا ما تضرب اضرب والموصوفه كقولك
يا ايها الرجل وتقع صفه كقولهم مررت برجل اي رجل وهي معربه
وحدها دون سائر الموصولات الا اذا حذف صدر صلتها وانما اعربت
مع قيام ما يقتضي البنا لالتزامهم اياها الاضافه دون سائر
اخواتها فاذا حذف صدر صلتها رجعوا بها الى البنا على اللغه الفصيح
لافتقارها الى ذلك الصدر كالجز من قبل ومن بعد لافتقاره في البنايه كالجز
الى ذلك المقدر ومنه قوله تع ثم لننزعن من كل شيعه ايهم اشد على
الرحمن عتيا والتقدير ايهم هو اشد فلما حذف صدر الصله رجع
بها الى البنا الذي هو مقتضى اصلها قوله وفي ماذا صنعت وجهان
احدهما ان تكون ما استفهاميه وذا بمعنى الذي فيكون التقدير
اي شي الذي صنعته فلا تكون ما الا مبتدا لتعذر ان يعمل الصله
فيما قبل موصولها او يعمل جز من الخبر في المبتدا ويكون ذا بمعنى
الذي في موضع رفع خبرها والاخر ان يكون ماذا بكمالها بمعنى
اي شي فيكون التقدير باي شي صنعت فيكون ماذا بكمالها في موضع
نصب بصنعت فتكون وعليه قدم مفعولها لتضمنه معنى الاستفهام الجمله
ودو

ووجب نصبه لان الفعل تسلط عليه تسلط المفعول به اما اذا قدر
حذف مضمر منصوب تقديره ماذا صنعته لجاز ان يكون ماذا في
موضع رفع على المبتدا وخبره الجمله الفعليه والعايد عليه المضمر
المقدر الا ان الوجه ما تقدم اذ لا حاجه الى تقدير هذا الضمير ولذلك
اختير في جواب الوجه الاول الرفع وفي جواب الثاني النصب
ليكون الجواب على طبق السوال باعتبار القرينه في ان دلالته
المبتدا على المبتدا اولى ودلالة الفعل على الفعل اولى الا ترى انه
اذا قيل من ضربت كان قولك زيدا احسن من قولك زيد ولو قيل
من المضروب كان قولك زيد احسن من قولك زيدا لما ذكرناه
وعلى كلا الوجهين جا قوله تع ويسالونك ماذا ينفقون قل العفو
العفو قرى ابو عمرو بالرفع وقرا الباقون بالنصب وعلى الوجه
الثاني جا قوله تع ماذا انزل ربكم قالوا خيرا وليس قوله تع قالوا
اساطير الاولين بعد قوله ماذا انزل ربكم بجواب من هذا الباب
لان الجواب في هذا الباب ان تقدر المبتدا الذي تكلم به السايل
محذوفا من كلام المجيب او يقدر الفعل الذي تكلم به السايل محذوفا
من كلام المجيب استغنا بالقرينه الداله عليه ولا يستقيم ذلك فيما
نحن فيه فانه لم يرد ان الكفار قالوا ان الذي انزل ربنا اساطير
الاولين ولا انزل ربنا اساطير الاولين اذ لم يكن ذلك معتقدا عندهم
فلم يرد ذلك المعنى وانما قصدوا الى كلام مستانف على حسب اعتقادهم
اي هذا القول اساطير الاولين فهو عدول الى كلام مستانف اذ
قد علم انهم منكرون الانزال فلم يبق الا هو دعوا هذا اساطير الاولين
ولذلك تعين الرفع ولما كان المعنى الثاني على خلاف هذا النحو جي
به منصوبا تنبيها على انه على غير هذه الطريقه اسما الافعال

ما كان بمعنى الامر والماضي الى اخره انما بنيت اما الان منها
ما وضعه وضع الحروف نحو قولك قدك ثم حملت البواقي عليها
لانها من باب واحد واما لتشبهها بما هي بمعناه وهو فعل الامر
والفعل الماضي فعلى الوجه الثاني لا يستقيم ان يفسر اف بمعنى
اتضجر واوه بمعنى اتوجع ولكن تضجرت وتوجعت وعلى الاول لا
يمنع ذلك وهذه الالفاظ وان كانت في معنى فعل الامر والفعل
الماضي فهي اسما والاستدلال على اسميتها بنحو دعوا نزال وبنحو
قوله: تجهلا يزجون كل مطية: امام المطايا سيرها المتقاذف
ضعيف لان الفعل الصريح يقع هذا الموقع اذا كان المراد
به اللفظ ولا يمتنع ان يقال دعوته انزل كما يقال قلت له انزل
وامرته باضرب اي امرته بهذا اللفظ وقد استدل على اسميتها بدخول
التنوين على كثير منها والذي يدل على اسميتها تعذر الحرفيه والفعليه
فيها اما الحرفيه فواضح واما الفعليه فصيغ ما ليس منها
شي عليه فوجب ان تحكم باسميتها وايضا فانها بمعنى المصدر بدليل
قولهم رويد زيد بمعنى ارويد زيدا فان قيل كيف تدخل في حد
الاسم وقد ادخلها معناها في حد الفعل لانها تدل على معنى في
نفسها مقترنة باحد الازمنة الثلاثة كقولك رويد زيدا بمعنى امهل
زيدا فالجواب ان المراد بقولهم مقترن باحد الازمنة الثلاثة وغير
مقترن في حد الاسم ان يكون ذلك في اصل الوضع لا باعتبار استعماله
على خلاف الاصل واذا ثبت خروج هذه عن قبيل الفعل ودخولها
في قبيل الاسم وجب ان يعتقد انها في اصل وضعها للمصدر ثم
استعملت للزمان على خلاف اصلها كما ان اصل ضاربا في اصل
وضعه مجرد عن معنى الزمان ثم استعمل للزمان في قولك زيد ضارب

ارودا زيدا

علامه

غلامه غدا فكما صح كونه اسما مع اقترانه باحد الازمنة الثلاثة
فكذلك هذا فان قلت لو كان في اصل وضعه على ذلك الا استعمال
لاستعمل الاصل كما استعمل قايم على اصله قلت لا يبعد ان يوضع
الشي وضعا اصليا ثم لا يتفق استعمال اصله ويستعمل مجازه
وان كان قليلا كعسى وفعل التعجب وللنحويين في موضعها
من الاعراب مذهبان احدهما انها في موضع نصب على المصدر
كانك قلت في رويد زيدا زيدا اي ارود ارودا زيدا والثاني
ان يكون في موضع رفع على الابتدا وخصص بنسبته الى الفاعل
وفاعله مضمر مستتر والجمله وان كانت من مبتدا وفاعل يستغنى
عن الخبر فيها كما استغنى في اقايم الزيدان لما كانت بمعنى ايقوم
الزيدان عن الخبر بالفاعل اذ المقصود منسوب ومنسوب اليه
والثاني اوجه لانه اسم جرد عن العوامل اللفظيه فوجب ان يحكم
بالابتدا فيه والفاعل سد مسد الخبر كما في قولك اقايم الزيدان
فالوجه الاول ضعيف لانه لو كان رويد منصوبا بنصب المصدر
لوجب ان يكون فعله مقدرا ويخرج حينيذ عن ان يكون اسم فعل
الا ترى ان سقيا ورعيا وخيبة وجدعا ونحوها لما كانت مصادر
وكان الفعل مقدرا معها وجب خروجها عن اسما الافعال
وايضا فانه كان يجب ان يكون معربه كما في قولك سقيا ورعيا
اذ لا موجب حينيذ للبنا اذ معنى الفعليه انما هو في الفعل
المقدر لا فيها وذلك لا يوجب بنا كما ذكرنا ولذلك بني اف لما قصد
الى معنا كونه اسم فعل فقالوا افٍ وافَ وافِ واعرب لما
قصدوا الى معنى المصدر فقالوا افة فهما معنيان مختلفان
فظهر ان الوجه الثاني هو المستقيم ولذلك لما ارادوا المصدر

في قولك رويدا اضافوه فقالوا رويد زيد ولو قيل على قياس هذه
اللغه رويدا زيد لكان مستقيما ولا يستدل على المصدريه بدخول
اللام في مثل قولهم هيهات لذلك وهيهات لما توعدون لما ثبت
ان بعدا لا يدخل في فاعله اللام ومثل بعدا له يدخله الا انا نقول
ليست هذه بافعال صريحه فلا يلزم من امتناع ذلك في الفعل
الصريح امتناعه في الفرع الذي هو بمعناه الا ترى انك لا تقول
ضربت لزيد وتقول هذا ضارب لزيد **قوله** وفعال بمعنى الامر
من الثلاثي قياس يعني ان كل فعل ثلاثي فلك ان تبني منه فعال
بمعنى افعل كقولك نزال بمعنى انزل وضراب بمعنى اضرب وتراك
بمعنى اترك ولو قيل ان هذه الصيغه من الثلاثي فعل امر لم يكن
بعيدا الا انها خرجت من الفعل على صيغه واحده كجريان صيغه افعل
ولكنه لم يقله احد منهم لما راوا افعال من صيغ الاسما ولما راوا
من دخول الكسر فيه مع تجنب العرب من ادخال الكسر في
الافعال حتى قالوا ضربني ويضربني فزادوا النون هربا من دخول
الكسر في الافعال **قوله** وفعال مصدرا معرفه كفجار الى اخره
لما كان في المبنيات ما يوافق فعال في الصيغه وان لم يكن في
اسما الافعال ذكر معه ولم يجعل له باب اخر كما فعل في ما
الاستفهاميه والشرطيه والموصوفه على ما تقدم وهو على ثلثه
اضرب ما هو مصدر معرفه كفجار وما هو في معنى الصفه مثل يا
فساق ويا خباث وبابه وهذان البابان مبنيان باتفاق
لمشابهتهما فعال الذي هو اسم الفعل من حيث العدل ومن حيث
الزنه اما العدل فلان فجار معدول عن الفجور او الفجره وفساق
معدول عن فاسقه واما الزنه فلاتفاقهما معا في بنا فعال وقول

من قال ان فجار مبني لتضمنه تا التانيث وفساق كذلك ضعيف
لان تضمن تا التانيث لا يوجب بنا كالاسما التي هي مونثه ولا تا
تانيث فيها كنفس واذن وعين [وشبهه] ومن قال ان فجار مبني لتضمنه
لام التعريف لم يبعد كما ثبت في امس حيث كان بناوه لذلك
والضرب الثالث ما وضع علما للاعيان مونثا ولما قال علما ليخرج
باب فساق وانما قال للاعيان ليخرج باب فجار فانه وان كان
علما فانه للمعاني لا للاعيان **وقوله** مونثا تنبيه على انه لم يقع الا
كذلك وهذا القسم مبني على لغه اهل الحجاز لمشابهته ما تقدم في
العدل والزنه وهذا العدل وان كان تقديريا اذ ليس لنا قاطمه
وغالبه عدل عنهما تحقيقا وانما وجب المصير اليه للعلم بانهم
لا يبنون الا لمانع من الاعراب ولا مانع يمكن سوا ما قدر فلزم
المصير اليه وهو معرب في لغه بني تميم اعراب ما لا ينصرف الا ما كان
اخره را فانهم يوافقون الحجازيين في بنايه الا القليل منهم فانهم
يعممون الاعراب في جميع الباب وهولا القليل جروا على القياس
اذ لا فرق بين ما اخره را وغيره في موجب البنا والاعراب واذا
لم يكن في هذا الباب علة موجبه للبنا وجب اعرابه ولا فرق
بين الرا وغيرها ووجه اللغه الكثرى في بني تميم ضعيف
لانهم فرقوا بين ما اخره را وغيره ليحصل الاماله بتحقق موجبها
وهو ضعيف اذ لم يثبت موجب البنا من قصد حصول موجب
الاماله وغايه ما يقال ان تقدير موجب البنا في الجميع ممكن كما
هو في لغه اهل الحجاز وتقدير انتفايه ممكن كذلك فالا في بني تميم قصد
الفصحا منهم اثبات التقدير فيما يحصل عنه غرض مقصود وهو
الاماله ونفيه فيما لا يحصل فيه ذلك الغرض وانما اعربوه اعراب

ما لا ينصرف لتحقق العلتين المانعتين للصرف من التعريف والتانيث
وقد قيل ان فيه على هذه اللغة العدل ايضا لما ثبت من بنايهم حضار
والباب كله واحد وقد تقدم في تعليل هذه اللغة ما يرفع ذلك
الاصوات كل صوت لفظ حكي به صوت او صوت به للبهايم
الى اخره انما بني هذا النوع لان وضعه على ان ينطق به مفردا الا
ترى اذا قلت غاق حاكيا لصوت الغراب لم تحتج الى ما تركب
معه لان وضعه على حكايته لا غير وكذلك اذا قلت نخ وشبهه
للبعير وغيره لم تقصد الا الى اسماعه هذا الصوت لجري العادة بانتخه
او غيرها عنده فلم تحتج باعتبار المعنى الذي وضع له الى جزء اخر تركب
معه فان وقع شي مركبا من هذا من الباب فانما يقصد به اللفظ
كقولك نخ حكاية صوت البعير وغاق حكاية صوت الغراب وتقول
قلت غاق وقلت نخ وتقول تحكي صوت الغراب بغاق وبناخ
البعير بنخ والمعروف ان تحكي على ما هو عليه في اصل وضعه فلا
يتغير تركيبه في الاعراب كما لا يتغير تركيب قد وضرب ونحوه في الاعراب
وان قصد به اللفظ فان قلت فقد قالوا الف با الى اخرها غير
معربه فاذا ركبوا اعربوا فلم لا يكون هذا كذلك فالجواب ان الف
با موضوع اسما لمسمى كوضع رجل وفرس والمقصود بوضعه استعماله
مركبا فاذا استعمل غير مركب وجب بناوه كما لو استعملت رجلا
وفرسا غير مركب وعودته تعديدا بخلاف ما نحن فيه فانه اذا
استعمل مركبا لم يقصد به الى مدلول له هو اسمه وانما قصد
الى ما قد ذكرناه من حكاية الصوت او التصويت للبهايم وقد جا
اعرابه مركبا قليلا كقوله ∴ تداعين باسم الشيب في متثلم جوانبه من بصرة وسلام
وقوله ∴ لا ينعش الطرف الا ما تخونه ∴ داع يناديه باسم الما مبغوم ∴

يحتمل

يحتمل الامرين ومن جعل نخ وبابه مما يصوت به للبهايم من اسما الافعال
وليس فيهما شي هو خبر وجب ان يكون بمعنى الامر والامر باسما الافعال
فهو محال لانها اذا جعلت اسما افعال افتقر الفعل من المعنى طلب فيودي
الى ان يكون طالبا مما لا يعقل امتثال الامر بالخطاب وذلك مما لا
يصدر الا عن غفله فان زعم انا نجد من انفسنا العلم الضروري بالقصد
الى ذلك فهو غلط وانما الحاصل القصد الى انقياده بالصوت الملفوظ
لما اجرى الله العاده بذلك منه عنده لا انه يخاطب ما لا يعقل
بطلب الامتثال المركبات كل اسم من كلمتين ليس بينهما نسبه
الى اخره وانما قال ليس بينهما نسبه ليخرج عنه باب المضاف والمضاف
اليه فانه وان كان مركبا فليس مبنيا وليخرج عنه باب تابط شرا
فانه يحكى على اصله قبل التسميه به وليس الغرض ها هنا الا ما
حصل بناوه بالتركيب وهذا المركب على ضربين ضرب يتضمن الثاني
معنى حرف فيبنيان جميعا كخمسة عشر وحادي عشر اما الثاني فلتضمنه
معنى الحرف واما الاول فلكونه اشبه صدر الكلمه فوجب ان يكون
مبنيا وكذلك وقعوا في حيص بيص وهو جاري بيت بيت وسهل الحزن
بين بين وتفرقوا شغر بغر وشذر مذر وخذع مذع وشبهه قوله الا
اثنى عشر استثني من باب خمسه عشر لانه مخالفه في البنا وانما اعرب
الاول مع قيام العله المقتضيه للبنا في بابه لما اشبه بالمضاف في حذف
النون منه لان الاصل اثنان وعشر فلما حذفت الواو بقي اثنان
عشر فكرهوا النون التي توذن بالانفصال مع حذف الواو التي
توذن بالاتصال فحذفوا النون تشبيها له بالمضاف فلما اشبه بالمضاف
وجب اجراوه مجراه في اعطايه حكم الكلمه لا حكم الجز فوجب البقا
على الاعراب وبقي عشر على بنايه لتضمنه معنى الحرف كباب الضرب الثاني

من تقسيم المركبات ان لا يتضمن الثاني معنى الحرف كباب بعلبك فبني
الاول في هذا الباب لتنزله منزلة الجزو يعرب اخر الاسمين باعراب
المفرد فيقال هذا بعلبكُ ورايت بعلبكَ ومررت بعلبكَ فلا ينصرف
للعلتين هذا هو الفصيح ومن العرب من يستعمل الاول كالمضاف
فيعربه اعراب المضاف بالرفع والنصب والجر ويعرب الثاني اعراب
المضاف اليه ثم انقسم هولا قسمين قسم يعرب الثاني اعرابا ما لا ينصرف
وقسم يعربونه اعراب المنصرف فيقول الاول هذا بعلُ بكَّ ويقول
الثاني هذا بعلُ بكٍّ واما قولهم افعل هذا بادِيَ بَدِيْ وبادي بدا
وذهبوا ايدي سبا فقد عده المحققون من باب المبنيات وهو مشكل
فان اصل قولك بادِيَ بَدِي بادي بدا بادئ بدء اي اول مبتدا فهو
منصوب على الحال وانما خففت الهمزتان من اخرهما وتخفيف الهمزة
لا توجب بنا الا ترى انك لو خففت فقلت في مبتدإٍ مبتدا وفي براءٍ برا
لم تختلف في انه باق على اعرابه وانما غايته انه كان معربا لفظا فصار
معربا تقديرا وكذلك ايدي سبا المعنى ذهبوا مثل ايدي سبا في تشتتهم
وتفرقهم فحذف المضاف واعرب المضاف اليه اعرابه ثم خففت الهمزة
من سبا وسكنت اليا من ايدي على جهة التخفيف وذلك لا يوجب بنا
والذي يمكن ان يقال في تسميته انه كثر حتى صار معنى المضاف
والمضاف اليه نسيا منسيا فلا يفهم من ايدي سبا الا التشتت ولا
يفهم من بادي بدا الا اول فحسب فشبه ببعلبك في ان الاول كالجزء
فوجب بناوه فان قلت فالاعلام المضافة متحقق فيها ما ذكرته فكان
يجب ان يبنى الاول بنا ما ذكرت لان معنى المضاف والمضاف اليه
غير مراد فالجواب ان الاعلام المنقولة اجريت في كلامهم مجرى
الاصول المنقوله هي عنها بخلاف غيرها فلذلك لم يفعل فيها الفعل
ويفعل

ويفعل في غيرها الكنايات قوله كم وكذا للعدد وكيت وذيت
للحديث الى اخره المراد بالكنايات المبنيه والا فقلان وفلان والفلان
والفلانه وبابه كنايه وليس بمبني فالمراد بالكنايات هاهنا الفاظ
مبهمه يعبر بها عما وقع في كلام متكلم مفسرا اما للابهام على المخاطب
واما للنسيان فعلى ذلك لا يكون كم من ذلك ولا يستقيم ان تكون الكنايه
مرادا بها وقوع لفظ عوضا عن لفظ او عن الفاظ فانه يودي الى ان يكون
اكثر الكلمات كنايات والى ان يكون نحو اين وكيف وايان ومتى
كنايات نعم قد يطلق الكنايه ايضا على لفظ عبر به عن لفظ ليس
مثله في السماجه كما يكنى بهنٍ وهنةٍ عن الفرج وكما يكنى بالغائط
عن غيره وكما يكنى بوطيت عن غيره وليس ذلك مرادا هاهنا وانما
سبق كم في باب الكنايات لما وافق كذا في العدد وهي هو مبني حتى
لا يجعل له باب اخر كما سبقت ما الاستفهاميه والشرطيه في ما
الموصوله لما وافقتها لفظا وان كانت تخالفها معنى وبناكم في الاستفهام حسبه
واضح وفي الخبريه اما لكونها موضوعه وضع الحروف او لشبهها
باختها او لتضمنها معنى الانشا وهو بالحروف غالبا فاشبهت ما
تضمن معنى الحروف واما كذا فمبني اما لان اصله ذا دخلت عليه
كاف التشبيه ثم استعملت على اصله واما لكونه يكون كنايه عن
المبني نحو خمسه عشر فاجري مجراه لكونه المتوسط واما كيت وكيت
وذيت وذيت فانما بنيا لانهما واقعان معا موقع الجمله ولا اعراب
للجمله من حيث كونها جمله فاجريتا مجراها وبهذا البنا يصح ان يقال
انه مما ناسب مبني الاصل لانه اشبه الجمله التي لا اعراب لها لفظا ولا
تقديرا من حيث هي جمله ويصح ان يقال انه مما وقع غير مركب
لانه لما كان حكايه عن الجمله تعذر وقوعه مركبا فانه انما يركب
لما

التركيب المقتضي للاعراب المفردات واما تركيب الجمل من حيث
كونها جملا فلا يقتضي اعرابا **قوله** فكم الاستفهاميه مميزها
منصوب مفرد لانها لما كانت للعدد ووسط العدد
مميزه مفرد منصوب جعل كذلك لانه لو جعل لاحد الطرفين لكان
تحكما واما الخبريه فمميزها مجرور مفرد ومجموع وانما كان مجرورا
لانها للتكثير والعدد الصريح الكثير مميزه مجرور كمايه والف
فكان جره كذلك وانما جا مفردا لان العدد الكثير مميزه كذلك
وانما جا مجموعا لان العدد الكثير فيه ما ينبي عن كميته صريحا ولما كان
هذا ليس مثله في التصريح جعل جمعه كانه نايب عن معنى التصريح في مثله
قوله وتدخل من فيهما يعني في الاستفهاميه والخبريه ودخولها
على الخبريه اكثر واذا دخلت على الخبريه قدرت الخبريه تامه
والمميز مجرور بمن واذا لم تدخل قدرت مضافه ويجوز ان تقدر تامه
وتكون من مقدره **قوله** ولهما صدر الكلام اما الاستفهاميه
فللاستفهام واما الخبريه فلما تضمنته من المعنى الانشايي في التكثير
كما ان رب لما تضمنت المعنى الانشايي في التقليل وجب لهما صدر
الكلام **قوله** وكلاهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا لقبولهما
العوامل في ذلك فلنتكلم على مواضعها لتبيين امرها فيهما فكل
ما بعده فعل غير مشتغل عنه كان نصبا معمولا على حسبه كقولك
كم رجلا ضربت وكم غلام ملكت وكم ضربة ضربت وكم ضربه ضربت
وكم يوما ضربت وكم يوم ضربت فيكون مفعولا به ومصدرا ومفعولا
فيه على حسب العوامل لانه مثل قولك اعشرين رجلا ضربت ام
ثلثين وكثيرا من الغلمان ملكت واعشرين ضربة ضربت وكثيرا من
الضرب ضربت واعشرين يوما ضربت وكثيرا من الايام ضربت فلو قدرت

ضمي

٧٥

ضميرا متعلقا بالفعل محذوفا على ضعفه صار الفعل حينيذ مشتغلا
عنه فيكون في موضع رفع فانه يكون مثل قولك زيد ضربت على معنى
ضربته وكلما قبله حرف جر او مضاف فمجرور لانه لا يبطل عمل الجار
بغيره ولا يتقدم معموله عليه فلذلك اغتفر تقديمه على ما له صدر
الكلام لتنزلهما منزله الجزء الواحد فتقول بكم رجل مررت وغلام كم
رجل ضربت فيكون اعراب المضاف كاعراب كم لو لم يكن مضافا اليه
ولذلك نصبت في قولك غلام كم رجل ضربت والا فهو مرفوع لانه اذا
لم يكن معه جار وليس بعده ما يعمل فيه ولا يتقدم عليه عامل اخر
وجب ان يكون مجردا عن العوامل اللفظيه فيتعين للمبتدا والخبر فان
لم يكن ظرفا فهو مبتدا كقولك كم رجلا اخوتك وكم رجلا ضربته لان الفعل
قد اشتغل عنه وان كان ظرفا فهو خبر كقولك كم يوما سفرك لانك لو جعلت
كم مبتدا وهي للزمان تعذر ان يكون خبرها السفر كما يتعذر ذلك
في مثل متى سفرك فيجب ان يقدر السفر ونحوه مبتدا ويكون ما تقدم
ظرفا في موضع رفع على الخبر مثله في قولك متى القتال ولو قيل
بجواز النصب في ما اذا اشتغل الفعل عنه بضميره في مثل قولك كم رجلا
ضربته لم يكن بعيدا ويكون بمنزله زيدا ضربته منصوب بفعل دل عليه
ما بعده الا انه ان تقدم بعد كم لا قبلها لئلا يوقعها في غير صدر الكلام
فيقدر كم رجلا ضربت ضربته فيكون الفرق بينه وبين زيدا ضربته ان تقدير
الناصب ثم قبل المنصوب وهنا بعده لوجود المانع من تقديمه
قوله وكذلك اسما الاستفهام والشرط يعني في مواضع الرفع والنصب
والجر فاذا قلت بمن مررت وبمن تمرر امرر به فمجرور واذا قلت
من ضربت ومن تضرب اضرب فمنصوب واذا قلت من ضربته ومن ضربته
ضاربته فمرفوع على ما تقدم قال في مثل تمييز نبه قول الشاعر

كم عمةٍ لك يا جرير وخالةٍ فدعاء قد حلبت علي عشاري
ثلاثة اوجه فالنصب على الاستفهام وان لم يرد معنى الاستفهام
ولكنه على سبيل التهكم كانه متحقق ذلك ولكنه ذهل عن كمية
العدد فهو يسال عنه والجر على انها كم الخبرية على التحقيق اي
كثير من عماتك وخالاتك حلبت على عشاري والرفع على ان
يكون المميز محذوفا على انها كم الاستفهامية على المعنى المتقدم
او كم الخبرية اي كم مرة على التهكم او كم مرة على التكثير فيرتفع
عمة على الابتدا ومصححه كونه موصوفا بقوله لك وخبره قد حلبت
وكم على الوجهين اذا رفعت عمة في موضع نصب لان الفعل الواقع
بعدها مسلط عليها تسليط الظرفية او تسليط المصدرية وكون
الفعل وقع خبرا لا يمنعه ذلك من عمله فيما قبل المبتدا الا ترى انك
تقول عمرا زيد ضرب وعمرا زيد ضارب ويوم الجمعة زيد ضارب واذا
رفعت عمة رفعت خالة وفدعا واذا نصبتها نصبتهما واذا خفضتها
خفضتهما وذلك واضح **قوله** وقد يحذف يعني وقد يحذف المميز
للعلم به كقولك كم مالك اي كم درهما او دينارا على حسب ما يدل عليه
القرينة وكم ضربت اي كم مرة او كم ضربة **قوله الظروف** يعني
الظروف المبنية لان بعض الظروف من اقسام المبنيات **قوله**
فمنها ما قطع عن الاضافة كقبل وبعد وكذلك فوق وتحت وامام
وما اشبه ذلك وانما بنيت لاحتياجها الى ذلك المنوي كاحتياج
الحرف الى غيره ولذلك لا يبنى الا اذا نوي فان لم ينو كانت متمكنة
تعرب كقوله فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات
ومن قبلٍ ومن بعدٍ **قوله** واجري مجراه لا غير وليس غير وحسب
وان لم تكن ظروفا لكثرتها فلما اشبهت الظروف عوملت معاملتها

ومنها

ومنها حيث وانما بنيت لاحتياجها الى جملة تبين معناها
كاحتياج الموصول الى ذلك ولذلك لا تضاف الا الى جملة لان
وضعها للمكان نسبيه فلذلك افتقرت الى الجملة كافتقار الموصول
وما جا مضافا الى غير جملة فشاذ لا يعمل عليه ولذلك بقيت على بنائها
وقد يدخل عليها ما فتكون للمجازاة **قوله** ومنها اذا وانما بنيت للمعنى
الذي ذكر في حيث ولكن تلك للمكان وهذه للزمان وهي مختصة
معنى الاستقبال وفيها معنى الشرط غالبا فلذلك اختير بعدها
الفعل وقد تقع لمجرد الظرفية كقوله تع والليل اذا يغشى واشباهها
لانك لو جعلتها للشرط وجب ان يكون جوابها ما دل عليه القسم المقدر
الانتهابي فيفسد المعنى اذ يصير القسم مقيدا وكذلك قوله تع والذين
اذا اصابهم البغي هم ينتصرون لانك لو جعلتها شرطية لوجب ان
تقول فهم ينتصرون واما قوله تعالى واذا تتلى عليهم اياتنا بينات ما كان
حجتهم فيمكن ان يقال انها لمجرد الظرفية فجي بها بغير فا ويمكن ان يقال
ان المعنى على قسم مقدر فجا الجواب للقسم مثله في قوله تعالى
وان اطعتموهم انكم لمشركون ومن يلتزم انه لا يقع بعدها الا الفعل
يلزمه وجوب النصب في باب زيدا ضربته اذا وقع بعدها كما يلزم
في ان ونحوها مما يلزم بعده الفعل واستعمالها للمجازاة بما ونحو
ما ضعيف وقد تكون للمفاجاة فيلزم وقوع المبتدا بعدها كقولك
خرجت فاذا زيد قايم وهي ظرف معمول لما دل عليه من معنى
فاجات كانك قلت فاجات زمان زيد قايم فيلزم المبتدا بعدها
كانهم قصدوا الى الفرق بين معنييها وكان قياس ذلك ان يمتنع
النصب فيما بعدها اذا وقع في باب زيدا ضربته كقولك خرجت فاذا
عبد الله يضربه زيد ولكنهم جوزوا النصب على خلاف هذه القاعدة

مراعاه لصوره المبتدا والخبر قوله واذْ لما مضى وبناوها اما لما
ذكرنا في اذا واما لان وضعها وضع الحروف ويقع بعدها الجملتان
لانها بمعنى زمان من غير معنى شرط فصح ان تفسر بالفعليه
تارة والاسميه اخرى كحيث في المكان ويتصل بها ما فيكون
للمجازاه والظاهر انها اذا ضمت اليها ما كحيثما لا حرف برأسه
ومنها أين وأنّا وهما للمكان استفهاما وشرطا تقول اين
زيد واين تكن اكن وكذلك أنّا وقد تستعمل للزمان والحال
والحال كمتى وكيف وبناوهما واضح قوله ومتى للزمان فيهما
يعني الاستفهام والشرط تقول متى القيام ومتى تاتني اتك
وايان للزمان استفهاما كمتى في الاستفهام كقوله تعالى ايان
يوم الدين اي متى وكيف للحال استفهاما تقول كيف زيد معناه
على اي حال هو واما استعمالها للشرط اذا دخلت عليها ما فهو
ضعيف عند البصريين وجايز عند الكوفيين قوله ومذ ومنذ
بمعنى اول المده فيليهما المفرد المعرفه وبنيتا اما لان وضع منذ
وضع الحروف ثم حملت مذ عليها لاتفاقهما واما لان المعنى
قطعهما عن الاضافه ولذلك بنيت منذ على الضم كما بني ما قطع
عن الاضافه ومعناها اما اول المده فيليهما المفرد المعرفه
كقولك ما رايته منذ يوم الجمعه اي اول المده التي انتفت فيها
الرويه يوم الجمعه وانما وليهما المفرد ليتعين الاوليه المقصوده
الا ترى انك لو قلت يومان او عشرون يوما لم يتعين الاوليه وانما
وليهما المعرفه ليفيد تعيينها الذي هو المقصود بالذكر الا ترى انك
لو قلت ما رايته منذ يوم وانت تعني اول المده لم يفد تعيينها واما
بمعنى الجميع فيليهما المقصود بالعدد كقولك ما رايته مذ يومان

اومن



او منذ سنه اي جميع المده التي انتفت فيها الرويه يومان او سنه
وانما وليهما المقصود بالعدد لان الغرض بيان المده باسرها
قوله وقد يقع المصدر او الفعل أو أنّ فيقدر زمان مضاف
وانما قدر الزمان لان المعنى اذا قلت ما رايته مذ سفره او مذ سافر
او مذ انه سافر اي مذ زمان سفره فوجب تقدير ذلك لان المعنى
عليه وانما حذف للعلم به واما اعرابه فمبتدا عند المحققين
ما بعده خبره لان المعنى اول المده يوم الجمعه او جميع المده
يومان وذلك واضح وقد وهم الزجاجي في قوله انه خبر مبتدا متقدم
لان المعنى واللفظ يأباه اما المعنى فلانك مخبر عن جميع المده بانها
يومان وذلك خبر محقق واما اللفظ فلان يومان نكره لا مصحح
لها فلا يستقيم ان يكون مبتدا وكون خبره اسم زمان متقدما
على رايه لا يسيغ ذلك وانما يسيغه ان لو كان ظرفا الا ترى
انك لو قلت جميع المده يومان لم يستقم ان يكون يومان مبتدا
وما تقدم خبره وان كان اسم زمان لما لم يكن ظرفا ومنها لدى
ولدن وقد جا لدَنْ ولَدْنِ ولُدْنِ ولَدُ ولَدْ ولُدْ وانما بنيت
لان وضع لدْ ولدُ ولدُ وضع الحروف فاجري بقيه اللغات مجراها
لاتفاقهما معًا في لفظها ومعناها وهذا اشبه ما يعلل به بناوها
ولو لم يجي الا لدن ونحوها من لغاتها لم يكن لبنايها وجه لانها
مثل عند ولا يختلف في اعراب عند فكذلك كانت تكون هذه
ولكن لما جا منها ما وضعه وضع الحرف اشبه الحروف لم اجري
الباب مجرى واحدا كما تقدم ومعناها اخص من معنى عند لانك
تقول عندي كذا لما كان في حوزتك حضرك او لم يحضرك ولدي لما
لم يتجاوز حضرتك وقد نصب بلدن غدوه خاصه دون غيرها تقول

الزجاجي

من لدن زيد كما تقول من عند زيد وقال الشاعر
لدن غدوة حتى الاذ خفها * بقية منقوص من الظل قالص
وهو بعيد لما يعلم من ان غدوة مضاف اليه فيجب خفضه وانما
نصبت فونها بنون التنوين او توهم انها نون التنوين فنصب
ما بعده لوقوعه بعد تمام الاسم كما نصب زيتا كما في قولك عندي
رطل زيتا وقط للزمان الماضي المنفي تقول ما رايته قط وانما
بنيت لان من لغاتها قط وهو موضع الحروف فشبهت اختها بها
وعوض للمستقبل المنفي تقول لا افعله عوض اي لا افعله ابدا
الان ابدا يستعمل في الاثبات والنفي وعوض مخصوص بالنفي وانما
بنيت لقطعها عن الاضافه لان المعنى عوض العايضين كما تقول
دهر الداهرين ولولا ذلك لم تبني كما لم تبني ابدا الظالم يفصد فيها
هذا المعنى قوله والظروف المضافه الى الجمله واذ يجوز بناوها على
الفتح كقوله تع هذا يوم ينفع الصادقين وقوله من عذاب يومئذ ومن
خزي يومئذ ويجوز اعرابها كقوله تع هذا يوم ينفع الصادقين
صدقهم ومن عذاب يومئذ ومن خزي يومئذ وانما بني تشبيها
بالظروف المحتاجه الى الجمله كحيث واذا واذ لما يبين بالجمله بناها
وكذلك يومئذ لان الجمله الواقعه بعد اذ مبينه ليوم ايضا اذا ذلك
يومئذ واعرب لان اصلها الاضافه الى المفرد فكانت اضافتها
الى الجمله عارضة فلم يعتد بالعارض قوله وكذلك مثل وغير مع ما
وان كقولك قيامك مثل ما قام زيد وقوله
لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت * حمامه في غصون ذات اوقال
وانما بنيت تشبيها لها بالظروف المتقدمه من حيث كثرت وبنيت
بالجمله بعدها لان ما وان يستلزمان الجمله كما يستلزمها اذ فكما جاز
ان

ان يبنى ما يضاف الى اذ من الظروف جوزوا ان يبنى ما اشبه
الظروف لكثرته عند اضافته الى ما يشبه اذ في احتياجه الى الجمله
المعرفه والنكره قال المعرفه ما وضع لشي بعينه فقوله ما
وضع لشي يشمل المعرفه وغيرها وقوله بعينه تخرج ما عدا المعرفه
ولا ينبغي ان يحد المعرفه بامر لفظي لانها انما كانت باعتبار المعنى
وايضا فان من الالفاظ الفاظا لفظها لفظ المعارف وهي نكرات
كقوله ارسلها العراك ومررت به وحده ومررت بهم الجما الغفير
ولسنا نعني بالتعريف ان يكون المدلول معينا للمخاطب حتى لا يلتبس
بغيره وانما يعنى به ان يكون اللفظ موضوعا للمعين على خلاف وضع
النكرات في كونها موضوعه لواحد لا بعينه من احاد مشتركه
في معنى كلي ثم قال وهي المضمرات الى اخرها والمضمرات
قد تقدم ذكرها والمبهمات هي اسما الاشاره والموصولات وما
عرف بالالف واللام وقد يكون تعريف الجنس كقولهم الرجل خير
من المراه وقد يكون تعريف عهد كقولهم ما فعل الرجل لرجل معهود
بينك وبين مخاطبك وقد ياتي لواحد باعتبار عهديته في الذهن لمطا بقته
اياه كقولهم ادخل السوق وليس بينك وبينه سوق وجودي
معهود والمعرف بالندا كقولك يا رجل لانه لما قصد قصده بعينه
وجب ان يدخل في حد المعرفه والمضاف الى احدها معنى يعني اضافه
معنويه لا اضافه لفظيه نحو ضارب زيد والحسن الوجه لانها وان
كانت مضافه فاضافتها لفظيه لا معنويه بخلاف غلام زيد وغلامك
قوله والعلم ما وضع لشي بعينه الى اخره قوله لشي بعينه هو جنس
المعارف كلها قوله غير متناول غيره يخرج غيره من المعارف
لانها تستعمل لمعين اخر الا انك اذا قلت انت وانت تخاطب زيدا صح

ان تقول وانت لعمرو اذا خاطبته ايضا **قوله** موضع واحد ليندفع
وهم من يتوهم ان زيدا اذا سمي به رجل ثم سمي به رجل اخر فهو
متناول غيره فلا يكون جامعا واذا قيل بوضع واحد خرج ذلك لانه
لا يكون الا بوضع اخر واما نحو اجمع وبابه فانما كان معرفه بتقدير
الاضافه فيه ولكنهم التزموا ترك التلفظ بها لما كان ذلك معلوم
معروفا فلا حاجه الى ان يجعل بابا براسه كما ذهب اليه بعضهم
قوله واعرفها المضمر المتكلم لتعذر تعدد الالتباس فيه ثم المخاطب
لانه يتطرق فيه من اللبس ما لا يتطرق في المتكلم الا ترى انك اذا
قلت انا لم يلتبس بغيره واذا قلت انت جاز ان يلتبس ما خاطبك
فيتوهم المخاطب ان الخطاب له ولم يرد بالاعرفيه الا ما كان
ابعد عن اللبس **قوله** والنكره ما وضع لشي لا بعينه كقولك جاني
رجل وركبت فرسا هذا موضوع لواحد شايع في امته لا يختص واحدا
دون اخر باعتبار الوضع بخلاف المعرفه **اسما العدد ما وضع لكم**
احاد الاشيا فيندرج فيه واحد واثنان لانهما من اسما العدد عند
النحويين وان لم يكن من العدد عند كثير من الحساب وهو خلاف
لفظي لا معنوي وبيان دخولهما انه لو قيل كم عندك يصح ان تقول
واحد واثنان وتقول قد بينت له كم عندي وان لم يكن الا واحدا
واثنان واما كونهما من العدد عند النحويين فلا طباقهم على عدهم
واحد واثنان مع ثلثه الى الف **قوله** واصولها اثنا عشر كلمه
يعني ان الالفاظ التي يرجع اليها جميع اسما العدد اثنتى عشره
كلمه وما عدا ذلك متفرع عنها اما بتثنيه او جمع او تركيب او عطف
على ما يتبين ثم شرع في تبيين كيفيه استعمالها للمذكر والمونث
على درجاتها فقال تقول واحد اثنان يعني للمذكر

واحده

واحده اثنتان وثنتان يعني للمونث واحد واثنان في التذكير
والتانيث على القياس فذكر للمذكر وانث للمونث **قوله** ثلثه الى عشره
يعني للمذكر ثلث الى عشر يعني للمونث وخولف باب التذكير والتانيث
من ثلثه الى عشره فانث المذكر وذكر المونث فقيل ثلاثه رجال
الى عشره رجال وثلث نسوه الى عشر نسوه لان الثلثه جماعه
والمذكر سابق فانث لذلك ثم ذكر المونث وان كان جماعه ايضا
ليفرق بينه وبين المذكر عند عدم المميز ذكروا ان يجمعوا بين تانيثين
فيما هو كالشي الواحد لو قالوا ثلثه نسوه **قوله** احد عشر اثنى
عشر يعني للمذكر احدى عشره اثنتى عشره او ثنتا عشره يعني للمونث
كانهم راعوا لفظ الواحد والتثنيه في التذكير والتانيث باعتبار حاله
قبل التركيب لانه هو وراعوا عشر في حالها مع اخواتها من ثلثه عشر
الى تسعه عشر الا انهم غيروا واحد الى احد وواحده الى احدى
للاختصار **قوله** ثلثه عشر الى تسعه عشر يعني للمذكر وثلث عشره الى تسع عشره
يعني للمونث وانما قالوا في المذكر ثلثه وفي المونث ثلث لانه كان
كذلك قبل التركيب فروعي بعده وانما قالوا عشر في المذكر وعشره
في المونث من ثلثه عشره الى تسعه عشر لانهم كرهوا ان يقولوا
في المذكر ثلثه عشره وقد امتزجا فيجمعوا بين تانيثين فيما هو كالكلمه
الواحده وانما كرهوا ان يقولوا في المونث ثلث عشر على ما كان
اصله في التفريق لذهاب المانع من التانيث مع كونه جماعه لانه
كان القياس ان يقولوا في المونث عشره ايضا ولكنهم راعوا
الفرق فلما حصل الفرق هاهنا بالتانيث في ثلثه عشر ادخلوا
التانيث في عشره في المونث فيقولون ثلث عشره على ما
يقتضيه اصله كما تقدم **قوله** وتميم بكسر الشين من عشره في

فيقولون ثلث عشر الى تسعه عشر كانهم لما كرهوا
توالي اربع فتحات في كلمه واحده مع الامتزاج بما فيه فتحه
عدلوا عن فتحه الى كسره وفي الفصحى عدلوا عن حركه الى سكون
ولا يلزم ذلك في ثلثه عشر الى تسعه عشر اذ ليس في عشر
اربع متحركات ولا يلزم ذلك في عشره اذ لم يمتزج بما فيه فتحه
قوله عشرون واخواتها يعني ثلثين واربعين الى تسعين قوله
فيهما يعني في المذكر والمونث بلفظ واحد قوله احد وعشرون
يعني في المذكر واحدى وعشرون يعني في المونث غير والفظ واحد
الي احد و[redacted] الفظ واحده الى احدى من احد عشر الى احد وتسعين
في الاعداد المنيفه على العشرات قوله ثم بالعطف بلفظ ما تقدم
الى تسعه وتسعين يعني انك تاخذ المفرد من العشرات بلفظها
تقدم وتعطف عليه الفاظ العقود الى تسعه وتسعين فتقول
اثنان وعشرون واثنتان وعشرون الى اثنين وتسعين واثنتين
وتسعين وثلثه وعشرون وثلث وعشرون الى ثلثه وتسعين وثلث
وتسعين حتى تنتهي الى تسعه وتسعين قوله مايه والف يعني اذا
تعديت تسعه وتسعين قلت مايه وترك ما بين المايه والمايتين
لانه قد تبين بقوله ثم على ما تقدم فما بين المايه والمايتين على ما
تقدم وما بين المايتين والف على ما تقدم الا انه سيبين ان مميز
الثلثه فيه على خلاف القياس وما بين الالف والالفين على ما تقدم
قوله وفي ثماني عشره فتح اليا الى اخره هذا هو القياس لانها يا
قبلها كسره وجب لها الفتح فالقياس ان يتحملها فيقال ثماني عشره
وجاز اسكانها على سبيل التخفيف مع كونه مركبا واذا جاز في مثل
بادا رهند عن الا انا فيها نها هنا اجدر للتركيبه قوله وشذ

حذفها

حذفها بفتح النون لانها اذا حذفت للتخفيف فالوجه بقا الكسره كما
في قولك جاني القاض اذا حذفت اليا الان الذي يسوغ ذلك كونه
مركبا فدعي زياده استثقاله فيجعل موضع الكسره فتحه
قوله ومميز الثلاثه الى العشره مخفوض مجموع اما خفضه فلانهم استعملوه
مضافا وانما استعملوه مضافا لان ما بعده هو المقصود فلو ذهبوا
ينصبونه لصار ملتبسا بمقصود كانه المقصود الا ترى انه الذي
يوصف دون الاول في قوله تعالى اني ارى سبع بقرات سمان ولا
يرد على ذلك احد عشر الى تسعه وتسعين اما في العقود فلتعذر
الاضافه اذ لا يستقيم ابقا النون ولا حذفها لانها ليست كنون
الجمع حقيقه اذ ليست عشرون جمع الشي وانما هو عدد مرتجل للجمع
واما في احد عشر وبابه فكرهوا ان يصيروا ثلثه اسما كاسم الواحد
فان قلت فقد قالوا خمسه عشر زيد وهذه خمسه عشرك قلنا ليس
هذا مثل ذلك لان الاضافه المضاف اليه ثم هو المقصود بالاول في
المعنى وانما جي به لتبيانه فكان الجميع كالشي الواحد والمضاف اليه
ها هنا مغاير للاول فلم يكن معه كالشي الواحد وانما كان مجموعا
ليطابق العدد في معنى جمعه لفظا كقولك ثلثه رجال او معنى كقولك
ثلثه رهط وثلث ذود قوله الا في ثلثمايه الى تسع مايه استثنى
من قوله مجموع لانهم لم يجمعوا مايه اذا ميزوا بها ثلاثا وكان القياس
جمعها على ما تقدم فيقول ثلث مائات او مئين ولكنهم كرهوا الجمع
لما يكون فيه معنى التانيث فعاملوه بالخفه لذلك الا ترى انك اذا
قلت ثلثمائات امراه جمعت ما به فصار فيما هو كالاسم الواحد
تانيثان وجمع فتركوا جمعه لذلك بخلاف ثلاثه رجال وبخلاف
ثلثه الاف قوله ومميز احد عشر الى تسعه وتسعين منصوب

مفردا اما نصبه فلما تقدم واما افراده فلانه انما جا لتبيين الذات مثله في عشرون رجلا وهذا وهو حاصل بالافراد كما يحصل بالجمع فكان الافراد اخف **قوله** ومميز مايه والف وتثنيتهما وجمعه يعني وتثنيه مايه والف كقولك مايتا درهم والفا درهم قوله وجمعه يعني الالف اذ قد تقدم ان المايه في العدد كقولك ثلاثمايه درهم كما تقدم فلو قال وجمعهما لكان خطا وانما كان مخفوضا لانه امكن اضافته على قياس اصل العدد فكان اولى لان تنوين مايه والف ونون التثنيه فيهما وتنوين جمع الالف شايع اسقاطها للاضافه كتنوين ثلثه الى عشره وانما كان مفردا مع القياس جمعه كما جمعوا في ثلثه دراهم للعله المتقدمه لانهم لما كثر العدد فيه كرهوا جمع مميزه فاتوا به مفردا لذلك **قوله** واذا كان المعدود مونثا واللفظ مذكرا او بالعكس فوجهان يريد مثل قولك شخص اذا اطلقته على امراه ونفس اذا اطلقته على رجل فالشخص المعدود فيه مونث واللفظ مذكر والنفس المعدود فيه مذكر واللفظ مونث فلك ان تعتبر اللفظ وهو الاقيس فتقول ثلثه اشخص وانت تعني النسا وثلث انفس وانت تعني الذكور وتجوز ان تعتبر المعنى فتقول ثلثه انفس للرجال وثلث اشخص للنسا وانما كان اللفظ اقيس لانهم لما حكموا على هذه الالفاظ بالتذكير والتانيث لم يعتبروا مدلولاتها الا ترى انك تقول شخص رايته وان كان مونثا ونفس رايتها وان كان رجلا قال الله تعالى خلقكم من نفس واحده والمراد ادم صلى الله فلولا مراعاه اللفظ لم يقل واحده **قوله** ولا يميز واحد واثنان الى لان الفاظ العدد انما قصد بها الدلاله على نصوصيه العدد لما لم يكن الجمع مفيدا لذلك فلو قالوا رجال لم يعلم عددهم ولو قالوا ثلاثه واقتصروا

لم يعلم

لم يعلم ماهو فلما كان قولك رجل ورجلان ينبي عن المعنيين معا استغني عن لفظ العدد معه فلم يقولوا واحد رجل ولا اثنان رجلان لان قولهم رجل ورجلان يغني عن ذلك فكان ذكر العدد ضايعا وكذلك جميع احاد اسما الاجناس وتثنيتها كقولك درهم ودرهمان فلا تقول واحد درهم ولا اثنا درهمين **قوله** وتقول للمفرد من المتعدد باعتبار تصييره الثاني والثانيه الى العاشر والعاشره لا غير يعني انك تشتق من لفظ العدد اسما للمفرد منه تارة باعتبار تصييره لانه هو الذي صير ما نضم اليه على العدد المشتق هو من اسمه فتقول الثاني للمذكر والثانيه للمونث الى العاشر والعاشره لا غير اي لا تتعدا باعتبار هذا المعنى العاشر والعاشره لانه انما اطلق باعتبار كونه مصيرا عددا اقل منه بواحد الى ذلك العدد الذي اشتق منه وذلك من قولهم ثلثتهم وربعتهم وانما يكون ذلك فيما كان اقل منه بواحد واما ما تعدا العشره فليس ثم فعل بمعنى جعلتهم احد عشر فما فوقه فيشتق منه اسم لذلك وتاره باعتبار حاله في نفسه من ان يتعرض فيه الى انه مصير لكن معناه واحد من جمله على هذا العدد فاذا قلت الثاني فمعناه واحد من اثنين واذا كان كذلك استعملته فيما زاد على العشره ايضا لذهاب المانع فتقول الحادي عشر في المذكر والحاديه عشره في المونث وكذلك الى التاسع عشر والتاسعه عشره وانما بني للتركيب المقتضي لبنا الاسمين معا مثله في احد عشر لان المعنى تاسع وعشر كما في قولك الثالث والعشرون بهذا المعنى الا انه ثم لم تحذف منه الواو فلم يبن وهاهنا حذفت منه الواو وبنيا مثلهما في ثلثه وعشرين وثلثه عشر وقد يقع في بعض المصنفات الحاديه عشر الى التاسعه عشر في المونث وكذلك وقع في المفصل وهو غلط لانهم لما ذكروا الاسمين في الحادي

عشر

عشر والثالث عشر اثنوا الاسمين في الحادية الى التاسعة عشر
وانما ذكروا الاسمين في الحادي عشر والثالث عشر لانه اسم لواحد
مذكر فلا معنى للتانيث فيه بخلاف ثلثه عشر وثلث عشرة فانه يجاء
على ما تقدم قوله ومن ثم قيل في الاول ثالث اثنين يعني انك
اذا اضفته فانما تضيفه الى عدد اقل منه فلو اضفته الى عدد اكثر منه
او مساو له فسد المعنى لان الثالث لا يصير ثلثة ثلثة وانما يصير
اثنين ثلثة وكذلك رابع وخامس على هذا التقدير ومنه قوله تعالى
ما يكون من نجوى ثلثة الا هو رابعهم ولا خمسة الا هو سادسهم
ونقول في المعنى الثاني ثالث ثلثة فتضيفه الى موافقه في العدد لان
المعنى واحد منه ولو اضفته الى اقل منه او اكثر فسد المعنى لان الثالث
في هذا المعنى ليس واحدا من اثنين ولا من اربعة وانما هو احد ثلثة
فوجب اذا اضيف ان يضاف اليه الثلثة ومنه قوله تعالى لقد كفر الذين
قالوا ان الله ثالث ثلثة قوله وتقول حادي عشر احد عشر على
الثاني خاصة الى اخره يعني انه اذا زاد على العشرة لا يستعمل الا
على المعنى الثاني كما تقدم لتعذر المعنى الاول فلا يضاف اذا الا
الى مساويه في العدد فتقول حادي عشر احد عشر الى تاسع
عشر تسع عشر في المذكر وحادية عشرة احدى عشرة الى تاسعة
عشرة تسع عشرة في المونث وان شئت حذفت عشر من الاول تخفيفا
فقلت حادي احد عشر وحادية احدى عشرة الى تاسع تسعة
عشر وتاسعة تسع عشرة لان ذلك لا يلتبس وينبغي ان يكون الاول
على هذه اللغة معربا لذهاب التركيب المقتضي للبناء فيه المذكر
والمونث قوله المونث ما فيه علامة تانيث لفظا او تقديرا والمذكر
بخلافه فقوله لفظا يعني مثل قولك ضاربة وظلمة وصحرا وذكرى وغير

بالعدد

بالتقدير مثل قولك اذن وعين فان التا مقدرة لقولك اذينة وعينة
ومجيها في التصغير يدل على انها مرادة اذ لا يجي قياسا الا ما هو في حكم
المكبر لفظا او تقديرا ولم يات في التقدير الا التا والمذكر بخلافه اي لا
يكون فيه علامة التانيث قوله وعلامة التانيث التا والالف مقصورة
او ممدودة وقد زاد بعضهم اليا في قولهم هذي امة الله وزعم
انها للتانيث وليس كذلك بجواز ان تكون صيغة موضوعة في
المذكر والمونث في قسم المتمكن وهذا من اقسام المبنيات فلا وجه
لذلك كرها قوله وهو حقيقي ولفظي فالحقيقي ما بازايه ذكر في الحيوان
كقولك امراة لان بازايها رجلا وناقة لان بازايها جملا ولا فرق بين
ان يكون فيه تا لفظية او مقدرة كجدي وعناق واللفظي بخلافه وهو ان لا
يكون بازايه ذكر في الحيوان كظلمة وعين ولا فرق بين ان يكون حيوانا
او غيره كدجاجة وحمامة اذا قصد به مذكر فانه مونث لفظي
ولذلك كان قول من زعم ان النملة في قوله تعالى قالت نملة انثى لورود
تا التانيث في قالت وهما لجواز ان يكون مذكرا في الحقيقة وورود
تا التانيث كورودها في فعل المونث وان كان اللفظي ولذلك يقال
عندي ثلاث من البط ذكور فياتون بالعدد مونثا وان كان ذكورا
لما كان مفرد البط بطة فالتانيث لفظي وليس ذلك كتانيث اسما
الاعلام فانه لا يعتبر فيه الا المعنى دون اللفظ خلافا لبعض الكوفيين
والسر فيه هو انهم نقلوها عن معناها الى مدلول اخر فاعتبروا
فيها المدلول الثاني ولو اعتبروا تانيثها لكان اعتبارا للمدلول الاول
فيفسد المعنى ولذلك لا يقال عندنا في الاعلام اجتمعت طلحة خلافا
لبعض الكوفيين قوله واذا اسند اليه الفعل فبالتاء وانت في
ظاهر غير الحقيقي بالخيار قوله اليه يعني الى المونث مطلقا كقولك

قامت هند وهند قامت واعجبتني العين والعين اعجبتني والحاقهم
هذه التا للايذان من اول الامر بان الفاعل مونث فان كان المونث
حقيقيا التزم في ظاهره ومضمره لمطابقته المعنى واللفظ جميعا وان
كان المونث غير حقيقي لزمت في مضمره وانت بالخيار في ظاهره فتقول
العين اعجبتني بالتا لا غير واعجبني واعجبتني العين بحذف التا واثباتها
وانما جاز ذلك في الظاهر لان التانيث فيه لفظي لا معنوي وفي لفظه ما
يشعر به فاستغنى عن الحاق التا في الفعل لذلك ولم يستغن عنها
في مضمره لفوات الصيغه الظاهره الداله على كونه مونثا فان صيغه
الضمير الراجع على المونث في هذا الموضع مثله المذكر وحكم الاسم
مما ذكرنا في المونث على اختلاف اقسامه حكم المفرد في هذه العلامه
فلذلك تقول قامت الهندان والهندان قامتا والعينان اعجبتاني
بالتا في الثلاثه وتقول اعجبني العينان واعجبتني العينان فتكون بالخيار
فيهما كما في المفرد فان فصل بين الفعل وبين ظاهر المونث اللفظي حسن
حذف التا اكثر منه لو لم يفصل فقولك جا الزيدين بينه احسن من
قولك جا بينه الزيدين قوله وحكم ظاهر الجمع مطلقا غير المذكر السالم
حكم ظاهر غير الحقيقي يعني بقوله مطلقا جمع مذكرا ومونث يعقل
او لا يعقل فلذلك تقول جات الرجال والزينبات والمسلمات والايام
باثبات التا في الفعل وحذفها فاما اثباتها فلانها في المعنى جماعه واما
حذفها فلان تانيث الجماعه من باب التانيث اللفظي ولم يعتد بالتانيث
المعنوي في مثل جا الضوارب لان ذلك ليس له بازايه ذكر بخلاف المثنى
فان لفظ الواحد فيه باق مراد فتانيث الفعل له اجدر ولم يفعل
ذلك في مثل الزينبات وان كان لفظ المفرد فيه باقيا اجرا للباب
الجمع مجرا واحدا ولان الجمع بالالف والتا يجري في صفات من لا يعقل

وان

وان كان مذكرا او في صفات من يعقل اذا ان كان مونثا فكرهوا ان
يلتزموها في الجمع في مثل جا الضاربات فيوهم انه مونث حقيقه في
الجميع فاعتبروا فيه الجماعه فجرى مجرى غير الحقيقي لما ذكرناه واما
ضمير الجمع غير المذكر السالم فان كان جمعا لمذكر يعقل فلك ان تقول
الرجال فعلت وفعلوا وان كان غير ذلك فلك ان تقول فعلت
وفعلن وهي في ثلثه اقسام مذكر لا يعقل ومونث يعقل ومونث لا
يعقل تقول الايام والنسا والعيون فعلت وفعلن فاما الاتيان
في الجميع بالتا فلانها جماعه فاتي بضمير الواحد المونث على تاويل الجماعه
واما الاتيان بفعلوا في جمع المذكر العاقل وفعلن في غير ذلك فلانها
جموع فقصد وان تكون لها ضماير تشعر بها واما تخصيصهم فعلوا
بالمذكر وفعلن لما سواه فلغرض الفرق بين المذكر العاقل وغيره
كما فعلوا ذلك في غيره من الضماير والظواهر وانما خصوه بالواو
دون النون ولم يعكسوا لان الواو من حروف المد وهي في هذا
الباب اقعد من الحروف الصحيحه بدليل اعرابهم الاسما بها والافعال
بالنون فلذلك خصوا المذكر العاقل بها وجعلوا النون لمن دونه
وهذا الضرب من التفرقه بين جمع المذكر العاقل وبين غيره شرح
في جميع الضماير على اختلاف اصنافها تقول في ضمير المرفوع المنفصل
انتم وانتن وهم وهن وفي المنصوب المتصل ضربكم وضربكن وضربهم
وضربهن وفي ضمير المنصوب المنفصل اياكم واياكن واياهم واياهن
وفي المجرور غلامكم وغلامكن غلامهم غلامهن المثنى ما لحق اخره
الف او يا مفتوح ما قبلها ونون مكسوره ليدل على ان معه
مثله من جنسه قوله ليدل على ان معه مثله من جنسه تنبيه
على ان الاسما المشتركه لا تثنى باعتبار ما اشتركت فيه وانما سمي

باعتبار كل واحد من مدلولاتها فاذا قلت قرآن فانما تعني حيضين
او طهرين لا طهرا وحيضا وكذلك جونان واشباههما هذا هو المعروف
من استقرا لغة العرب وهذا يشير الى ضعف قول من زعم ان الاسما
المشتركة اذا وقعت بلفظ العموم او مواضع العموم عمت في مدلولاتها
المختلفة اذ حكم الجمع في ذلك حكم التثنية ولو صح عمومها لصح تثنيتها
وقد اورد على هذا تثنية العلم وجمعه فقال نسبة العلم الى مسمياته
كنسبة المشترك الى مسمياته وقد صح ان يقال الزيدان والزيدون
بالاتفاق فليصح ان يقال القرآن والقرو مثل ذلك وهذا فاسد
من وجهين احدهما ان العلم لم يوضع الا باعتبار ذات بما هي ذات لشخص
بعينه من غير نظر الى كونه ادميا او غير ادمي فاذا اجتمع معه مسما
اخر بذلك الاسم صحت تثنيته لانه من جنسه ومثال هذا قولك
مضروبان لفرس وحمار ومثل ذلك جاءني ثم ولو سلم ما ذكره فلا يلزم
فان الاعلام ليس لها اجناس توخذ احادها فتثنى وتجمع حتى اذا
عدل عنها في التثنية والجمع الى المشترك يورث لبسا بخلاف الاسما
المشتركة فانه لو عدل عما ذكرناه جا اللبس فلا يلزم من صحة تثنية
العلم ~~مع كونه اذ ثني خرج~~ باعتبار اختلاف وضعها واما صحة تثنية
العلم مع كونه اذا ثني خرج عن حقيقة كونه علما اذ يصير نكرة لم
يوضع الا معرفة فصار مثل قولك جاءني زيد وزيد اخر وذلك
قليل في استعمالهم مخالف للقياس فليكن الزيدان كذلك لانه لم
من حيز العلم الذي هو وضعه الى تعريف اخر فالاشكال وارد
على تثنية العلم وجمعه من غير هذه الجهة وجوابه ان يقال ان العلم
واقع في كلامهم كثيرا فلو لم يثنوه ولم يجمعوا لادى الى مثل ما كرهوا
في مثل جاءني رجل ورجل ورجل مع كونه اقل منه ولما علموا انهم اذا جمعوه

اذا

اذا الى ذلك الاشكال المذكور قصدوا الى جمعه على وجه يراعا
فيه ما يندفع به ذلك فعوضوه الالف واللام التي للتعريف ليكون
كالعوض مما فاته من العلمية المذكورة فكان فيه توفية بالامرين
جميعا فكان اولى من تعطيل العلم من التثنية والجمع وكان تعريفه
وتعويضه عن العلمية الفائتة عند تثنية العلم وجمعه اولى من اخراجه
عن معناه الاصلي بالكلية قوله والمقصور ان كانت الفه عن
واو وهو ثلاثي قلبت واوا والا فاليا اعلام بان بعض الاسما يغير عن
لفظ المفرد لعارض فلا يخلو المثنى من ان يكون اخره الفا او همزة قبلها
الف او غير ذلك فان كان غير ذلك لم يغير عما ذكرنا فيقال في قاضي
قاضيان باثبات اليا كالصحيح وما اخره الف ينظر فان كانت الفه
عن واو وهو ثلاثي قلبت واوا ردا لها الى اصلها لتعذر بقائها الفا
لان الواو واليا اذا وقعت بعدهما الف صحت بدليل دعوا ورميا
وانما اشترط في قلبها واوا اذا كان ثلاثيا لانها اذا زادت على
ذلك استثقلت لكثرة حروف الكلمة فغيروها الى اخف منها
او لانها اذا زادت وجب قلبها يا في بعض متصرفاتها ثم حملت
بقية الاوزان عليها الا ترى انك اذا قلت أغزيت وهو من الغزو
فمضارعه يغزي فتنقلب الواو يا لانكسار ما قبلها فاذا قلت
اغزيت قلبتها يا ايضا لتوافقها في يغزي واذا اورد على هو لا تغازيت
ومضارعه تتغازى فالواو اصل تغازا من غازي ومضارعه يغازي
فكان فرعا لما قلبت فيه الواو يا وهو يغازي فجرى الفرع مجرى
الاصل فاذا المرتقي على هذه الصفة وجب قلبها يا للوجهين لانها
اذا كانت عن اليا فقد ردت الى اصلها وان كان عن الواو فقد ذكرنا
علة قلبها يا للوجهين المذكورين قوله وان كان ممدودا لم تخل همزته

من ان تكون اصليه او لا فان لم تكن اصليه لم تخل من ان تكون للتانيث او لا فان كانت للتانيث قلبت واوا في لغه من لا يعتد به وان كانت اصليه بقيت الهمزه على اصلها وان كانت غير ذلك جاز الامران فاما تبقيه الاصليه على حالها فلقوتها باصالتها واما قلب همزه التانيث واوا فلانها زايده لا اصل لها في الهمز لانها الف في الاصل وانما قلبت همزه لتعذر اجتماعها مع الالف التي قبلها فلما وقعت في الموضع الذي صارت فيه كالمتوسطه قلبت حرف لين ايذانا بزيادتها ومفارقتها الاصليه وخصت بالواو لانها مثل الهمزه في الثقل فكانت اقرب اليها من اليا وانما جاز الامران فيما سواهما لرداءته الى التشبيه بكل واحد منهما كقولك كساآن وكساوان فمن جهه كونها غير زايده اشبهت همزه قراء فبقيت همزه ومن جهه كونها ليست همزه في الاصل اشبهت همزه التانيث فقلبت واوا **قوله** وتحذف نونه بالاضافه لان النون في المثنى بمثابه التنوين في المفرد فكما ان التنوين يحذف عند الاضافه فكذلك نون التثنيه وحذفت تا التانيث في خصيان واليان يعني ان تا التانيث لا تحذف عند التثنيه لانها من جمله دليل الاسم المثنى فوجب بقاؤها كما يجب بقا غيرها من الزوايد وقد استثنى من ذلك خصيان واليان تثنيه خصيه واليه وهو وان كان مخالفا للقياس فوجهه انهما لما كانا لا يفترقان نزلا منزله ما وضع وضعا اوليا **المجموع ما دل على احاد مقصوده** بحروف مفرده بتغيير ما **قوله** المجموع ما دل على احاد يشمل المحدود وغيره من اسما الجموع نحو رهط ونفر **وقوله** مقصوده بحروف مفرده يخرج عنه نحو رهط فانه لا مفرد له بحروفه ونحو تمر وركب لانها وان اطلقت على احاد فليست مقصوده بحروف مفردها كما قصد بنحو رجال بل هي في وضعها كوضع رهط ونفر

وانما

وانما اتفق ان ثم لفظا موافقا للفظها يطلق على مفرد وانما حكمنا بذلك لدليل دل عليه فاما نحو تمر فالذي يدل على انه ليس بجمع انه في وضعه للجنس كوضع عسل وما فكما ان هذا النحو ليس بجمع فكذلك هذا والذي يدل على انه كذلك صحه اطلاقه على القليل والكثير وانما وقعت الشبهه لمن قال انه جمع لما راى من اطلاقهم تمره على الواحد بخلاف عسل وما وسببه ان له مفردا بتمييز فيصح اطلاق لفظه عليه وتحقيق ذلك انك تقول عندي خمسه ارطال تمرا كما تقول عندي خمسه ارطال عسلا وهذا موضع لا يقع فيه تمييز الا اسم الجنس فقد صح وضع تمر موضع عسل فدل على انه مثله ولو قلت خمسه ارطال تمورا لتغير المعنى كما يتغير بقولك خمسه ارطال اعسالا ومنها ان تصغيره تمير ولو كان جمعا لكان جمع كثره اذ ليس من ابنيه القله ولو كان جمع كثره لم يصغر على بنايه فثبت انه ليس بجمع وايضا فان فعلا لم يثبت كونه من ابنيه الجموع ومثل ذلك لا يثبت الا بثبت واما نحو ركب فلا يستقيم ان يدعا فيه انه كوضع عسل لانه مفهوم منه احاد فبقي الوجهان الاخران وهو التصغير وكونه من با فعل **قوله** بتغيير ما اشاره الى نحو الفلك فان النحويين يزعمون انه مفرد وانه ينطلق جمعا ويقدرون الضمه التي في الجمع كالضمه التي في اسد ويجعلونها غير الضمه التي في الفلك المفرد ومثل ذلك عندهم قولهم ناقه هجان ونوق هجان **قوله** وهو صحيح ومكسر فالصحيح ما سلمت فيه بنيه الواحد ويكون لمذكر ومونث فالصحيح للمذكر ما لحق اخره واو مضموم ما قبلها او يا مكسور ما قبلها ونون مفتوحه ثم لا يخلو الاسم المجموع هذا الجمع من ان يكون اخره يا مكسورا ما قبلها او الفا او غير ذلك فان كان اخره يا حذفت فتقول في قاض قاضون

في الرفع وقاضين في النصب والجر واصله قاضيون في الرفع حذفت
الضمه استثقالا لها على اليا بعد الكسره فالتقا ساكنان اليا والواو
الجمع فحذفت اليا لالتقا الساكنين ثم قلبوا الكسره التي هي على
الضاد ضمه ليمكن النطق بالواو فصار قاضون واما قاضين فاصله
قاضيين كرهوا الكسره على اليا بعد الكسره فحذفوها فالتقا ساكنان
فحذفت وبقي ما قبل يا الاعراب مكسورا على ما كان عليه اذ لم يحتج
الى تغييره وكذلك تقول منتمون ومصطفون في منتم ومصطفى
او منتمين ومصطفين في النصب والجر وان كان اخره الفا حذفت
الالف وبقي ما قبلها مفتوحا على ما كان عليه كقولك مصطفون
في الرفع ومصطفين في النصب والجر واصله مصطفيون ومصطفيين
تحركت اليا وانفتح ما قبلها فقلبت الفا فالتقا ساكنان الالف وحرف
الاعراب فحذفت الالف لالتقا الساكنين وبقي ما قبلها على حاله
اذ لا ضروره تلجي الى تغييره فلذلك قيل مصطفون في الرفع ومصطفين
في النصب والجر **قوله** وشرطه اي وشرط جمعه جمع التصحيح اذا
كان اسما ان يكون مذكرا علما يعقل وكان يستغني عن قوله مذكرا
لان الكلام في جمع المذكر وانما ذكره لرفع وهم من يظن انه كاللقب
او يذهل عن تقدم التذكير او يظن ان مثل طلحه داخل ولذلك لم يجمع
نحو عين هذا الجمع لفقدان العلميه ولم يجمع نحو ثوب هذا الجمع لفقدان
العلميه والعقل ولم يجمع نحو اعوج اسم الفرس هذا الجمع لانه لا يعقل
وجمع نحو زيد وعمرو لوجود الشرايط الثلاث **قوله** واذا كان صفه
فمذكر يعقل وان لا يكون افعل فعلا مثل احمر حمرا وانما لم يجمع نحو احمر
هذا الجمع لانهم قد جمعوا افعل التفضيل هذا الجمع فقصدوا الفرق بينهما
في الجمع لمباينتهما البابين وكذلك لم يجمعوا فعلان فعلا كسكران لانهم

فعلان

٨٦

فعلان فعلانه مجموعا هذا الجمع مثل ندمان فقصدوا الى ان يفرقوا بينهما
في الجمع **قوله** ولا مستويا فيه المذكر والمونث مثل جريح وصبور لانهم
لما اتفقوا بينهما في المفرد لم يخالفوا بينهما في الجمع فلم يقولوا جريحون
ولا جريحات ولا بتا تانيث نحو علامه وكان يستغني عن ذلك لانا قد
قلنا شرطه ان يكون مذكرا وعلامه مونث وانما ذكره لقطع وهم من
يتوهم ان المراد بالتذكير من جهه المعنى فقطع ذلك الوهم **قوله**
وتحذف نونه للاضافه فهو على ما ذكرناه في نون التثنيه **قوله** وقد
شذ نحو سنين وارضين واحرون واوزون وقلون وهو جمع قله
دوقد يتكلف لتوجيه الشذوذ في سنه وقله لانه تعويض عما حذف
منه وفي نحو حره واوزه بانه كالتعويض لما كانت العين واللام حرفا
مشددا فاشبه الحرف الواحد فصار كالمحذوف لامه وفيه تعسف
قوله والمونث ما لحق اخره الف وتا وشرطه ان كان صفه
وله مذكر ان يكون مذكره جمع بالواو والنون وسببه انه اذا لم يكن
مذكره جمع بالواو والنون كحمرا احمر وسكرا سكران وجريح وصبور
فلو جمع مونثها بالالف والتا لجعل للمونث على المذكر مزيه فان لم
يكن له مذكر فان لا يكون مجردا كحايض لانه اذا كان مجردا كحايض
كان اسما لحصول ذلك المعنى لا باعتبار الحدوث وتانيثه باعتبار الحدوث
كقولك حايضه اذا قصدت الحدوث فارادوا ان يفرقوا بين
البابين فان لم يكن صفه جمع بالالف والتا مطلقا من غير نظر الى
شرط ما ذكرناه بخلاف الصفه فانها للمذكر والمونث على حال سوى
واما الاسما فكل واحد منها كان له باب مستقل في المذكر والمونث فلم
يكن بينهما ربط فلذلك جمعت الاسما المونثه كلها بالالف والتا **قوله**
والمكسر ما تغير بنا واحده وهو يخالف جمع التصحيح بذلك كرجال
وافراس وينقسم الجمع كله الى جمع قله وجمع كثره فجمع القله من المكسر

[illegible]

افعل وافعال وافعله كا و فعله كافلس واثواب واحربه وعلمه
وجمع الصحيح كله جمع قله وما عدا ذلك فهو جمع كثره ويعني
بالقله انه يطلق على العشره فما دونها ظاهرا فيه فلذلك حسن ثلثه
اثواب اكثر من ثلثه ثياب وقد يستعمل كل واحد منهما في موضع
اخيه على سبيل الاستعاره كقوله تعالى ثلثه قروء في موضع ثلثه
اقرا وكذلك ثلثه رجال وان لم يكن من لفظ جمع القله قوله المصدر
اسم الحدث الجاري على الفعل قوله اسم الحدث يدخل فيه ما
ليس جاريا على الفعل قوله الجاري على الفعل يعني الذي له فعل
يصح ان يجرى عليه بيانا لمدلوله مثل ضربت ضربا قوله وهو من الثلاثي
سماع يرتقي الى اثنين وثلثين بنا واما في غير الثلاثي فقياس تقول
من افعل افعالا ومن انفعل انفعالا ومن افتعل افتعالا ومن استفعل
استفعالا وكذلك سايرها الا انك تقول من فعل تفعيلا ومن
تفعّل تفعُّلا ومن فاعل مفاعله وفعالا ومن فعلل فعلله وفعلالا ايضا
قوله ويعمل عمل فعله ماضيا وغيره يعني انه لا يشترط فيه زمن الحال
والاستقبال كما في اسم الفاعل بل يعمل مطلقا تقول اعجبني ضربك
زيدا امس كما تقول الان او غدا وانما اشترط الزمان في اسم الفاعل
ليقوى الشبه الا ترى ان شبه ضارب بيضرب ليس كشبه ضارب
بضرب فلم تحتج في المصدر الى ذلك لامرين احدهما ان شبهه قوي
اذ معناه معنى الفعل بخلاف اسم الفاعل فانه اسم لمحل الفعل فلم يحتج
في المصدر الى زياده تقويه الثاني ان المصدر لم يوضع لزمان اصلا
فلو اشترط فيه ذلك لادى الى ابطال اعمال الاقوى مع اعمال الاضعف
قوله اذا لم يكن مفعولا مطلقا يعني اذا لم يكن منصوبا بفعله المذكور
معه لفظا او تقديرا فان كان منصوبا بفعله فسياتي تفصيله قوله
ولا يتقدم معموله يعني انك لا تقول في اعجبني ضربك زيدا اعجبني زيدا

ضرب

ضرب لانه مقدر بان والفعل فكما انه لا يتقدم معمول ما بعد ان
عليها لانها موصوله فلا يتقدم ما في حيز الموصول عليه لانه كجزء
الكلمه فكما لا يتقدم جزء الكلمه على اولها فكذلك لا يتقدم ما في حيز
الموصول عليه قوله ولا يضمر فيه كما يضمر في اسم الفاعل وغيره لانه
لو اضمر فيه لادى الى ما لا يستقيم لانه لو اضمر فيه لاضمر المثنى والمجموع
ولو اضمر المثنى والمجموع لجمع الاسم له وثني ليدل عليه ولو جمع له وثني لبطلت
تثنيه وجمعه لنفسه وهو مستحق ذلك باعتبار مدلوله فكان يودي
الى جمعين او تثنيتين في اسم واحد وهو غير مستقيم او الى اسقاط
تثنيه الاسم وجمعه المستحقهما هو لنفسه لامر عرض له من فاعله ولا
يلزم ذلك في اسم الفاعل والمفعول وغيرهما اذ ليس له مدلول يغاير
مدلول فاعله لان الغرض فيه الدلاله على الفاعل لا غير فاذا اثني
لم يثن الا باعتبار فاعليته فوجب فيه الاضمار لذلك وامتنع الاضمار
في المصدر لما تقدم قوله ولا يلزم ذكر الفاعل بل يجوز ان يقال
اعجبني ضرب زيدا ولا يذكر الفاعل وانما لم يلزم ذكر الفاعل لان
التزامه كان يودي الى الاضمار فيه عندما يكون لغايب متقدم ذكره
او متكلم او مخاطب او لانه لا يقع فاعله احد جزءي الجمله فلم يحتج اليه
كما يحتاج اليه في الفعل لانه احد جزءي الجمله ولا يلزم من وجوب ذكره
في موضع يختل الكلام بتركه لزوم ذكره في الموضع الذي لا يختل الكلام
بتركه قوله ويجوز اضافته الى الفاعل وقد يضاف الى المفعول فمثال
الاول اعجبني دق القصار الثوب ومثال الثاني اعجبني دق الثوب
القصار والاول اكثر وانما جازت اضافته لانه اسم لمدلول غير الفاعل
والمفعول فكان نسبته الى الفاعل كنسبه اليد والرجل فجاز ان تقول
ضرب زيد كما تقول يد زيد وانما كانت اضافته الى الفاعل اكثر لانه

اخص من حيث كان محلا له والمفعول كالفضله فلما كان اخص
به وقعت اضافته اليه اكثر **قوله** واعماله باللام قليل لامرين
احدهما انه في عمله مقدر بان والفعل واذا دخلت اللام تعذر تقديره
بها لامتناع دخول اللام على الحرف فلذلك قال اعماله باللام
قليل والثاني هو انهم اعملوه على وجه يمكن ذكر الفاعل معه مضافا
فاذا دخلت اللام تعذر ذلك ذكر الفاعل مضافا اليه فان قيل فليذكر
غير مضاف اليه فالجواب انه لا يمكن في كل فاعل الا ترى انه لو ذكر
فاعله غير مضاف اليه لادى الى تعذر ذكر الفاعل المضمر فانه حينئذ
لا يستقيم ذكره غير مضاف اليه لما تقدم من ان المصدر لا يضمر فيه
فلذلك قل اعماله باللام **قوله** فان كان مطلقا يعني مفعولا مطلقا
وقد تقدم معرفته فلا يخلوا اما ان يكون مما التزم فيه حذف الفعل وما
المصدر بدلا عنه اولا فان كان مما التزم حذف الفعل وصار المصدر
بدلا عنه فالاكثر ان المصدر عامل لا من جهة كونه مصدرا ولكن من
جهة كونه بدلا من الفعل وهو كما قالوا في مثل قولهم زيد في الدار
ابوه فابوه مرتفع بالظرف لا من جهة كونه ظرفا ولكن من جهة قيامه
مقام استقر او مستقر وكذلك اذا قلت سقيا زيدا فزيدا منصوب
بسقيا من حيث قام مقام سقى لا من حيث كونه مصدرا فالوجه الذي عمل
به المصدر في قولك اعجبني ضرب زيد اغير الوجه الذي عمل به في قولك سقيا
زيدا **قوله** فان لم يكن بدلا من الفعل بل كان الفعل مذكورا او محذوفا
حذفا غير لازم فالعمل بالفعل لانه مراد لفظا وتقديرا وليس المصدر
بدلا عنه فيعمل كالاول بل حكمه حكم المذكور فكما ان المذكور فعله
لفظا لا عمل له باتفاق فكذلك اذا كان مرادا يجوز ذكره لانه كالملفوظ
به كما في ساير العوامل التي تقدر **اسم الفاعل ما اشتق من فعل**

لمن

لمن قام به بمعنى الحدوث **قوله** ما اشتق من فعل يدخل فيه المحدود
وغيره من اسم المفعول والصفه المشبهه وغير ذلك **قوله** لمن قام
به يخرج عنه ما عدا الصفه المشبهه لان الجميع ليس لمن قام به **قوله**
بمعنى الحدوث يخرج عنه الصفه المشبهه لان وضعها على ان تدل على
معنى ثابت ولو قصدوا بها الحدوث ردت الصفه الى صيغه اسم الفاعل
الا ترى انك تقول زيد حسن بمعنى ان هذه الصفه ثابته له فان
قصدت الحدوث قلت زيد حاسن الان اليوم او غدا ولذلك قيل من ضيق
لما قصدوا الحدوث ضايق قال الله تع وضايق به صدرك **قوله** وصيغته
من الثلاثي المجرد على فاعل وبه سمي لكثره الثلاثي فجعلوا اصل الباب له
ثم قصدوا وضعه من غيره فقصدوا الى ان يكون في لفظه ما يشعر بها هو منه
فجعلوه على صيغه المضارع ووضعوا موضع حرف المضارعه ميما مضمومه
وكسروا ما قبل اللام ان لم يكن مكسورا فقالوا من اخرج مخرج ومن
استخرج مستخرج وكذلك سايرها **قوله** ويعمل عمل فعله بشرط
معنى الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه او الهمزه او ما وانما
اشترط معنى الحال او الاستقبال ليقوى شبهه بالفعل لفظا ومعنى
لانه اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال فلفظ الفعل حينئذ مضارع
فيكون اسم الفاعل موازنا له في اللفظ وموافقا له في المعنى فيقوى
شبهه فاذا كان لما مضى كان صيغه الفعل له ماضيه فلا يبقى في اسم
الفعل مشابهه لفظيه لتباين الصيغتين وانما اشترط الاعتماد على صاحبه
لانه هو اصل وضعه لانه صفه في المعنى فلا بد من شي محكوم عليه به والمحكوم
عليه به قد يكون مبتدا مثل زيد ضارب ابوه عمرا وقد يكون موصوفا
كقولك مررت برجل ضارب ابوه عمرا وقد يكون ذا حال كقولك جاني
زيد ضاربا ابوه عمرا وانما اشترط عند فقدان هذا الاعتماد ان يعتمد الهمزه

اوما لانهم لم يستعملوا الصفه قايمه مقام الفعل الا في هذين الموضعين
والذي يدل على انه موضوع وضع الفعل لا وضع الاسما انه يستقل
بفاعله كقولك اقايم الزيدان ولولا انه بمثابه قولك ايقوم الزيدان لم
يستقل كلاما اذا الصفه لا تثبت استقلالها بفاعلها كلاما الا ما ذكرناه
متقدما وقد زعم الاخفش انه يجوز قايم الزيدان على ان يكون اسم
الفاعل عاملا من غير ما ذكرنا من الاعتماد وليس بمستقيم لانه مخالف
للقياس والاستعمال اما القياس فلان وقوع اسم الفاعل
بمعنى الفعل على خلاف القياس اذ الاصل ان يستعمل كل واحد منهما
في معناه واما الاستعمال فلان ذلك لم يسمع في كلام فصيح **قوله**
فان كان للماضي وجبت الاضافه معنى خلافا للكسايي لانه اذا لم يكن
له عمل وقصد الى ذكر مفعوله اضيف اليه كما في ساير الاسما
وكانت الاضافه معنويه لفوات شرط اللفظيه فتفيد التعريف
ان كان المضاف اليه معرفه فتقول مررت بزيد ضاربك امس ولو
قلت مررت برجل ضاربك امس لم يجز لانه معرفه ولا تجري صفه للنكره
بخلاف مررت برجل ضاربك الان او غدا على ما تقدم من الاضافه وقد
خالف الكسايي في ذلك فجعل اسم الفاعل للماضي في العمل مثله في الحال
والاستقبال وليس بمستقيم لمخالفه القياس الذي ذكرناه والاستعمال
وقد تمسك بمثل قولهم زيد معطي عمرو درهما امس وهي جايزه باتفاق
فقال اسم الفاعل عمل في مفعول ثان وهو للماضي فليكن في المفعول
الاول وغيره كذلك وليس بالقوي لانه لو كان يعمل في لغتهم لوقع
عاملا في المفعول الاول وغيره مع كثرته ولم يقع عاملا في مثل
ذلك فدل على انه لا يعمل وما ذكره من المفعول الثاني فانه عندنا منصوب
بفعل مقدر دل عليه مثله اسم الفاعل فتقديره اعطاه درهما فاذا

كان

كان ذلك محتملا وهو ثابت في لغتهم اجماعا وما ذكره محتمل غير ثابت
فالمصير الى ما ذكرناه هو الوجه **قوله** فان دخلت اللام استوى الجميع
يعني الماضي في مثل قولك مررت بالضارب ابوه زيدا امس **قوله**
استوى الجميع يعني الماضي والحال والاستقبال فتقول مررت بالضارب
ابوه زيدا امس كما تقول مررت بالضارب ابوه زيدا الان او غدا
وانما عمل الماضي اذا دخلت اللام لما تقدم في الموصولات من انها
موصول واصلها ان توصل بجمله فعليه وانما تشبك الفعل باسم
الفاعل لامر استحساني لفظي فجرى مجرى الفعل مطلقا وكان ذلك فيه
قايما مقام ذلك الشبه اذا كان حالا واذا تمسك الكسايي في اعمال
الماضي بمثل ذلك ايضا فالجواب انه على هذه الصفه المذكوره بخلاف
ما اذا عري عن الالف واللام فلا يلزم من اعماله باللام وهو على هذه
الصفه التي ذكرنا تشبيها بالفعل اعماله مجردا عنها **قوله** وما وضع
منه للمبالغه كضراب وضروب ومضراب وعليم وحذر مثله يعني
مثل اسم الفاعل المتقدم ذكره في العمل على حسب التفصيل المتقدم
فتقول زيد ضراب ابوه عمرا الان او غدا ومررت بزيد الضراب عمرا
امس فيعمل عند دخول اللام وانما عملت هذه الصيغ وان فاتها ما
ذكرنا من الزنه لان فيها من معنى المبالغه ما يقوم مقام ذلك الشبه
اللفظي وينوب منابه ولذلك عملت مع انها خلف عن اسم الفاعل بمعنى
الحال او الاستقبال ولذلك لم يعمل للماضي **قوله** والمثنى والمجموع
مثله اي مثل اسم الفاعل في العمل كقولك الزيدان ضاربان عمرا والزيدون
ضاربون عمرا الان او غدا كما تقدم ويجوز حذف النون مع العمل والتعريف
تخفيفا يعني في مثل قوله: الحافظوا عورة العشيره لا ياتيهم من ورايهم نطف
حذف النون مع العمل والتعريف تخفيفا لانه لما نصب باسم الفاعل طالت

الصله فحقق بحذف نون اسم الفاعل تشبيها النونه بنون الذين في
مثل قوله • وان الذي حانت بفلج دماوهم هم القوم كل القوم يا ام خالد
فاما اذا خفض المفعول في مثل قوله الحافظوا عورة العشيره فحذفها
حينيذ للاضافه لانها موجبه لحذف النون فلا وجه لتقدير الحذف عنساء
اسم المفعول ما اشتق من فعل لمن وقع عليه فقوله
ما اشتق من فعل يدخل فيه اسم الفاعل والصفه المشبهه وغيرهما
وقوله لمن وقع عليه يخرج عنه جميع ذلك وصيغته من الثلاثي على
مفعول وبه سمي ايضا لكثره الثلاثي في كلامهم فصار كانه الاصل وكان
قياسه ان يكون على زنه مضارعه كما في اسم الفاعل ولذلك يقول
النحويون اصله مُفْعَلْ ولكنهم كرهوا ذلك فيه لئلا يلتبس باسم المفعول
المفعول من الرباعي بالهمز لانه حينيذ يكون لفظه كلفظه فغيروا
الثلاثي بزياده الواو وفتح الميم فحصل الفرق بينهما وكان الثلاثي
اولى بالتغيير بالزياده لانه اخف لقله حروفه ولانه قد ثبت التغيير
في اخيه الذي هو اسم الفاعل في الثلاثي اذ كان الاصل في الفاعل
ايضا ان يكون على زنه المضارع واسم المفعول من غير الثلاثي يجري
على صيغه مضارعه وهي صيغه اسم الفاعل الا انك تفتح ما قبل الاخر لانه
كذلك في مضارعه ليحصل الفرق بينه وبين اسم الفاعل قوله
وامره في العمل والاشتراط كامر اسم الفاعل يعني ان تلك الاحكام
كلها الجاريه في اسم الفاعل جاريه فيه فلا حاجه الى اعادتها الا
ان عمله كعمل فعله تقول زيد معطي غلامه درهما فلا تذكر الفاعل لان فعله
معطي ولا تذكر معه فاعلا لانها صيغه موضوعه لما لم يسم فاعله
فذكر الفاعل معها مضاد لما وضعت له قوله الصفه المشبهه
ما اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت فقوله ما

السنق

ما اشتق من فعل يدخل فيه غيرها من المشتقات وقوله لازم يخرج
عنه اسم الفاعل المتعدي واسم المفعول وقوله لمن قام به يخرج
عنه اسم الزمان والمكان ونظايرهما مما اشتق من فعل لازم وقوله
على معنى الثبوت يخرج عنه اسم الفاعل اللازم كقايم وقاعد فانه
مشتق من فعل لازم لمن قام به ولكنه ليس على معنى الثبوت
بل على معنى الحدوث كما سبق تفسيره في اسم الفاعل ويعني باللازم
غير المتعدي لانه يلزم فاعله ولا يتعداه الى المفعول فسمي لازما
لذلك قوله وصيغتها مخالفه لصيغه اسم الفاعل على حسب
السماع لانهم لم يجروا فيها على قياس مضبط باصل كما في اسم الفاعل
والمفعول بل اتوا بها مختلفه الصيغ مع اتفاق صيغه الفعل في
كثير منها ولم يات شي منها على قياس الا الالوان والحلى فانها
اتت على افعل كاسود وابيض وادعج واسهل وشبهه قوله وتعمل
عمل فعلها يعني مطلقا من غير شرط في الزمان لانها بمعنى الثبوت
فلا وجه لاشتراط الزمان واما الاعتماد فذلك ماخوذ في اصل
وضعها وعملها بعد الهمزه وما قد علم من باب المبتدا وانما ذكر مع
اسم الفاعل من باب التنبيه والايضاح والاعلام بانتفا عمله في مثل
قايم الزيدان قوله وتقسيم مسايلها الى اخره الصفه المذكوره لا
تخلو اما ان تقع باللام او مجرده عنها وهذا تقسيم حاصر ولا يصح ان
تقسم باعتبار اعرابها في نفسها فان ذلك من احكام اعراب الصفات
وقد تقدم وانما الكلام هاهنا في اعمالها الا في ايرادها في نفسها
ثم معمولها المذكور بعدها لا يخلو من ان يكون مضافا او باللام
او مجردا عنهما وهذه قسمه حاصره ايضا فصار تسعه اقسام
الصفه باللام مع الثلاثه في اقسام المعمول والصفه مجرده مع الثلا نه

ثم المعمول في كل واحد من الاقسام السته لا يخلو من ان يكون مرفوعا او منصوبا او مجرورا فصارت ثمانيه عشر لان السته صارت مضروبه في الثلاثه وتفصيلها في التمثيل حسنٌ وجهُهُ بالرفع والنصب والخفض حسنُ الوجهِ بالرفع والنصب والخفض حسن وجهٌ بالرفع والنصب والخفض فهذه تسعه والصفه مجرده وبابى مثلها والصفه باللام كقولك الحسن وجهُهُ والحسنُ الوجهِ والحسن وجهٌ اثنان منها ممتنعان باتفاق وهما الحسن وجهِهِ والحسن وجهٍ فاما الحسن وجهه فممتنع لانه ايضا لم يفد خفضه بالاضافه واضافته لفظيه واما الحسن وجهٍ فامتنع ايضا لانه عكس صيغ اضافتهم اذ هو اضافه معرفه الى نكره وذلك عكس ما سمع في الاضافه فكره لذلك فاطرح ومسله منها مختلف فيها وهي قولك مررت برجل حسنٍ وجهِهِ بالاضافه واكثر الناس على اجازتها وتوهم بعضهم انها مشتمله على اضافه الشي الى نفسه فمنعها وهو غير مستقيم لان اضافته لفظيه وما ذكره انما هو في الاضافه المعنويه وهذا بعد ان يسلم له ذلك وهو منازع فيه لانه اذا اراد باضافه الشي الى نفسه اضافه حسن الى وجهه وهو في المعنى للوجه فهو فاسد من وجوه احدها انه ليس للوجه بدليل ان فيه ضمير المعنى هو له ولذلك يثنى ويجمع فتقول مررت برجلين حسنى وجهيهما وبرجال حسنى وجوههم والثاني لو كان كذلك لم يمتنع اضافته ولم يكن من باب اضافه الشي الى نفسه من حيث انه عام اضيف الى خاص كما في قولك خاتم حديد وكل الدراهم والثالث انه منقوض لجواز قولك حسن الوجه باتفاق وهي اقوى المسايل وان اراد باضافه الشي الى نفسه اضافه الوجه الى الضمير فليس ذلك منه لان اضافه البعض الى الكل جايزه باتفاق والبواقي

وجوههما
هو

من هذه المسايل ما كان فيه ضمير واحد فهو احسن وما كان فيه ضميران فهو حسنٌ وما كان لا ضمير فيه قبيح اما الاول فلانه حصل فيه ما يحتاج اليه من غير زياده ولا نقصان فكان احسن لجريه على القياس واما الثاني فنقص عنه لما فيه من زياده ضمير وهو مستغنى باحدهما ولم يمتنع لان زياده الضمير لا يخل به واما الثالث فقبيح لعروه عن الضمير المحتاج اليه في الصفات وبقايه كالاجنبي عن موصوفه فاذا قصدت الى معرفه الضماير فاعلم ان الثاني يكون ضميره الابارزا لانه ضمير مخفوض فلا يكون مستترا واذا لم يكن الابارزا كان موركا بالفروع وانما اللبس في ضمير الصفه نفسها فالطريق ان ينظر فان كانت رافعهً ما بعدها وجب عروُّها عن الضمير لانه لا يكون مرفوعا لعامل واحد وان كانت غير رافعه لما بعدها وجب ان يكون فيها ضمير يعود على موصوفها فعلم بذلك وجود الضمير في الصفه وانتفاوه عنها وعليه ينبني معرفه الاحسن والحسن والقبيح في هذه المسايل ثم اعلم انك ان رفعت بها ما بعدها وجب ان تكون مفرده لانها كالفعل رافعا لما بعده فلا يثنى ولا يجمع ولا يلحقها تا التانيث الا باعتبار مرفوعها كما في الفعل فتقول مررت برجلين حسنٍ وجههما وحسن غلمانهما ومررت برجلين حسنهٍ جاريتهما كما تقول حسنت جاريتهما فاما في الجمع فتقول مررت برجال حسنٍ غلمانهم ولا تقول حسنين غلمانهم بالجمع لما قدمناه ولو قلت مررت برجال حسان غلمانهم بجمع التكسير لكان جايزا وليس جمع حسان لاجل رجال لانك تقول مررت برجل حسان غلمانه وانما جمع ليطابق مرفوعه وجاز فيه ذلك ولم يجز في جمع السلامه والتثنيه لمخالفته للفعل وموافقه التثنيه والجمع السلامه للفعل في صيغه التثنيه والجمع فلذلك جاز في

ن

التكسير ما لم يجز في التثنيه والجمع السالم وقد تقدم ذلك في الصفه
واذا لم ترفع ما بعدها فلا بد ان يكون فيها ضمير الموصوف فتونث
ان كان الموصوف موننا وتثنى وتجمع ان كان الموصوف كذلك
كما في سائر الصفات فتقول مررت برجل حسن الغلام مثل حسن الوجه
سوا في ذلك نصب الغلام وخفضه الا انك تحذف ما توجب حذفه الاضافه
واعلم انك اذا رفعت انما ترفع بالفاعليه وهو الاصل في عملها اذ لا
يقتضي الامر فوعلك فعلها واذا نصبت نصبت على التشبيه بالمفعول
ان كان معرفه وعلى التمييز ان كان نكره ومنهم من يقول ان النصب
في الجميع على التشبيه بالمفعول ومنهم من يقول ان النصب في الجميع
على التمييز وليس بالجيد اذ لم يثبت في كلامهم تمييز منصوب وهو
معرفه ووجه تشبيهه بالمفعول انهم لما اجروه مجرى اسم الفاعل
في العمل واسم الفاعل يضاف الى معموله المنصوب قصدوا التخفيف
بالاضافه هاهنا فشبهوا مرفوعه بالمفعول فنصبوه ليصح الاضافه اليه
وجعلوا الصفه في اللفظ لغيره فلذلك اضمروا فيه لفظا ضميرا من جرى عليه
في كلتا الحالتين على ما تقدم ثم لما شبه بباب اسم الفاعل في النصب
والاضافه جاز فيه الحسن الوجه وان لم يجز الضارب زيد لان التخفيف
في الحسن الوجه تبين بحذف الضمير من الوجه واستتاره في الحسن
بخلاف الضارب زيد فانه لم يفد خفه ولما كان الحسن الوجه محمولا
على ضارب زيدا في النصب وصح الاضافه حمل الضارب الرجل على
الحسن الوجه في صحه الاضافه وان لم يفد تخفيفا وخص التشبيه
بان يكون الثاني باللام لانها في الحسن الوجه هي المصححه لخفض الوجه
ولم يحسن الغاو ها لذلك نظهر الفرق بين الضارب زيد والضارب
الرجل خلافا للفرا وقد تقدم ذلك قوله واسما الفاعل والمفعول

غير

غير المتعديين مثل الصفه فيما ذكر يعني في الوجوه المذكوره فكل ما
ذكرناه في هذا الباب فهو جار في الفاعل اللازم والمفعول الذي له بعد
الى ثان كقولك زيد حاسن وجهه ومضروب وجهه فيجوز فيه ما جاز
في الصفه والسر فيه ان النصب والخفض اللذين تكثرت بها مسايل
الصفه انما جاز لشبهها باسم الفاعل فاذا جاز تشبيه الصفه باسم
الفاعل في ذلك فتشبيه اسم الفاعل باسم الفاعل اجدر وكذلك اسم
المفعول وانما يجي في اسم الفاعل اللازم مسايل يظهر تعذر استعمالها
كالصفه من نحو زيد قايم ابا وشبهه من جهه ان الصفه اذا استعملت
هذا الاستعمال صارت في المعنى للموصوف المتقدم على ما تقدم فيصير
الموصوف كانه اكتسب ذلك هذا المعنى من متعلقه وان كان في الحقيقه
لمتعلقه كقولك زيد حسن ابا لان الانسان يصح ان يتصف بالحسن
لحسن ابيه ولا يصح ان يتصف بالقيام لقيام ابيه فظهر الفرق بينهما
لذلك اسم التفضيل ما اشتق من فعل لموصوف بالزياده على
غيره قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه اسم الفاعل واسم المفعول
واسم الزمان والمكان وغيرهما وقوله لموصوف تخرج عنه اسم
الزمان والمكان وقوله بزياده على غيره بفصله عما عداه اذ لا مشاركه
معه في ذلك قوله وهو افعل يعني انه لا يكون الا على هذه الصيغه
الا ما جا من نحو خير وشر قوله وشرطه ان يبنى من ثلاثي مجرد ليمكن
البنا ليس بلون ولا عيب لان منهما افعل لغيره يعني انما اشترط
ان يكون ثلاثيا مجردا عن الزياده ليمكن هذه البنيه الا ترى انك لو
ذهبت تبني من دحرج واستخرج او ما اشبههما افعل مع المحافظه
على حروفهما لم يمكن فان زعم زاعم انه كان يمكن باسقاط الزوايد
واللامات في غير الزوايد يخرج اللفظ عن ذلك المعنى الى اصل اخر

تعذر
فظ
لفظ

بالكليه اذ لو قيل اخرج من استخرج لخرج المعنى الى كثير الخروج
والمراد كثير الاستخراج فيخرج الى معنى اخر وانما اشترط ان يكونا
ليس بلون ولا عيب لان باب الالوان والعيوب جات فيه الصفات
على افعل من غير اعتبار الزياده على غيره فلو بنى منهما افعل التفضيل
لالتبس بافعل الذي ليس للتفضيل الا ترى انك اذا قلت زيد الاسود
على تقدير بنا افعل التفضيل منه لم يعلم انك اردت به انه ذو سواد
او انه زايد في السواد قوله فان قصد غيره توصل اليه الى اخره يعني
انك اذا قصدت التفضيل في هذه المعاني التي تعذر بنا افعل منها
بنيت افعل من فعل يصح بناوه منه من حسن او كثرة وغير ذلك على
حسب غرضك الذي تقصده ثم تاتي بمصادر تلك الافعال فتنصبها
على التمييز لتحقق معنى التمييز فيها قوله وقياسه للفاعل وقد
جا للمفعول ~~لبني اكثر الافعال عريه عنه والاخر انه في الاكثر للازم~~
~~فلو جعل للمفعول~~ مثل اعذر والوم الى اخرها وانما كان قياسه للفاعل
لامرين احدهما انه في المعنى كالصفه وهي للفاعل والاخر انه في الاكثر
للازم فلو جعل للمفعول لبقي اكثر الافعال عريه عنه فلذلك كان
قياسه للفاعل وقد استعملوه للمفعول على غير قياس كقولهم هو
اعذر اي معذور كثيرا والوم اي ملوم كثيرا واشغل اي مشغول كثيرا
واشهر اي مشهور كثيرا قوله ويستعمل على احد ثلثه اوجه مضافا
او بمن او معرفا باللام ولا يستعمل الا باحدها وانما التزم فيه ذلك لان
الغرض الاتيان به للزياده على غيره فقصدوا الى ذكر الغير ليوفي ما
يقتضيه معناه وذلك لا يحصل اذا تجرد عن هذه الثلثه الا ترى انك اذا
قلت زيد اشرف لم يفهم من هو الذي زاد عليه في الشرف فاذا قلت بمن
او بالاضافه كان واضحا واذا قلته باللام كقولك زيد الاشرف فانما

تعرف

تعرفه تعريف اله العهد وهو لا يكون معهودا الا على بهذه الصفه
المذكوره فاذا عرفته بالعهد فهم المعهود الذي قد علم من هم المفضل
هو عليهم ولا يجمع بين من واللام او الاضافه فلا يقال زيد الافضل من
عمرو لانهم لم ياتوا بمن الا لما ذكرناه من بيان المفضل عليه وقد علم
ان اللام تفيد ذلك فلم يكن للجمع بينهما معنى وايضا فان معنى التعريف
باللام لجعله للمعهود المفضل على من عهد تفضيله عليه ومعنى
من تفضيله على من ذكر بعدها دون ما سواه فيصير المعنى عند
الاجتماع تفضيله باعتبار المعهود لاجل اللام لا باعتبار المعهود
لاجل من وذلك متناقض وايضا فان من تشعر باحتياجه ونقصانه
واللام يشعر باستغنايه وكماله فلو جمع بينهما لكانا كالجمع بين
النقيضين وقوله فاذا اضيف فله معنيان احدهما وهو
الاكثر ان يقصد به الزياده على من اضيف اليه فيشترط ان يكون
منهم مثل زيد افضل الناس وانما اشترط في هذا المعنى ان يكون
من اضيف اليه داخلا في جملته المفضل عليهم لتحصل الشركه
بين الجميع في المعنى لذكره معهم وتمييزه بالتفضيل عليهم بلفظ
افعل كقولك زيد افضل الناس وقد توهم بعض الناس انه من
قبيل التناقض وذلك انك اذا قلت زيد افضل الناس كانت مفضل
زيدا على من اضيف اليه افضل ومن جملتهم زيد فانت مفضل على
نفسه وهو محال والجواب ان زيدا لم يذكره في الناس لغرض
التفضيل عليه معهم وانما ذكر معهم لغرض التشريك معهم في
اصل التفضيل فالوجه الذي ذكر به معهم غير الوجه الذي فضل
عليهم به وصح ذلك لان لافعل جهتين ثبوت اصل المعنى والزياده
فيه اذ الزياده فرع ثبوت اصله والذي يدلك على ان لافعل جهتين

وانما اشترط هذا المعنى ان يكون المفضل داخلا في جملة المفضل عليهم

زيدا

في استعماله باعتبارهما فقولك زيدقا يما احسن منه قاعدا فقولك
قايما هي الحال المفضل بها وقولك قاعدا هي الحال المفضل عليها
والعامل فيهما جميعا افعل فلو ذهبت تجعل نسبه افضل اليهما واحده
لصار القعود مفضلا ومفضلا عليه وهو محال فعلمت ان نسبه افضل
الى القيام نسبه الافضليه ونسبته الى القعود نسبه اصل الفضل
فصح العمل فيهما بها تين الجهتين فظهر انتفا ما توهم في قولهم زيد
افضل الناس من تفضيل الشي على نفسه واذا تحقق وجوب اضافه
الى ما هو بعضه امتنع يوسف احسن اخوته لان اخوته مضاف
الى ضميره فعلم انه ليس منهم بدليل انك اذا قلت جاني اخوه يوسف
لم يكن يوسف من جملتهم واذا لم يكن من جملتهم فقد اضفته الى ما
ليس هو بعضه والثاني ان يقصد زياده مطلقه ويضاف لا للتفضيل
على المضاف اليه ولكن لمجرد التخصيص والتوضيح كما يضاف ما لا
تفضيل فيه من جنس قريش وشبهه فلا يشترط ان يكون المفضل
بعضا لمن اضيف اليه لانتفا المعنى المقتضي لذلك على ما تقدم فعلى
ذلك يجوز ان تقول يوسف احسن اخوته اذ ليس الغرض بذلك ما
تقدم من قصد الزياده على من اضيف اليه حتى يشترط ان يكون واحدا
منهم بل الغرض توضيحه فان اتفقت مشاركه فليست مقصوده
ويجوز في الاول الافراد والمطابقه لمن هو له واما الثاني والمعرف
باللام فلا بد فيهما من المطابقه والذي بمن مفرد مذكر لا غير وانما
لزم الافراد اذا جات من لانه جار مجرى التعجب ولذلك لم يبن الا
مما بني منه التعجب فجرى مجراه في وجوب الافراد وانما جاز في الاول
وهو المضاف باعتبار الزياده على من اضيف اليه لانه اشبه الذي بمن
لذكر المفضل عليه معه فجرى مجراه في الافراد وخالفه في مجي الاضافه

التي هي

التي هي من خواص الاسما فجرى مجرى الاسما وانما جا المعرف باللام
والثاني من المضاف مطابقا لا غير لان المعرف باللام بعد عن شبه
ما اتى بمن لقطعه عنه وعن لفظ موضعه يقوم مقامه من ودخله
اللام التي هي من خواص الاسما فبعد عن شبه الفعل وعن شبه ما
اشبهه فجرى مجرى الاسما في وجوب المطابقه لمن هو له قوله
ولا يعمل في مظهر الا اذا كان لشي وهو في المعنى المسبب مفضل
باعتبار الاول على نفسه باعتبار غيره منفيا الى اخره لا يعمل افعل
التفضيل في مظهر الا بهذه الشرايط المذكوره فلا تقول مررت برجل
افضل منه ابوه بخفض افضل ولكن برفعه على ان يكون خبرا
مقدما لابوه فترفع الاب بالابتدا لا بافضل وانما لم يرفع الظاهر
لنقصانه عما تقدم من حيث كان في اصله لا يثنى ولا يجمع ولا يونث
وشبه الصفه انما كان بذلك فضعف عن شبه الفعل هذا قول
النحويين وخير منه ان يقال انما عمل ما تقدم عمل الفعل لان
له فعلا بمعناه واما هذا فليس له فعل بمعناه في الزياده فلم يعمل
لذلك وانما عمل عند حصول هذه الشرايط لكونه فيها بمعنى حسن
لان المعنى ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد
ولتعذر الرفع على الابتدا المقصور عن غيره الا ترى انك لو قلت ما
رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه فرفعت احسن لفصلت
بين احسن ومعموله الذي هو منه بالاجنبي الذي هو الكحل لان
الكحل حينيذ مبتدا ولا يجوز الفصل به بين عامل ومعموله ولو
قدمت منه لرجع الضمير الى غير مذكور قوله وذلك ان تقول
احسن في عينه الكحل من عين زيد يعني ان لك فيما بعد المرفوع
عباره اخصر من تلك والمعنى على ما كان عليه قوله فان قدمت

ذكر العين قلت ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل يعني ان هذه
عباره ثالثه وهي ان تقدم المفضل عليه في المعنى قبل افعل فتستغني
عما بعد المرفوع وجازت هذه المسله وان لم يكن فيها فصل ظاهر لو
رفعت لانها فرعها ولان المفضل فيها مقدر ايضا على تقدير رفع احسن
وهذه المسله الثالثه مثل ما انشده ش رحمه الله
مررت على وادي السباع ولا ارى ❊ كوادي السباع حين يظلم واديا
اقل به ركب اتوه تايه ❊ واخوف الاما وقى الله ساريا
لانه قد تقدم ذكر المفضل عليه قبل افعل فكان مثل قولهم ما رايت
كعين زيد احسن فيها الكحل وكذلك قوله ولا ارى كوادي السباع اقل
به ركب فاقل صفه لمفعول ارى وركب فاعل مرتفع باقل ارتفاع الكحل
باحسن ولو عبرت بالعباره الاولى لقلت ولا ارى واديا اقل به ركب
اتوه منه بوادي السباع ولو عبرت بالعباره الثانيه لقلت ولا ارى
واديا اقل به ركب اتوه من وادي السباع قوله الفعل ما دل على
معنى في نفسه مقترن باحد الازمنه الثلاثه قوله ما دل على
معنى جنس يدخل فيه الكلم الثلاث وقوله في نفسه يخرج الحرف
وقوله مقترن باحد الازمنه الثلاثه يخرج عنه الاسم فانه غير مقترن
ويعني بالازمنه الثلاثه على ما تقدم وكل ما ورد من الاعتراض في حد
الاسم باعتبار طرده كباب الصبوح وباب اسم الفاعل فهو وارد هاهنا
على حد الفعل باعتبار عكسه وكل ما ورد على الاسم باعتبار عكسه كالمضارع
والافعال غير المنصرفه كعسى وشبهه فهو وارد على حد الفعل باعتبار
طرده والجواب فيه كالجواب فيما تقدم وقد تقدم ذلك كله في حد
الاسم ومن خواصه دخول قد والسين وسوف وقد تقدم معنى
الخاصه وانما اختص قد بالفعل والسين وسوف لانهما موضوعان

لا فيها تنقص بسبب الماضي من الحال وذلك معنى فتخص بالفعل واختص

لتقريب

لتقريب الاستقبال واختصاص الجوازم واضح لانه لا جزم في الاسما
اختصاص لحوق تا فعلت ويعني به الضماير المرفوعه البارزه لان
الاسما لا مرفوع بارز فيها وانما لم يبرز لانه كان يودي الى اجتماع
الفي التثنيه وواوي الجمع الا ترى ان قولك ضاربان الالف فيه الف
التثنيه وليس بضمير بدليل انا نقلبها يا فلو اضمر فيها تثنيه لاجتمعت
الف التثنيه التي هي الاعراب والف التثنيه التي هي ضمير وكذلك الكلام
في واو الجمع واختصاص تا التانيث الساكنه لان وضعها ساكنه
ليكون فرقا بين تا الاسما وتا الافعال فوجب اختصاصها
قوله الماضي ما دل على زمان قبل زمانك فقوله ما دل
على زمان يدخل فيه الافعال كلها وقوله قبل زمانك يخرج عنه
الحال والاستقبال وقوله مبني على الفتح مع غير الضمير المرفوع
المتحرك والواو وانما بني على الحركه لانه مشبه بالمضارع من حيث
قيامه مقام الاسم في قولك زيد ضرب في موضع ضارب فلما
اشبه المعرب بني على الحركه تنبيها بذلك على الشبه وخص
بالفتح لانها اخف الحركات فاذا اتصل به ضمير مرفوع متحرك
كقولك ضربت وضربنا وضربت سكن اخره كراهيه اجتماع اربع
متحركات فيما كان هو كالكلمه الواحده وقوله المرفوع
احترز من المنصوب كقولك ضربني زيد فانه لا يسكن قوله المتحرك
احترز من الضمير المرفوع الساكن في مثل قولك الزيدان ضربا
فانه ضمير مرفوع ولكنه غير متحرك فلذلك لم يسكن اخر الفعل فاذا
اتصل بهذا الفعل ضمير جماعه مذكرين عقلا كان بالواو وكان ما قبلها
مضموما وانما ضم لانهم قصدوا مجانسته حرف العله بحركه ما قبله لما
ثبت مراعاتها في قولك ضربني وضربنا فقصدوا ان تكون كاختها

الضمير

قوله المضارع ما اشبه الاسم باحد حروف نايت قوله
ما اشبه الاسم يدخل فيه الماضي لانهم يقولون زيد ضرب كما يقولون
زيد ضارب وقوله باحد حروف نايت تخرج الماضي لانه لم يشبه
الاسم بذلك وانما هي من خصايص المضارع قوله لوقوعه
مشتركا وتخصصه بالسين او سوف نبين للجهة التي بها اشبه
الاسم الا ترى انك اذا قلت يضرب يصلح للحال والاستقبال
فاذا دخلت عليه السين او سوف قلت سيضرب فتخصص بعد ان كان
مشتركا شايعا كما انك اذا قلت رجل فانه صالح لذات زيد وعمرو
فاذا قلت الرجل فادخلت اللام عليه خصصته بالمعهود منهما
بعد ان كان شايعا فقد اشبه الاسم من حيث الشياع والتخصيص
ولهذا المعنى من الشبه اعطي الاعراب والا فالاعراب فيه لبس المعاني
تعتور عليه كما في الاسما فيكون اصلا وانما اعرابه لشبه لفظي
على سبيل الاستحسان في الاصل بخلاف اعراب الاسما الا ترى
ان صيغ الافعال تدخل لتدل على المعاني المعتورة عليها بخلاف
الاسما فان صيغها واحدة مع اختلاف معانيها قوله فالهمزة
للمتكلم مفردا تبيين لمعاني حروف المضارعة واعلام بانها لا تكون
كذلك الا باعتبار معانيها لان صورة بعضها قد تكون في غير المضارع
الا ترى انك اذا قلت اكرمت فان اوله همزة ولكنها ليست مع
المتكلم لثبوتها مع الغايب والمخاطب فلذلك لا يكون الفعل
بها مضارعا والنون له مع غيره فيدخل في ذلك الواحد المعظم لانه
انما يتكلم عنه وعن غيره غالبا والتا للمخاطب والمونث والمونثين
غيبة وهذا اولى من قولهم التا للمخاطب والمونث الغايب لانهم اذا
ارادوا بالمونث المونث مطلقا فهو باطل بقولهم النسا يضربن فان هذا

مو

٩٦

مونث من غيرنا وان ارادوا بالمونث المفرد فهو باطل بقولهم
المرا تان تضربان فانه بالتا وليس لمفرد فثبت ان قولنا والتا
للمخاطب والمونث والمونثين غيبة هو الوجه قوله للمخاطب
يعني مطلقا على اختلاف احواله قوله واليا للغايب غيرهما
هذا ايضا اولى من قولهم اليا للغايب لانهم ان ارادوا
بالغايب الغايب المذكر مطلقا فهو منقوض بالمونث والمونثين
وان ارادوا بالغايب الغايب المفرد فهو منقوض بقولك
الرجلان يضربان والرجال يضربون والنسا يضربن فانه باليا
وليس بمفرد فثبت ان قولنا واليا للغايب غيرهما اولى من
ذلك قوله وحرف المضارعة مضموم في الرباعي مفتوح فيما سواه
تبيين لحركة حرف المضارعة واصله الفتح لانها اخف الحركات
ولان منها اليا وكره الكسر عليها وانما ضم في الرباعي خوف
التباسه بالثلاثي الا ترى انك اذا قلت في مضارع أَضْرَبَ يَضرب
بالفتح وفي مضارع ضرب كذلك لم يعلم امضارع الثلاثي هو ام مضارع
الرباعي وخص المضارع الرباعي بالضم اما لان الثلاثي هو الاصل والرباعي
فرع فجعل الاصل للاصل والفرع للفرع واما لان الرباعي اقل فجعل
الضم للاقل لانه اثقل وترك الفتح للاكثر لانه اخف لئلا يكثر الثقل
لو اعطوا الكثير الضم ولا يرد على ما ذكرناه الا قولهم اهراق يهريق
واسطاع يسطيع فجا حرف المضارعة مضموما مع ان الفعل اكثر
من اربعة والجواب عنه انه في الحقيقة رباعي على اصله وان اهراق
هو اراق واسطاع هو اطاع فزيدت الها والسين على غير قياس فبقي
الفعل على اصله الا ترى ان هذه الزنة ليست من ابنية الفعل مع ان
المعنى على الرباعي فلذلك لم يعتد بها قوله ولا يعرب من الفعل

مورد

عي

بني

غيره اذا لم يتصل به نون تاكيد ولا نون جمع مونث انما لم يعرب
اذا اتصل به نون التاكيد لانه لو اعرب على ما قبل النون لالتبس
من هوله ولو اعرب على النون لكان اعرابا على ما اشبه التنوين
فكان ذلك مانعا من اعرابه وانما لم يعرب اذا اتصل به نون جمع
مونث لانه لو اعرب بالحركات كان على خلاف قياسه ولو اعرب
بالنون لادى الى الجمع بين ضميرين او نونين مع مخالفة اخواته
فلذلك بني واعرابه رفع ونصب وجزم ولا يدخله جر لامتناع
معاني عوامل الجر فيه فجعل الجزم عوضا منه **قوله** فالصحيح
المجرد عن ضمير بارز مرفوع للتثنيه والجمع والمخاطب المونث
بالضمه والفتحه لفظا والسكون مثل يضرب مبني لتفصيل انواع
الافعال باعتبار الاعراب لان لفظه مختلف في انواعها كما اختلف
في انواع الاسما فنحى نحو تبيينه في الاسما وبين الا اللفظي والتقديري
في كل واحد منها لسهوله امره فكل فعل صحيح مجرد عن ضمير
بارز مرفوع فرفعه بالضمه ونصبه بالفتحه وجزمه بالسكون
كقولك هو يضرب ولن يضرب ولم يضرب ولا يكون هذا الضمير البارز
المرفوع في المضارع الا للتثنيه والجمع والمخاطب المونث وانما ذكر
تبيينا لمحاله **قوله** والمتصل به ذلك يعني المتصل به بارز ضمير
المرفوع على اختلاف انواعه يرتفع بالنون وينتصب وينجزم بحذفها
كقولك هما يضربان وهم يضربون وانت تضربين ولن تضربا ولن
تضربوا ولن تضربي وكذلك الجزم وانما اعرب هذا بالنون لانه
وافق صوره التثنيه والجمع في الاسما الا ترى ان قولك تضربان
وتضربون مثل قولك ضاربان وضاربون واما تضربين فلتشبهه
بتضربان وتضربون من حيث جا الضمير فيه بارزا حرف علم تانيثه

تضربان

تضربان وتضربون فاجري مجراه **والمعتل** بالواو واليا بالضمه
تقديرا والفتحه لفظا والحذف لانه استثقل فيه الضمه على الواو
واليا لفظا كما ذكرنا في باب قاض في الاسما ولم تستثقل الفتحه
لفظا وانما كان الحذف في الجزم لانهم لما ثبت في كلامهم ان يجعلوا
الجزم في غير هذا المحل حذف ما هو اخر المرفوع في مثل قولك
يضربان وفي مثل قولك يضرب في حذف الضمه ولم يبق اخر هذه الاحرف
علة ساكنا جعلوا جزمه بحذفه **والمعتل** بالالف بالضمه والفتحه
تقديرا على ما ذكرنا في باب عصا والحذف في الجزم على ما ذكرناه في
المعتل بالواو واليا **قوله** ويرتفع اذا تجرد عن الناصب والجازم
مثل يقوم زيد هذا اقرب على المتعلم من قولهم ويرتفع اذا وقع موقع
الاسم لانه يرد اعتراضات مشكله ويحتاج الى الجواب عنها
مثل كاد زيد يقوم واوشك ان يجي واشباههما واذا عرف بتجرده
وضح ولم يرد عليه اشكال **قوله** وينتصب بان ولن واذا وكي



الى اخرها ذكر النواصب جمله ثم اخذ يفصلها فلنتكلم في التفصيل
فان تنصب متحتما بشرط ان لا يقع قبلها فعل علم ولا ظن وتنصب جوازا
اذا وقع ما قبلها فعل ظن وهي فيما عدا ذلك غير ناصبه بل مخففه
من الثقيله فمثال الاول قوله تعالى يريدون ان يخرجوا من النار
ومثال الثاني كقولك ظننت ان يقوم ومثال الثالث علمت ان سيقوم
وان لا يقوم وقال الله تعالى افلا يرون ان لا يرجع اليهم قولا
لانها بعد فعل العلم وقال الله تعالى وحسبوا ان لا تكون فتنة بالرفع
والنصب وسياتي تحقيق المخففه من الثقيله وشرايطها في موضعها
ولن تنصب مطلقا ومعناها نفي المستقبل مثل لا في المعنى الا انها
اكد منها تقول لا ابرح فاذا اكدت قلت لن ابرح **واذن** تنصب

بشرطين احدهما ان لا يعتمد ما بعدها على ما قبلها والثاني
ان يكون الفعل مستقبلا ومعناها الجواب والجزا تقول لمن
قال انا اتيك اذن احسن اليك فقولك اذن احسن اليك
جواب لقوله انا اتيك وجزا له على اتيانه فان فقد من هذين
شرط بطل النصب كقولك انا اذن احسن اليك فقد انتفى ههنا
احد الشرطين وهو انتفا الاعتماد لانه قد اعتمد ما بعد اذًا على ما
قبلها ومثال فقدان الشرط الاخر كقولك لمن يحدثك اذًا اظنك
كاذبا لا تنصب لفقدان احد الشرطين وهو الاستقبال لان
اظنك في معنى الحال فان كان قبلها واو او فا فالوجهان الا
ان الالغا اكثر لحصول الاعتماد وبه جا القران قال الله تعالى
واذن لا يلبثون ولا اذن لا يوتون وقد جا واذن لا يلبثوا في غير
السبعه ووجهه ان الفعل مستقل مع فاعله من غير نظر الى حرف
العطف المعتمد **قوله** وكي تنصب ومعناها السببيه اي تدل
على ان ما قبلها سبب لما بعدها وقد اختلف هل هي ناصبه بنفسها
او باضمار ان والصحيح انها ناصبه لحصول الاتفاق على انها ناصبه في
مثل قولهم اسلمت لكي ادخل الجنه **قوله** وحتى تنصب الفعل بانما
ان لانها اعني الناصبه حرف جر فاذا وقع الفعل بعدها وجب ان
يقدر اسما ليصح دخولها عليه ولا يصح ذلك الا بدخول ان او ما او كي
ولا يصح ما لانها لا تنصب ظاهرًا فكيف تنصب مقدره ولا ينبغي ان
يكون كي لانها لم يثبت تقديرها وثبت تقديران ولانه يتعذر تقديرها
في مثل اسر حتى تغيب الشمس لفساد المعنى فتعين ان **قوله**
ومن شرط النصب ان يكون الفعل مترقبا مستقبلا بالنظر الى ما قبله يعني انها
تنصب بشرط ان يكون الفعل مترقبا الحصا بالنظر الى ما قبله ولابد

ان يكون

ان يكون مترقبا عند الاخبار به الا ترى انك تقول سرت امس
حتى ادخل البلد اذا قصدت الاخبار عن الدخول المترقب عند ذلك
السير ولم يتعرض لحصوله وانما قصدت الاخبار بالسير للدخول المترقب
فتبين ان المعتبر كونه مترقبا بالنظر الى ما قبله ويكون بمعنى كي
غالبا كقولك اسلمت حتى ادخل الجنه وبمعنى الى ان كقولك اسر حتى
تغيب الشمس فان فقد شرط الاستقبال بطل النصب وصارت حرف
ابتدا ويكون الفعل بعدها المقصود به الحال تحقيقا او حكايه فمثال
التحقيق قولك سرت حتى ادخل البلد وانت في حال الدخول مخبر
مخبر عن الدخول الواقع ومثال الحكايه قولك وقد مرت ودخلت
فيما مضى سرت حتى ادخل البلد امس اذا قصدت الاخبار عن تلك
الحال الواقعه لغرض الحكايه لها واما اذا انتفى شرط الاستقبال
معها فلابد ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها بخلاف حال الاستقبال
فان الامرين شايعان كانهم لما استعملوها حرف ابتدا صار ما بعدها
مستقلا في الاخبار به فارادوا ان يوكدوا اتصالها بما قبلها بمعنى السببيه
لما فقد الاتصال اللفظي ومثاله قولهم مرض حتى لا يرجونه فالفعل
ههنا فعل حال وما قبلها سبب لما بعدها واستقامت المسله وكذلك
قولهم شربت الابل حتى يجي البعير يجر بطنه **قوله** ومن ثم امتنع كان
سيري حتى ادخلها في الناقصه بالرفع لانك اذا جعلت الفعل حالا
وجب الحكم به على سبيل الاستقلال وانقطعت الجمله عما قبلها والكلام
في كان الناقصه فيبقى بغير خبر فيفسد معناها ولذلك امتنع اسرت
حتى ادخلها بالرفع لانك اذا جعلته فعل حال وجب ان يكون ما
قبلها سببا لما بعدها فيكون حاكما بوقوع المسبب شاكا في وقوع
السبب لانك استفهمت عنه فاما اذا قلت كان سيري حتى ادخلها

وقصدت التامه جاز الوجهان الرفع والنصب لانتفا مانع الرفع
لانه انما كان ممتنعا من حيث احتيج الى خبر فان كانت التامه لم تحتج
الى خبر وكذلك اذا قلت اتهم سار حتى يدخلها جاز الوجهان لانتفا
مانع الرفع لانه انما استفهم عن السير ولم يشك في السير فحصل
السبب محققا فجاز الرفع لذلك بخلاف اسرت حتى تدخلها **قوله**
ولام كي في مثل قولك اسلمت لادخل الجنه ومعناها معنى كي ولذلك
سميت لام كي وينصب الفعل بعدها بتقدير ان على ما تقدم **قوله**
ولام الجحود لام تاكيد بعد النفي لكان مثل قوله تعالى وما كان الله
ليعذبهم لام الجحود لام زايده للتوكيد ولا تدخل الا بعد نفي داخل على
كان على ما ذكر مثل وما كان الله ليعذبهم ولفظها كلفظ لام
كي ويفرق بينهما بان تلك للتعليل وهذه ليست للتعليل وبان
هذه لو سقطت لم يختل المعنى المراد وتلك لو سقطت اختل وبان
هذه بعد نفي داخل على كان وتلك ليست كذلك **قوله** والفا بشرطين
احدهما السببيه والثاني ان يكون قبلها الامر والنهي والاستفهام او النهي م
او التمني او العرض الفا تنصب الفعل باضمار ان لانها لو نصبت بنفسها
لنصبت في غير هذا الموضع ولما لم تنصب دل على ان الناصب غيرها
ولا ناصب يقدر سوى ما تقدم من ان فاذا قلت اكرمني فاحسن اليك
فالمعنى ليكون منك اكرام فاحسان مني وهو في تاويل المصدر
لعطفه على المصدر المقدر قبله ولا يقدر الفعل مصدرا الا بان او ما
او كي وتعذرت كي لتعذر وقوعها بعد الفا وتعذرت ما لانها لا
تعمل ظاهرة فكيف تعمل مقدرة فتعينت ان ولا يستقيم قول من زعم
انه منصوب بالفا لما ذكرناه فان زعم ان ذلك شرط في النصب
فلم يعمل في مثل يقوم زيد فاحسن اليه لفوات الشرط فليس بمستقيم

لانها

لانها لو كانت العاطفه لم تستقم لانها لا تكون عاطفه ناصبه الا
على تاويلنا وان كانت فا السببيه فهي مع الجمله منقطعه عما قبلها
فلا فرق بين ان تكون جمله انشايه او خبريه ولما ثبت من ان فا
السببيه تدخل على الاسما ايضا كقوله تعالى فانتم فيه سوا وشبهه
ونواصب الافعال لا دخول لها في الاسما لانتفا معناها فيها ثبت ان
الفا لا عمل لها وان العامل ان المقدره **قوله** والواو بشرطين
الجمعيه وان يكون قبلها مثل ذلك حكم الواو في ان الناصب بعدها
بتقدير ان كحكم الفا وزعم بعضهم انها الناصبه بنفسها والكلام
معهم على نحو ما ذكر في الفا وان لم تكن في الواو السببيه وتقع الاوجه
السته تقول اكرمني واكرمك اي ليجتمع الاكرامان ومنه قول الشاعر
فقلت ادعي وادعوا انَّ اندى لصوتٍ أَنْ ينادِيَ دَاعِيانِ
ولا تاكل السمك وتشرب اللبن وما تاتينا وتحدثنا وانا سما وتحدثنا
وليت لي مالا وانفق منه والا تاتيني وتحدثني **قوله** واو تنصب بشرط
الا ان والامر في ذلك قريب فان قلنا بمعنى الى ان وقال سيبويه بمعنى
بتقدير ان بعدها على نحو الكلام في حتى واللام وان قلنا بمعنى الا فالا
تقدم **قوله** والعاطفه اذا كان المعطوف عليه اسما شرط النصب
بعد حروف العطف ان يكون المعطوف عليه اسما ليصح تقدير ان بعدها
لانها التي يثبت تقديرها ناصبه على ما تقدم فوجب عند الحاجه
الى التقدير ان تقدر ما ثبت تقديره كقولك اعجبني قيامك وتخرج
فتنصب لان التقدير وان تخرج ليصح العطف على الاسم المتقدم بما
يجانسه في الاسميه **قوله** ويجوز اظهار ان مع لام كي والعاطفه

وتجب مع لا في اللام اما جواز اظهارها مع لام العاقبة كي فلغرض الفصل
بينهما وبين لام الجحود من اول الامر واما وجوبه مع العاطفة
فلغرض الفصل بينها وبين عاطفة صريح الفعل من اول الامر واما
وجوب الاظهار مع لا في اللام فلانهم لا يدخلون حروف الجر على
حروف النفي فلو لم يظهروا ان هاهنا لوليت لام الجر لا في النفي
وانما لم يدخلوا حرف الجر على حرف النفي لان حرف النفي له صدر
الكلام وانما جوزوا دخول لا هذه في جملة صلة لان مثلها في قولك
جاني الذي لا يخرج فلو حذف ان وولیها حرف الجر لكان
كحذف حرف الجر عن الموصول وايلائه النفي في الصلة وذلك ممتنع الموصول
واما بقية المواضع التي ينتصب فيها الفعل بتقدير ان فلا يجوز اظهارها
في شي منها كحتى واو والفا والواو ولو قلت اسلمت حتى ان ادخل الجنة
او اكرمني فان اكرمك وشبهه لم يجز وانما التزموا حذفها في المواضع
المذكورة لقيام القرينة الدالة عليها على ما تقدم في تفصيلها مع
كون الحذف اخصر فصارت هذه الحروف التي ينتصب الفعل بعدها
باضمار ان على ثلثة اقسام قسم يجوز اظهارها وقسم يجب وقسم يمتنع
فذكر الجائز والواجب فعلم ان ما عداهما هو الممتنع
الى اخرها لم تجزم مطلقا ووضعها لقلب معنى المضارع ماضيا ونفيه
تقول لم يقم زيد ومعناه ما قام زيد في الماضي ولما مثلها في ذلك وتختص
بالاستغراق الى حين وقتها اي الى حين الكلام بها تقول ندم ولم ينفعه
الندم فلا يلزم استمرار انتفا نفع الندم الى حين وقتها اي الى حين
الكلام بها واذا قلت ندم زيد ولما ينفعه الندم كان معناه استمرار
ذلك الى وقت التكلم بها وتختص ايضا بجواز حذف الفعل تقول خرجت
ولما اي ولما تخرج ولا تقول خرجت ولم كانهم جعلوا ما زاد عليها بنوعها

المحذوف

١٠٠

المحذوف **ولام الامر** هي اللام المطلوب بها الفعل كقوله تعالى لينفق
ذو سعة من سعته ولا تكون الا جازمة وتختص بما ليس للمخاطب
الفاعل لان المخاطب الفاعل خص بصيغة الامر على ما ياتي وقد
جات اللام داخلة على المخاطب الفاعل قليلا ومنها قراة شاذة
في قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا وحذفها مع بقا لفظ المضارع مجزوما
بتقديرها شاذ كقوله محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا
وهي مكسورة ابدا فاذا دخل عليها الفا والواو وثم جا فيه الوجهان
كقوله تعالى ثم ليقضوا تفثهم وليوفوا نذورهم قرئ بهما جميعا
فالكسر على الاصل والاسكان طلبا للتخفيف كما اسكنوا باب كتف
فقالوا كتف ولا التي للنهي وهي المطلوب بها ترك الفعل كقوله تعالى
ولا تسرفوا ولا تكون الا جازمة بخلاف التي لمجرد النفي فان تلك لا عمل
لها في الفعل كقوله تعالى وما لكم لا تؤمنون بالله وتعرفها بانها
التي لا طلب فيها **وحروف** المجازاة ما يدخل على شيئين فيجعل
الاول سببا للثاني كقولك ان تكرمني اكرمك ويسمى الاول شرطا
والثاني جزا فان كان الفعلان مضارعين فليس فيهما الا الجزم
كقولك ان تكرمني اكرمك وان كان الاول مضارعا دون الثاني في
فكذلك وان كان الثاني دون الاول فجائز فيه الرفع والجزم اكثر
وقد جعل المبرد الرفع فيه شاذا كرفعه اذا كان الاول مضارعا
هذا اذا كان مجردا عن الفا واما اذا جات الفا لم يكن للشرط فيه
عمل ثم الجزا باعتبار الفا على ثلثة اقسام قسم يجب فيه دخولها
وقسم يمتنع وقسم يجوز فيه الامران فاما ما يمتنع فيه دخولها
فان يكون الجزا ماضيا لفظا او معنى وقصد به الاستقبال بدخول
حرف الشرط كقولك ان اكرمتني اكرمتك وان اكرمتني لم اكرمك

ان اكرمتني اكرمتك

كانهم لما راوا الجواب يلزم تاثير الشرط فيه لقلب معناه الى الاستقبال استغنوا فيه عن الرابطة كقولك ان اكرمتني لم اكرمك لان قولك لم اكرمك وان لم يكن ماضيا لفظا فهو ماض معنى والشرط مؤثر فيه الاستقبال فهو كالماضي سواء وانما قال بغير قد ليخرج عنه الماضي المحقق الذي لا يستقيم ان يكون للشرط تاثير فيه كقولك ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس فلو لم تخرجه لدخل فيما لا يجوز فيه الفاء وهو واجب فيه دخول الفاء وانما وجب فيه دخول الفاء لانه لا يستقيم ان يكون للشرط فيه تاثير في معنى الاستقبال فيه لان الغرض به الماضي المحقق فكما وجب دخول الفاء في الامر والنهي وغيرهما مما لا يستقيم ان يكون للشرط فيه افادة في معنى الاستقبال فكذلك هذا والتزموا فيه قد لفظا او تقديرا مع الفاء وقد جاء قوله تعالى فان كان قميصه قد من قبل فصدقت وان كان قميصه قد من دبر فكذبت بغير قد لفظا والفاء لازمة لما ذكرناه وانما ثبتت قد او قدرت لتكون تنبيها على تعذر تاثير الشرط بعدها لانها للتحقق ان الشيء قد وقع والمشروط متوقع مترقب ولا يستقيم تحقق انه قد وقع مع ترقبه قوله وان كان مضارعا مثبتا او منفيا بلا الى اخره وانما جاز الوجهان لصحة تقدير تاثير الشرط فيهما وصحة نفي تاثيره وذلك ان المنفي بلا ان اجريتها مجرى لن في اصل وضعها تعذر تاثير حرف الشرط لا كما تعذر مع لن والسين وسوف اذ لا يجتمع على الفعل حرفا استقبال فتعين بهذا التقدير دخول الفاء وان قدرت لا انه هذه مثلها في قولك اريد ان لا تقوم لمجرد النفي صح ان يكون لحرف الشرط تاثير في الفعل فيمتنع دخول الفاء كانهم لما قصدوا الى نفي الفعل الواقع بعد ان المصدرية جردوا لا عن معنى الاستقبال واستعملوها

للنفي

للنفي خاصة وكانت اولى من لن وما وان اما لن فلما فيها من التاكيد فكان تجريدها لا تاكيد فيه اقرب واما ما فلكونها للحال واما ان فلكونها مستنكرا ولكونها موافقة للفظ ان او لكونها في معنى ما فاما المضارع المثبت فان جعلته خبر المبتدا محذوف تعذر تاثير حرف الشرط فيه فيتعين دخول الفاء فيه وليس بالكثير لما يلزم من الاضمار من غير حاجة ومنه قراءة حمزة ان تضل احداهما فتذكر احداهما الاخرى وهو قليل وان قدرته بنفسه هو الجواب تحقق تاثير حرف الشرط فيه للاستقبال فتعين حذف الفاء فلذلك جاز الامران في الموضعين قوله والا فالفاء يعني وان لم يكن من القسم الاول ولا الثاني فتعين الفاء لتعذر تقدير تاثير الشرط في غيره القسمين الاولين الواجب والجائز كالامر والنهي والجملة الاسمية والجملة الفعلية الماضية المحققة والمستقبل بغير حرف الشرط كقولك ان اكرمتني فلن اكرمك وان اكرمتني فسوف اكرمك وكذلك الداخل عليه حرف الحال وكذلك ليس وعسى وان كانا فعلين لتعذر تاثير حرف الشرط اما ليس فلكونها لنفي الحال واما عسى فلخروجها عن عن معنى الزمان او لخروجهما معا عن معنى الزمان ان لم يقل ان ليس لنفي الحال واما قوله تعالى واذا ما غضبوا هم يغفرون والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون فلا استعمالها لمجرد الزمان كقوله والليل اذا يغشى واما قوله عز وجل بعلي واذا تتلى عليهم اياتنا بينات ما كان حجتهم فيجوز ان تكون كذلك ويجوز ان يكون لتقدير قسم محذوف كانه قال قيل والله كقوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون ولولا ذلك لوجب دخول الفاء لامتناع ان اكرمتني ساكرمك ونحو فلولا تقدير القسم لم يجز قوله وتجي اذا مع الجملة الاسمية موضع

حرف

الفا كقوله تعالى اذا هم يقنطون معنى فهم يقنطون قوله وان مقدره
بعد الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض اذا قصد السببيه الى
اخرها اي تجزم ان مقدره بعد هذه الاشيا اذا قصد معناها وهو
ان يكون الاول سببا للثاني فان لم تقصد السببيه فلا جزم لتعذر
تقديرها فيرتفع اما على الاستيناف كقولهم لا تذهب به تغلب عليه
واما على الصفه كقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني واما على
الحال كقوله تعالى ثم ذرهم في خوضهم يلعبون وانما صح تقديرها
ان لما علم من ان هذه الامور الخمسه فيها معنى الطلب والطلب لا ينفك
عن سبب حامل للطالب عليه فوجوده مسبب عنه فاذا كان ذلك مفهوما
من الاوامر وذكر المسبب اغنت هذه القرينه عن ذكر حرف الشرط والاوايل
والسبب لما كانت تلك داله عليهما ولذلك لم يقع الجزم في النفي
لانه خبر محض والاخبار لا يلزم ان يكون لتحصيل المسبب عنها بل
قد يكون لغرض اطلاع على حسب المخاطب على ذلك خاصه ويجب
عند اهل التحقيق ان يكون فعل الشرط على حسب القرينه في الاثبات
والنفي فلا يجوز لا تكفر تدخل النار لان القرينه نفي الكفر فاذا قدر
المسبب كذلك صار التقدير فانك ان لا تكفر تدخل النار وهو
فاسد وكذلك ولا تدن من الاسد ياكلك خلافا للكساي فانه
اجاز مثل ذلك اعتمادا منه على اتضاح المعنى في مثله والاول
اصوب قوله مثال الامر وهو ما يطلب به الفعل من
الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعه وهذا حد لما سميه النحويون
والاصوليون صيغه الامر ولا يعنون بصيغه الامر ما يدل على الطلب
مطلقا وانما ارادوا نوعا من صيغه وخصوه بهذا اللقب لغلبته فيه
وهو كل ما يطلب به الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعه

فيخرج

فيخرج ليفعل زيد كذا لانه ليس للفاعل المخاطب ويخرج لتفعل كذا
لانه ليس بحذف حرف المضارعه وان كان قولهم لتفعل كذا قليلا وكذلك
القراة الشاذه في قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا بالتا قوله وحكم اخره
حكم المجزوم يعني انك تعامله معامله المجزوم وان لم يكن مجزوما عند
البصريين لزوال مقتضي الاعراب فيه وهو حرف المضارعه ولكنهم
عاملوه معامله المجزوم في الصوره لموافقته معنى ما فيه لام الامر ومن ثم
توهم الكوفيون انه معرب ولذلك وجب ان يكون اضرب بالاسكان
وارم واغز واخش بحذف حرف العله واضربا واضربوا واضربي بحذف النون
قوله فان كان بعده ساكن يعني انك اذا حذفت حرف المضارعه
فلا يخلو اما ان يكون بعدها في المضارع ساكن وليس برباعي او لا فان
كان الاول زدت همزه وصل ليتوصل بها الى النطق بالساكن مضمومه
ان كان بعد الساكن ضمه رفعا للبس على تقدير الفتح وطلبا للخفه
بالاتباع على تقدير الكسر لانهم لو قالوا اُقتل لالتبس بالمضارع ولو قالوا
اِقتل لكان مستثقلا وكسروها فيما سواه لانهم لو ضموه في مثل
اضرب لالتبس بماضي الرباعي لما لم يسم فاعله ولو ضموا في مثل اعلم
لالتبس بالمضارع ما لم يسم فاعله ولو فتحوا في اضرب لالتبس بالامر
من الرباعي ولو فتحوا في اول اعلم لالتبس بالماضي الرباعي فتعين الكسر
فان كان رباعيا بالهمزه وهو الذي قصد بقوله رباعي في مثل قولك تعلم
وترسل جاوا بالهمزه المحذوفه من المضارع لزوال المقتضي لحذفها
الا ترى ان اصل قولك تعلم وترسل تؤعلم وتؤرسل كما تقول دحرج
تدحرج لان حروف المضارع هي حروف الماضي بعد حروف المضارعه وانما
حذفوها تخفيفا في المضارع لان منها أُعلم وأُرسل واصله أأعلم وأأرسل
فكرهوا اجتماع الهمزتين في كلمه فحذفوا الثانيه تخفيفا ثم اجروا حروف

كلها

المضارع مجرًا واحدًا لانه باب واحد فلما حذفوا حرف المضارع لبنا
صيغ الامر زال موجب حذف هذه الهمزة فوجب الاتيان بها مضمومة
مقطوعة اجرا للكلمة على اصلها مع انهم لو لم يردوها لاقتضا ان
يردوا اعتبرها مثلها لانهم لو كسروها لالتبس بالثلاثي الا ترى انهم
لو قالوا من أُضرِب يُضرِب إِضرِب بكسر الهمزة لم يعلم امن اضرب هو ام
من ضرب ولا وجه للضم لما تقدم والذي يدل على انهم انما اتوا بهذه
الهمزة لزوال المقتضي لحذفها مجيئهم بها في صيغ الامر من تُوِيد وتعِد
وتزِن وان لم يكن بعد حرف المضارع ساكن لانه لو كان الاتيان بها
لغرض النطق بالساكن لم يكن للاتيان بها في ذلك معنى فان لم يكن
بعده ساكن نطق به على ما هو عليه لاستغنائهم عن الهمزة لتحركه
على اي وجه كان من صحيح او معتل في مثل قولك من يدحرج دحرج
وقولك من تتعلم تعلم ومن يَفِي وتقي وترى فِهْ وقِهْ ورَهْ والتزموها السكت
في مثل ذلك اذا وقفوا لما يلزمهم لو لم ياتوا بها من الابتدا بساكن
او الوقف على متحرك فعل ما لم يسم فاعله هو ما حذف فاعله
الى اخره كل فعل حذف فاعله فهو فعل ما لم يسم فاعله وقد تقدم
ما يقام مقام الفاعل وهو الذي يسمى مفعول ما لم يسم فاعله والغرض
هاهنا ذكر ما يلزمه عند نيابته للمفعول فان كان ماضيا ضم اوله وكسر
ما قبل اخره كقولك ضُرِبَ وقُتِلَ ودُحرِجَ وانما ضموا اوله لينبهوا
على انه من قبيل هذه الصيغ اذ لو اقتصروا على الكسر لم يعد في مثل
عَلِمَ ولو اقتصروا على الضم لالتبس في باب انا أعلم بالمضارع لو قالوا
أُعلَمَ فتبين فايدة الضم والكسر معًا قوله ويضم الثالث مع الهمزة
والثاني مع التاخوف اللبس يعني ان نحو انطلق واقتدر واستخرج
اذا بني لذلك ضم ما بعد الساكن مع الهمزة فيقال انطُلِقَ واقتُدِرَ

واستخرج

واستُخرِج لانهم لو اقتصروا على ضم الهمزة وهي همزة وصل تحذف
في الدرج لالتبس حينئذ بصيغة الامر في مثل قولك الا استخرج
فضموا ما بعد الساكن ليرتفع هذا الالتباس وكذلك ضموا ما بعد التا
في مثل تعلم وتجاهل لانهم لو اقتصروا على ضم التا فقالوا تُعلم وتُجاهل
لالتبس تعلم بصيغة مضارع علمتَ ولالتبس تجاهل بصيغة مضارع جاهلت
قوله ومعتل العين الى اخره يعني ان ما اعتلت عينه من الثلاثي الما
نحو قال وباع ففيه ثلاث لغات قيل وبيع وهذا افصحها وقيل وبيع بالاشمام
وهو فصيح وقول وبوع بالواو وهو قليل فاما اليا فلان اصله بُيِع فكرهوا
الكسر على اليا بعد الضم فاسكنوها فلم يمكن بقاوها ساكنة مع ضم
ما قبلها فكان الاولى تغيير الحركة لا تغيير الحرف لانه اقل تغييرا ولانه
اخف ثم حملوا قيل عليه لانهما من باب واحد فكان قلب الواو الى
اليا اولى من قلب اليا الى الواو وقد علم بذلك ضعف لغة قول وبوع لانهم
حملوا الاخف على الاثقل واما الاشمام فللايذان بان الاصل الضم في اوايل
هذه الافعال قوله ومثله باب اختير وانقيد الى اخره يعني ان
افتعل وانفعل المعتل العين اذا ضم ما بعد الساكن وهو ما قبل حرف
العلة وكسر ما قبل الاخر في هذا البنا صار اصل قولك في اختير
اختُيِرَ وفي انقيد انقُيِدَ فعلم ان تير وقيد مماثل لقولك بيع في اقتضا
ثلاث اللغات المذكورة فوجب ان يجري فيها دون قولك استفعل
وافعل في مثل استخار واقام لان ما قبل حرف العلة فيهما ساكن
في الاصل والضم قبل الساكن فلم يكن مثل بيع في اصله وانما هي يا مكسورة
قبلها ساكن وتلك يا مكسورة قبلها ضمة فافترقا وحكم اليا المكسورة
اذا سكن ما قبلها وكانت مما يعل لاجلها ان يسكن ويلقى حركتها
على ما قبلها فلذلك وجب ان يقال استُخِيرَ واُقِيمَ لغة واحدة اذا

ضي

الثلاث اللغات

لاصلها

لم يوجد فيه مقتضي تلك اللغات **قوله** وان كان مضارعًا الى اخره
لانهم لو اقتصروا على الفتح فيما قبل الاخر لم يطرد في مثل تعلم ولو اقتصروا
على الضم لم يطرد في مثل يخرج **قوله** ومعتل العين في قال وباع وغيره
من جميع الباب ينقلب فيه العين الفًا لانها تتحرك وما قبلها مفتوح
او في حكم المفتوح فيجب قلبها الفًا وكذلك معتل اللام واما معتل
الفا فتكون فيه واوا بكل حال سوا كانت يا فيما سمي فاعله او
داوا وسوا كانت محذوفة فيما سمي فاعله او ثابتة ولذلك تقول
في ييأس يوئس وفي توحل يوجل وفي يعد وبقي بوعد وبوقي **المتعدي
وغير المتعدي** والمتعدي ما يتوقف فهمه على متعلق كضرب وغير
المتعدي بخلافه كقعد لان المعاني انقسمت قسمين فقسم لا تعلق
له بغير من قام به وقسم يتعلق لنفسه فما تعلق لنفسه فهو
المتعدي كضرب وقتل فانه لا يعقل ضرب الا بمتعلق ويستلزم
المتعلق فهذا الضرب هو المتعدى فاذا ذكر ذلك المتعلق سمي مفعولا
به وما يعقل من غير متعلق كقام وقعد واحمر واصفر فهو الذي يسمى
غير متعد **ثم** المتعدى قد يتعلق بواحد فيسمى متعديا الى واحد كضرب
وقد يتعلق باثنين فيسمى متعديا الى اثنين كاعطا وعلم الا ترى
ان الاعطا يتعلق باعتبار عقليته بامرين احدهما المعطى والاخر
الشي الذي يعطاه ولو رفعت عن الذهن تعلقه بهما او باحدهما
لم يعقل الاعطا وكذلك علم بمعنى علم النسبة فانه يتعلق بمنسوب
ومنسوب اليه لان ذلك من معقول النسب وقد يتعلق بثلثة كاعلم
واري الا ترى ان اعلم يتعدى بالهمزة عن علم المتعدى الى اثنين وزيادة
هذه الهمزة توجب للفعل المعنى الذي وضعت له زيادة مفعول هو وهو
في المعنى مصيرًا لقيام ذلك الفعل به فاذا قلت اعلمت زيدا عمرا معناه صيرت

زيدا عالما وقد علم ان العلم يتعدى الى مفعولين فقد صار باعتبار
الهمزة يتعلق بمصير وباعتبار العلم يتعلق بمنسوب ومنسوب
اليه فصار تعلقه بثلاثة وكذلك اري من راي بمعنى علم وهذان الفعلان وهو ان
متعديان الى ثلثة من غير اشكال وقد اجاز الاخفش اظننت واحسبت
واخلت وازعمت فحكمها عند القايلين بها حكم اعلم واري واما انبا ونبا
واخبر وخبر وحدث فقد ذكرها النحويون في باب المتعدي الى ثلثة وهي
في التحقيق متعدية الى واحد ولكنها لما استلزمت معنى الاعلام اجريت
مجراه لان الاخبار المستقيم انما يكون عن علم او ظن والتحقيق ان انبا
يتعلق بمنبئ لا بنبا لان الفعل نفس النبا ولا يتعلق بنفسه الا ترى انك
اذا قلت انباته نبا او اخبرته خبرا او حدثته حديثا كان منصوبا
على المصدر فاذا ذكرت خصوصية ذلك النبا والخبر فقلت زيدا قايما
او عمرا منطلقا لم يخرج عن كونه مصدرا كما اذا قلت قعد القرفصا
كان مصدرا مثله في قعدت قعودا بخلاف اعلم فان المفعول الثاني
والثالث ليسا نفس الاعلام ولا العلم بل متعلق العلم فان قيل قولك
يقتضي ذلك ان تحكي ما حل محل المصدر كما يحكى ما وقع بعد القول في
قولك قلت زيد قايم ولما لم يحك دل على انه ليس من قبيل ما وقع موقع
المصدر فالجواب انه انما يحكي ما وقع بعد القول من جهة انه يطلق
ويراد به نفس اللفظ فصار حاصله راجعا الى معنى الحكاية اذ المراد
تلفظت بهذا اللفظ فلو عدل عن ذلك لكان كذبا الا ترى انه اذا استعمل
بمعنى القول النفسي جرى على هذا التخصيص فقول اقول زيدا منطلقا
فتنصبهما فكذلك ما وقع من المفعول الثاني والثالث بعد انبا ونبا
واخبر وخبر لان الانباء والاخبار لا يراد بها الا المعنى لا اللفظ فلما كان
كذلك اجري مجرى القول المراد به المعنى لفقدان قصد الحكاية وسماها

النحويون مفعولا ثانيا وثالثا على طريق المسامحة لما ذكرناه وهذه المتعدية الى ثلثة مفعولها الاول كمفعول اعطيت يعني ان شئت ذكرته مفردا وان شئت تركت ذكره مع ذكر ما بعده فتقول اعلمت ولا تذكر ما بعده كما تقول اعطيت ولا تذكر ما بعده وتقول اعلمت عمرا منطلقا ولا تذكر ما قبله كما تقول اعطيت ثوبا ولا تذكر من اعطيته واما المفعول الثاني والثالث فكمفعولي علمت يعني انك اذا ذكرت احدهما فلا بد من ذكر الاخر فان تركتهما معا ساغ في المعنى مفعولا علمت وانما وجب عند ذكر احدهما ذكر الاخر لانهما في المعنى كالمبتدا والخبر فكما انه لا بد من المبتدا عند ذكر الخبر ومن ذكر الخبر عند ذكر المبتدا فكذلك هذا بخلاف مفعولي اعطيت لانه لا ربط بينهما فلم يلزم من ذكر احدهما ذكر الاخر فكان الاول منهما كالمفعول الاول في اعلمت والثاني منهما كالثاني والثالث معا في اعلمت

افعال القلوب ظننت

وحسبت الى اخرها تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما هي عليه لان النسبة قد تكون عن علم وقد تكون عن ظن فاذا قصدت بيان انها عن علم قلت علمت ونحوه وان قصدت انها عن ظن قلت ظننت ونحوه فتبين بعلمت ان النسبة عن يقين في غرض المتكلم وتبين بظننت ان النسبة عن ظن فنصب الجزئين لانهما متعلقان لها كما تنتصب باعطيت ونحوه المفعولين وقد اختصت هذه بخصايص منها انها اذا ذكرت احد المفعولين فلا بد من ذكر الاخر بخلاف باب اعطيت لانهما في المعنى على ما كانا عليه من منسوب ومنسوب اليه فلو اقتصر على احدهما لاختل المعنى بخلاف باب اعطيت فان مفعوليها ليسا منسوبا ومنسوبا اليه فلذلك جاز ذكر احدهما وترك الاخر ومنها انه يجوز فيها الالغا اذا توسطت او تاخرت لانك اذا الغيت استقل الجزان كلاما فكان ذكرها كذكر

الظروف

الظروف في المعنى فاذا قلت زيد ظننت قايم فكانك قلت زيد في ظني قايم واذا قلت زيد قايم ظننت فكانك قلت زيد قايم في ظني بخلاف باب اعطيت لان مفعوليها لا يستقلان كلاما لتعذر النسبة بينهما قوله اذا توسطت او تاخرت تنبيها على انها اذا تقدمت اعملت لقوتها بالتقديم واما اذا توسطت او تاخرت ضعفت فاجيز فيها الوجه الاخر وقد نقل جواز الالغا مع تقدمها وهو ضعيف ولا يستدل بمثل قولهم علمت ان زيدا لقايم فان هذا من باب التعليق لا من باب الالغا ومنها انها تعلق ومعنى التعليق ان يمتنع اعمالها لعارض لزوما بخلاف الالغا فان معناها انه يجوز ترك اعمالها واعمالها لعارض وهو التوسط او التاخر فاذا وقع بعدها حرف الاستفهام كقولك علمت ازيد عندك ام عمرو علقت اي امتنع اعمالها لان ما قبل الاستفهام لا يعمل فيما بعده وان كان في المعنى مرادا ومعناه علمت احدهما بعينه عندك مبهما لان المعنى علمت جواب ذلك وجواب ذلك انما يكون بالمتعين وكذلك علمت ما زيد بقايم لان ما قبل النفي لا يعمل فيما بعده وان كان المعنى علمت زيدا ليس بقايم وكذلك اذا قلت علمت لزيد منطلق لان ما قبل لام الابتدا لا يعمل فيما بعدها وان كان المعنى علمت زيدا منطلقا ولا يرد على ذلك علمت ان زيدا قايم بالكسر لانه امكن اعمالها بجعلها المفتوحة فيكون مفعولا في موضع نصب فلا يعدل الى التعليق مع امكان الاعمال والتقديم كما لا تعليق في علمت زيدا منطلقا لامكان الاعمال مع التقديم وقد اختلف في تقدير علمت ان زيدا منطلق فالاكثر على انها باسمها وخبرها قد سدت مسد المفعولين لان المعنى يقتضي منسوبا ومنسوبا اليه وذلك حاصل وقال بعضهم بل المفعول الثاني محذوف فاذا قلت علمت ان زيدا منطلق فالتقدير علمت انطلاقه حاصلا ولكنه حذف للعلم به وهذا راي الاخفش والزمخشري

ومنها انه يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد
مثل علمتني منطلقا اي علمت نفسي وعلمتك فعلت كذا اي علمت نفسك
ومنه لقد رايتنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بخلاف غيرها
من الافعال فانه اذا كان كذلك عدلوا في المفعول عن المضمر الى لفظ
النفس مضافا الى ذلك المضمر كقولك ضربت نفسي وضربت نفسك
وانما ابدلوا المفعول بلفظ النفس في غير افعال القلوب لما تقرر في
المعتاد من ان فعل الفاعل لا يتعلق بنفسه غالبا وانما يتعلق بغيره
فلو قالوا ضربتني وضربتك لسبق الفهم الى ما هو الغالب من المغايرة
بينهما ولم تقو حركة المضمر دافعة لهذا الالتباس مع قيام هذا الغالب
فابدلوا المفعول بلفظ النفس ايذانا بالعدول عن ذلك الغالب
بخلاف علمت وظننت فانه ليس الغالب فيها التغاير بل علم الانسان
بصفات نفسه وظنه اياها اكثر فكان ذلك الغالب الذي غير
الاصل لاجله منتفيا فجرت هذه على اصلها في استعمال المضمرات
في حالها من غير تغيير لها وقد جا فقدتني وعدمتني فاجريتا مجرى علمتني
كقوله :::: لقد كان لي عن ضرتين عدمتني وعما الاقي منهما متزحزح
وهو على خلاف القياس المقرر وان كان جاريا على القياس الاصلي
قوله ولبعضها معنى اخر الى اخره قد تقرر ان تعدي الافعال انما
كان باعتبار معانيها فعلم ان هذه الافعال انما تعدت الى مفعولين
باعتبار ان معناها يقتضي منسوبا ومنسوبا اليه فاذا استعملت بعضها على معنى
اخر لا يقتضي الا متعلقا واحدا وجب ان يكون مما يتعدى الى واحد
فظننت اذا استعملت بمعنى اتهمت لا تقتضي الا متعلقا واحدا فوجب
ان تخرج مما نحن فيه الى ما يتعدى الى واحد وعلمت الشيء بمعنى عرفته
في نفسه كذلك ورايته بمعنى ابصرته بعيني ووجدت الضالة بمعنى اصبتها

كذلك

كذلك الافعال الناقصة ما وضع لتقرير الفاعل على صفة لانها
كلها اشتركت في ان وضعها على ان تنسب الى الفاعل باعتبار صفة له فلذلك
لم يكن بد من الخبر والا خولف مقتضى وضعها ولم يذكر سيبويه منها الا
كان وصار ومادام وليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما لا
يستغنى عن الخبر يعني مما وضع لتقرير الفاعل على صفة قوله وقد جا
ما جات حاجتك يعني وقد استعمل جا في هذا المعنى لان المعنى اثبات
حصول الفاعل على معنى ما ذكر منصوبا فان جعلت ما نافية وجب ان
يكون ذلك الشيء مقدما ذكره فيكون المعنى نفي ان يكون ذلك على قدر
حاجة المخاطب كما لو كان محتاجا الى عشرة فطلب منه لذلك كيل
صبره فقال ما جات حاجتك يعني لم تحصل هذه على القدر المحتاج
اليه وان جعلت ما استفهامية كان في جات ضمير يعود عليها وصح
تانيثه للاخبار عنه بالحاجة كقولهم من كانت امك فيكون المعنى
انه احتاج من شي الى مقدار مخصوص لم يتعين له مقدار فسأله
عن تحقيقه باعتبار مقداره فكأنه قال اي شي حصل باعتبار حاجتك
وقعدت كأنها حربة الضمير في تعود للشفرة لانهم يقولون ارهف شفرته
حتى قعدت كأنها حربة اي صارت قوله تدخل على الجملة الاسمية لاعطا
الخبر حكم معناها تقرير لما تقدم وتبيين لمعنى تلك الصفة في انها تحصل
للفاعل على حسب معنى ذلك الفعل من اثبات او نفي او صيرورة او باعتبار
زمان مخصوص على ما سياتي فيرفع الاول ويسمى اسمها وينصب الثاني
ويسمى خبرها ثم شرع يبين معانيها باعتبار استعمالها فيما يثبت له
وفي غيره وهو التمام ان كان لها قوله فكان تكون ناقصة فقدم ما ثبت
له ثم بين معناها وهو ثبوت خبرها لفاعلها ماضيا ثم الماضي بعد ذلك
على ضربين احدهما ان يقصد الدوام كقوله تعالى وكان الله سميعا بصيرا

والثاني ان يقصد الانقطاع كلنا كقول الفقير كان لي مال ويكون
بمعنى صار ويكون فيها ضمير الشان وهذه التي فيها ضمير الشان هي من
الناقصه في التحقيق الا انه يشترط ان يكون مرفوعها ضمير الحديث
فلا يكون خبرها الا جمله ولا يكون فيها ضمير عايد الى المبتدا فلما لزم
انفردت بهذه الصفات جعلت قسما براسه تقريبا على المبتدي
وتكون تامه فيسكت على مرفوعها وهذه ليست من هذا الباب لان
مدلولها معنى ينسب الى فاعلها من غير تقييد كانه قال حدث ووجد
كقوله تعالى ان كان ذو عسره وسميت تامه لاستغنايها عن الخبر
كما سميت افعال هذا الباب ناقصه لاحتياجها الى الخبر وتكون
زايده وهي التي يكون وجودها وعدمها لا يخل بالمعنى الاصلي كقولهم
لم يوجد كان مثلهم وشبهه وقد قيل ان قوله تعالى لمن كان له قلب
يتوجه على الخمسه وصار بمعنى الانتقال اي انتقل الفاعل الى تلك
الصفه وقد يكون انتقالا باعتبار الحقايق كقولك صار الطين خزفا
وقد تكون باعتبار العوارض كقولك صار زيد الى عمرو واصبح وامسى
واضحى لاقتران مضمون الجمله باوقاتها يعني انها تدخل لتفيد ان
هذا الخبر لهذا الفاعل في هذه الاوقات الخاصه التي هي الصباح
والمسى والضحى وتكون تامه بمعنى دخل في الصباح والمسا والضحى
فلا تحتاج الى منصوب كقولك اصبحنا وامسينا واضحينا اي حصلنا
في هذه الاوقات وبمعنى صار وقد تقدم قوله وظل وبات لاقتران
مضمون الجمله بوقتيهما كما هو تقدم في اصبح وامسى واضحى فظل
باعتبار النهار وبات باعتبار الليل واذا قلت ظل زيد سايرا اي ثبت
له ذلك في جميع نهاره وبات زيد ساهرا اي ثبت له ذلك في جميع ليله
وبمعنى صار وقد تقدم قوله وما زال وما فتي وما انفك وما برح لاستمرار

خبرها

خبرها لفاعلها مذ قبله يعني ان معناها ان هذا حاصل للفاعل على سبيل
الاستمرار هذا كان قابلا له في المعتاد لانه لا يفهم من قول القايل ما زال
زيد اميرا انه كان كذلك في اول وجوده ويلزمها النفي فيقال ما
زال زيد اميرا وكذلك باقيها لان معناها نفي فلو استعملت من
غير النفي لانعكس المعنى فلما دخل النفي على النفي صار المعنى لاثبات
وكان النفي على النفي مقصودا في افادته الاثبات وانه ما انتفى لانه
اذا ثبت ولم ينتف استمر وهو المقصود بمعناها بخلاف مجرد الثبوت
فانه لا يلزم منه الاستمرار وقد خطي ذو الرمه في قوله
حراجيج ما تنفك الا مناخة ... على الخسف او نرمي بها بلدا قفرا
اذ لا يقال كان زيد الا عالما فهذه اجري واجيب بانه لم تخبر الا بقوله
على الخسف فيكون المعنى انها مستمره على الخسف وهو اسوا الاحوال
في كل حال الا في حال كونها مناخه فيكون مثل قولك لا يزال زيد منتجا
الا ماشيا فعلى هذا تكون لا ناخه بمعنى ابراك الابل من قولهم
نخ عند قصد اناخته وعلى الخسف يتعلق بمحذوف لانه الخبر
ويكون نصب مناخه على انه حال لا خبر والاستثنا مفرغ كما
تقول ما جيت الا راكبا ويضعف من جهه ان عامله ظرف متاخر
عنه فيكون مثل قولك زيد قايما في الدار وهو ضعيف وعلى
القول المردود يكون الخسف متعلقا بمناخه اما على معنى ان
اناختها على عوض من اناختها على الارض كقوله
وخيل قد دلفت لها بخيل ... تحيه بينهم ضرب وجيع
واما على معنى الالزام والاهانه والاذلال كما تقول انخته على كذا
اي الزمته اياه قوله وما دام لتوقيت امر بمده ثبوت خبرها
لفاعلها فاذا قلت اكرمتك ما دمت قايما فمعناه ذكر توقيت

على
ادخلنا
سايرا
عا
على

لهذا

الاكرام بثبوت الخبر لهذا الفاعل ومن ثم احتاج الى كلام
لانه ظرف والظرف فضله فلا بد معه من كلام من جمله اسميه
او فعليه لفظا او تقديرا كغيره من الفضلات **قوله** وليس
لنفي مضمون الجمله حالا وقيل مطلقا فاذا قلت ليس زيد عالما
فمعناه حصول هذه الصفه منتفيه عن هذا الفاعل ثم اختلف
هل مقتضى وضعها نفي الحال خاصه او الاطلاق والاكثر انها لنفي
الحال ثم شرع يذكر احكام هذه الاخبار باعتبار التقديم
والتاخير **قوله** ويجوز تقديم اخبارها كلها على اسمائها
ولا اشكال في ذلك اذ ليس الا تقديم المنصوب على المرفوع فيما
عامله فعل واما تقديم الاخبار عليها انفسها فهي في ذلك على ثلثه
اقسام قسم يجوز وهو من كان الى راح يعني باعتبار الترتيب
المتقدم لانها افعال متصرفه ولا مانع فجاز تقديم المنصوب عليها
كغيرها من المنصوبات وقسم لا يجوز وهو ما في اوله ما وما في
اوله ما قد تكون نافيه في مثل ما برح فيكون المانع ما يلزم من
تقديم ما في حيز النفي عليه وقد تكون مصدريه وهي في ما دام
خاصه فيمتنع لما يلزم من تقديم ما في حيز الصله على الموصول وخالف
ابن كيسان في غير ما دام مما اوله ما فلا يكون ما الا النافيه ورأى انه
لما امتزج مع الفعل وصار بمعنى الثبوت صار كانه بمعنى ثبت فلا
نفي محقق فيلزم تقديم ما في حيزه عليه واما ما دام فلم يخالف فيه
لتحقق معنى المصدريه وقسم مختلف فيه وهو ليس فمن راعى
الفعليه فيه جوز التقديم ومن راعى معنى النفي فيه منع التقديم
والصحيح الاول لما ثبت في مثل قوله الا يوم ياتيهم ليس مصروفا
عنهم واذا تقدم معمول العامل جاز تقديم العامل ايضا والله اعلم

افعال

افعال المقاربه ما وضع لدنو الخبر رجا او حصولا او اخذا
فيه هذه الافعال في التحقيق من اخوات كان وذلك لانها لتقرير
الفاعل على صفه على سبيل المقاربه من رجا او حصول او اخذ
فيه فتدخل على المبتدا والخبر لاعطا الخبر حكم معناها من مقاربه
مخصوصه وانما بوب لها لالتزامهم في خبرها ان يكون فعلا مضارعا
لغرض وقد جا قوله فابت الى فهم وما كدت ايبا وكم مثلها فارقتها وهي
على الاصل فالاول يعني الموضوع للرجا عسى وهو غير منصرف
لتضمنه معنى الانشا فاشبه الحرف من حيث ان معاني الانشا
اصلها ان تكون بالحروف واستعمالها على ضربين احدهما ان
تقول عسى زيد ان يخرج فتذكر لها مرفوعا ومنصوبا ويشترط في
منصوبها ان يكون ان مع الفعل وانما التزموا فيها ان مع الفعل
تقريرا لمعناها في الترجي لانه لا يكون الا في المستقبل فقصدوا ان
يعبروا عنه بما يطابقه والثاني ان تقول عسى ان يخرج زيد فيجعل
ما كان منصوبا في موضع رفع ويستغنى عن المرفوع كما استغنوا
في قولهم علمت ان زيدا قايم عن الخبر من حيث اشتمل على المقصود
من منسوب ومنسوب اليه ومن قال في علمت ان الخبر محذوف
فلا يبعد ان يقول مثله هاهنا واما اذا دفع الفاعل مضمرا ففيه تقوم
ما فيه من الخلاف في المضمرات **قوله** وقد تحذف ان تشبيها لها
بكاد لمشابهتها لها في باب المقاربه كما شبهت كاد بها في جواز
ادخال ان والثاني كاد يعني الثاني من الثلثه الاول وهو ما كان
لدنو الخبر على سبيل الحصول تقول كادت الشمس تغرب تريد
ان دنوها قد حصل والتزم في منصوبها ان يكون فعل حال تقديرا لما
يقتضيه معناها من مقاربة الحصول **قوله** واذا دخل النفي على كاد

رجا

تقديرا

فهي كالافعال على الاصح اختلف الناس في كاد اذا دخل عليها
النفي فقال قوم يكون معناها الاثبات ماضيا كان او مستقبلا
مستقبلا وقال قوم يكون في الماضي للاثبات وفي المستقبل
كالافعال وقال قوم هو كالافعال وهو الصحيح والذي
يدل عليه علمنا بان كل فعل لم يدخل عليه حرف نفي فمعناه
على حسب ما وضع فاذا دخل عليه النفي كان نفيا لذلك المعنى
عمن نسب اليه وهذا معلوم من لغتهم فوجب ان يكون كاد
في هذا الامر العام المعلوم من لغتهم وشبهة من قال انها
للاثبات اما في الماضي فقوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون
وقد ذبحوا واما في المستقبل فتخطئة الشعراء ذا الرمة في قوله
اذا غير الهجر المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح
فلولا انهم فهموا ان المعنى الاثبات فيودي الى ان المعنى ان رسيس
الهوى يبرح اي يزول ولكن بعد طول لم يكن لتخطيتهم اياه معنى
وليس ما احتجوا به بشي اما قوله تعالى وما كادوا يفعلون فعلى
معنى انهم ما قاربوا ان يفعلوا قبل الذبح والذي يقرره ما سبق
من تعنتهم في قولهم اتتخذنا هزوا وقوله ادع لنا ربك يبين لنا
ما هي وادع لنا ربك يبين لنا ما لونها ان البقر تشابه علينا وهذا
التعنت داب من لا يفعل ولا يقارب ان يفعل وفعلهم بعد ذلك لا
ينافي نفي مقاربتهم الفعل قبله لانه قد يلتجي من ذلك دابه الى الفعل
ولولا ما دل على الذبح من قوله تعالى فذبحوها وشبهه لم يفهم من
نفي الفعل الا نفي المقاربة ثم لا ينكرون ان العرف في ذلك يجري على خلاف
ذلك في المعنى فاذا قيل ما كاد زيد يسافر فمعناه سافر بعد ان لم
يقارب ذلك وهو الذي غرهم حتى توهموا انه صار للاثبات واما قول

الشاعر

الشاعر لم يكد رسيس الهوى فلا ينبغي ان يحمل على الغلط
الا ترى ان قوله تعالى او كظلمات في بحر لجي يغشاه موج من
فوقه موج من فوقه سحاب ظلمات بعضها فوق بعض اذا
اخرج يده لم يكد يراها ولو حمل هذا على معنى انه يراها لفسد
المعنى ويكون مثل قولك ظلمة عظيمة ليس فوقها ظلمة لشدتها
اذا اخرج الانسان يده يراها وهذا ظاهر الفساد فوجب حمله
على نفي المقاربة اي اذا اخرج يده لم يقارب رويتها وهذا ابلغ
من نفي نفس الرويه لانه اذا نفيت المقاربة للرويه كانت الرويه
ابعد واما قول ذي الرمة فلا ينبغي ان يخطى بل يحمل قول ذي الرمة
على هذا المعنى فيكون قصده انه اذا غير الهجر المحبين لم يقارب حبي
التغير وهو ابلغ من نفي التغير لانه اذا انتفى مقاربة التغير كان
التغير ابعد ومن خطاه فمذهبه مذهب من استدل بقوله في
انها للاثبات والدليل على الجميع ما مضى واما من فرق بين
الماضي والمستقبل فلما راه من قوته في قوله تعالى وما كادوا
يفعلون وبعده في قوله تعالى لم يكد يراها وقد ورد عليهم ان قوله
تعالى لم يكد يراها بمعنى ما كاد فيلزمهم ان يكون للاثبات وفيه
فساد المعنى المتقدم ولا يلزم ذلك لانه في سياق الشرط وما
في سياق الشرط معناه الاستقبال وان كان قبله بمعنى المضي
فبطل ايراد ذلك عليهم فتبين انه داخل فيما قصدوه من المستقبل
قوله والثالث جعل وطفق وكرب واخذ يعني الثالث مما هو
لدنو الخبر على سبيل الاخذ الا ترى انك اذا قلت جعل زيد يقول
فمعناه اخذ في القول قوله وهي مثل كاد يعني في الاستعمال بالفعل
المضارع من غير ان قوله اي اوشك وهي مثل عسى وكاد يعني

في الاستعمال فيستعملها على المذهبين في عسى في اثبات المنصوب وحذفه فتقول اوشك زيد ان يجي واوشك ان يجي زيد وكاستعمال كاد فتقول اوشك زيد يجي فعلا التعجب ما وضع لانشا التعجب فمثل قولك تعجب وعجبت ليس من افعال التعجب لانها ليست للانشا وانما فعل التعجب الذي يبوب له ما وضع لانشا التعجب وهي صيغتان ما افعله وافعل به كقولك ما احسنه واحسن به وهي غير متصرفه يعني انها لا تكون منها مضارع ولا امر ولا نهي وانما لم تتصرف لانها لما تضمنت معنى الانشا اشبهت الحرف فامتنعت عن التصرف لذلك كعسى قوله ولا يبنيان الا مما اجتمع فيه وقد تقدم شروط ذلك بعللها ولا معنا لاعادتها كانهم لما قصدوا المبالغه في بالتعجب اجروه فيما جرى فيه افعل التفضيل لاتفاقهما في المبالغه قوله ويتوصل في الممتنع بمثل ما توصل به الى التفضيل فقالوا ما اشد استخراجه واشدد باستخراجه كما قالوا زيد اشد استخراجا وكذلك ما اشبهه قوله ولا يتصرف فيهما الى اخره لا يقال زيدا ما احسن ولا ما زيدا احسن ولا بزيد احسن وقد اجاز المازني الفصل بالظرف ومنه قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق وانما لم يتصرف فيهما لما تضمنه من معنى الانشا الذي له صدر الكلام واما الفصل فمن راعاه بالمنع راى انها كالامثال التي لا تتغير فاجراها على طريقه واحده ومن جوز فلان الظروف متسع فيها في غير هذا فكذلك ها هنا واما الاعراب فصيغه ما افعله ما مبتدا نكره عند س وكان اصله شي حسن زيدا كما تقول امر اقعده عن الخروج بمعنى ما اقعده عن الخروج

الامر

الامر فيها بعدها من الفعل والفاعل والمفعول في موضع رفع خبر لها ومذهب الاخفش ان اصلها ان تكون موصوله والجمله بعدها صله لها وخبر المبتدا محذوف كان اصله الذي احسن زيدا شي عظيم ف الخبر وهي عند بعضهم استفهاميه مبتدا ما بعده الخبر كان اصله اي شي احسن زيدا وهذه التقديرات كلها باعتبار الاصل لا على انها الان كذلك بهذا المعنى وانما معناها الانشا كما تقول في بعت فعل ماض وفاعل يعني في الاصل اذا كنت مريدا به معنى الانشا فكذلك هذا ومذهب س اظهر من وجه وهو انه لا تقدير بد فيه ولم ينقل من انشا الى انشا بخلاف مذهب الاخفش فانه يلزم منه حذف الخبر ومذهب غيره فانه يلزم منه النقل من انشا الى انشا اخر وهو بعيد ومذهب الاخفش اوجه من حيث ان استعمال ما الموصوله ثابت واستعمال ما بمعنى شي مبتداه لم تثبت وهذا بعينه موجود في الوجه الاخر لان استعمال ما الاستفهاميه كثير ولكنه يضعف من حيث انه نقل من الاستفهام الى التعجب كما تقدم واما احسن بزيد فاصله احسن زيد عند س وفيه شذوذان احدهما استعمال الامر بمعنى الماضي والاخر زياده البا في الفاعل ولا ضمير عنده في افعل لان بزيد عنده هو الفاعل وذهب الاخفش وغيره الى ان افعل في الاصل امر لكل احد بان يجعل زيدا كريما وحسنا وما اشبهه ففي افعل ضمير الفاعل لا بد منه الا انه جرى مستترا للواحد والاثنين والجماعه لانه جرى مجرى المثل فاغتفر لذلك والبا على هذا الوجه الثاني زايده مثلها في قوله تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكه كان اصل اكرم بزيد اكرم زيدا ثم زيدت البا فقيل اكرم



بزيد وقبل البا للتعديه كان اكرم مثل قولهم اكرم زيد اي صار ذا
كرم فتقدر الهمزه للصيروره مثلها في اعرا البعير اي صار ذا غره
ثم جي بالبا للصير متعديا فصير ما كان فاعلا مفعولا بها ولا يتحمل الفعل
الفعل ضمير الفاعل لذلك افعال المدح والذم ما وضع لانشا
مدح او ذم افعال المدح والذم التي يبوب لها ما وضع لانشا مدح
او ذم وليس مثل قولك مدحته ولا ذممته ولا شرف ولا كرم و لا
حمق ولا لوم من هذا الباب لانها للاخبار لا للانشا فمنها نعم وبيس
وشرطهما ان يكون الفاعل معرفا باللام الى اخره وانما فعلوا ذلك
لما فيه من معنى الابهام او لانه يقع في النفس منه موقع ليس لما وقع
مفسرا من اول الامر ثم يفسر بعد ذلك فان الشي اذا ابهم اولا وليس
التعريف في فاعله بتعريف واحد معهود وانما هو لتعريف المعهود
في الذهن وذلك مبهم ومن ثم توهم كثير من النحويين انه للعموم
وليس الامر على ذلك اذ لا يفسر العموم بالواحد ولا يثنى ولا يجمع ولما
فسر هذا بالواحد وثني وجمع دل على انه ليس للعموم والمضاف الى
المعرف باللام كذلك والمضمر المميز بنكره منصوبه كذلك لانهم لما جوزوا
لواحد في الذهن من الجنس جوزوه لممدوح معهود في الذهن فاضمروه
لذلك ثم فسروه اما باسم جنس لما قصدوا اضماره واحده واما بمعنى شي
وهو راجع الى ذلك كقوله تعالى فنعما هي ونحو قوله تعالى بيسما اشتروا
به انفسهم يجوز ان يكون الفاعل مضمرا مميزا بما والمخصوص اما محذوف
في مثل قوله تعلى ولبيس ما شروا به انفسهم لو كانوا يعلمون
على معنى ذلك واما مذكور مثل قوله تعلى بيس ما اشتروا انه انفسهم
ان يكفروا ويجوز ان تكون ما فيه بمعنى الذي ويكون ان يكفروا المخصوص
بالذم على الوجهين وجاز ان يقع فاعله لما فيها من معنى الابهام

كالمعرف

111

كالمعرف باللام واما المخصوص بالمدح والذم ففي اعرابه وجهان
احدهما ان يكون مبتدا ما قبله خبره كان الاصل زيد نعم الرجل
واستغني عن العايد الى المبتدا لما ذكر ظاهرا كقوله
لا ارى الموت يسبق الموت شي نغص الموت ذا الغنى والفقيرا
في معنى يسبقه شي وهذا خير من قول من قال انما استغني عن العايد
لما في الفاعل من معنى العموم لما تقدم من ان جعله للعموم غلط اذ لم
يقصد المتكلم مدح الجنس وانما قصد مدح ما يطابق هذا الفاعل
المذكور فجعله للعموم غلط ثم غير بالتقديم والتاخير ليحصل الابهام
والتفسير المتقدم ذكرهما والوجه الثاني ان يكون خبر مبتدا
محذوف كانه لما قيل نعم الرجل سيل عن تفسيره فقيل هو
زيد ثم حذف المبتدا فصار الكلام بمعنى انشا مدح عام لزيد
فجري بعد ذلك مجرى الجمله الواحده فالوجه الاول الاصل فيه كلام
واحد والوجه الثاني الاصل فيه كلامان ثم جرى مجرى كلام واحد
وشرطه مطابقة الفاعل معنى يعني شرط المخصوص
ان يكون مطابقا للفاعل في افراده وتثنيه وجمعه وتذكيره وتانيثه
فتقول نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال
الزيدون ونعمت المراه هند لانه في المعنى تفسير له فتجب مطابقته
وقوله تعالى بيس مثل القوم الذين كذبوا بايات الله اورد
اعتراضا لبيس لانه قد يتوهم ان الذين تفسيره هو المخصوص
بالذم فلا يطابق الفاعل وهو قوله مثل القوم لان الذين كذبوا
ليسوا مثل القوم وقد يتاول على وجهين احدهما ان يكون
المضاف محذوفا كان اصله بيس مثل القوم مثل القوم
فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه والثاني ان يكون الذين

صفة للقوم ويكون المخصوص بالذم محذوفا كانه قيل بيس مثل
القوم المكذبين مثلهم قوله وقد يحذف المخصوص اذا علم بان يدل
انه قد تقوم قرينه يتبين بها معنى المخصوص بالمدح او الذم فيحذف
اللفظ الدال عليها اختصارا كقوله تعالى نعم العبد لانه علم من
سياق الايه ان تفسيره ايوب فكانه قيل نعم العبد ايوب او نعم
العبد هو وكذلك قوله تع فنعم الماهدون نحن قوله وسا مثل
بيس يعني انها تستعمل استعمالها وبمعناها وان كانت تقع
في الاخبار كقولك ساني ذلك وهو نقيض سرني وقد حمل قوله
تعالى سا مثلا القوم على انها بمعنى بيس وقدر مضاف محذوف لها
ليطابق المخصوص الفاعل فقيل التقدير سا مثلا القوم كاحد
الوجهين في بيس مثل القوم ومنها حبذا يعني ومن الافعال
التي لانشا المدح حبذا ولذلك عاملوه معامله نعم في كونهم جعلوا
فاعله مبهما ثم فسروه بالمخصوص على نحو ما فعلوا في نحو قولهم نعم
الرجل زيد وذا هاهنا وان كان من الفاظ الاشارة لم يرد به مشار
اليه بعينه وانما اريد به مشار اليه في الذهن كما قيل في الرجل
في قولهم نعم الرجل ولا يتغير ذا عن هذا اللفظ وان كان الممدوح
مثنى او مجموعا او مذكرا او مونثا كانهم عاملوه معامله المضمر في
نعم في انه لا يختلف باختلاف احوال الممدوح لما لم يكن اسما ظاهرا
فجعلوا اللظاهر على غيره في المطابقه مزيه واعراب الممدوح في حبذا
كاعراب المخصوص في نعم قوله ويجوز ان ياتي قبل المخصوص
وبعده تمييز او حال على وفق مخصوصه كقولك حبذا رجلا زيد وحبذا
زيد رجلا وحبذا راكبا زيد وحبذا زيد راكبا وانما لم يلتزموا
التمييز في حبذا والتزموا في نعم اذا كان الفاعل مضمرا لامرين احدهما

ان

ان الفاعل هاهنا له لفظ يخصه وهو ذا والفاعل في نعم مستتر لا
لفظ له فجعل لغير الملفوظ به على الملفوظ به مزيه في البيان والثاني
انهم لو لم يميزوا في نعم لالتبس الفاعل بالمخصوص بالمدح في كثير
من المواضع وذلك في مثل قولهم نعم رجلا السلطان ولو ذهبت تحذف
رجلا لم يدر هل السلطان فاعل والمخصوص بالمدح محذوف او سيذكر
او الفاعل مضمر والسلطان هو المخصوص بالمدح بخلاف حبذا فان لفظ
ذا يرشد الى انه الفاعل واما مجي الحال فواضح **الحرف ما دل
على معنى في غيره** وقد تقدم ان وضع الكلمات التي بصدد
وضعها لافاده معناها الافرادي على ضربين احدهما ان يوضع داله
على غير معناها في نفسها من غير ان يتوقف دلالتها على معنى على متعلق
لها وذلك الاسم والفعل فان تعرض لاحد الازمنه فهو فعل والا فهو اسم
والثاني ما يتوقف دلالتها على معناها على متعلق لها باعتبار الوضع
وذلك هو المسمى بالحرف وهو معنى قولهم ما دل على معنى في غيره وهو
متعلقه قوله ومن ثم احتاج في جزئيته الى اسم او فعل يريد ومن اجل
ان دلالته باعتبار الوضع يتوقف على متعلقه لم يكن بد من ذكر المتعلق
وذلك اما اسم او فعل فالاسم نحو ان زيدا قايم والفعل مثل قولك قد
قام زيد ولا يستقل جزءا الا باسم او فعل واذا لم يستقل جزءا الا باسم
او فعل لم يكن على انفراده جزءا من اجزاء الكلام لانه يودي الى
استعماله على خلاف وضعه لان وضعه دالا على معناه الافرادي
مشروطا بذكر متعلقه فلو استعمل مجردا عنه لكان خروجا عن
وضعه ثم شرع في تقاسيم الحروف فمنها حروف الجر
وهي ما وضع للافضا بفعل او معناه الى ما يليه يعني بفعل او شبهه
او معناه نحو قولك مررت بزيد وانا مار بزيد ومروري بزيد حسن

واما معناه فنحو قولك زيد في الدار لاكرامك وهذا في الدار ابوك
فالعامل فيهما ما في الدار من معنى الاستقرار وما في هذا من معنى
الاشارة عمل ذلك في الجار على نحو عمله في الظروف والحال ثم
شرع في تعديدها فالعشرة الاول لا تكون الا حرفا والخمسة التي
تليها تكون حرفا واسما والثلاثة البواقي تكون حرفا وفعلا فان
قلت فقد عد قوم على اسما وفعلا وحرفا فلم لم يعد كذلك فالجواب
انه انما قصد الى هذا التقسيم باعتبار المحافظة على اللفظ والمعنى
الاصلي والا عرف اللام حرفا وفعلا في قولك زيد اذ لفظها لفظ
قولك لزيد وكذلك من لانه امر من مان يمين وكانت الى تعد
حرفا واسما في قولك الى زيد بمعنى نعمة زيد ولكنهم اعتبروا
اللفظ والمعنى الاصلي معا فلم يعدوا اللام لخروجها عن معناها
الاصلي ولان لفظها في الاصل مخالف للفظها في الحرف وكذلك
من وكذلك الى الاترى ان الى التي هي النعمة اصل الفها يا والى التي
هي حرف لا اصل لالفها وكذلك على التي للفعلية اصلها عن واو
والتي في الاسم والحرف لا اصل لالفها فافترقا فان قلت فيلزمك الا
تعد حاشى وعدا وخلى لان الفها اذا كانت فعلا منقلبة واذا
كانت حرفا غير منقلبة وقد جعلت ذلك مانعا في على فليكن مانعا
مانعا في حاشى وعدا وخلا فالجواب انا لم نعد حاشى في مثل
قولك حاشيته ولا عدا في مثل قولك عدوته ولا خلى في مثل قولك
خلوت فان انقلابها مانع من عدها لاختلاف حروفها وانما عددنا
حاشى وعدا وخلى الواقعة في الاستثنى ولما لم تتصرف تصرف الافعال
اشبهت الحروف فلم تجعل لالفها اصل واذا كان الاسم اذا اشبه
الحروف لم يكن لالفه اصل فالفعل اجدر قوله فمن للابتداء والتبيين

الى اخره

الى اخره فللابتداء بعرف ما يصلح له انتهاء كقولك سرت من البصرة
لانه يصلح ان تقول الى بغداد وقد تجي في بعض المواضع مستعملا
فيها الانتهاء لعدم القصد اليه وتوفير الغرض المبتدا منه نحو اعوذ
بالله من الشيطان الرجيم وزيد افضل من عمرو وما اشبه ذلك واما
التبيين فكقوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان وتعرفها بان
تجعل مكانها الذي فيستقيم المعنى لان المعنى فاجتنبوا الرجس
الذي هو وثن والتبعيض نحو اخذت من الدراهم وتعرفها بانك لو جعلت
مكانها بعضا لاستقام المعنى وزائدة في غير الواجب نحو ما جاني من
احد وهل جاك من احد وتعرفها بانك لو حذفتها بقي اصل المعنى على
حاله نحو ما جاني احد وقد خالف الكوفيون والاخفش فقالوا بجواز
زيادتها في الواجب واستدلوا بمثل قوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم
وبقولهم قد كان من مطر وليس بواضح اما في قوله تعالى فيجوز ان
يكون المراد يغفر لكم بعض ذنوبكم فان زعموا انه يدفعه قوله تعلى
ان الله يغفر الذنوب جميعا قلنا لا تعدي ان يغفر بعض الذنوب
لقوم وجميعا لقوم ولو سلمنا ان قوله تعلى يغفر الذنوب جميعا
عام لجميع هذه الامة فليس قوله يغفر لكم من ذنوبكم خطابا لهذه
الامة وانما هو خطاب لقوم نوح ولا يلزم من غفرانه لهذه الامة
جميع الذنوب غفرانه لقوم نوح جميع الذنوب واما قولهم قد كان
من مطر فيحتمل ان يكون المعنى قد كان شي من مطر اما للتبعيض واما
للتبيين فلا يثبت مثل هذا الاصل مع هذه المحتملات قوله
والى للانتهاء الى اخره اختلف في معنى الى فقيل ظاهر في الانتهاء فلا يدخل
ما بعدها فيما قبلها الا مجازا وقيل ظاهر في الدخول ولا تستعمل في غيره
الا مجازا وقيل مشتركة فيهما وقيل ان كان ما بعدها ليس من جنس ما

يغفر لكم من ذنوبكم

قبلها لم يدخل وان كان من جنسه دخل والمذهب الاول ووجوب
غسل المرفقين والكعبين على القول بالوجوب على هذا المذهب
ليس ماخوذا من الايه وانما هو ماخوذ من بيانه صلى الله عليه وسلم
قوله وحتى كذلك يعني الانتها الا انها ظاهره في ان ما بعدها يدخل فيما قبلها يعني انها
كقولك اكلت السمكة حتى راسها ونمت البارحة حتى الصباح والمعنى
اكل الراس ونيم الصباح وتختص بالظاهر فلا يقال حتاه كما يقال اليه
خلافا للمبرد والذي يدل على امتناعها انها مستعمله كثيرا كاستعمال
الى ولو كان ذلك جائز الوقع ولو وقع لنقل مع توفر المستقرين والناقلين
وحكمة ترك استعماله كراهة لبقا الفها او تغييرها مع الاستغنا عنها
لانهم لو قالوا حتاه خالفوا باب الالفات التي لا اصل لها في انها اذا
اتصلت بالمضمر قلبت يا كعلي والي ولدي في قولهم عليك واليك
ولديك ولو قلبوها يا لخالفوا القاعده الاصليه في ان المضمر لا يغير
الكلمه ووجه المبرد انه حرف كالى فدخلت على المضمر مثلها والجواب ما
قدمناه قوله وفي للظرفيه كقولك جلست في الدار وفي المسجد ولذلك
قدر الظرف فيها ويعني على قليلا ومنه قوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع فيها
النخل وقد قيل انها على بابها وانما قصد المبالغه في الاستقرار فاستعمل
حرف الظرفيه لذلك قوله والبا للالصاق كقولك مررت بزيد اي التصق
مروري بالمكان الذي يلابسه وللاستعانه كقولك كتبت بالقلم
والمصاحبه نحو اشترى الفرس بسرجه ولجامه وللمقابله كقولك
بعت هذا بهذا وللتعديه كقولك خرجت بزيد وللظرفيه كقولك
وجلست بالمسجد وزايده في الاستفهام وفي النفي قياسا كقولك هل
زيد بقايم وما زيد بقايم وفي غيره سماعا كقولك حسبك زيد في
بحسبك زيد والقى بيده قوله واللام للاختصاص كقولك جاني اخ له

وغلام له

وغلام له وللتعليل كقولك جيتك للسمن واللبن ولاكرامك الزاير
وبمعنى عن مع القول يعني في مثل قوله تعالى وقال الذين كفروا للذين قوله
امنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه ولم يرد انهم خاطبوا الذين امنوا
بذلك اذ كان يجب ان يقال لو كان خيرا ما سبقتمونا اليه وانما المعنى
وقال الذين كفروا عن الذين امنوا وزايده في مثل قوله تعالى ردف لكم
بمعنى ردفكم وبمعنى الواو في القسم للتعجب كقوله
لله يبقى على الايام ذو حيد بمشمخر به الظيان والاس
بمعنى والله الا انها مخصوصه بما فيه معنى التعجب لا تقول لله قام لله
زيد ولا ليقومن زيد ولكن لله لا يوخر الاجل ولله لتبعثن ونحو ذلك
قوله ورب للتقليل ولها صدر الكلام لان معناها معنى
الانشا في التقليل مثل كم في التكثير فوجب ان يكون لها صدر الكلام
كغيرها مما فيه معنى الانشا قوله مختصه بالنكره الموصوفه على
الاصح لان وضعها التقليل نوع من جنس فاذا ذكرت الجنس ثم
خصصته بصفته ودخلت عليها ما يقتضيه من نوع من جنس ولا تدخل
الا على نكره لان الغرض يحصل بذلك فلو عرف وقع التعريف ضايعا
وفعلها ماض محذوف غالبا لان المعنى على تقليل محقق فلا يكون
فعلها الا ماضيا وانما حذف غالبا لما كان معلوما كما يحذف متعلق
البا في بسم الله لما علم واذا قلت رب رجل اكرمني فاكرمني صفه لرجل
كقوله رب رفد هرقته ذلك اليوم واسرى من معشر اقيال
لا انه الفعل المتعلق به وقوله غالبا لانه قد يظهر في مثل قولك علم
رب رجل كريم تحققت او حصل وهو قليل قوله وقد تدخل او حصلت
على مضمر مبهم مميز بنكره منصوبه كقولك ربه رجلا وهذا الضمير في
ابهامه كابهام الضمير في نعم ولذلك كان مفردا مذكرا مثله في

في نعم خلافا للكوفيين في انه يجب مطابقته للتمييز والخلاف راجع الى
انه هل هو ضمير لمقدر ذهني فيجب افراده كضمير نعم او هو اضمار لمتقدم ذكره
فيجب مطابقته للتمييز **قوله** وللحقه ما فتدخل على الجمل لما كان الحد
التقليل قد يكون في المفرد وقد يكون في نسبة مخصوصة توصلوا الى ادخال
حرف التقليل على النسبة بما فقالوا ربما قام زيد ويعنون تقليل هذه النسبة
الى زيد وربما زيد قائم وقد تستعمل رب هذه المكفوفة بما للتحقيق النسبة
الواقعة بعدها كقوله تعالى ربما يود الذين كفروا كما استعمل قد الواقعة
قبل المضارع وان كانت للتقليل للتحقيق كقوله قد يعلم الله وقد يعلم ما انتم عليه
هو قوله وواوها يعني الواو الداخلة التي يبتدا بها في اول الكلام بمعنى رب
كقوله ؛ وبلدة قالصة امواهها ؛ كأن لون ارضها سماؤها ؛
وبلدة ليس بها انيس ؛ الا اليعافير والا العيس ؛
على معنى رب بلدة وقد قيل ان الخفض بها مقدر وتقديره ورب
بلدة وان الواو واو العطف ورد بان واو العطف لا تكون في اول
الكلام واجيب بانها قد تستعمل تتقدم بجملة اخرى مقدرة
وضعف ايضا بان اضمار حرف الجر معملا على خلاف القياس ايضا
قوله واو القسم الى اخره انما تكون عند حذف الفعل فلا تقول
اقسم والله كما تقول اقسم بالله ويلزم من مجيها حذف الفعل
كانهم جعلوها عوضا من البا والفعل جميعا ومن ثم اجيب لما
استدل على جواز العطف على عاملين بقوله تعالى والليل اذا
يغشى والنهار اذا تجلى بان واو القسم جرت مجرى البا والفعل
معا فصح اعمالها باعتبارين فكانت كانها عامل واحد وقوله
لغير السوال يعني في مثل قولك بالله اخبرني فان الواو لا تستعمل
ثم وان كان الفعل محذوفا **قوله** مختصة بالظاهر يعني انها لا

تستعمل

تستعمل الا في الظاهر ولا تستعمل في المضمر فلا تقول وك كما تقول
بك بخلاف البا والتا مثلها فيما ذكر مختصة من الظاهر باسم الله حا م
فلا تقول تزيد ولا تعمر ولكن تالله وقد روى الاخفش ترب
الكعبة **قوله** والبا اعم منهما يعني من الواو والتا لانها تكون
مع الفعل ومع حذفه ومع السوال وغيره ومع الظاهر وغيره
تقول اقسمت بالله وبالله اخبرني وبزيد وبك لا افعلن ولا تقول
ذلك في الواو والتا لانها اصل وهما فرعان عليها وقد جات اللام
ومن مقسما بهما في قولهم لله لا يوخر الاجل وقولهم من ربي انك لا
لاشر الا ان اللام مختصة بما فيه معنى التعجب كالتا بعد الاختصاص
بالله واما قولهم آلله وها الله فهما همزة الاستفهام وها التنبيه
للتنبيه عوضا عن حرف القسم وفي لاها الله ذا لغتان قطع الهمزة
ووصلها فيجي في الالف قولك ها وجهان حذفها ومدها وفيه قولان
احدهما قول الخليل ان ذا مقسم عليه كانه قيل للامر ذا فحذف
الامر لكثرة الاستعمال والثاني وهو قول الاخفش ان ذا من
جملة القسم توكيدا له كانه قال ذا قسمي والذي يدل عليه امران
احدهما انهم يذكرون المقسم عليه بعده فيدل ذلك على ان ما تقدم
غيره والثاني انهم ياتون بالمقسم عليه تقيما ولو كان ذلك بمعنى المقسم
عليه لكان المقسم عليه مطابقا واما ما في الحديث من قول ابي بكر
رضي الله عنه لاها الله اذا لا يعمد الى اسد من اسد الله يقاتل عن دين
الله فيعطيك سلبه فقد حمله بعض النحويين على انه غلط من
الرواة لان العرب لا تقول لاها الله الا مع ذا ثم ولو سلم انه يقال
مع غيره فليس هذا موضع اذا فتعمد لان اذا تفيد الجزاء وهي هاهنا
على النقيض فكان يقتضي ان تقول اذا تعمد لانه وقع جوابا للطلب

يقاتل عن دين الله ويعطيك من ... ٢

السلب وليس بقايل فقالوا ان الظاهر ان الحديث لا ها الله
ذا لا تعمد فصحفها بعض الرواة ثم نقلت كذلك قوله ويتلقى
القسم باللام وان وحروف النفي يعني بالقسم هاهنا القسم الذي
لغير السوال واما قسم السوال فلا يتلقى الا بما فيه معنى الطلب نحو
بالله اخبرني وهل قام زيد ونحوه ولذلك سمي قسم السوال اي قسم
الطلب واما غيره فيتلقى باللام وان وحروف النفي كانهم قصدوا الى ان
يبينوا ان هذا المقسم عليه من اول الامر فاللام كقولك لزيد
قايم ولافعلن وان كقولك ان زيدا لقايم وحروف النفي كقولك
ما زيد بقايم ولا يقوم زيد ويحذف جوابه اذا اعترض كقولك زيد
والله قايم لانه اعترض بين المبتدا والخبر وهو في المعنى المقسم عليه
فاستغنى عن اعادته او تقدمه ما يدل عليه كقولك زيد قايم والله
لان المقسم عليه في المعنى هو ما تقدم فاستغنى عن اعادته قوله
وعن للمجاوزة كقولك رمى عن القوس لانه تجاوز السهم عنها
واطعمه عن الجوع وكساه عن العري لانه جعلهما متجاوزين عنه
قوله وعلى للاستعلا كقولك جلست على الحايط لاستعلايك
اياه وقد يكونان اسمين بدخول من نحو قولهم جلست من عن يمينه
فيجب ان يتاول بمعنى جانب وكقوله غدت من عليه بعدما تم ظموها
تصل وعن قيض بزيزاء مجهل ٥ فيجب ان يتاول بمعنى فوق
لما ثبت من ان حروف الجر مختصه بالنوع الذي اختص بمعنى الاسميه
قوله والكاف للتشبيه كقولك زيد كعمرو وزايده كقوله تعالى ليس كمثله
شي والمعنى ليس مثله شي وقد تكون اسما في قوله شعر
يضحكن عن كالبرد المنهم ٥ تحت انوف شامخات شم ٥
اي يضحكن عن مثل البرد لدخول حرف الجر عليها قوله ومذ

ومنذ

ومنذ للزمان للابتدا في الماضي كقولك ما رايته منذ سنه كذا
اي ما رايته من سنة كذا اي ابتدا ذلك من هذه السنه فاستعمالها
في الابتدا للزمان كاستعمال من للابتدا في غير الزمان نحو
خرجت من البصره فاما استعمال مذ ومنذ في الزمان فمتفق
عليه واما استعمال من في غير الزمان خاصه فمختلف فيه فالبصريون
يخصونه والكوفيون يعمونه واستدلوا بقوله تعالى من اول يوم
احق ان تقوم فيه فقد دخلت من على الزمان وتاويلها عند البصريين
يعني من اول تاسيس اول يوم ولا حاجه الى التاويل قوله
والظرفيه للحاضر نحو ما رايته منذ شهرنا ومنذ يومنا كما تقول
في شهرنا وفي يومنا فيكون نفيا للروية في الشهر المذكور واليوم
المذكور قوله وحاشى وعدا وخلا للاستثنا استعمال حاشى
حرف جر هو الفصيح واستعمال عدا وخلا فعلا هو الفصيح
والعكس في كلا البابين ضعيف على ما تقدم الحروف المشبهه
بالفعل ان وان وكان ولكن وليت ولعل ووجه شبهها
بالفعل المتعدي انها تقتضي امرين كما ان الفعل المتعدي يقتضي
امرين فاعلا ومفعولا فاعملت في متعلقيها كاعمال الفعل المتعدي
في متعلقيه وخولف بينهما كما خولف بين متعلقي الفعل الا ان المنصوب
هاهنا مقدم وفي الفعل موخر كانهم قصدوا الى الفرق بينهما من
اول الامر ولانه لما كان عملها فرعا على الفعل جعل عملها كعمل
الفعل الفرعي من تقديم المنصوب على المرفوع وقد يقال اشبهت
الفعل لانها على ثلثه احرف فصاعدا مبنيه على الفتح كالافعال
اولان معانيها معاني الافعال كانك قلت اكدت وشبهت واستدركت
وتمنيت وترجيت قوله لها صدر الكلام سوى ان يعني المفتوحه

فهي بعكسها اي لا يكون لها صدر الكلام وانما كان لما عداها
صدر الكلام لان كلا منهما يدل على قسم من اقسام الكلام وذلك
يقتضي التقديم كما ذكر في غير موضع ليتحقق المخاطب المعنى من
اول الامر فيبني عليه ولو لم يتقدم لبقي السامع في خيره لجواز التقرير او
المنهود فلا يتفرغ باله لامر مخصوص يبني عليه الا ترى انه لو جاز
تاخير امثال هذه فاذا قال المتكلم زيد قايم لم يدر السامع الاثبات
هو ام نفي ام تشبيه ام تمني ام ترجي فاذا قال من اول الامر ان او ما او كان
او ليت او لعل تبين له من اي قسم هو فيتفرغ باله لغيره واما ان المفتوحة
فقد تقدم علة كونها لا يكون لها صدر الكلام في المبتدا واختلاف الناس
في التعليل قوله ويلحقها ما يعني ويلحق هذه الحروف لفظة ما
فتلغي في الافصح عن العمل كقولك انما زيد قايم قال الله تعالى انما الهكم
الله واحد وقد جا النصب في مثل قوله النابغة الذبياني

قالت الا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا ونصفه فقد

وحملت البواقي عليه لانه باب واحد وتدخل حينيذ على الافعال
يعني اذا دخلت ما جاز حينيذ ان تدخل على الجمل الاسمية والفعلية
فتقول انما زيد قايم وانما قام زيد وانما يقوم زيد وادخال ما عليها
يفيد ما يفيده النفي والاثبات فاذا قلت انما زيد قايم فمعناه ما زيد
الا قايم وانما الهكم الله فمعناه ما الهكم الا الله وقول الشاعر

ولست بالاكثر منهم حصًا وانما العزة للكاثر

قوله فان لا تغير معنى الجملة ثم شرع في الكلام عليها باعتبار التفاصيل
فقال فان لا تغير معنى الجملة اي تدخل على الجمل الاسمية مع بقا
معناها على ما كانت عليه وليس تعني بالجمل الاسمية كل
جملة وانما تعني الجمل التي لا تضادها فعلم انها لا تدخل على جملة استفهامية

لان

لان لها صدر الكلام والاستفهام له صدر الكلام فيتضادان وكذلك
لا تدخل على جملة نفيية لذلك ولما بينهما من التضاد في المعنى وانما
ترك الاحتراز عن مثل ذلك للعلم به واما ان المفتوحة فهي مع جملتها
في حكم المفرد الا ترى انك اذا قلت زيد قايم ثم ادخلت
المكسورة كانت على حالها في استقلالها بفايدتها ولو ادخلت
المفتوحة صارت الجملة معها بتاويل مصدر من خبرها او ما في
حكمه فافتقرت الى جزء اخر يكون به كلاما نحو يعجبني ان زيدا منطلق
فيكون فاعلا وكرهت ان زيدا منطلق فيكون مفعولا وعجبت من ان
زيدا منطلق فيكون في موضع جر فهذه احكام المفرد قوله ومن
ثم وجب الكسر في موضع الجمل والفتح في موضع المفرد يعني ومن
اجل ان المكسورة تبقى معها الجملة على فايدتها والمفتوحة تقلبها
الى حكم المفرد وجب الكسر في مواضع الجمل والفتح في مواضع المفرد
من حيث كان ذلك معناها فكسرت ابتدا لانه لا يقع بهذه المواقع
الا الجملة ولان المفتوحة لا يبتدا بها على ما تقدم وبعد القول لانه لا يقع بعده
الا الجمل وبعد الموصول لان الصلة لا تكون الا جملة قوله وفتحت
فاعلةً ومفعولةً ومبتداةً ومضافًا اليها لانها امور لا يقع فيها الا
المفرد قوله وقالوا لولا انك لانه مبتدا ولو انك لانه فاعل يريد انها
بعد لولا من ان واسمها وخبرها انما هو في موضع المبتدا ولا تقدر جملة
مستقلة فتكسر لانه لو كان كذلك لكان يجب عند حذفها ان تقول لولا
زيد قايم لاكرمتك وهو غير جايز واذا ثبت ان خبر المبتدا لا بد من
حذفه فاذا وقعت ان فانما تقع في موضع المبتدا خاصة ولذلك وجب الفتح
واما لو انك انطلقت لانطلقت وشبهه فتفتح ايضا لان ان وما عملت فيه
فاعل للفعل المقدر بعد لو اي لو ثبت انك منطلق لانطلقت فلذلك وجب الفتح

قوله فان جاز التقديران جاز الامران يريد فان جاز تقدير الجمله وتقدير المفرد باعتبارين جاز الكسر على تاويل الجمله والفتح على تاويل المفرد مثل من يكرمني فاني اكرمه ان اردت فانا اكرمه وجب الكسر لانها وقعت في موضع الجمله وان اردت من يكرمني فجزاوه اني اكرمه وجب الفتح لانها وقعت في موضع المفرد لانه خبر المبتدا وكذلك قوله وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم فان اريد اذا هو عبد القفا كسرته لانها وقعت في موضع الجمله وان اريد اذا العبوديه حاصله فحذفت حاصله واوقعت ان واسمها وخبرها في موضع عبوديته وجب الفتح لانها وقعت في موضع المفرد لانها وقعت في موضع المبتدا خاصه وهذا التعريف اولى من تعريف ابي علي في قوله ان كل موضع صلح للجمله الاسميه والفعليه فانه مكسوره وما لا يصلح الا لاحدهما فان فيه مفتوحه لان مثل قوله اذا انه لا يصلح الا للمبتدا الا للفعل وقد جاءت فيه مكسوره ومثله قوله من يكرمني فاني اكرمه لا يصلح الا للاسميه وقد جاز الكسر فان زعم انه يجوز ان يقدر فجزاوه الاكرام او فاجزيه بالاكرام فيجب عليه ان يوجب الكسر لانه موضع صلح للجمله الاسميه والفعليه على هذا التقدير وكذلك قولك مرادي انك تجلس لان هذا الموضع ان لم يكن صالحا للجمله فالتعريف غير شامل وان كان موضعا للجمله فهو خبر مبتدا وخبر المبتدا يجوز ان يكون جمله ابتدائيه وجمله فعليه الا ترى انك تقول مرادي ثبت الثواب عليه والثواب ثابت عليه قوله ولذلك جاز العطف على اسم المكسوره لفظا او حكما الى اخره اي ولان المكسوره لا تغير جاز العطف على اسمها لانها لما لم تغير المعنى صح ان تقدر كالمعدوم فيعطف على محل ما عملت فيه على تقدير

عدمها

عدمها وهو معنى قولهم يعطف على محلها مع اسمها قوله لفظا او حكما فاللفظ مثل ان زيدا قايم وعمرو والحكم مثل علمت ان زيدا قايم وعمرو لان ان ها هنا وما عملت فيه بتاويل الجمله فصح ان يعطف على محلها كالمكسوره صريحا ولذلك اورد سيبويه في هذا الباب قول الشاعر ٭ والا فاعلموا انا وانتم ٭ بغاة ما بقينا في شقاق ٭ مستشهدا به على العطف على محل المكسوره بتقدير حذف الخبر من الاول قاصدا الى ان المعنى فاعلموا انا بغاة وانتم بغاة وذلك حكم المكسوره صريحا فلولا انها في حكم المكسوره صريحا لما جاز ذلك ولذلك حمل قوله تعالى ان الله بري من المشركين ورسوله على ان رسوله معطوف على محل اسمها وان كانت مفتوحه لما كانت في تاويل المكسوره ويشترط في العطف على المحل مضي الخبر لفظا او تقديرا خلافا للكوفيين فلا تقول ان زيدا وعمرو ذاهبان وانما جاز ان الزيدين والعمرون هم ذاهبون لان ذاهبون يقدر خبرا عن الثاني خاصه فيكون خبر الاول قد تقدم تقديرا ولذلك لو جعل ذاهبون خبرا عن الجميع لم تجزوا انما لم يجز لما يودي اليه من كون الخبر الواحد يكون معمولا لان غير معمول لان لانه من حيث هو خبر عن اسم ان معمول لان ومن حيث انه خبر عن المعطوف على المحل معمول للابتدا غير معمول لان قوله ولا اثر لكونه مبنيا خلافا للمبرد والكساي لانه لم يثبت ذلك عن المعتبرين من العرب وما ذكرناه من المانع قايم فيه وقد زعم سيبويه ان بعض العرب يغلطون فيقولون انهم اجمعون ذاهبون وانك وزيد ذاهبان وذلك ان معناه معنى الابتدا فيرى انه قال هم واذا خرج بعض العرب عما عليه القياس واستعمال الفصحا كان مردودا عند اهل التحقيق ووجه كونه مردودا ان قبول ما يقوله العربي انما كان للظن بانه على

وفق ما وضعه الواضع فاذا جا على خلاف القياس واستعمال
الفصحا غلب على الظن النقيض فزال الموجب لقبوله
ولكن كذلك بزيد فيما مضى تقدم من احكام العطف على المحل قوله
ولذلك دخلت اللام على المكسوره يعني ولاجل ان المكسوره لا
تغير المعنى دخلت لام الابتدا معها ولكنهما لما كانا متفقين في
معنى التاكيد لم يجمعوا بينهما وانما ادخلوها على الخبر ان تقدم
الاسم او على الاسم اذا فصل بينه وبينها او على ما بينهما مما يتعلق
بالخبر كقولك ان زيدا القايم وان في الدار لزيدا وان زيدا لفي الدار
جالس ولا تقول ان زيدا جالس لفي الدار ولا ان زيدا اكل لطعامك
لئلا يوخروها عن الاسم والخبر جميعا مع ان اصلها ان تدخل على الاسم
فاذا منع مانع من ادخالها على الاسم دخلت على جزئيه الاخر او على ما
تقدم جزئه ولا يوخروها عن الجزئين معا ودخولها في لكن ضعيف
وجهه تقدير لكن ان فكانها لم تدخل الا على ان كقوله
ولكنني من حبها لعميد ؛ كان الاصل ولكن انني فنقلت حركة
الهمزه وحذفت على القياس المستعمل فحذفت النون الاولى
كراهة لاجتماع النونات فبقي ولكنني قوله وتخفف المكسوره
فيلزمها اللام وانما لزمها اللام للفرق بينها وبين ان النافيه لانها
لما خففت صار لفظها كلفظها فلو لم يدخل عليه اللام لم يدر اذا
قيل ان كان زيد قايما وان زيد لقايم المخففه هي ام النافيه وكان
معه مقتضاها اذا عملت ان لا يلزمها اللام لان الفرق يحصل بالاعمال
ولكنهم جعلوا الباب واحدا ولان كثيرا من الاسما لا
يظهر فيه اعراب لفظي اما للتعذر واما لكونه مبنيا قوله ويجوز
الغاوها لفوات قوه شبه الفعل لفوات فتح الاخر ونقصانها عن تلك

الحروف فالالغا على ان الشبه كان لاقتضايها الاسمين ولكونها
على ما ذكر من فتح الاخر والزياده على حرفين والاعمال انما على ان
الشبه المعتبر انما هو اقتضاوها اسمين قوله ويجوز دخولها على
فعل من افعال المبتدا وعمم الكوفيون جواز دخولها على الافعال
وانما جاز دخولها على ما ذكر من حيث ان المقتضي موفر عليها
اذ الاسمان بعدها مذكوران الا ترى انك اذا قلت ان كان زيد
لقايما فمعناه ان زيدا القايم واذا كان ما يقتضيه موفرا بعد دخولها
هذه الافعال فلا يلزم من جواز دخولها عليها جواز دخولها على ما
ليس من مقتضياته اسمان وما يتعلق به الكوفيون من قوله
تالله ربك ان قتلت لمسلما ؛ وجبت عليك عقوبة المتعمد ؛
خارج عن القياس واستعمال الفصحا ولا اعتبار به قوله وتخفف
المفتوحه فتعمل في ضمير شان مقدر فتدخل على الجمل مطلقا وانما
حكم النحويون عليها بالاعمال في ضمير شان مقدر لامرين احدهما انهم
لو اعملوا المكسوره مع تخفيفها من غير شذوذ فاعمال المفتوحه
اجدر لان شبهها بالفعل اقوى من شبه المكسوره من حيث انها
لها معنى مخصوص كالافعال والمكسوره ليس لها معنى مخصوص
غير التاكيد الذي هو معنى الزوايد كلها فاذا اعملت المكسوره مع
ضعفها فالمفتوحه اجدر الثاني انهم ادخلوها على الافعال التي
لا تقتضي اسمين مع مراعاه ذلك في المكسوره على المذهب الصحيح
فلو لا تقدير الاعمال في الضمير المقدر لخرجت عن القياس المقدم ذكره
الا ترى انهم يقولون علمت أن قد قام زيد ولا يقولون إن قام لزيد
وشذ اعمالها في غيره يعني في غير ضمير الشان كقوله ؛
فلو انك في يوم الرخا سالتني ؛ فراقك لم ابخل وانت صديق ؛

قوله ويلزمها مع الفعل السين او سوف او قد او حرف النفي
يعني انهم اذا ادخلوها على الافعال في مثل قولك علمت ان قد
قام زيد فلا بد من واحد من هذه الامور المذكورة كانهم قصدوا
الى الفرق بينها وبين المصدرية الناصبة للفعل وكان مقتضى
ذلك ان يدخلوا فاصلا ايضا مع حرف النفي لانه لا مانع يمنع من
دخول الناصبة والمخففة معه الا ترى انك تقول علمت ان لا
يقوم زيد واريد ان لا يقوم زيد وانما تركوا ذلك لتعذر مجامعته
الفاصل المتقدم معه ونحو قوله تعالى وان عسى ان يكون قد اقترب
اجلهم وان كانت المخففة على المختار فانما ترك الفاصل اما
لانه لا حاجة اليه لان الناصبة لا دخول لها على فعل غير متصرف
واما لتعذر دخول الفاصل كما ذكر في حرف النفي **قوله** كان على المختار رحمه
للتشبيه وتخفف فتلغى على الاصح كأن لانشاء التشبيه كما
ان ليت ولعل لانشاء التمني والترجي وقد زعم بعضهم انها مركبة من
كاف التشبيه وإن وان الاصل في قولك كأن زيدا الاسد ان
زيدا كالاسد تقدمت الكاف فقتحت لها الهمزة لما قصد بها
الانشاء وهي عند بعضهم حرف براسه وهو الصحيح ومقتضى ما
ذكر في ان المفتوحة من قوة الشبه حتى وجب اعمالها في ضمير شان
مقدر لما خففت ان يقال كذلك في الافصح في كان لانها ملغاة على
الاصح **قوله** لكن للاستدراك تتوسط بين كلامين متغايرين
معنى يعني ان المعتبر التغاير المعنوي لا اللفظي وافق التغاير اللفظي
او لم يوافق تقول ما جاء زيد لكن عمرا قد جاء فالتغاير هاهنا حاصل
لفظا ومعنى وتقول سافر زيد ولكن عمرا حاضر فالتغاير هاهنا
معنى لا لفظا ومنه قوله تعالى ولكن الله سلم لان المعنى ولكن الله
ما

ما اراكهم كثيرا وتخفف فتلغى كغيرها وتجوز معها الواو كانك
قلت استدرك او واستدرك **قوله** ليت للتمني يعني لانشاء التمني
واجاز الفرا ليت زيدا قائما بنصب الجزئين معا لانها بمعنى اتمنى واجازه
الكسائي على اضمار كان والذي اوقعهما في ذلك قول الشاعر
يا ليت ايام الصبا رواجعا **قوله** وهو عند البصريين حال عن الضمير
المقدر في الخبر اي يا ليت ايام الصبا لنا رواجعا اي حاصلة لنا في حال
كونها رواجعا ويضعف قول الفرا بانه يلزم مثله في كان ولعل
ولا قائل به ويضعف قول الكسائي لان اضمار كان ليس بقياس ولو
جاز ذلك لجاز ان زيدا قائما بمعنى يكون قائما او كان قائما
وتاويل البصريين اسد لانه لو كان نصا وهو على خلاف القياس
واستعمال الفصحا كان مردودا فكيف وله هذا التاويل الظاهر
وقد جاء ليت أن زيدا قائم لما كانت بمعنى اتمنى وهذا مما يقوي
قول الفرا ويجوز ان يقال هي انها دخلت على ما هو في تاويل المصدر
وهي على اصلها والخبر محذوف كانه قال ليت قيام زيد حاصل لك
واستغنى باسمها وخبرها كما استغنى في علمت ان زيدا قائم
قوله لعل للترجي اي لانشاء الترجي وفيها لغات لعل وعل ولعن
وعن ولأن وان وقد حمل قوله تعالى انها اذا جاءت لا يؤمنون
فيمن قرا بالفتح على انها بمعنى لعل وشذ الجر بها وهو ضعيف وقد
جاء لعل ابي المغوار منك قريب **قوله** ولعله وهم او قصد الحكاية
الحروف العاطفة الواو والفا وثم وحتى واو واما وام
ولا وبل ولكن فالاربعة الاول يعني الواو والفا وثم وحتى تجمع
بين الثاني والاول في الحكم الحاصل للاول نحو جا زيد وعمرو وجا
زيد فعمرو وجا زيد ثم عمرو وجا القوم حتى عمرو ثم انها تفترق بعد



ذلك قالوا والجمع المطلق لا ترتيب فيها عند المحققين من النحويين
والاصوليين والذي يدل عليه قوله تعالى وادخلوا الباب سجدا
وقولوا حطة وقال تعالى في موضع اخر وقولوا حطة وادخلوا الباب
سجدا ولو كانت للترتيب لتناقض الظاهران ولذلك تعينت وايضا
وجوب تعيينها في مثل اختصم زيد وعمرو وسوا جاهم ومما تهم واذا
ثبت الترتيب فيها فقد فارقت اخواتها الثلث للزومها الترتيب والفا نحو
للترتيب من غير مهلة كقولك جا زيد فعمرو وتعمر ما يجري في العاده
مرتبا من غير مهلة فقد يطول الزمان والعاده تقضي في مثله باتفا
المهلة وقد يقصر والعاده تقتضي بالعكس قال الله تعالى ثم خلقنا
النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام
لحما وقال الم تر ان الله انزل من السما ما فتصبح الارض مخضرة ومثل ذلك
يختلف بعض الناس فيه فقد يستقرب بالنسبة الى عظم الامر فيستعمل
الفا وقد يستبعد بالنسبة الى طول الزمان فيستعمل ثم ولا يكون
ذلك مخالفا لوضع الفا فيما ذكر وثم مثلها بمهلة على ما ذكر في الفا وحتى
مثلها يعني في الترتيب والمهلة الا ان شرط معطوفها ان يكون جزا
من المعطوف عليه لافادة الغرض كونه غاية لذلك ومنتهى لقصد
بيان مخالفته للاول فيما اوجب له من المهلة من قوة او ضعف
نحو مات الناس حتى الانبيا وقدم الحاج حتى المشاة واو واما
وام بانها لاثبات الحكم لاحد الامرين مبهما نحو جا زيد او عمرو
والمعنى جا واحد منهما من غير تعيين وكذلك جا اما زيد واما عمرو
وكذلك امسك عندك ام كافور لان المعنى ان الحكم ثابت لاحدهما
الا انك لا تعلمه بعينه فانت تسال عن التعيين والفرق بين او واما
وبين ام ان او واما للاخبار باحدهما ان كانت في الخبر نحو جا زيد

او عمرو

او عمرو او لطلب احد الامرين ان كانتا في الامر فيما اصله المنع نحو
خذ هذا او ذاك او اما هذا واما ذاك او للاباحة ان كانتا فيما يبيح فعله فيهما
نحو جالس الحسن او ابن سيرين واما اذا وقعتا في الاستفهام
فالفصل بينهما ان او واما سوال عن احد الامرين مبهما فالسايل
في او واما جاهل بثبوت احدهما فهو يسال عنه والسايل في ام عالم
بثبوت احد الامرين وهو يسال عن التعيين ومن ثم كان
جوابها بالتعيين دون نعم او لا وكان الجواب المطابق في او واما
بنعم او لا فان اجيب بالتعيين فزيادة على السوال لانه يلزم من
تعيين احدهما ثبوت واحد منهما فكان الجواب حاصلا وزيادة
واما ام هذه التي تسمى المتصلة فهي لازمة لهمزة الاستفهام ويليها
المستويان بعد ثبوت احدهما عند السايل لطلب التعيين ومن
ثم لم يجز زيد عندك ام عمرو الا على الشذوذ ولم يجز ارايت زيدا
ام عمرا لانه لم يليها المستويان وانما الوجه ان تقول ازيدا رايت
ام عمرا كانهم قصدوا الى الايذان من اول الامر بتبيين الامرين
المطلوب تعيين احدهما واما ام المنقطعة فتلك بمعنى بل والهمزة
كقولك لشبح رايته انها لابل فاذا حصل الشك في انها شاة قلت ام
شاة قاصدا الى الاضراب عن الاخبار الاول واستيناف سوال كانك
قلت بل اهي شاة وقد يقال انها بمعنى الهمزة خاصة وقد تاتي المنقطعة
للانكار كما ياتي الهمزة وعليه حمل قوله تعالى ام يقولون شاعر
ام يقولون تقوله وهو كثير واما اما العاطفة فيلزمها ان يكون
قبلها اما اخرى كقولك جاني اما زيد واما عمرو بخلاف او فان ذلك
لا يلزم معها ولكن يجوز ان يتقدم قبلها اما فتقول جاني زيد
او عمرو وتقول جاني اما زيد او عمرو كانهم قصدوا بتقديم اما ان ينبهوا

صحيفها وام سوال
عن احد الامرين

من اول الامر ان الحكم ثابت لاحد الامرين الا ترى انه لو لم يتقدم
لبنى السامع على ان الظاهر ان الحكم ثابت للاول فاذا جي باما او او
تبين خلاف ما ظنه واذا اتى باما من اول الامر لم يجي هذا اللبس ولتقدم
اما ودخول الواو عليها توهم ابو علي انها ليست من حروف العطف
والقطع بانها مثل او يوجب انها من حروف العطف وتقدم اما قبلها
لما ذكرناه لا ان المتقدمه من حروف العطف ولا وبل ولكن يثبت
الحكم معها لاحد الامرين معينا فلا يثبت الحكم للاول دون الثاني
وبل ولكن لخلافها والفرق بين بل ولكن ان بل للاضراب عن الاول
موجبا كان او منفيا كقولك جاني زيد بل عمرو اذا وقع الاخبار عن زيد
غلطا وما جا زيد بل عمرو وتحتمل اثبات المجي لعمرو ومع تحقيق نفيه عن
زيد وتحتمل وتحتمل ان يكون ثابتا لمن نسب اليه المجي المنفي او لا مثله
في الاثبات وقد ياتي بل في الجمل بمعنى ترك الاول والاخذ فيما هو اهم منه
مثل قوله تعالى ام يقولون افتراه بل هو الحق من ربك ونظايره
كثيره قوله ولكن للاستدراك بعد النفي وانما لزمها النفي هاهنا
لان المراد عطف المفرد ووضعها للمغايره بين ما قبلها وما بعدها
والمفرد لا يكون نفيا لان النفي مخصوص بالجمل واذا وجب ان يكون
اثباتا وجب ان يكون ما قبلها نفيا لتحصل المغايره بخلاف لكن التي يقع
بعدها الجمل فانها اذا حصل بعدها النفي كان ما قبلها مثبتا ولما
كانت هذه لا يكون ما بعدها الا مثبتا وجب ان يكون ما قبلها نفيا
حروف التنبيه الا واما وها وضعت للتنبيه لتنبيه المخاطب قبل
الشروع في الجمله ليتفطن لما يقال لانه قد يعونه على تقدير الغفله
بعض ما ذكر فاذا جي بحروف التنبيه وقد عرفوه لم يفت وهي كلها
تجري في المركبات ولا تجري في المفرد الا ها في اسما الاشاره فانها

حروف

حروف فيها وانما خصت اسما الاشاره بالتنبيه لما علم من ان شروط
دلالتها قيام قرينه الاشاره فقد يفوت المخاطب قرينه الاشاره
على تقدير الغفله فقصد والى التنبيه فيها ليحصل ذلك بخلاف غيرها
من الاسما فانها لا تفتقر الى مثل ذلك فمثال الا قولهم الا ان زيدا
منطلق والا قام زيد قال الله تعالى الا يا اسجدوا في قراه الكسائي
والا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم ومثال اما قوله
اما والذي ابكى واضحك والذي اماث واحيا والذي امره الامر
ومثال ها في الجمله قوله
ها ان تا عذره ان لم تكن قبلت فان صاحبها قد تاه في البلد
ومثال ها في الاسما الاشاره قولهم جاني هذا ومررت بهذا ولها
صدر الكلام ليحصل الغرض المطلوب بها الا ها باعتبار الاشاره
فانها قد يكون اول الكلام ووسطه على حسب ما يكون اسم الاشاره
لان وضعها له لا للجمله حروف الندا يا وايا وهيا واي والهمزه
وكثير من النحويين يذكرون معها وا وليست في الحقيقه منها لخصوصها
بالندبه وليس المندوب منادى لان المنادى المطلوب اقباله
والمندوب هو المتفجع عليه فافترقا وانما ذكرت معها لموافقه لفظ
ما بعدها من المندوب لما بعد حرف الندا من المنادى في بنا
ونصب على ما تقدم قوله فيا اعمها يعني انها تقع في القريب
والبعيد وايا وهيا للبعيد واي والهمزه للقريب والصحيح ان
هذه حروف لا اسما افعال وانما توهم من قال انها اسما افعال
من حيث انه راها مستقله مع المنادى كلاما وقد استقر عنده
ان الحروف لا تكون مع الاسم كلاما ولو تبين ان المراد دعا اعني او
اريد او اطلب لتبين انه لم يكن كلاما الا بذلك حروف الايجاب

بيانا

نعم

نعم وبلا الى اخرها فنعم مقررة لما سبقها من كلام موجب او منفي
استفهاما كان او خبرا تقول لمن قال قام زيدا او اقام زيد نعم
اي قد قام وتقول لمن قال لم يقم زيد او الم يقم زيد نعم اي لم يقم
هذا وضعها لغة وان كان العرف بخلاف ذلك ولذلك لو قال بعد قوله
اليس لي عندك كذا نعم الزمناه به تغليبا للعرف لا لان الوضع كذلك
واما بلا فمختصة بايجاب النفي استفهاما كان او خبرا تقول لمن
قال لم يقم زيد او الم يقم زيد بلا اي قد قام ومنه قوله تعالى الست
بربكم قالوا بلا اي انت ربنا ومن ثم قيل لو قالوا نعم لكان كفرا على
ما تقدم في نعم فلا تقول لمن قال قد قام زيد بلا لانه موضع نعم
قوله واما اي فاثبات بعد الاستفهام يلزم القسم تقول لمن قال
اقام زيد اي والله واي الله واي لعمري واي ها الله ذا واما اجل وجير
وان فتصديق للمخبر بقول القايل قد كان كذا تقول اجل وجير وان واما
استدلالهم على ان ان بمعنى نعم في قوله بقول الشاعر
ويقلن شيب قد علاك وقد كبرت فقلت انه فلا يقوى
لاحتمال ان يكون ان الابتدائية وحذف الخبر للعلم به كانه قال انه كذلك
نعم قول ابن الزبير لمن قال له لعن الله ناقة حملتني اليك ان وصاحبها
واضح في ذلك حروف الزياده إن وأن وما ولا ومن والباء واللام
سميت حروف الزياده لانها قد تقع زايده لا انها تقع ابدا زايده
بل اكثر ما تقع غير زايد فاما إن فتزاد مع ما النافيه لتاكيد النفي
فتقول ما ان رايت زيدا والمعنى ما رايت زيدا وقد زعم بعضهم انها
ان النافيه دخلت مع ما النافيه توكيدا لها وليس بجيد لانهم لا يجمعون
بين حرفين مختلفي اللفظ بمعنى واحد ومن ثم لم يقولوا ان لزيدا قايم
ولا ليا الرجل واشباه ذلك وقلت زيادتها مع المصدريه ولما فمثال المصدريه

انتظرني

انتظرني ما ان جلس القاضي بمعنى ما جلس القاضي والمعنى مده جلوسه
ومثالها في لما قولك لما ان جلست جلست وفتحها هو المشهور الشايع
واما ان فتزاد مع لما كثيرا كقوله تعالى فلما ان جا البشير وبين لو
والقسم كقولك والله ان لو قمت لقمت وقلت مع الكاف كقوله
ويوما توافينا بوجه مقسم كان ظبية تعطوا الى وارق السلم
واما ما فتزاد مع اذا ومتى واي واين وان شرطا فزيادتها مع اذا نحو
اذا ما تكرمني اكرمك بمعنى اذا تكرمني وفي متى كقوله متى ما تكرمني
اكرمك بمعنى متى تكرمني اكرمك ولا يفيدها معنى التكرير بل
هي على معناها ومن قال انها للتكرير فدخول ما فيها على ما كانت
عليه ومن قال انها ليست للتكرير فدخول ما فيها ايضا للتاكيد لا
غير ومثال اي ايا ما تضرب اضرب بمعنى ايا تضرب اضرب ومثال
اين نحو اين ما تكون اكن وفي مثال ان كقوله تعالى فاما نذهبن بك
ويلزم فعلها نون التاكيد غالبا فتكون فعلا مضارعا غالبا كانهم
لما اكدوا حرف الشرط كان المقصود وهو الفعل اولى ومثل ان
ما تقم اقم قليل وقوله شرطا تقييد لجميع ما ذكر من اذا ومتى واي واين
وان لانها كلها تستعمل شرطا وغير شرط وزياده ما فيها مختصه
بان تكون شرطا قوله وبعض حروف الجر نحو في مثل قوله
فبما نقضهم ميثاقهم ومما خطاياهم وقلت مع المضاف كقولهم غضبت
من غير ما جرم واما قولهم جيت لامر ما فقيل زايده وقيل صفه كما
تقدم واما لا فتزاد مع الواو بعد النفي كقولك ما جاني زيد ولا عمرو
والمعنى كمعنى ظاهر ما جاني زيد وعمرو وهي وان افادت نفي الاحتمال
فلا يخرجها ذلك عن كونها زايده لان الظاهر قد يتاكد بالزايد فيصير
نصا ولا تنفك الزياده عن التاكيد وتزاد بعد ان المصدريه كقوله

تقييد

خطاياهم

تعالى ما منعك ان لا تسجد والمعنى ما منعك ان تسجد وقلت قبل
اقسم وعليه حمل قوله تعالى لا اقسم على انها بمعنى اقسم وشذت مع
المضاف كقول الشاعر في بير لا حورٍ سَرى وما شعر اي في بير حور
واما من والبا واللام وزيادة الكاف فقد تقدم ذكرها **حرفا التفسير**
اي وان فان مختصه بما في معنى القول تقول في نحو قوله تعالى
واختار موسى قومه اي من قومه تريد انها يفسر بها فلذا سميت حروف
تفسير وان كذلك الا انها اخص منها لاختصاصها بتفسير ما في معنى
القول كقوله تعالى وناديناه ان يا ابرهيم يريد انها يفسر بها النداء وكذلك
تقول كتبت اليه ان قم وامرته ان اقعد وقد اختلف في تفسير القول
الصريح بها فاجازه بعضهم وحمل عليه قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني
به ان اعبدوا الله ربي وربكم فجعلها تفسيرا لما قبل وهو قوله تعالى
ما امرتني به وغيرهم وبعضهم جعلها مصدريه او زايده لا مفسره وما يتمسك
به من قوله تعالى وانطلق الملا منهم ان امشوا في انه تفسير لصريح
القول ليس بقوي اذ القول المقدر ليس بصريح في لفظ القول اذ
ليس صريح القول باولى من تقديره تقديرما في معناه **حروف المصدر**
ما وان وانّ فما وان مختصتان بالجمله الفعليه يدخلان عليها ويصيرانها
في تاويل مفرد ماول بمصدر الفعل تقول اعجبني ما صنعت اي
صنعك واعجبني ان خرجت اي خروجك واما انّ فمخصصه بالجمله
الاسميه تدخل عليها فتقلبها الى تاويل مفرد ماول بمصدر خبرها
او ما في معناه فالاول كقولك اعجبني انك قايم والثاني كقولك يعجبني
ان زيدا اخوك اي اخوه زيد فان تعذر ذلك قدرته بالكون كقوله
تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام اي ولو ثبت كون ما في الارض
من شجرة اقلاما **حروف التحضيض هلا والا ولولا ولوما** تدخل
على

مع جار وهو الهالك [illegible]

على الفعل المضارع بمعنى طلبه والحض عليه وعلى الماضي على
معنى اللوم على تركه ولا بلام على تركه الا وهو مطلوب ولها
صدر الكلام لدلالتها على قسم من اقسامه كغيرها وتلزم الفعل
لانها للطلب فاشبهت لام الامر في معنى اللزوم لفظا كقولك هلا
فعلت كذا او تقديرا كقولك هلا زيدا ضربته لان التقدير هلا ضربت
زيدا ولكن وجب حذفه لما ثبت تفسيره **قوله حرف التوقع**
قد ويسمى حرف توقع لانه انما يخبر به من يتوقع الاخبار بجملته
كقول المقيم قد قامت الصلوه ويسمى حرف تقريب لانه يقرب
الماضي من الحال ولذلك لزم في الماضي اذا وقع حالا واذا دخل على
المضارع كان للتقليل كقولهم ان الكذوب قد يصدق وقد
تدخل على المضارع والمراد تحقيق الامر كقوله تعالى قد يعلم الله
حرفا الاستفهام وهما الهمزه وهل ولهما صدر الكلام لما
كانا القسم من اقسامه وهو الاستفهام فالهمزه وهل يدخلان
على الجملتين الاسميه والفعليه الا انه اذا وقع في الاسميه الخبر
فعلا جاز مع الهمزه وكان تقدير الاسم بعدها فاعلا او مفعولا
على حسب تعلق الفعل احسن من تقديره مبتدا كقولك ازيد قام
وازيدا ضربت او ضربته على حسب ما تقدم في باب ازيدا ضربته
واما هل فلا تقع هذا الموقع الا على شذوذ لما ثبت من ان اصلها
ان تكون بمعنى قد الا انهم تركوا الهمزه قبلها لكثره وقوعها في
الاستفهام فمن ثم لم يجيزوا اهل زيد خرج الا على ضعف كما لا
يقال قد زيد خرج ولا اقد زيد خرج وانما جاز هل زيد قايم حملا
لها على اختها في مجي الجمله الاسميه الصريحه فاما اذا عرفت الى
معنى ما هو من بابها فاعتبارها في نفسها اولى **قوله** والهمزه اعم



زيدا انها فستعملونها لا استعمل فيه هل تقول ازيدا ضربت ولا تقول
هل زيدا ضربت لما تقدم وتقول اتضرب زيدا وهو اخوك منكرًا
لضربه وهو على هذه الصفة فاستعملوها لاثبات ما دخلت عليه
على وجه الانكار دون هل لما ثبت من استعمالها لاثبات ما
دخلت عليه على وجه طلب التعيين في قولك ازيد عندك ام عمرو
دون هل وانما اختصت ام المتصلة بالهمزة لان الهمزة هي الاصل
فلما قصدوا الاستفهام عن احد الامرين وادخل ما ليس بحرف
استفهام لتعدد المستفهم عنه كانت الهمزة اقعد وتدخل
الهمزة على حروف العطف كقوله تعالى اثم اذا ما وقع افمن
كان على بينة من ربه اومن كان ميتا دون هل لما ثبت من
تصرفهم فيها فكان استعمالها في هذه المحال اولا لكونها الاصل
ولانها اخصر **حروف الشرط ان ولو واما** وانما لم يذكر
معها غيرها من نحو متى واذا ولمّا ولما لانها اسما وانما كان للجميع
صدر الكلام من حيث دلت على قسم من اقسام الكلام على ما تقدم
فان للاستقبال تجعل الفعل له وان كان ماضيا كقولك ان
اكرمتني اكرمتك ومعناه ان تكرمني اكرمك واما قولهم ان اكرمتني
اليوم فقد اكرمتك امس وقوله تعالى وان قميصه قد من قبل
فصدقت فعلى معنى ان اكرمتني اليوم يكن سببا للاخبار بذلك
وان ثبت ان قميصه قد من قبل يكن سببا للاخبار بذلك وقوله
اتغضب إن اذنا قتيبة حزتا جهارا ولم تغضب لقتل ابن مالك
على معنى ان ثبت ذلك تغضب ثم ادخل الانكار على الغضب المشروط
بثبوت حز الاذن وقد قيل انها بالفتح لاستبعاد ان يكون المشروط
ثابتا في الماضي ولو للمضي ولو دخلت على المضارع كقولك لو تكرمني

اكرمتك

كالم

ولو للمضي

اكرمتك ولو اكرمتني اكرمتك وقد زعم الفرا انها تستعمل في الاستقبال
كان وليس ذلك بواضح ومعناها ارتباط جوابها بشرطها كارتباط
مع ان الا ان استعمالها في الماضي يوجب ان يكون امرها في الشرطية
مقدرا فيلزم انتفى مشروطها ظاهرا ويلزم من انتفائه انتفاء الشرط
ولذلك لم يذكروا المقدمة الثانية عند اعتبار استعمالها الا ولى بلوغا لنا
كقوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا لان المعنى وما
فسدتا لكون الامر مقدرا وما جاء من قوله تعالى صلى الله عليه وسلم
نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه على خلاف الغالب فيها كقولك
لو اهنتني لاكرمتك ومقصود المتكلم بمثل هذا ذلك ان هذا المشروط
لازم لهذا الشرط الذي يتوهم بعده عنه فهو في استلزامه غيره اولى
واذا استلزم نفي الخوف نفي العصيان كان استلزام الخوف نفي
العصيان اولى واذا استلزمت الاساءة الاحسان فاستلزام
الاحسان للاحسان اجدر ومقصود المتكلم بمثل ذلك ان يخبره
ان هذا المشروط حاصل على كل تقدير لانه اذا استلزم الشيء ونقيضه
كان ثابتا على كل حال لحصول الحصر **قوله** ويلزمها الفعل لفظا
او تقديرا فاللفظ واضح والتقدير كقوله تعالى وان احد من المشركين
استجارك فاجره ولو انتم تملكون فالفعل محذوف مفسر بتملكون
وانتم فاعل تملكون المحذوف لما حذف الفعل وجب ان يكون الفاعل
منفصلا فتعين له انتم على قياس باب الاضمار ومن هذا الباب
لو انك اكرمتني اكرمتك فحذف الفعل وان واسمها وخبرها فاعل
الفعل المحذوف المفسر له ما في أنّ من معنى الثبوت وبه استغني
عن فعل صريح يفسره لما كان يدل عليه معنى ولما كان من لغتهم
تفسير الفعل في هذا الباب عند حذفه بفعل ولم يفسروه هاهنا

نفعل التزموا في ان ان يكون خبرها فعلا ليكون كالعوض من
لفظ الفعل المفسر كقولك لو انطلقت لانطلقت ولا يقولون لو
انك منطلق قال الله تعالى ولو انهم فعلوا هذا اذا امكن الاتيان
بفعل واما اذا تعذر ترك ولو قيل انهم التزموا الفعل الماضي
عند امكانه ليطابق معناها في الماضي لكان قولا **قوله** واذا
تقدم القسم اول الكلام على الشرط الى اخره اما لزومه المضي فلانهم
لما جعلوا اخر الكلام للقسم بطل عمل الشرط فيه فقصدوا الى ان
ياتوا بالشرط على وجه لا يكون للحرف فيه عمل ليبطا بقا فقالوا
والله ان اتيتني او ان لم تاتني واما كان الجواب للقسم لانهم
لما قدموه وتعذر ان يكون الجواب للشرط والقسم معا لفظا
وجب ان تجعل لاحدهما وتقديم القسم يدل على العناية به وكان
جعله له اولى وهو جواب القسم لفظا ومعنى وجواب الشرط معنى
لا لفظا لان اليمين عليه وهو مشروط بالاتيان او نفيه **قوله**
فان توسط بتقديم الشرط او غيره جاز ان يعتبر وان يلغى اما اعتباره
مع الشرط مع تاخره فلامكان اعتبارهما معا فلذلك تقول في اعتباره
ان اتيتني فوالله لا اتيتك فتوفر على كل واحد منهما من الشرط
والقسم ما يقتضيه واما الغاوه فلما تقدم عليه ما يدل على الاعتبار
به فجاز جعل اخر الكلام له فتقول ان اتيتني والله لا اتيتك واما
اعتباره مع تقدم غير الشرط فلاختلاف التقديرين فاذا جعلت
والله ابتدا جملة هي وما في خبرها خبر المبتدا وجب اعتباره لانه
يصير من باب ما تقدم على الشرط في اول الجملة فتقول انا والله
ان اتيتني لاتينك وان جعلت الشرط والجزا خبر المبتدا وجب
ان تلغيه كقولك زيد والله قايم فتقول انا والله ان تاتني اتك

[illegible]

انك م

وانا

وتعذر القسم كاللفظ كقوله تعالى لان اخرجوا لا يخرجون ولذلك
لم يجي جوابه الا على جواب القسم وكذلك قوله تع وان اطعتموهم يجب
حمله على تقدير قسم لان اخر الكلام يدل على تقديره ولولا ذلك
لوجب فانكم لمشركون واذا امكن تقدير القسم من غير استبعاد
وجب ان يعدل عن تقدير حذف الفا المستبعد حذفها **قوله**
واما للتفصيل الى اخره لان وضعها على ان تفصل بها ما نسب الا انهم
لم يلتزموا ذلك المتعدد فقد يذكر ولا يذكر بعدها امر اخر ولكن يفهم
انه انما ترك لامر كقوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ ولم يذكر
بعد ذلك اما اخرى لتفصيل اخر واما مجي المتعدد فيها فكثير ولذلك
قال بعضهم انه لازم وحمل عليه قوله تعالى والراسخون في العلم
على معنى واما الراسخون في العلم وقطعها عن العطف على قوله تعالى
وما يعلم تاويله الا الله فكانه قيل واما الراسخون في العلم فيقولون
امنا وهذا وان كان محتملا في هذا الموضع الا ان الظاهر خلافه
في غيره كقول القايل اما انا فقد فعلت كذا او سكت ولا اشكال
في صحة مثل ذلك ولما لزمها الفا علم بذلك انها كالشرط وان القصد ان
هذا مستلزم هذا الحكم كاستلزام الشرط الجزا وتقديرهم اياها
بمهما كقول سيبويه اذا قلت اما زيد فمنطلق فكانك قلت مهما
يكن من شي فزيد منطلق تمثيل والتحقيق انها في معنى الشرط الا ان
ذلك في التحقيق معناها والتزموا حذف الفعل تنبيها ان
المقصود بها حكم الاسم الواقع بعدها وجعلوا الواقع بعدها عوضا
من الفعل المحذوف وهو في التحقيق جزء مما في حيز جوابها الا ترى
انك اذا قلت اما زيد فمنطلق فكانك قلت مهما يكن من شي فزيد
منطلق فيكون ما يقع بعدها ابدا اما معمولا لما في حيزها بعد الفا

ذكره

واما متقدا كقولك اما يوم الجمعه فزيد منطلق فيوم الجمعه
معمول لمنطلق وقال قوم هو معمول للفعل المحذوف مطلقا
فاذا قلت اما يوم الجمعه فزيد منطلق فكانك قلت مهما تذكر
يوم الجمعه فزيد منطلق وليس ذلك بشي لانه يوجب جواز الرفع
بتقدير مهما حصل يوم الجمعه وشبهه وكذلك اذا قلت اما زيدا
فقد ضربت فانه اذا وجب له النصب بتقدير مهما تذكر فانه يجب
النصب في قولك اما زيد فمنطلق وليس ذلك بشي فانه قد علم
انه اذا قيل اما زيد فمنطلق ان الغرض الاخبار عن زيد بالانطلاق
بالانطلاق واذا قيل اما يوم الجمعه فزيد منطلق فالغرض ذكر
يوم الجمعه ظرفا للانطلاق وتحقيق هذا المعنى يبطل ما توهموه
وقال قوم ان كان جايز التقديم فمن الاول والا فمن الثاني وهذا
القول على نحو القول الاول الا انهم لما راوا وقوع امر لا يعمل ما بعده
فيما قبله وهو معمول للعامل لفظي وافقوا القول الثاني في كونه
معمولا للفعل المقدر كقولك اما يوم الجمعه فان زيدا منطلق لان
ما بعد ان لا يعمل فيما قبلها ولو نظروا لا النظر لعلموا ان الباب
كله من هذا القبيل لان ما بعد فاء الجزا لا تعمل فيما قبلها ولا بد
منها فلا فرق بين قولك اما يوم الجمعه فزيد منطلق وبين قولك
اما يوم الجمعه فان زيدا منطلق فان زعموا انه خولف هذا الاصل
في الفاء لغرض ذكرنا هو المقصود مقدما فلا بعد ان يخالف ايضا
في غيرها مما ذكروه لغرض **حرف الردع كلا** وقد جا بمعنى
حقا تقول لمن قال فلان يبغضك وشبهه كلا اي ليس الامر
كذلك ردعا له وتنبيها على الخطا فيه قال الله تعالى في قوله
ربي اكرمني وربي اهانني كلا وقد يا[تي] بعد الطلب لنفي الاجابه

كقولك لمن قال افعل كذا كلا اي لا اجاب الى ذلك قال الله تعالى
بعد قوله رب ارجعون لعلي اعمل صالحا فيما تركت كلا وقد
تكون بمعنى حقا فيجوز في هذا الوجه ان تكون اسما بني لموافقته
الحرف في لفظه واصل معناه كعلى الاسميه الا ان النحويين
حكموا فيها بالحرفيه لما فهموا من ان المقصود تحقيق الجمله
كالمقصود بان فلم يخرجها ذلك عن الحرفيه **قوله** تا التانيث
الساكنه تلحق الماضي لتانيث المسند اليه كقولك قامت
هند وطلعت الشمس وقد تقدم ذكر ذلك **قوله** واما الحاق
علامه التثنيه والجمعين فضعيف يعني مثل قولك قاما الزيدان
وقاموا الزيدون وقمن النسا فهذه على ضعفها لا ينبغي ان تقدر
ضماير لما يلزم من تقديم المضمر على ما يعود عليه من غير فايده
ولذلك حملها النحويون على انها حروف اتي بها للدلاله على احوال
الفاعلين كما اتي بتا التانيث للدلاله على حال الفاعل **قوله**
التنوين نون ساكنه تتبع حركه الاخر لا لتاكيد الفعل
انما قال لا لتاكيد الفعل لئلا تدخل فيه نحو قولك اضربن لانها
نون ساكنه تتبع حركه الاخر والغرض جميع كل تنوين ولذلك
لم يفصل فيه خاصه تنوين التمكين ولا غيره فاما تنوين التمكين
فهو كل تنوين دال على امكنيه الاسم الداخل هو عليه
كقولك زيد وعمرو ورجل واما تنوين التنكير فما دخل للدلاله على انه
غير معين كقولك سيبويه وسيبويه اخر وقد يتوهم ان التنوين
في مثل رجل للتنكير وهو غلط الا ترى انك سميت برجل او ثوب
او دار وجعلته علما لبقي التنوين على حاله ولو كان للتنكير لم
يثبت في الموضع الذي تعذر فيه مدلوله فعلم بذلك انه تنوين التمكين

واما تنوين العوض فهو ما لحق عوضًا من المضاف اليه كقولك
يومئذ وساعتئذ واما تنوين المقابله فهو ما يقابل نون الجمع
ولا يكون الا في جمع المونث السالم كقولك مسلمات وقانتات
واما توهم من توهم انه تنوين تمكين فهو مردود بما لو سميت به امراه
فان فيه العلميه والتانيث ولا ثبات لتنوين التمكين معها ولما
ثبت دل ذلك على انه ليس تنوين تمكين واما تنوين الترنم فالتنوين
الذي يلحق اواخر الابيات والانصاف المصرعه لتحسين الانشاد
لشبه التغني به نحو قوله يا ابتا علك او عساكا وكذلك
من ذكرى حبيب ومنزل فان لحقا فيه مقيده سمي التنوين
الغالي لقلته وفي كسر ما قبله او فتحه احتمال والظاهر ان الفتح
اولى مثل قوله وقاتم الاعماق خاوي المخترقن مشتبه الاعلام
ولا بعد في كسر القاف اما لان اصلها الكسر فحركت عند الاحتياج الى
تحريكها بحركتها الاصليه واما لالتقا الساكنين لان اصلهما الكسر
والظاهر الفتح لما ثبت من ان مثلها اذا الحق بها اخره ساكن حرك
ذلك الساكن بالفتح ولا نظر الى التقا الساكنين كقولك اضربن وافعلن
فان زعم من كسرها انها اشبه بمثلها في حينئذ وساعتئذ وقد كسر ما
قبلها فالجواب ان حملها على ما لم يكن له اصل في المعنى وهو نون
التاكيد اشبه من حملها على ما له اصل في المعنى وهو العوض
من المضاف اليه فكان الفتح اولى **نون التاكيد** خفيفه
ساكنه ومشدده مفتوحه مع غير الالف الى اخره هي النون
التي تلحق اخر صيغه الامر والمضارع للتاكيد وهي خفيفه ساكنه
ومفتوحه مشدده مع غير الالف يعني مع غير الف التثنيه وضمير
جماعه المونث لان الالف لا يكون الا فيهما فلذلك تقول اضربان

واضربنان

واضربنان بالكسر لا بالفتح **قوله** تختص بالامر والنهي والاستفهام
والتمني والعرض والقسم لما في ذلك من معنى الطلب وقلت في النفي م
لعروه عن معنى الطلب وانما دخلت فيه تشبيها له بالنهي ولزمت
في مثبت القسم يعني في جواب القسم لتقرير كونه جوابا بها وكثرت
في مثل اما تفعلن كانهم لما اكدوا الحرف بما ارادوا ان تاكيد ما هو
يعني المقصود اولى **قوله** ولزمت يعني انها في غير ذلك ليست لازمه وانما
تدخل على سبيل الجواز **قوله** وما قبلها مع ضمير المذكرين مضموم
لانه فيه ضمير بارز هو واو مضموم ما قبلها فاذا لقيت النون ساكنه
حذفت الواو على اصل التقاء الساكنين ومع المخاطبه مكسور لان
الضمير الذي فيه يا ساكنه مكسور ما قبلها وفيما عداه مفتوح واما
في التثنيه وجمع المونث فتلحق الف التثنيه والف الفصل فلو ذهبوا
يحذفون الف التثنيه لادى الى اللبس بينه وبين الواحد ولو ذهبوا
يحذفون الف الفصل لوقعوا فيما فروا منه من الجمع بين النونات
وكسروا النون بعد الالف تشبيها لها بنون التثنيه لوقوعها بعد
الالف **قوله** ولا تدخلهما الخفيفه يعني التثنيه وجمع المونث
فلا يقال اضربان ولا اضربنان لانهم لو حركوا النون لاخرجوها
عن وضعها ولو ابقوها ساكنه جمعوا بين ساكنين وانما جمعوا بين
الالف وبين النون المشدده لانها مشدده وقد جمعوا بين الساكنين
اذا كانا على هذا الحد كالضالين ونحوه وقد اجاز يونس ادخال
النون الخفيفه عليهما وجمع بين الساكنين وهو ردي **قوله** وهما
في غيرهما يعني والنونان في غير التثنيه والجمع المونث مع الضمير
البارز كالمنفصل يعني كالكلمه المنفصله فيجب ان يعطى اخر
الفعل من ضم او كسر او سكون ما هو حكم التقاء الكلمتين المنفصلتين



اذا اجتمعتا والغرض بيان الافعال المعتله عند الحاق النون
بها فاذا قلت ترمين او ترين واردت الحاق نون التاكيد وجب
حذف نون الاعراب لوجوب البنا فيلتقي اليا الساكنه التي هي
ضمير الساكن الاخر فيجب الكسر لالتقا الساكنين لان الاول يا
قبلها فتحه وحكم مثلها في المنفصل ان يكسر كقولك اخشي القوم
ولم تري الناس فلذلك وجب ان تقول اخشين ولا ترين واذا
قلت ترون او تروا والحقت نون التاكيد ضممت الواو لانها واو ساكنه
مفتوح ما قبلها لقيت ساكنا بعدها هي معه كالمنفصل فوجب
ضمها كما ضمت في قوله تعالى ولا تنسوا الفضل بينكم ولم تروا القوم
واذا قلت للمراه اغزي اوهل تغزين والحقت نون التاكيد اجتمعت
مع يا ساكنه قبلها كسره وهي في حكم المنفصل فوجب حذفها لالتقا
الساكنين فلذلك تقول اغزن وهل تغزن كما تقول اغز القوم
ولم تغز القوم واذا قلت للمذكرين اغزوا وهل تغزون والحقت نون
التاكيد اجتمعت مع واو ساكنه قبلها ضمه فهي في حكم المنفصل فوجب
حذفها لالتقاء الساكنين فتقول اغزن وهل تغزن كما تقول اغزوا
القوم ولم تغزوا القوم قوله فان لم تكن فكالمنفصل يعني فان لم
يكن ضمير بارز كانت النون مع الفعل كالمتصل يعني كالجزء من
الفعل كقولك للمخاطب ارمين واخشين واغزون فيرد المحذوف
في الامر لانه لما بني لمجي النون وجب رده لان حذفه للاعراب ولا
اعراب فوجب جعل هذه النون معه في حكم الجزء كالف التثنيه
الا ترى انك تقول للاثنين ارميا واخشيا فيرد المحذوف في الواحد
ويفتح لما كانت الالف مع الفعل كجزيه فكذلك النون والمخففه اذا
لقيها ساكن بعدها وجب حذفها لما ادى اثباتها الى احد محذورين

وهو

وهو تحريكها او اجتماع الساكنين فلذلك تقول في اضربن اذا لقي
مثل القوم اضرب القوم مع بقا حكمها ولذلك بقيت البا مفتوحه
لانها في حكم المراد ولولا ذلك لوجب ان تقول اضرب القوم بالكسر
وانما لم تحرك تحريكها بالكسر لانهم قصدوا ان يجعلوا للنون اللاحقه
للاسم على النون اللاحقه للفعل مزيه واما في الوقف فان كان
ما قبلها مفتوحا قلبت الفا كقولك في اضربن اضربا تشبيها لها بالتنوين
وان لم يكن ما قبلها مفتوح وجب حذفها كما تحذف التنوين اذ لا تكون
اقعد منه الا انهم اذا حذفوا ردوا ما كانوا حذفوه لاجلها من حرف
عله او حرف اعراب فتقول في هل تضربن هل تضربون بواو الضمير ونون الاعراب
المحذوفتين وتقول في نحو اضربن اضربوا باعاده واو الضمير وتقول
في هل ترمين يا امراه اوهل تخشون يا قوم هل ترمين وهل تخشون
باعاده نون الاعراب وحاصل ذلك انهم قدروها معدومه من اصلها
بخلاف التنوين في مثل قولك قاض وغاز فان الافصح بقا حكمه وان
حذف لفظا وانما فرقوا بينها وبين نون التاكيد لان التنوين لازم
ونون التاكيد جايزه فلا يلزم من اعتبار اللازم للكلمه عند عروض
حذفه اعتبار الجايز عند عروض الحذف والله اعلم تم الكتاب
بحمد الله ومنه وتوفيقه وفضله وتمكينه ولله الحمد حمدا كثيرا طيبا مباركا
فيه حمدا يوافي نعمه ويكافي مزيده وكان الفراغ
من نساخته بعد صلوه الظهر
يوم الجمعه السابع عشر
من شهر ربيع اول سنه
سبع وسبعين وسبعمايه
من الهجره النبويه على صاحبها افضل الصلوه والسلام

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم
اما بعد فانه

[redacted]



بسم الله الرحمن الرحيم

صبت تحركه النسائم للصبا ... وبشوقه افرط الصبابة والصبا
وبشوقه ذكر العقيق وبارق ... والمنحنى والساكنين حدا قبا
ويميل من طرب الى اراد اللوا ... ويحن ان ذكر الحبيب الاطيبا
ومعاهد ومنازل ومرابع ... نزل الحبيب بها وحل وطنبا
حيث الكون جميع مقتوله ... لا بالعواسل والقواضب والضبا
بل بين ... بالنواعس حور ... وذوائب من تحت احيا والضبا
الليل يعري اذ بدا الضحى ضاحكا ... والصبح ليل ان ابا ويحجبا
يا عاذلي دعني من احبتي ... فلقد منحت من الغرام مواهبا
لبس الغرام كما رعيت من ... بل ما اعز وما الذ واعذبا
لو ذقت بعض العشق ما لامتني ... لبذلت نفسك بل تحد تعذبا
فارحم فديتك لا عدمت نصيحتي ... فالنفس منى على الهوى لتنعبا
يا راحلا نحو الاراك تبيعني ... سبل النجاة لدى الحبيب المجتبى
رفقا بها ان الغرام يشوقها ... فلقد تركن من المراعي معشبا
تركت موارد اللتي تعتادها ... وبنا درت تبغي نحو الاحبابا
لم يبق منها الشوق الا رسمها ... وتجول في خطراتها مثل الهبا
يا خير من ركب المطي الى العلا ... ورقا الطباق بسبعها وتقربا
انعم علي بغاية نبوية ... تدع الحسود مقسما ومعذبا
وامدد علي ببرد ذي الخضار ... حتى شاهد نورك المنصوبا
... وبر للعلية مانني ... لو ... جاهك راجيا متطلبا
... اوقاته ... عزمت بحبك ان يكون لاحبا
والمسلمين وكل من احببته ... وعليك صلى الله ما هب الصبا

امش

بقلم [illegible] الدين عثمان [illegible] غفر الله له [illegible] سنة ١٢٩٠ [illegible]